









77

سورة النور



در  
کتاب الفقه  
مجلس  
اصول  
عقود

# الاسماء العظمیٰ



قيل الكتاب كالمدينة والباب كالحلقة والفصل كالباب والمسئلة كالباب

والشرعية الانقياد لربها تعالى بتقويم اوامره  
والاجتناب عن نواهيه وقيل الشرعية في اللغة  
الطريق الذي يوصل الى الماد الذي فيه الحكمة  
فذلك سمي الشرعية في الدين شرعية كقولهم  
طريقه موصلة الى السعادة السعيدية والنجاة  
الدائمة والدين الدوام والنيات على هذه  
الاربع يقع على الايمان والمعرفة والتوحيد  
والشرعية توضح

باب التيمم	بصل في البئر ٣	باب المياه	كتاب الطهارة
فصل الاستنجاء	باب الانجاس ٥	باب الحوض والنفاس	باب المسح على الخفين ٤
باب صفه الصلوة	باب شروط الصلوة ٨	باب الاذان ٧	كتاب الصلوة ١
باب الاستحلاب ١٢	باب الامامة اراد المحدثون في مسود الاجازات ١١	فصل في القراءة ١٠	فصل في الشروع ٩
باب قضاء الفوايت	باب ادراك الفريضة ١٦ اراد ان يجزئ	باب الوتر والنوافل ١٤	باب ما يقصد في الصلوة وما يكره فيها ١٣
باب المسافر باب الجمعة ١٩	باب سجود السلامة ١٨	باب صلوة المريض ١٥ اراد ان يجزئ	باب سجود السهو ١٧
باب صلوة الجنابة	باب صلوة الخوف ٢١	باب الاستسقاء	باب العبد باب التذكير ٢
باب السائمة ٢٤	كتاب الزكوة ٢٢	باب الصلوة في الكعبة	باب الشهيد
باب صدق الفطر ٢٧	باب الركاز باب العشر باب المصروع ٢٩	باب العاشر	باب زكوة المال ٢٥

[illegible]

طاب زكوة الصم

<b>كِتَابُ</b> <b>الصَّوْمِ</b>	باب ما نفسد الصوم وما لا يفسد	فصل في العوارض	باب الاعتكاف
<b>كِتَابُ</b> <b>الْحَجِّ</b>	فصل في أركانه	باب المنع	باب الجنائيات
باب الإحصار	باب الحج عن الصغير	باب الهدى	<b>كِتَابُ</b> <b>النِّكَاحِ</b>
فصل في المحرمات	باب الولي	باب الكفاءة	باب المهر
باب نكاح القربا	باب الرضا	<b>كِتَابُ</b> <b>الطَّلَاقِ</b>	باب الصريح
باب طلاق الغير للمحلل	باب النكاحات	باب تفويض الطلاق	باب الأمر باليد
باب التعليق	باب المريض	باب الرجعة ثم الإبراء	باب الإبراء
باب الخلع	باب الظهار	باب اللعان	باب الغين
باب العدة	فصل في الإحصاء	فصل في مد الحمل	باب الحضنة
باب النفقة	<b>كِتَابُ</b> <b>الْبَيْتِ</b>	باب عتق البغض	باب الحلف بالعنق

۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸



والله اعلم بالصواب

في بيعه  
في بيعه  
في بيعه

البيع  
البيع  
البيع

باب الزبوا	فصل في الفرض ٩٧	فصل ما يشترى قبل ٩٦	كتاب المراعاة والتولية ٩٦
باب المعتق ٩٨	باب السلم ٩٩	باب الاستحسان ٩٩	باب الحقوق ٩٩
كتاب الحالة ١٠٥	باب كفالة الزطيلين ١٠٤	كتاب الكفالة ١٠٣	باب الضرب ١٠١
كتاب القضاء ١٠٦	باب التحكيم ١٠٧	فصل في الحبس ١٠٦	كتاب القضاء ١٠٦
باب الشهادة ١١١	باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل ١١١	كتاب الشهادات ١١٠	مسائل شئ ١٠٨
باب الوكالة ١١٢	باب الوكالة ١١٣	باب الرجوع عن الشهادة ١١٣	باب الشهادة على الشهادة ١١٣
كتاب الدعوى ١١٨	باب الوكيل ١١٧	باب الوكيل بالخصومة والتضرع ١١٧	فصل فيما لا يعقل الوكيل ١١٥
باب النسب ١٢٢	باب ما يدعيه الرجلان ١٢١	فصل دفع الدعوى ١٢٠	باب التحالف ١٢٠
فصل في حق الزوجة ١٢٣	باب المريض ١٢٤	باب لاستئذان وما في معناه ١٢٤	كتاب الاقرار ١٢٣
باب المضار ١٢٩	كتاب المضار ١٢٩	فصل الصالح على بعض ١٢٨	كتاب الصالح ١٢٧

في قضاء المرأة  
في قضاء المرأة

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه

باب العتق على مال	باب التدبير ٩٢	باب الاستيلاء ٩٢	كتاب الامان ٩٢
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤
باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤	باب المعتق ٩٤

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه

في بيعه  
في بيعه



فصل في القسمة المصارفة	كتاب الوديعة ١٣٢	كتاب العارية ١٣٣	كتاب الهبة ١٣٤
باب الرجوع في الهبة ١٣٥	فصل في الاستئذان والتفويض للموكل والتفويض للموكل والتفويض للموكل	كتاب الاجارة ١٣٦	باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز ١٣٧
باب الاجارة الفاسدة ١٣٨	باب ضمان الاجير ١٣٩	باب فسخ الاجارة ١٤٠	مسائل شئ ١٤١
كتاب المكاتب ١٤٢	باب ما يجوز للمكاتب يفعل ١٤٣	باب كتابة العبد المشترك وغيره ١٤٤	باب موت المكاتب وغيره ١٤٥
كتاب الولاية ١٤٦	فصل في ولاية الموالة ١٤٧	كتاب الاكره ١٤٨	كتاب الحجر ١٤٩
فصل في مدة بلوغ العلام واجارة ١٥٠	كتاب المأذون ١٥١	كتاب الغصب ١٥٢	فصل فيما يملك الغاصب المقتصر ١٥٣
كتاب الشفعة ١٥٤	باب طلب الشفعة ١٥٥	باب ما ثبت هي فيه ١٥٦	باب ما يبطلها ١٥٧
كتاب القسمة ١٥٨	كتاب المزارعة ١٥٩	كتاب المساقاة ١٦٠	كتاب الذبايح ١٦١
كتاب الاصحية ١٦٢	كتاب الطهر ١٦٣	فصل في اللبس ١٦٤	فصل في النظر ١٦٥
باب الاستبراء ١٦٦	فصل في بيع ١٦٧	كتاب الموت ١٦٨	فصل في الشرب ١٦٩

بعض التي  
منها عارية  
عارية

فيما لا يجوز  
الذبايح

في  
الرجوع  
في الهبة

في  
الرجوع  
في الهبة

كتاب الاشربة ١٦٣	كتاب الزمن ١٦٤	باب ما يجوز ازمها وما لا يجوز ١٦٥	باب الزمن يوضع عند ١٦٦
باب التصرف في الرهن ١٦٧	فصل في تغير الرهن ١٦٨	باب ما يجوز في الرهن وما لا يجوز ١٦٩	كتاب الجنائيات ١٧٠
فصل فيما يجب القود ١٧١	باب فيما يجب القود ١٧٢	فصل في الجنائية ١٧٣	باب احكام الشهادة في الفصل واعتبار حالة ١٧٤
كتاب الديات ١٧٥	فصل في الشجاج ١٧٦	فصل في الغرة ١٧٧	باب ما يحد في الطرقي ١٧٨
باب الحائض الماتل ١٧٩	باب جنابة الهمم ١٨٠	باب جنابة المملوك ١٨١	فصل في ذية العبد ١٨٢
فصل في ذية العبد ١٨٣	باب جنابة المدرغ ١٨٤	باب القسامة ١٨٥	كتاب العاولة ١٨٦
كتاب الوصية ١٨٧	باب الوصية بثلث المال ١٨٨	باب الوصية في المرض ١٨٩	باب الوصية في الصحة ١٩٠
باب الوصية بالخذية والسنة ١٩١	باب الوصي ١٩٢	كتاب الحق ١٩٣	كتاب الفرائض ١٩٤
فصل في العول ١٩٥	باب العول ١٩٦	باب ذوى الارحام ١٩٧	فصل في الغرة ١٩٨
فصل في المناصفة ١٩٩	باب المناصفة في موهبة التداخل ٢٠٠	باب المناصفة في موهبة التداخل ٢٠١	فصل في بيع ٢٠٢

ترجيح  
البنات







و غسل جميع النجاسة فوض في المفروض في النجاسة روايات مع الاتفاق على عدم وجوب ايقال الماء الى ما تحت النجاسة من بشرة الوجه فردى من ربعها واختاره صاحب الكافي وروى مسح كلها وروى مسح ما يطاق البشرة وصححه قاضي الجاني في شرح اجماع الصغرى فما حكاه مولانا صاحب البحر عنه وتبعه في المصحح وروى مسح الثلث وروى عدم وجوب شئ والصحيح وجوب غسلها بماء آخر فانه كما مر في السراج الوهيج وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي البدايع ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه ومن ثم كان ما هو المذهب المعتمد ولهذا غفلت عليه في المختصر والعجيب اصحاب المتنون في ذكر الرجوع عنه وترك الرجوع اليه المصنفون المقتضى به مع دخولها في هذه الوجه الواقع في كلامهم ونقصه اكله في الكسبية واما ان ترى بشرة فما يجب ايقال الماء الى ما تحته وهذا كله في غير المسئلة واما المسئلة فلا يجب غسله ولا مسحها كمن ذكر في منية المصلح انه سنة مع الحمار

ان يجعله خالص الوجه الكريم وسبا للفوز منه بالنعيم  
وان ينفع به الطلاب ويجعله عذبة لا ولي الالباب  
فانه ولي الاجابة واليه المآب وهو حسي ونعم الوكيل  
كتاب الطهارة سببها ما لا يحل الالباس وقيل الحديث  
والنجس اركان الوضوء اربعة غسل الوجه مرة وهو من مبدأ  
سطح جبهته الى اسفله طولا وما بين شحمتي الاذنين عرضا  
فيجب غسل ما بين العذار والاذن لا غسل الفكين وغسل اليدين  
والرجلين مرة مع المرفقين والكعبين ومسح ربيع الرأس مرة  
وغسل جميع النخية فرض ولا يعاد الوضوء بخلق رأسه  
وحيثه كما لا يعاد الغسل بخلق حاجبه وشاربه وقلم ظفروه وكذا  
لو كان على اعضاء وضوئه قرحة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ  
وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزم إعادة الغسل على ماتحتها  
وسنته البداءة بالثنية والتسمية قبل الاستنجاء وبعد  
ويغسل اليدين الى الرسغين وهو ينوب عن الفرض والسواك  
بمياه وغسل بقم بمياه والانف بمياه والمباغاة فيها غير  
الضائم وتحليل النخية والاصابع وتثليث الغسل ومسح كل  
رأسه مرة واذنيه مائة والتريق والولاء وسجدة التيان  
ومسح الرقبة لا الحلقوم ومن اذنيه استقبال القبلة وذلك  
اعضائه وادخال خصره صباوح اذنه وتقديمه على الوقت  
غير معذور وتحريك خاتمه الواسع وعدم الاستعانة بغير  
وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع والمجمع بين

الحمد لله الذي حكم احكام الشرع الشريف واعلامه  
واعز من قام باعبائه واغلامقاره <sup>الشيخ العبد</sup> والصلوة والسلام  
على سيدنا محمد الذي ضاعف الله فخاره وعلى آله  
 واصحابه واخص بالزيادة اعوانه وانصاره **وبعد**  
فيقول الواصل بمولاه محمد بن عبد الله لما رايت الهم مائلة  
الى المختصرات المضبوطة <sup>من احمد الخليل بن محمد المصطفى</sup> رغبة <sup>عن الكتب المبسوطة</sup>  
اردت ان اكتب متنا مشتملا على كثير من مسائل المتون المعتمدة  
يحيط بفوائد نفيسة <sup>وعزيرة</sup> عنها اكثر المختصرات مجردة ليكون  
عونا لمن ابتلى بالقضا والفتوى <sup>وسند</sup> وسندا سيد المزاراد <sup>بفتح السين</sup>  
سلوك الاستقامة والتقوى <sup>سلك طريقها</sup> وسعيه بتنوير الابصار <sup>بفتح الباء</sup>  
وجامع البحار <sup>البحر</sup> والله سبحانه اسأل وفيه اتوسل ان

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب



وينقضه في مائة أي في الموضع الذي ذكره بالذکر وان كان داخل في الأول لم ينقض له في هذا الموضع وانما لم يفرج من غير السبيلين مع في الفقه للمخرج منها كما في الواجبات السبلان مستفاد من خروج كما قد مضى بخلاف ملة الفهم واختلاف في حد ملة الفهم والصحيح انه لا يفرج على سبيل وقيل لا يمكن الكلام معه وهو الاصح كما في التبيين مع العوار

في الاصل ان الماء لا يفرج على سبيلين مع العوار

القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو والدعاء بالما ثورات عنده والصلوة على النبي عليه السلام بعده وان يقول بعده اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب من فضل وضوئه مستقبل القبلة قائما ومكروهاه لطم الوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث المسح بماء جديد وينقضه خروج نجس الى ما يطهر ويرج او دودة او حصة من دبر لا يرجح من قبل وذكر ودودة من جرح او اذن او فخ وكذا لحم سقط منه والمخج والمخرج سنان وفي ملاء فيه من مرة او غلق وطعام او ماء لا من بلغم اصلا ودغلب على براق او ساواه لا المخلوط بل باق وكذا علقه مصفا وامتلئت من الدم ومثلها القراد ان كان كبيرا يخرج منه دم مسفوح والا لا كبعض وذباب ويجمع تفريق القلي لا اتحاد السبب وما ليس يحدث ليس نجس ونوم يزيل مسكته والا لا واغناء وجنون وسكر وفهقهة بالغ يقضان صلى بطهارة صغرى مستقلة صلوة كاملة ومباشرة فاحشة بغيره للجانبين لا من ذكر وامرأة كما لو خرج من اذنه قرح لا يوجب به نقض كما لو حشي اظفاله بقطنه وابتل الطرف الظاهر وان ابتل الداخل لا وفرض الغسل غسل فيه وانفه وبدنه لادلكه ويجب غسل سرة وطاجب وشارب ولحية وفرج خارج لا غسل ما فيه حرج كعين وثقب انضم وداخل لففة وكفى بل اصل صغيرتها لا صغيرته ولو علوتها او تركها ولا يمنع

الخلق في القيام والماء في الموضع الذي ذكره بالذکر وان كان داخل في الأول لم ينقض له في هذا الموضع وانما لم يفرج من غير السبيلين مع في الفقه للمخرج منها كما في الواجبات السبلان مستفاد من خروج كما قد مضى بخلاف ملة الفهم واختلاف في حد ملة الفهم والصحيح انه لا يفرج على سبيلين مع العوار

في الاصل ان الماء لا يفرج على سبيلين مع العوار

تم يتوضأ اطلق الوضوء فانضرب اليه الجاهل من فمهم برأيه في الصحيح وهو طاهر الرواية ولا يؤخر غسل قدميه بل يغسلهما كما هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من ذلك حيث لم يفرج من غير السبيلين مع في الفقه للمخرج منها كما في الواجبات السبلان مستفاد من خروج كما قد مضى بخلاف ملة الفهم واختلاف في حد ملة الفهم والصحيح انه لا يفرج على سبيلين مع العوار

ان كان بين استنساخ طهر ولم يصل اليه الماء في تحت رجليه جاز لان الماء الطاهر يصل تحت رجليه

ولا يمنع وينمذ باب وخرء برغوث وحناء ودرن ووسج وتراب في طفر مطلقا وما على طفر صباغ وطعام بين استنساخ ولو كان خاتمه ضيقا نزع او حركه كقرط ولو لم يكن شق اذنه قرط فدخل الماء فيه عند مروره اجزاء كسرة والا اذله وسننه البداءة بغسل يديه وفرجه وجبت بدنه ان كان ترسوا ثم يفيض الماء بايديا يملكه الا يمن ثم الايسر ثم برأسه ثم بقية بدنه مع ذلكة وضع نقل بلة عضوية لا في الوضوء وفرض عند غسل من مقرة بشهوة وان لم يخرج بها وابلاج حشفة اذني او قدرها من مقطوعها واحد سبيل اذني يجامع مثله عليها لومكفين وان لم ينزل ورؤية مستيقظ منيا او مذييا وان لم يذكر الاحتلام لان تذكر ولو مع اللذة ولم يربلا وكذا المرأة ولو اوج حشفته ملفوفة بحرقه ان وجد لذة وجب والا لا انقطاع حيض ونفاس لا مذي وودي ولا ادخال اصبع ونحوه في الذبر والقبل ووطي بهيمة ومينة او صغيرة غير مشقة بلا انزال كما لو اتي عذراء ولم يزل عذرتها ويجب على الاجا كفاية ان يغسلوا الميت كما يجب على من اسلم جنبا او طائفا او بلغ لا بسن في الاصح والا فتدوب وستن صلاة جمعة وعيد واحرام وعرفة وندي لمجنون افاق وعند حجامه وفي ليلة براءة وقدر وعند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر وعند دخوله في يوم النحر وعند مكة لطواف الزيارة

في الاصل ان الماء لا يفرج على سبيلين مع العوار

في الاصل ان الماء لا يفرج على سبيلين مع العوار



ولصلوة كسوف واستسقاء وفرغ وظلمة وريح شديد  
 ثمن ماء اغتسلها ووضوئها عليه ويجزى بالأكبر دخول  
 المسجد ولولا عبور الأضرحة وتلاوة قرآن بقصد  
 ومسه وطواف وبه وبالأصغر من مصحف لا بغلاف متجاف  
 ولا يكره النظر إليه لجنب وحاض كادعية ومسح على  
 ولوح وكتابة قرآن والصحيفة أو اللوح على الأرض عند التلوة  
 ويكره له قراءة تورية وزبور وأنجيل لا قنوت والتفسير  
 كصحف لا الكتب الترقية **باب لمياه** يرفع الحدث بما مطلق  
 كماء سماء وأودية وعيون وأبار وبحار ونجس مذاب وماء  
 زفر من بماء قصد تسميته بالكرامة وما يتعقده ملح  
 لا بماء ملح وعصير نبات بخلاف ما يقطر من الكرم بنفسه  
 ومغلوب بطاهر ويجوز بما ذكر وأن مات فيه غير دموي  
 كزنبور وعقرب وبق ومائي مولد كسمك وشرطان وكذا  
 لومات خارجة والقي فيه ويتنجس بموت مائي معاش بري  
 مولد كبط واوز وبتغير أحد أوصافه نجس لا لو تغيرت  
 وكذا يجوز بماء خالطه طاهر جامد كاشنان وزعفران  
 وفاكهة وورق شجر في الأصح أن يبقى رقيقه وبحار  
 وقعت فيه نجاسة وهو ما بعد جارية ولم يكن جريانه بمد  
 أن لم يراثره وهو طعم أولون أويج وبراك كذلك  
 والمعتبر أكبر رأى المستلي به فيه فان غلب على ظنه عدم  
 خلوص النجاسة إلى الجانب الآخر جاز والألا ولا يجوز بما

تتجاف أي منفصل عنه كما في قوله  
 بالمصحف فهو من جنس غيره في بيعه بلا مدح  
 القول في الصلاة وتبين من كتب في الصلاة  
 الوضوء عليه القنوت مع  
 جنب أو حدث من درجته عليه  
 وحده لا يشترط له يجوز لأنه ليس بقرآن  
 جوازها العباد  
 كما في قوله تعالى لا تكلموا في الصلاة  
 في الخلاصة الحكم المائي إذا مات في الماء  
 أنه لا يفسد الماء وإن كان لم يفسد القول  
 أوي عن محمد بن مكي في كوزين أحدهما طاهر والآخر  
 نجس فصب من فوق وأختلط الماءان في الوعاء  
 يكون طاهرا  
 والاوز والأوز بكسر الهمزة وتشديد الراء  
 فجمع على أوزون كذا في الصحاح والحي

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

بماء زال طبعه بطح كمرق أو استعمل لقربة أو رفع حدث  
 أو إسقاط فرض إذا انفصل عن عضو أو لم يستقر وهو  
 طاهر وليس بظهور وكل أهاب دبع وهو يتجملها طاهر  
 وما لا فلا فلا يظهر جلد حية وفارة خلا خنزير وادحي  
 وما طهر به طهر بذكوة لالحية على الأكثر أن كان غير مأكول  
 وهل يشترط كون الذكاه بترعية قيل نعم وقيل لا الأول  
 أظهر وأن صحح الثاني وشعر الميتة وعظمها وعصبها  
 وحافرها وفرفها وشعر إنسان وعظمه ودم سمك طاهر  
 وليس للكل نجس العين والمبسك طاهر جلال وكذا نافعته  
 مطلقا على الأصح وبول مأكول نجس ولا يشرب صلا **فصل**  
**في البئر** إذا وقعت نجاسة في بئر دون القدر الكثير أو ما  
 فيها حيوان دموي وانفتح أو تفسخ ينزع كل ما فيها بعيد  
 إخراجها فان تعذر فقد رما فيها يؤخذ في ذلك بقول طين  
 لها بصارة بالماء فان أخرج الحيوان غير منفتح ولا متفسخ  
 فان كادى ينزع كله وإن كحامة ينزع أربعون من الدلاء  
 وإن كعصفور ففترون بدلو وسط وما بين فارة وحامة  
 كفارة كما أن ما بين دجاجة وشاة كدجاجة ويحكم بتجارتها  
 من وقت وقوع ان علم والافندي يوم وليلة أن لم يفتح  
 في حق الوضوء وثلاثة أيام إن انفتح أو تفسخ ولا ينزع بخمر  
 حامة وعصفور وتقاطر بول كرويس لا بربوعا ونجس  
 وبعري ابل وغنم كما لو وقعتا في محلب فرميتا وقيل القليل

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية

ولا تلتزم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث تسقوط الفرض من اليد مثلا يفتق أن لا يجب  
 إعادة غسلها مع بقية الأعضاء ويكون ارتفاع الحدث من ثوبها يغسل الباء وتسقط  
 الفرض هو اللال بحر الو

لا يكره له قراءة تورية

لا يكره له قراءة تورية



ان خلیفہ علیہ السلام علی بن ابی طالب (ع) نے فرمایا کہ میں نے اپنے رب سے دعا کی ہے کہ وہ میری قبر پر ایک درخت لے کر آئے اور اس درخت سے ایک شاخ نکلے جس سے ایک درخت بن جائے جس کے پتے سب سے زیادہ پائیدار ہوں اور اس درخت سے ایک شاخ نکلے جس سے ایک درخت بن جائے جس کے پتے سب سے زیادہ پائیدار ہوں اور اس درخت سے ایک شاخ نکلے جس سے ایک درخت بن جائے جس کے پتے سب سے زیادہ پائیدار ہوں

سماوات و ارض و  
نور و ظلمت و  
دنيا و آخرت و  
دنيا و آخرت و  
دنيا و آخرت و

القصة  
الغريب  
المنصور  
مطالع

بسم الله  
الاعذار كلها  
لان المأجود  
معنى الصورة

بزار او بیجا

والمحصور فاقد الطهورين يؤخرها عنده وقال لا يثبت  
به يفتي واليه صح رجوعه مقطوع اليدين والرجلين  
اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة وناقضه  
ناقض الاصل وقد رتبته على ماء كاف لطهره فضل عن حاجته  
لا الردة وكذا كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده  
وما لا فلا ومروا على ماء كسيتقظ يتيمم لو اكثره  
تجروحا وبكسه يفضل ولا يجع بينهما وان استويا غسل  
اليمين ومسح الباقي وهو احوط من به وجع رأس لا يستطيع  
معه مسح سقط فرض مسحه **باب المسح على الخفين** شرط مسحه  
كونه ساترا للقدم مع الكعب وكونه مشغولا بالرجل وكونه  
ما يمكن متابعة المشي فيه وهو جازي بربسته مشهورة لمجد  
الجنب خطوطا باصابع مفرقة يبدأ من اصابع رجليه الى  
الساق على ظاهر رجليه او جرمويه او جرميه الخفين  
او المغليين او المجلدين مرة ولوامرة ملكوسين على طهر  
تام عند الحدث يوما وليلة لمقيم وثلاثة ايام ولياليها  
لمسافر من وقت الحدث لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفاز  
وفرضه قدر ثلث اصابع اليد والخرق الكبير وهو قد  
ثلث اصابع القدم الا صاغر منبعا وبجمع الخروق في  
لا فيها واقل خرق يجمع ليمنع ما يدخل فيه المسئلة لاماد  
بخلاف نجاسة وانكشاف واعلام توب من خروا  
في خروق اذني الضحية وناقضه ناقض الوضوء وتزع

وہی ہے جس نے

25

五

五

10

五

يضاد التيميم ثم زال عنه انقضى نية كذا في  
رجل اليسر الا رجل واحدة يجوز المسح على النصف  
منها لا يجوز المسح عليه وكذا اكلها لا يمكن متابعة  
الشيء فيه فتح  
والنصف في وقت واحد او يقطع عند النصف  
واللبس كالصبي  
يقال جوب مجلد اذا وضع الجلد على العلاء واخذه  
منفل او منفل للذي على اخذه جلد كالنفل  
وجعت بلغت اكثر من ربع صانع فانما جمع ذلك بوجه  
وانت في العودة المتوقفة كانت في شيء من المرأة  
وشي من طهر وشي من فخذ صاوي من الحي  
حيث جمع ويصح جواز الصلاة لان المانع في العودة  
انكث في القدر المانع وفي النجاسة يكون في الصلاة  
لذلك القدر المانع وقد وجد فيها مسح

في سنة ١٢٠٠ هـ







حقيقة عن محلها بقاء ولو مستعملا وبكل ما يعطى طاهر قال  
 كحل وماء ورد بخلاف بخولين وبطهر خف نجس بذي حرم  
 بذلك والا يغسل وصقل كراهة بمسح يزول به اثرها  
 وارض بئسها وذهاب اثرها للصلاة لاكتيم وحكم اجر  
 مفروش وخض وشجر وكلا قائمين في ارض كذلك ومضى  
 يابس بفرك ان طهر راس حشفته والا يغسل بالافق بين  
 منيه ومنيتها وثوب وبدن على الظاهر وزيت نجس بجعله  
 صابونا كطين نجس فجعل منه كوزا بعد جعله في النار  
 وعفى قدر درهم وهو مثقال في كنيف وعرض مقعر الكف  
 في رقيق من مغلظة كعذرة وبول غير مأكول ولو من صغير  
 لم يطعم ودم وخمر وخرود جاج ورون وخثي ولو اصاب  
 من غليظة وخفيفة جعلت الخفيفة تبعا وعفى ربع ثوب  
 من مخففة كبول مأكول وخرطير غير مأكول ودم سمك  
 ولعاب بغل وحمار وبول انتضج كروسا بر ماء وارد  
 على نجس نجس كعكسه لا يرماد فذر وماء كان حمرا يغسل  
 طرف ثوب اصابته نجاسة محلا منه ونسي مطهره وان  
 بغير تحر كما لو بال حمر على خضة تدوسها فغسل او غسل  
 بعضه حيث يطهر الباقي وكذا يطهر محل نجاسة مبرئة  
 بقلعها ولا يضرب بقاء اثر لارز وغيرها بغلبة طر غاسل  
 طهارة محلها وقد يغسل وغضرتا فيهما يعصرون وتلتك  
 جفاف في غيرهما **فصل** الاستنجاء سنة واركانه

اثر كذا في اثر النجاسة وانما انفق بجمع ركنين  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يغسلون اظفارهم  
 ثم يمسحون بها ويغسلون بها لانهم كانوا يمسحون بها  
 النجاسة وما على ظاهره من زوالها

ثم لما ذكر تطهير النجاسة شرع في تطهيرها الى  
 والحقيقة وبيان ما هو عفو منها قال تعالى  
 في النجاسة

فصل في الاستنجاء

خارج كاللحم  
 والنفط والدم  
 والنجس والدم  
 والنجس والدم

النجس والدم  
 النجس والدم

النجس والدم  
 النجس والدم

في النجاسة وبيان ما هو عفو منها قال تعالى

واركانه مستنج ومستنجي به وخارج ومخرج نحو حجر  
 وليس لعدد يستنزون فيه والفصل بعده بلا كشف عورة  
 ستة ويجبان جاوز المخرج نجس ويعتبر القدر المانع بها  
 موضع الاستنجاء وكراهة بغطم وطعام ورون واجز وخزن  
 ومحترم كديباج وبمين وفحم وزجاج وعلف حيوان ولو فعل  
 اجزاء كما كراهة استقبال قبلة واستدبارها لبول وغائط  
 ولو في بنية فان جلس مستقبلا لها فذكره انحرافا ان ملكه  
 والا فلا بأس به وكذا يكره للمرأة امساك صغير لبول وغائط  
 نحو القبلة واستقبال شمس وقمر لهما وبول وغائط في مأ  
 ولو جاريا وعلى طرف نهر او بئر او حوض وعين او تحت  
 شجرة مثمرة او في زرع او في ظل او يجب مسجد او مصلى  
 وفي مقابر وبين دواب وفي طريق ومهبرج وحمارة  
 او حية او نملة او ثقب وان يبول قائما او مضطجعا او جريا  
 من ثوبه بلا عذرا وفي موضع يتوضأ او يغتسل فيه  
**كتاب الصلاة** هي فرض عين على كل مكلف وان وجب ضرب  
 ابن عشر عليها بيد لا بخشبة ويكفر جاحدا وتاركها مجانبا  
 يجس حتى يصل ويحكم باسلام فاعلها مع جماعة وهي عباد  
 بدنية محضة فلا نية فيها اصلا سبها جزء اول الفصل  
 في الاذان والاقامة يتصل به والا فالجزء الاخير وبعد ذلك  
 يضاف الى جلته وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني الى طلوع ركن  
 ووقت الظهر من زواله الى بدو الظل مثليه سوى في الزوال

خارج كاللحم  
 والنفط والدم  
 والنجس والدم  
 والنجس والدم

النجس والدم  
 النجس والدم

النجس والدم  
 النجس والدم

في النجاسة وبيان ما هو عفو منها قال تعالى

الصلوات الخمس من كل صلاة  
 لا تكون من قبل الاستنجاء  
 فلا يفعل قال في الزاوية ومن لم يجد ماء فليست له صلاة  
 على شط بئر لان النبي راح على ان لا يمسح على شط  
 الا زمان ولم يقض الا ما التزم به مع العفا

تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل او يجب مسجد او مصلى  
 فتعطل او ما من شأنه ان يتعطل

يجب على كل مكلف ان يصلي في كل صلاة  
 في كل صلاة في كل صلاة  
 في كل صلاة في كل صلاة

في النجاسة وبيان ما هو عفو منها قال تعالى



فإذا قرأها في الغروب والشمس  
كان بعد طلوع الشمس في الغروب  
فإذا قرأها في الغروب والشمس  
كان بعد طلوع الشمس في الغروب

ووقت العصر منه إلى الغروب ووقت المغرب منه إلى الغروب  
الشفق وهو الحرة ووقت العشاء والوتر منه إلى الصبح  
ولا يقدم على العشاء لوجوب الترتيب وفاقدها وقتها  
مكلف بهما وقيل لا <sup>بعضهم</sup> المستحب الإبتداء في الفجر بأسفار  
والختم به إلا للحاج بمزدلفة وتأخير ظهر في الضيق مطلقا  
وجمعة كظهر أصلا واستحبابا وعصر ما لم يتغير ذكاه  
وعشاء إلى ثلث الليل فإن آخرها إلى ما زاد على النصف  
والعصر إلى وقت اصفر ذكاه والمغرب إلى شتاء النجوم  
كره تحريما والوتر إلى آخر الليل لوانق بالانتباه وتبجيل  
ظهر شتاء وعصر وعشاء يوم غيم ومغرب مطلقا وآخر  
غيرها فيه وكره صلوة ولو على جنازة وسجدة تلاوة  
مع شروق واستواء وغروب لا عصر يومه <sup>بعضهم</sup> وينفقد نقل  
بشروع فيها لا الفرض وسجدة التلاوة وصلوة جنازة  
تليت في كامل وحضرت قبل <sup>بعضهم</sup> فتح تطوع بدأ فيها ونذر  
فيها وقضاء تطوع بدأ به فيها فافسه وكره نقل وكما  
كان واجبا لغيره كندور وركعتي طواف والذي شرع فيه  
ثم افسه بعد صلوة فجر وعصر لا قضاء فائنة وسجدة  
تلاوة وصلوة جنازة وكذا بعد طلوع فجر سوى سنته  
وقبل مغرب وعند خروج امام الخطبة إلى تمام صلوته  
بخلاف قايمة وكذا يكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة  
الاسنة فجر ان لم يخفف فون جامعها وقبل صلوة العيدين

وهو الحرة عندها وهو ما يترتب على صحتها  
كما في الوقاية ومن صرح بان عليه الصلاة  
المجتمعة عند الامام الشافعي هو البياض وروى  
ابن بكير الصديق وعمر وعطاء بن رستم مع  
ابن ابي حنيفة وقولها اوسع الناس مع

والمراد بالتغير ان يكون الشفق حال التغير فيه  
على الصحيح فان تأخيرها اليه كره ولا يفضل  
ثأ مور بها من غير ان يكون الشفق  
سدا في البحر نقل عن ابن ابي عمير  
التغير فيه اليه لا يكره لان الاضطرار عند  
مع الاقبال على الصلوة متغير فنجعل  
في البحر نقل عن عاتية البيان وقيل ان حكم  
الاذان حكم الصلوة في الاستحباب تبجيل واجبا  
صيفا وشتاء

قالوا في  
بعضهم  
بعضهم

بعضهم  
بعضهم  
بعضهم

بعضهم  
بعضهم  
بعضهم

العيدين مطلقا وبعدها بسجدة وبين صلوتي الجمع بعرقه  
ومزدلفة وعند مدا فة الاجنتين ووقت حضورهما  
ناقت اليه نفسه وما يشغل باله عن فعالها ويحل  
بخشوعها ولا جمع بين فرضين في وقت بعد فان جمع  
لوقدم وحرره كعكس وان صرح بالحاج بعزفة ومزدلفة  
**باب الإذان** هو اعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ  
كذلك سببه ابتداء اذان جبريل عليه السلام وبقاء دخول الوقت  
وهو سنة مؤكدة للفرائض ولو قضاء في وقتها لا غيرها  
تعداد اذان وقع قبله بترجيع تكبير في ابتداء ولا ترجيع ولا  
يخبر فيه ويترسل فيه ويلتفت يمينا ويسارا بطلاة وقلا  
ويستدبر في صومعة ويقول بعد فلاح اذان فجر الصلاة  
خير من النوم مرتين ويجعل اصبعه في اذنيه والاقامة  
كالاذان لكن هي افضل منه ولا يضع اصبعه في اذنيه  
ويحذر فيها ويزيد قد قامت الصلوة بعد فلاحها مرتين  
ويستقبل القبلة بهما ولا يكلم فيها ويثوب ويجلس فيها  
الا في المغرب ويؤذن ويقوم للفائنة وكذا لا في الفوات  
وتحذيره للباقي ولا يسن فيما تطلعه النساء اداء وقضاء  
ولا فيما يقضي من الفوات في مسجده ويكره قضاؤها فيه  
ويجوز اذان صبي مراهق وعبد وولد زنا واعرج واعرج  
وكره اذان جب واقامة واقامة محدث لا اذانه وامرأة  
وقاسق وقاعد وسكران الا اذا اذن لنفسه قاعدا

بعضهم  
بعضهم  
بعضهم

بعضهم  
بعضهم  
بعضهم

بعضهم  
بعضهم  
بعضهم

اذان جبريل عليه السلام في الصلاة واقامة  
صلوات النبي صلى الله عليه وسلم اما بالملك والروح  
الانبياء هم اودا عبد الله بن زيد الملك المنار  
من السلوة في المنام وبوشهور وصحة الانبياء  
واختلف في هذا الملك فيقول جبريل وقيل غيره  
استشار من قوله ولا جمع بين فرضين في وقت  
فيجمع بين الفرضين في وقت واحد فيجمع بين الفرضين  
والعتا واج

لغير المذكورات وهي  
الوقت اذ اذان وقضاء

الاذان في المغرب فلا يسن الجلوس بل ركعتين  
تصليهما او اية طوية او مقدر ركعتين  
وقال بعض الفضلاء في المغرب ركعتين  
الخطيب بين الخطبتين يستقر على ركعتين  
من الا ركعتين يستقر على ركعتين  
الخطبة ولو فعل المؤذن كما قال لا يكره  
فعل كما قال لا يكره عند ما يسمع ان اذنا  
في الا فضلية



ويعاد اذان جنب لا اقامة وكذا اذان امرأة ومجنون  
ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل وكبر تركها مسافر  
وكذا تركها بخلاف مصل في بيته بمصرا وفي مسجد بعد صلاة  
جماعة فيه اقام غير من اذن بغيبته لا يكره مطلقا ويجب  
من سمع الاذان بان يقول كقل الله الا في الجعلتين والصلوة  
خير من النوم ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة  
ولو كان خارجا اجاب بالقدم ولو اجاب باللسان لا به  
لا يكون مجيبا بناء على ان الاجابة المطلوبة بالقدم لا باللسان  
ويقطع قراءة القرآن لو يمتثل له ويجب ولو بسجد لا  
ويجب الاقامة كالاذان وقيل لا **باب شروط الصلوة** هي  
طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه من الثاني  
وستعودته وهي للرجل ما تحت سترته الى تحت ركبته وما  
هو عورة منه عورة من الامة مع ظهرها وبطنها  
وجنبها والرجل جميع بدنهما خلا الوجه والكفين والقدمين  
وتنزع من كشف الوجه بين رجال للفتنة ولا يجوز النظر  
اليه بشهوة كوجه امرءة وينزع كشف رجب عضو من غليظة  
وحقيقة فالغليظة قبل ودبر وما حولها والحقيقة  
ما عدا ذلك والشرط سترها عن غيره لا عن نفسه وعاد  
ساتر يصل على قاعا موميا بركوع وسجود وهو افضل  
من القيام بركوع وسجود ولو اوج له ثوب تثبت قدسه  
ولو وجد ما يكتفي بخمس او اقل من ربعة طاهر نذب صلوة

المحقق الامة فمثل الفتنة والدبرة والحكة  
عند السجدة

ليست  
العورة  
مختلطة  
الركبة

والوجه  
من الصلوة  
وقد كانت  
دبرها

من  
الصلوة  
من  
الركبة

في  
الصلوة  
من  
الركبة  
من  
الركبة

نذب صلواته فيه ولو ربعة طاهر صلى فيه حيا ولو وجد  
ساترا يستر بدنها مع ربع رأسها يجب سترها ولو اقل  
من ربع الرأس لا ولو وجد ما يستر به بعض العورة وجب  
استعماله وليستر القبل والذبر فان وجد ما يستر احدهما  
ستر الذبر واذا لم يجد ما يستر به نجاسة صلى معها  
ولا اعادة عليه **والنية** الارادة لا العلم والمقترن بها  
عمل القلب للارادة وهو ان يعلم بذاته اي صلوة  
يصلى والتلفظ بها مستحب وقيل سنة وجاز تقديمها على  
التكبير ما لم يوجد قاطعها من عمل غير لايق بصلوة ولا  
بمتأخرة عنها وكفي مطلق نية لسته وتروايج ونفل  
ولا بد من تعيين لفرض وواجب دون عدد ركعات  
وينوي المقدي المتابعة ولو نوى فرض الوقت جاز الا ان  
في جمعة الا اذا كان عنده انها فرض الوقت ولو نوى ظهر  
الوقت مع بقائه جاز ولو مع عدمه وهو لا يعلمه الا  
ومصل الجنازة ينوي الضلوة لله تعالى والذعاء للميت وان  
اشبه الميت يقول نويت ان اصلي مع الامام الضلوة  
على من يصلي عليه والامام ينوي صلوته فقط لا امامة  
المقدي اذا امر رجلا وان امر نساء فاقدت به محاذاة  
لرجل في غير صلوة جنازة فلا بد من نية امامتها وان  
لم تقدر محاذاة اختلف فيه ونية استقبال القبلة  
ليست بشرط كنية تعيين الامام في صحة الاقد واستقبال القبلة

المؤخر

المخلص الارادة صفة من ارادها  
على الآخر

قيد بالمقترن لان نية الامام لا تفي  
بالركعة بنية الامامة لانه شرط في نية  
وتمام حق النية وانما لا يصح ان يكون اذ

منه لو نوى فرض الوقت لا يصح فاحذر من ان  
لانفسه فان فرض الوقت ما يجب قضاؤه  
والذي يجب قضاؤه بعد خروج وقت الجمعة  
من صلواته بنية فرض الوقت لا نوى  
الجمعة وقد قدسناه

القبلة

شرط الصلوة



فللمكي فرضه اصابة عينها وغيره اصابة جهتها والمعتبر  
 العروة لا البناء وقبلة العاجز جهة قدرته وتجرى عجزه  
 عن تعرف القبلة فان ظهر خطاؤه لم يعد وان علم به في صلوة  
 او تحول رآه استدار وبني وان شرع بلا تحرك لم يجز وان  
 اصاب صلى جماعة عند اشتباه القبلة بالتحري وتبين انهم  
 صلوا الى جهات مختلفة فمن يقين مخالفة امامه في الجهة  
 حالة الاداء لم يجز صلوته ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة  
**باب صفة الصلوة** من فرائضها التسمية وهي شرط ومنها  
 القيام في فرض لقادر عليه ومنها القراءة لقادر عليها  
 ومنها الركوع ومنها السجود ومنها القعود الاخير قدر  
 الشاهد ومنها الخروج بصحة وشرط في ادائها الاختيار  
 فان اتى بها نائما لا يعتد به ولها واجبات وهي قراءة فاتحة  
 الكتاب وضم سورة في الاوليين من الفرض وفي جميع ركعات  
 النفل والوتر وتعيين القراءة في الاوليين وتقديم الفاتحة  
 على السورة ورعاية الترتيب فيما يكرر في كل ركعة كالتسبيح  
 وتعديل الاركان والقعود الاول والشهدين ولفظ السلام  
 وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهر والاسرار فيما يجهر  
 ويسر وسننهما رفع اليدين للتحريمة ونشر الاصابع وان  
 لا يبطا رأسه عند التكبير وجهه الامام بالتكبير والتسلي  
 والقعود والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على ي  
 تحت اليسرة وتكبير الركوع والرفع منه والتسبيح فيه ثلاثا

القراءة التي قرأه آية قصيرة عنده ولو لم يكن عليه  
 ولا يتناول ما دون الآيات وان شئت من غير  
 عند جفيل لان القراءة ضم الحروف  
 بعضها الى بعض في الترتيل كما ذكره الرغب  
 في شرحه في  
 لقصد

في فرض سواد اعتقاديا او علميا كالوتر فكذلك  
 في النفل

انما بانها في التكليف في افضل الصلوة من غيرها  
 كما اذا قرأها او كبرها ما شاء من غير ان يركع  
 لا سيما في الراجح كذا في منية الصلوة

وتسبيح الجهر في الركعة والوتر في كل ركعة  
 واداء ما مضى من تسبيح وهو تسبيح الجهر في الركعة  
 والوتر في كل ركعة ولا تسبيح في الركعة  
 بقصد ذلك كما قال ابو يوسف في  
 وهو الخ كذا في روضة المحتاج مع العطاء

ثلاثا واخذ ركبته يديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود  
 وكذا الرفع منه وتكبيره والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه  
 وركبته واقتراش رجله اليسرى والجلسة والصلوة على سبيل  
 الله صلى الله عليه وسلم والدعاء ولها اداب نظره الى موضع  
 سجوده حال قيامه والى ظهر قدمه حالة ركوعه والى يمينه  
 حالة سجوده والى حجره حالة تعوده والى منكبيه اليمين  
 واليسر عند التسليم الاولى والثانية وامساك فيه  
 عند التثاوب فان لم يقدر غطاء بيده او كفه واخراج  
 كفيه من مكته عند التكبير ودفع السعال ما استطاع  
 والقيام حين قيل حتى على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب  
 والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على الاظهر وشرع  
 الامام مذ قبل قد قامت الصلوة **فصل** واذا اراد التسبيح  
 فيها كبر للافتتاح بالحذف قائما ويصير شارعا بالنية  
 عند التكبير لابه ولا يلزم العاجز عن النطق تحريك لسانه  
 ورفع يديه مما ساءا بهاميه شحمتي اذنيه والمرأة ترفع خداه  
 منكبيه وفتح شروعه بتسبيح وتهليل وسائر كلام التعظيم كما  
 لو شرع بخير عربية او امن او لبني او سلم او ستمى عند ذبح  
 او قرأ بها عجزا لا ان اذن بها على الاصح ولو شرع باللهم  
 اغفر لي او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم وضع  
 يمينه على يساره تحت سترته اخذ راسها بخضرة واجها  
 كما فرغ من التكبير وهو سته في قيام له قرار فيه ذكر وسنن

وان دخل من قدام وتقفوا حين يرفع يديه  
 كلمة اذا كان التؤدة عليه الامام فان كان  
 واحدا واقام في المسجد فاقوم لا يقفون  
 حتى يرفع من امامته ثم اذ في البحر مع العطاء



فيضع حالة الشاء وفي القنوت وتكبيرات الجحازة لا في قيام  
متخلل بين ركوع وسجود وبين تكبيرات العيد وقراء  
سبحانك اللهم مقتصر عليه الا اذا كان مسبوقا واما  
يجهر بالقراءة فلا ياتي به وتقول سرا للقراءة فيأتي به  
المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاتته لا المقتدى ويؤخر  
عن تكبيرات ويسمي سرا في كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة  
مطلقا وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور وليست  
من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز الصلوة بها ولم يكفر  
باجدائها لشبهة فيها وقرا المصلح لو اماما او منفردا فاتحة  
وسورة او ثلاث آيات وامن الامام سرا كما موم ومنفرد  
ثم يكبر للركوع ويضع يديه على ركبتيه ويفتح اصابعه  
ويبسط ظهره غير رافع ولا منكسر رأسه ويسبح فيه ثلاثا  
ولو رفع الامام رأسه قبل ان يتم المأموم التبيحات وجب  
منابعته بخلاف سلامه قبل اتمام المقتدى تشهد ثم يرفع  
رأسه من ركوعه مستمعا ويكفي به الامام وبالتحيد الموتر  
ويجمع بينهما لو منفردا ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد وضعا  
ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويعكس نهوضه  
ويسجد بانفاه وجهته ويكره اقتصاره على احداهما كما يكره  
بكور عمامته وان صح بشرط كونه على جهته او بعضها  
اما اذا كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا لا  
ولو سجد على كفه او فاضل ثوبه صح لو كان المكان طاهرا

التسمية في قول كل ركعة حسن  
في وجوبها فيه فحده لا يجزئ

او آية طويلة معها ولو قرأ نصف التسمية  
في الركعتين معها جاز بذكر آية السجدة

طاهر وكره ان لم يكن ثمة ترابا وحصاة والا لا ولو سجد  
للترحام على ظهره مصل صلواته جاز وان لم يصلها لا ولو كان  
موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار البتتين منضو  
جاز وان اكثر لا ويظهر عضديه ويباعد بطنه عن فخذه  
ويستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل  
ويسبح فيه ثلاثا والمرأة تنحصر وتلصق بطنها بفخذها  
ثم يرفع رأسه مكبرا ويكفي فيه اذني ما يطلق عليه اسم الرفع  
وجلس بين السجدين مطبئا وليس بينهما ذكر مسنون وكذا  
بعد رفعه من الركوع على المذهب ويكبر ويسجد مطبئا  
ويكبر للنهوض بلا اعتماد وقعود والركعة الثانية كالاول  
غير انه لا ياتي ببناء وتعود فيها ولا يسن رفع يديه الا  
في تكبيرة افتتاح وقنوت وعيدتين واستلام والصفاء المروءة  
وعرفات والحجرات والرفع بحذاء اذنيه في الثلاثة الاول  
والاستلام وعند الحجرتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنها  
نحو الكعبة وعند الصفاء والمروءة وعرفات يرفعها كالرعا  
فيبسط يديه نحو السماء وبعد فراغه من سجدة في الركعة  
الثانية يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب  
اليمنى ويوجه اصابعه نحو القبلة ويضع يده على فخذه  
اليمنى ويسرا على فخذه اليسرى ويبسط اصابعه جاعلا اظفار  
عند ركبتيه والمرأة تجلس متوركة ولا يشير بسبابته عند  
الشهادة وعليه الفتوى ويقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه

دفع







البیت اولى بالامامة من غيره الا ان يكون معه سلطان  
او قاض فيقدم عليه **والمستعير** والمشاخر احق من المالك ولو  
اقر قوما وهم له كارهون ان لفساد فيه او لانهم احق بالامة  
منه كره وان هو احق لا ويكره امامة عبد واعرابه وفاسق  
واعمي الا ان يكون اعلم القوم ومبتدع لا يكفر بها وان كفر  
بها فلا يصح الاقتداء به اصلا وولد الزنا وتطويل الصلوة  
وجماعه النساء في غير صلوة جنازة فان فعلن تقف الامام  
وسطحهن كالعرة **وتكره** حضورهن الجماعة مطلقا على المذنب  
كما يكره امامة الرجل لمن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا  
محرم منه او زوجته او امته اما اذا كان معهن واحد  
من ذكر او امتهن في المسجد لا ويقف الواحد محاذي اليمين  
امامه فلو وقف عن يساره كره وكذا خلفه على الاصح  
والزايد يقف خلفه **ويصف** الرجال ثم الصبيان ثم الخفاف  
ثم النساء واذا احاذته امرأة مشتهاة ولا حائل بينها في  
صلوة مطلقة مشتركة تحريمه واذاء واتخذت الجهة  
فسدت صلوته ان نوى مامتها والافسدت صلوتها  
**ومحاذاة الامر** الضيق لا يفسد ها على المذهب ولا يصح اقتداء  
رجل بامرأة وصبي مطلقا وكذا لا يصح الاقتداء بجنون  
مطبق او منقطع في غير حالة افافته وبسكران وطاهر  
بمعذور ان قارن الوضوء الحدث او طرأ عليه وصح لو  
نوضأ على الانقطاع وصلى كذلك وجا قضاية من القران

[illegible]

من القرآن بغير حافظ لها ومستور عورة بعار وقادر على ركوع وسجود بعارض غيها ومفترض بمقتل وناذر بناذر إلا اذا نذر أحدهما غير منذور الآخر وبمفترض آخر وناذر تجا لف ولاحق ومسبوق بمثلها ومسافر بمقيم بعد التوبة فيما يتغير بالسفر بل في الوقت واتم ونازل براكب وغير الشغ به على الأصح واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه على المذهب **وممنع** من الاقتداء طريق تمر فيه عجلة او نهر تجري فيه السفن او خلا في الصحراء <sup>في ههنا</sup> يسبح صفين والمحال لا يمنع ان لم يشبهه حال امامه ولم يختلفا كما وصح اقتداء متوض بمتم وغاسل بما صح وقائم بقاعد وباحدب وموم بمثله ومتنقل بمفترض في غير الترواج في الصحيح واذا ظهر حدث امامه بطلت فيلزم اعادتها كما يلزم الامام اخبار القوم اذا اتهم وهو محدث او جنب بالقدر الممكن بكتاب او رسول على الأصح واذا اقتدى اثمى وقارئ باثمى او استخلف الامام اثمى في الاخرين <sup>صلوهم</sup> تفسد وصحت لو صلى كل من الاثمى والقارئ وحده بخلاف حضور الاثمى بعد افتتاح القارئ اذا لم يقيد به وصلى منفردا <sup>انها</sup> تفسد في الأصح **المذكور** من صلاتها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته كلها او بعضها بعد اقتدائه **والمسبوق** من سبقه الامام بها او بعضها وهو منفرد فيما يقضيه الا في اربع لا يجوز الاقتداء به ولو كبر ينوي استئنا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ولا من في سفينة نوح اذ اذنا تقو

وان كان سبوقا فبذلك ركعات وقرآن التنية  
وان التنية بعد تشهد الامام جازت صلوة  
عدا خطبة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
التواترين

وكان يصح الله حافظ الام



صلوته وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا ولو قام إلى قضاء  
 ما سبق به وعلى الإمام سجدة تأسه وفعليه أن يعود ولو  
 لم يعد كان عليه أن يسجد في آخر صلوته ويأتي بتكبيرات  
 التشريق إجماعا **باب الاستحالة** سبق الإمام حدث غير مانع  
 للبناء ولو بعد التشهد استخلف ما لم يجاوز الصفوف ولو  
 في الصحراء وما لم يخرج من المسجد لو كان يصلي به واستينافه  
 أفضل ويتعين لجنون وحدث عهد واختلام وانعاش وتهقته  
 وكذا يستخلف إذا حصر عن قراءة الحجل قدر المفروض لا التخي  
 أصلا أو أصابه بول كثير أو كشف عورته في الاستنجاء  
 إذا لم يضطر له أو قرأ في حالتي الذهاب والرجوع أو طلب  
 الماء بالاشارة أو شره بالمعاطات أو مكث قدرا داء  
 ركن بعد سبق الحدث وإذا ساع له البناء توفضا وبني  
 على ما مضى ويتم صلوته ثمة أو يعود إلى مكانه أن فرغ خليفته  
 كمفرد والاعاد إلى مكانه كالمقتدى إذا سبقه الحدث وأن  
 تعمد عملا ينافيها بعد جلوسه قدر التشهد تمت ولو بلا صغره  
 بعده بطلت كما تبطل بقدرة المتيتم على الماء ومضى مدة  
 مسجده أن وجد ماء على الأصح وتعلم الحياية ولو كان مقتديا  
 بقارئ على ما عليه الأكثر وجود العاري سائر أو نزع  
 الماسح خفه بعمل يسير وقدرة مومر على الأركان وتذكر  
 قائمة عليه أو على إمامه وهو صاحب ترتيب وتقديم  
 القارئ أميا مطلقا وقيل لافساد لو كان بعد التشهد

التشهد بالاجماع وهو الأصح وطلوع الشمس في الفجر وخول  
 وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المعذور وسقوط جبر  
 عن برء ولا تنقلب الصلوة في هذه المواضع نفلا إذا بطلت  
 إلا فيما إذا تذكر قائمة أو طلعت الشمس وأخرج وقت الظهر  
 في يوم الجمعة ولو استخلف الإمام مسبوقا صح فلو أنتم صلوة  
 الإمام ثم أتى بما ينافيها تفسد صلوته دون القوم  
 المدرकिन وكذا تفسد صلوة من حاله كحاله وكذا صلوة  
 الإمام المحدث أن لم يفرغ وأن فرغ لا وتفسد صلوة  
 مسبوق بتهقته إمامه وحدثه العهد في تعوده قدر التشهد  
 ولو تكلم أو خرج من مسجده لا بخلاف المدرك ولو لاحقا  
 ففي فساد صلوته تفيحان ولو احدث الإمام في ركوعه  
 أو سجوده توفضا وبني وأعادها ما لم يرفع رأسه منها  
 مرديا للاداء أما إذا رفع مرديا به اداء ركن فلا ولو تذكر  
 في ركوعه أو سجوده سجدة فسجدها أعادها نذبا ولو لم  
 واحدا فحدث الإمام تعين المأموم للإمامة لو صلح لها  
 بلائية وأفسدت صلوة المقتدى دون الإمام على الأصح  
 هذا إذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلوة الإمام المستخلف  
 باطلة ولو أمر رجلا فحدثا وخرجا من المسجد تمت صلوة  
 الإمام وبني على صلوته وفسدت صلوة المقتدى أخذه  
 رعا في يمكث إلى انقطاعه ثم يتوضأ وبني **باب ما يفسد**  
**وما يكره في يفسد** ها التكلم عهده وسهوه قبل تعوده



قدر الشهد سنان الا السلام ساهيا للخروج من الصلوة  
 قبل انماها على ظن اكملها بخلاف السلام على انسان فانه  
 يفسد ها ولو ساهيا ورد السلام بلسانه والتخيم بلائذ  
 او غرض صحيح والدعاء بما يشبه كلامنا والاني والتأوه  
 والتأيف والبكاء بصوت لوجع او مصيبة لا لذكر الجنة  
 والنار وتشتيت عا طس بريحك الله ولو من العاطس نفسه  
 لا وجواب خبر بالاسترجاع على المذهب وكذا كما فقد  
 الجواب او الخطاب كما يجي هذا الكتاب بقوة مخاطب ابن  
 اسمه ذلك وفتح على غير امامه بخلاف فتحه على امامه  
 مطلقا ولو جرى على لسانه نعم ان كان يعتادها في كلامه  
 تفسد والا لا واكله وشربه مطلقا الا اذا كان بينه  
 ما كول فابتلعه وانتقاله من صلوة الى مغايرتها وقراءة  
 من مصحف مطلقا وكل عمل كثير لا يشك الناظر في فاعله  
 انه ليس فيها فلا تفسد برفع يديه في تكبيرات الزوايد  
 على المذهب وسجوده على نجس واداء ركن او يمكنه مع  
 كشف عورة او نجاسة عند الثاني وصلوته على مصل  
 مضرب نجس لبطانة وتحويل صدره عن القبلة بغير  
 عذر ولا يفسد هانظره الى مكتوب وفيه ومرور ما  
 في الضراء او مسجد كبير بموضع سجوده او بين يديه  
 في مسجد صغير مطلقا او اسفل من الدكان امام المصل  
 لو كان يصلي عليه بشرط مجازاة اعضاء المار اعضاءه وكذا

وقول بل عذر وغرض صحيح او من اقتصر الله  
 على الاول وان كان يمتثل حمل العذر في كلامه  
 على ما هو اعظم من المضطربة  
 سكتين صوت للقرأة او لا عذر بان في الصلوة  
 او لم يفسد ما به عند الخط فقيم الصحيح في  
 ولا هذا كذا اختيار الفساد كمن لا يقرأ  
 شرح الكفر للذليعي وغيره عدمه لان القراءة  
 مع العطا  
 كتحقق بها

انما  
 لا يفسد  
 لان  
 لا يفسد

لا يفسد  
 لان  
 لا يفسد

وكذا كل مرتفع وان اتم المار في ذلك ويعز الامام في الضراء  
 ستره بقدر ذراع وغلظ اصبع بقره على احد حاجبيه ولا يفسد  
 الوضع ولا الخط ويدفعه بتبجح او اشارة لابهها وكفت  
 الامام ولو عدم المرور والطريق جاز تركها وكره سد ثوب  
 وكفه وعينه به ويجسد وصلوته في ثياب بذلة ومهنة  
 واخذ درهم في فيه لم يمنعه عن القراءة وصلوته حاسرا  
 رأسه للتكاسل لا للتذل وصلوته مع مدافعة الاختين  
 او التبرج وعقصر شعره وقلب الحصى الى السجود مرة واحدة  
 الاصابع والتخضر والالقات بوجهه او بعضه وقيل  
 تفسد بتحويله والمعمد لا واقعاؤه واقتراش ذراعيه  
 وصلوته الى وجه انسان ورد السلام بيده والترج بغير  
 عذر والتأوب وتغيض عينيه وقيام في المحراب لا سجود  
 فيه مطلقا وانفراد الامام على الدكان وعكسه عند عدم  
 العذر ولبس ثوب فيه تماثيل وان يكون فوق رأسه  
 او بين يديه او بجذائه تماثيل واختلف فيما اذا كان  
 والاظهر الكراهة ولو كانت تحت قدميه او في يده  
 او على خاتمه او كانت صغيرة او مقطوعة الرأس والوجه  
 او غير ذي الروح لا وعدا لاي والسور والتبجح باليد  
 في الصلوة مطلقا لا قتل حية وعقرب مطلقا وصلوة الى  
 ظهر قاعد يتحدث والى مصحف وسيف مطلقا او شمع او سراج  
 وعلى بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها ويكر استقبال القبلة

ولشبهه وكذا اعلى الاصابع لانه يشبه  
 اختلاف الميادين فكان تشبهها بالان  
 فيه ازوراء بالامام ثم قد لا ارتفاع  
 قامة ولا لباس بار او نحو ذكره الطحاوي  
 ورواية عن ابي يوسف وقيل قد ار  
 زراع وعليه الاهتمام وان كان مع  
 الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح  
 المعنى الموجب للكراهة ورواه



نفل قبل الظهر  
نفل قبل العصر  
نفل قبل المغرب

بالفجر في الحلاء وكذا استدبارها كما كرهه مسالك صحتها  
ومد رجليه في نومها وغيره اليها او الى مصحف او شيء من  
الكتب الشرعية الا ان يكون على موضع مرتفع عن المحاذات  
وعلق باب المسجد والوطي فوقه والبول والكتفوط واتخاذ  
طريقا بغير عذر وادخال نجاسة فيه فلا يجوز الا صباح  
بدن نجس فيه ولا البول فيه ولو في ناء لا فيق بيت فيه  
مسجد والمخذ لصلاة جنازة او عيد مسجد في حوز  
الا قضاء لا في غيره فحل دخوله لجنب وحاض ولا بأس  
بنقشه خلا محرابه بحص وماء ذهب بماله لا من مال الوقف  
وضمن متوليه لو فعل **باب الوتر والنوافل** هو فرض علة  
واجب اعتقاد وسنة يتوفا فلا يكفر حادثة وتذكره في الفجر  
مفسد له كعكسه ويقضى وهو ثلاث ركعات بتسليمه  
ويقرا في كل ركعة منه فاتحة وسورة وكبر قبل ركوعه  
ثلاثة رافعا يديه وقت فيه مخافة على الاصح مطلقا  
وصح الاقتداء فيه بشافعي لم يفصله بسلام على الاصح ويؤي  
الوتر لا الوتر الواجب كما في القيد دين وياتي المأمور بغير  
الوتر لا الفجر بل يقف ساكنا على الاظهر ولو نسيه ثم تذكر  
في الركوع لا يقف فيه ولا يعود الى القيام فان عاد اليه  
وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته وسجد للسجود ركع  
الامام قبل فراغ المقتدي تابعه بخلاف الشهد قنت في اول  
الوتر او ثانيه سهوا لم يقف في ثالثه ولا في ثلثه لغيره وين

على كبره الوتر فوق المسجد وكذا البول  
والنفل لان سطح المسجد كبره الوتر  
والاقتداء منه والرد في القعدة  
ان يلقى سجدة الوتر في السجدة والحق  
وانه كما يكون في شمس الحائط في  
تجسيم كماله كماله في شمس الحائط في  
الاية طيبة الاله لانه كماله في  
للافتكاف او السجدة ونحوها لا يثبت  
ولان تطهيره واجب بقوله تعالى ان  
بيتك للصلوة والذكر المسجد

هذا هو وجه التوفيق بين الروايات  
فانه روي انه واجب وهو في الحقيقة  
الصحيح كما في المحط وهو الاصح كما في  
وهو الظاهر من جهة كماله في شمس الحائط

اعتقاد

ديان

اربع

اربعين  
وكان  
تجديد  
تجديد  
تجديد  
تجديد  
تجديد

وبين اربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ركعتان قبل الضحى  
وبعد الظهر والمغرب والعشاء ويستحب اربع قبل العصر  
وقبل العشاء وبعدها بتسليمه وست بعد المغرب بتسليمه  
واكدها سنة الفجر وقبل بوجوبها فلا يجوز صلواتها  
قاعدا من غير عذر على الاصح ولا يجوز تركها لعالم صار  
للقنوي بخلاف سائر السنين ويجزئ الكفر على تركها ونقص  
ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع  
لا يجزيه عن ركعتيها على الاصح وكبره الزيادة على اربع في نفل  
النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمه والافضل فيها الرباع بتسليمه  
ولا يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الاولى  
في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ولا يستفتح اذا قام  
الى الثالثة منها وفي البواقي من ذوات الاربع يصلي  
ويستفتح وقيل لا وكثرة الركوع والسجود احب من طول  
القيام **وبين تحية المسجد** وهي ركعتان واداء الفرض  
عليها ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص  
ثوابها وكذا كل عمل بنا في التحريم على الاصح ويندب ركعتان  
بعد الوضوء واربع فصاعدا في الضحى يفرض القراءة في كل ركعة  
الفرض وكل النفل والوتر ولزم نفل شرع فيه قصدا ولو عند  
غروب وطلوع واستواء فان افسده وجب قضاءه وقضى  
ركعتين لو نوى ربعاً ونقص في الشفع الاول والثاني  
كما لو ترك القراءة في شفعية او تركها في الاول والثاني

كرهنا كبره الوتر في المسجد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يلقى سجدة الوتر في السجدة  
وانه كما يكون في شمس الحائط  
تجسيم كماله كماله في شمس الحائط  
الاية طيبة الاله لانه كماله في  
للافتكاف او السجدة ونحوها لا يثبت  
ولان تطهيره واجب بقوله تعالى ان  
بيتك للصلوة والذكر المسجد

عمل القيام او من كثرة السجود  
الصلوة والسلام اذا دخل احدكم المسجد  
يسبح ركعتين تسبح

يقيد الركعتين بالاوليين لان تعقيبها للثاني  
ونما هو واجب على المصلي في الصلاة  
فرضا في ركعتين تسبح

انما في صلاة الفجر ركعتان  
فان لم يركع ركعتين في صلاة الفجر  
فان لم يركع ركعتين في صلاة الفجر  
فان لم يركع ركعتين في صلاة الفجر  
فان لم يركع ركعتين في صلاة الفجر



كما لو ترك القراءة في شفعية أو تركها في الأول أو الثاني أو أحدهما  
 الثاني أو أحدهما الأول أو الأول واحد الثاني لا غير وأربعاً  
 لو ترك القراءة في أحدهما كل شفيع أو في الثاني واحد الأول  
 فلا قضاء لو تعدد قدر التشهد ثم نقص أو شرع ظاناً أنه عليه  
 أو لم يقعد بينهما **وتفيل** مع قدرته قاعداً ابتداءً وبقاءً  
 ولا يصلي معه صلاة مثلاً ويقعد كما في التشهد على المختار  
 وإذا كان خارج المصرومياً إلى جهة توجهت دابته وإذا افتتح  
 ركبا ثم نزل بنى وفي عكسه لا ولو افتتحها خارج المصروف  
 دخل المصروف على الدابة وقيل لا ولو صلى على دابة لم يحل  
 وهو يقدر على النزول لا يجوز الصلاة عليها إذا كانت وقفة  
 إلا أن يكون عيداً أو المحمل على الأرض وأما الصلاة على الجملة  
 أن كان طرف الجملة على الدابة وهي تسير ولا فهي صلاة  
 على الدابة فتجوز في حالة العذر لا في غيرها وإن لم يكن  
 طرف الجملة على الدابة جاز هذا في الفرض وأما في النفل فتجوز  
 على المحمل والجملة مطلقاً ولو جمع بين نية فرض ونفل رخ  
 الفرض ولو نذر ركعتين بغير طهور لزماه به عند هذه  
 الثالث أو في مكان كذا فإذاها في أقل من شرفه جاز ولو  
 نذرت عبادة في غداة فحاضت فيه يلزمها قضاؤها ولو في يوم  
 حاضها لا **التراويح** سنة للرجال والنساء ووقتها بعد العشاء  
 قبل الوتر وبعده ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل ولا تقص  
 إذا فاتت أصلاً فإن قضاها كان نفلاً مستحباً وليس تراويح

لو افتتح الصلوة قائماً ثم أراد أن يقعد من غير قصد  
 ذلك كان سجدة واحدة بغير عقوبة وعندنا ما يقعد  
 ذلك قیاساً ولو افتتحها قائماً ثم يقعد بعضاً  
 ما صلح بعضها قاعداً أن يقوم ويصل بعضها  
 قائماً جاز

على أي نوى أربع ركعات من النفل فلو تعدد على  
 بقدر التشهد ثم نقص لا قضاء عليه لأنه  
 لم يشع في الشفع الثاني فلم يجب عليه سجدة  
 ونسب وجه في الجملة الصغير أن يصل بعد أو الطويل  
 ركعتان بقراءة ورختان بغير قراءة في  
 لا يصلح النافلة كذلك حتى لا يكون مثل الفرض  
 بل يفرد في جميع الركعات ونماه في سجدتين

الصلوة على الدابة

وإذا نذر ركعتين بغير طهور لزماه به عند هذه  
 لو صلح ما قبل العشاء ولا يجوز أن يقرأ  
 يجوز أن يقرأ في العشاء ودون الوتر  
 استحباباً لأن الطويل لها لا صحتها في غير ذلك  
 يسجد

سجدتين

سجدتين

التي نزل

الصلوة على الدابة  
 سجدتين  
 سجدتين  
 سجدتين

بترابيح والجماعة سنة على الكفاية وهي عشرون ركعة بعشر  
 تسليمات يجلس بين كل أربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر  
 وأختم مرة ولا يترك بكمل القوم ويأتي الإمام والقوم بالشأن  
 في كل شفيع ويريد على التشهد إلا أن يعمل القوم فيأتي بالصلوات  
 ويترك الدعوات ويكره قاعداً مع القدرة على القيام ولو تركوا  
 الجماعة في الفرض لم يصلوا الترابيح جماعة ولو لم يصلوها  
 بالإمام صلى الوتر ولا يصل الوتر والتطوع بجماعة رمضان وفيه  
 يصل الوتر وقيامه **بأبواب دار الفريضة** شرع فيها منفرداً  
 ثم أقيمت يقطعها قائماً بتسليمة ويقعد بالإمام أن لم يقعد  
 الركعة بسجدة أو قيدها في غير رباعية أو فيها وضم إليها  
 أخرى وإن صلى ثلاثاً منها أتم ثم اقتدى مستقلاً ويدرك  
 فضيلة الجماعة إلا في العصر والشام في نفل لا يقطع مطلقاً  
 وكذا سنة الظهر والجمعة إذا أقيمت أو خطب الإمام على الرخ  
 كره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه إلا لمن ينظم به امر  
 جماعة أخرى ولمن صلى الظهر والعشاء مرة إلا عند الإقامة  
 ولمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة وأن أقيمت وإذا خاف فوت  
 الفجر لا شغاله بسنتها تركها وألا ولا يفيضها إلا بطريق  
 التبعية لفرضها قبل الزوال لا بعده بخلاف سنة الظهر  
 فإنه يأتي بها في وقته مقدماً لها على شفعية ولا يكون  
 مصلياً بجماعة من أدرك ركعة من ذوات الأربع لكنه  
 أدرك فضلها وكذا مدرك الثلاث على الظهر وإذا من فوت

ولو شتم في الترابيح في ليلة ثم لم يصل الترابيح جاز  
 ملاك ركعة لأنه ما شرع الترابيح إلا للقراءة  
 سجدتين في المحيط مسجداً والاصح أنه  
 لا يحتاج إلى النية في كل شفيع كما في الجماعة

سجدتين

سجدتين



وقاية أي التراجع بها أي بالجماعة واختلوا في الفضل في النية الصحيح أن أداء الوتر جماعة في رمضان الفضل لأن عمره  
كان يومهم في الوتر وفي النية اختار علماء ثمانية أن يوتر في منزلة الجماعة لأن العتيق بد رضعهم لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان  
كما اجتمعوا على التراجع لأن عمره يومهم فيه في رمضان والي بن كعب كان لا يومهم انتهى ورجع الماذل في فتح القدر باب  
عليه وسلم كان أو ترهم ثم بين العذر في تأخيرهم عن مثل ما صنع فيها من فالتراجع كالترأج وكما أن الجماعة فيه سنة مؤكدة فكذلك  
في الوتر انتهى وفي شرح النظم الوصل قلت قال في الظاهر تأخير الوتر على النسي في أن الوتر بالجماعة في رمضان أحب إلى  
واختار علماء ثمانية أن الرجل يوتر في منزلة في رمضان ولا يوتر بالجماعة وكذا في الزخيرة وعلق بأن الصحابة لم يجتمعوا على  
الجماعة فيه كما اجتمعوا على التراجع وهذا

يفتض أن المذهب خلاف ما صح في صحيح  
وأن الصحيح ترجح منه لقول أبي علي النخعي  
لا اختيار في المذهب انتهى مع العاص

الوقت تطوع قبل الفرض والآلا وياتي بالسنة ولو ضيق  
على الأصح ولو اقتدى بإمام راع فوقف حتى رفع رأسه لم يرك  
الركعة ولو ركع فلحقه إمامه فيه صح **باب قضاء الفوت**  
الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر أداء وقضاء لازم  
وقضاء الفرض والواجب والسنة فرض وواجب سنة  
ولم يجز فجز من تذكر أنه لم يوتر إلا إذا ضاق الوقت أو  
أوطن ظنا معتبرا أوقات ست بخروج وقت السادسة  
ولا يعود الترتيب بعد سقوطه بكثرتها يعود الفوت إلى  
بالقضاء وكذا لا يعود بعد سقوطه بباقي المسقطات  
وفساد الصلوة بترك الترتيب موقوف فإن كثرت وصارت  
المفاسد مع الفاتنة ستاظهر صحتها والآلا ولومان عليه  
صلوات فائنة وأوصى بالكفارة يعطى لكل صلوة نصف صاع  
من بر وكذا الوتر من ثلث ماله ولو قضاها ورفته بامر  
لم يجز وفي الحج يجوز ويجوز تأخير الفوت لعذر السعي  
على العيال وفي الحواج في الأصح ويعذر بالجهل حربي سلم  
ثم ومكت مدة فلا قضاء عليه كما لا يقضى مرتد ما فاتته  
زمنها ويلزم بإعادة فرضه رتد عقبه وتاب في الوقت  
**باب سجود السهو** يجزئه بعد سلام واحد سجدة أو تشهد

وسلام إذا كان الوقت صالحا بترك واجب سهوا وان تكرر  
ركوع قبل قراءة وتأخير قيام إلى الثالثة بزيادة على تشهد  
بقدر ركن والجهر فيها يخاف وعكسه بقدر ما تجوز به

ولم يكره السجود والسجدة في العتمة  
مستحب في المحيط وغيره كمراس  
وغيره المستحب في الأضحية في الأضحية  
عليه في الأصح كمراس

به الصلوة في فصلين وقيل يجب بهما مطلقا وهو ظاهر  
الرواية على منفرد ومقتد بسهوا مامه أن سجدا مامه لا  
بسهوة والمسبوق يسجد مع إمامه مطلقا ثم يقضى ما فاتته  
وكذا اللاحق سهي عن القعود الأول من الفرض ثم تذكره  
عاد إليه ما لم يستقم قائما والآلا ويسجد للسهو فلو عاد إلى  
القعود تفسد صلواته وقيل لا وهو الأشبه وإن سهي  
عن القعود الأخير عاد ما لم يقيد بها بسجدة وسجد للسهو  
فإن قيدها بسجدة تحول فرضه نفلا برفعه وبضم ساد  
أن شاء ولا يسجد للسهو على الأصح وإن قعد في الرابعة  
ثم قام عاد وسلم وإن سجد للخامسة ثم فرضه وضم لها  
سادسة لتصير الركعتان له نفلا وسجد للسهو ولا يترى  
عن السنة الراتبة بعد الفرض ولو ترك القعود الأول في النقل  
سهوا سجد ولم تفسد استحسانا وإذا صلى ركعتين وسهي  
فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد بناء شفع عليه لم يكن  
له ذلك بخلاف المسافر فلو فصل ما ليس له صح بقاء التحريمة  
ويعيد سجود السهو على المختار سلام من عليه سجود سهو  
يخرجه موقوفا فيصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالفقه  
وبصير فرضه أربعا بنية الإقامة أن يسجد والآلا فلا  
ويسجد للسهو ولو مع سلامة للقطع ما لم يتحول عن القبلة  
أو يتكلم سلم مصلي الظهر على الركعتين نوقها انتهاء وسجد  
للسهو بخلاف ما لو سلم على ظن أنه مسافر أو على أنها الجمعة

بما

أي إذا أتوا من غير فرض بغير أن السجدة ثم سلم  
صلى ركعتين ثم الصلاة أربعا وسجد  
لأنه لم يفعل ذلك في حديث أبي الحسن  
ولأن السلام ساجدا لا يبطل الصلاة كونه  
دعاء من وجه مع العاص



او كان قريب عهد بالاسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان  
او كان في صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم واستهو  
في صلاة العيد والحجعة والكتوبة والتطوع سواء واذنك  
من لم يكن ذلك عادة له كمر صلى استأنف وان كثر عملها  
ظنه ان كان والا اخذ الاقل وقعد في كل موضع توجهه وضع  
تعود واذنك ذلك قدر اداء ركن ولم يستغل حاله  
الشك بقراءة ولا تسبح وجب عليه سجود السهو في صور  
الشك **باب صلاة المريض** من عذر عليه القيام قبلها  
او فيها او خاف زيادته او بطي برئه بقيامه او دوران  
رأسه او وجد لقيامه المأشديد صلى قاعدا كيف شاء  
بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام قام وان تعدد الا  
او في قاعدا ويجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع الى  
وجهه شيئا يسجد عليه فان فعل وهو يخفض برأسه  
لسجوده اكثر من ركوعه صح والآلا وان تعذر القعود  
او في مستلقيا ورجلاه نحو القبلة او على جنبه والاقل فضل  
وان تعذر الائمة وكثرت الفوايت سقط القضاء عنه  
وعليه الفتوى ولم يؤمر بعينه وقلبه وحاجبه ولو اشتبه  
على مريض اعداد الركعات والسجودات لغاس ليحقة لا يلزمه  
الاداء ولو عرض له مرض في صلوته يتم بما قدر ولو صلى قاعدا  
بركوع وسجود فصيح بنى ولو كان بالائمة لا كما لو كان يوحى  
مضطجعا ثم قعد على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود

في الخاتمة والحجعة والكتوبة والتطوع سواء واذنك  
من لم يكن ذلك عادة له كمر صلى استأنف وان كثر عملها  
ظنه ان كان والا اخذ الاقل وقعد في كل موضع توجهه وضع  
تعود واذنك ذلك قدر اداء ركن ولم يستغل حاله

اراد بالتعذر والتعذر الحقيقي بحيث لو قام سقطت  
عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة  
المرض واختلاف احواله والاصح ان يحض

التعذر

الشك

الشك

الشك

والسجود على المختار والمستطوع الاتكاء على شيء مع الاعياء  
او القعود صلى الفرض في ذلك قاعدا بلا عذر صح واساء  
والمربوطة في الشط كالشط والمربوطة بلجة البحران الرياح  
يتركها شديدا فكالسائرة والا فكالواقعة ومن جن واعني عليه  
يوما وليلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة لا ولو قطعت  
يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير  
طهارة ويقيم ولا يعيد هو الاصح زال عقله بينج او خمر لزمه  
القضاء وان طال **باب سجود التلاوة** يجب تسبيل تلاوة آية  
من ربيع عشرية منها أو في الحج وض بترط سماعها او الانعام  
بمن تلاها ولو تلاها المؤتم لم يسجد اصلا بخلاف الحاج  
بشروط الصلوة خلا التحريم وهي سجدة بين تكبيرين بلا رفع  
يد وتشهد وسلام وفيها تسعة السجود على من كان اهلا  
لوجوب الصلوة عليه اداء وقضاء فلا تجب على كافر وصبي  
ومجنون وحائض ونفساء قروا او سمعوا وتجب بتلاوتهم  
خلا المجنون المطبق لابساعه من الصدى والطير والمؤتم  
لوفى صلوته وهي على التراخي ان لم يكن صلوتية ومن سمعها  
من امام فأتى به قبل ان يسجد سجدة معه وجده لا  
وان لم يقصد به سجدها ولو تلاها في الصلوة سجدها  
لا خارجها الا اذا فسدت الصلوة بغير المحض فيسجد خارجا  
فتؤدى بركوع وسجود في الصلوة لها وبركوع صلاة على الفؤ  
من قرأ آية ان نواه ويسجد ها كذلك وان لم ينو ولو سلم المصلي

في الخاتمة والحجعة والكتوبة والتطوع سواء واذنك  
من لم يكن ذلك عادة له كمر صلى استأنف وان كثر عملها  
ظنه ان كان والا اخذ الاقل وقعد في كل موضع توجهه وضع  
تعود واذنك ذلك قدر اداء ركن ولم يستغل حاله

اراد بالتعذر والتعذر الحقيقي بحيث لو قام سقطت  
عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة  
المرض واختلاف احواله والاصح ان يحض







على المذهب ويسن خطبتان بجلسية بينهما وطهارة قائما والجمعة  
واقبلها ثلاثة رجال سوى الامام فان نفر واقبل سجودا  
وان بقي ثلاثة او نفر واحد سجودا ولا وائمها والاذن العام  
فلودخل امير حصنا واغلق بابا وصلى باصحابه لم تغد  
وشرط لا فتراضها اقامة بمصر وصحة وحرية وذكورة  
وبلوغ وعقل وجور بصير وقدرته على المشي وعدم حبس  
وخوف ومطر شديد وفاقد ها ان صلاها وهو مكلف  
وقعت فريضا ويصلح للإمامة في كل ما صلح اماما لغيرها  
فجازت فيها المسافر وعبد ومريض وتنعقد بهم وحرمت  
الإعذار له صلاة الظهر قبلها في يومها بمصر فان فعل  
تمسعي اليها بان انفصل عن داره بطل أدركها أولا وكره  
لمعدور ومسجون اداء ظهر بجماعة في مصر وكذا اهل  
مصر فانتهم الجماعة بجماعة ومن ادركها في تشهد وسجود  
سهو يمتها جمعة كما في العيدين وينوي جمعة لا ظهر اذا  
خرج الامام فلا كلام ولا صلاة الى تمامها خلا قضاء  
فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية وكل ما حرم  
في الصلاة حرم فيها بلا فرق بين قريب وبعيد وجب  
سعي اليها وترك بيع بالاذن الاول ويؤذن بين يديه  
اذا جلس على المنبر لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب فان فعل  
بان خطب صتي باذن السلطان وصلى بالغ جاز لا بأس  
بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر

على المذهب ويسن خطبتان بجلسية بينهما وطهارة قائما والجمعة  
واقبلها ثلاثة رجال سوى الامام فان نفر واقبل سجودا  
وان بقي ثلاثة او نفر واحد سجودا ولا وائمها والاذن العام  
فلودخل امير حصنا واغلق بابا وصلى باصحابه لم تغد  
وشرط لا فتراضها اقامة بمصر وصحة وحرية وذكورة  
وبلوغ وعقل وجور بصير وقدرته على المشي وعدم حبس  
وخوف ومطر شديد وفاقد ها ان صلاها وهو مكلف  
وقعت فريضا ويصلح للإمامة في كل ما صلح اماما لغيرها  
فجازت فيها المسافر وعبد ومريض وتنعقد بهم وحرمت  
الإعذار له صلاة الظهر قبلها في يومها بمصر فان فعل  
تمسعي اليها بان انفصل عن داره بطل أدركها أولا وكره  
لمعدور ومسجون اداء ظهر بجماعة في مصر وكذا اهل  
مصر فانتهم الجماعة بجماعة ومن ادركها في تشهد وسجود  
سهو يمتها جمعة كما في العيدين وينوي جمعة لا ظهر اذا  
خرج الامام فلا كلام ولا صلاة الى تمامها خلا قضاء  
فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية وكل ما حرم  
في الصلاة حرم فيها بلا فرق بين قريب وبعيد وجب  
سعي اليها وترك بيع بالاذن الاول ويؤذن بين يديه  
اذا جلس على المنبر لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب فان فعل  
بان خطب صتي باذن السلطان وصلى بالغ جاز لا بأس  
بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر

الامام الخطيب  
يجوز ان يقرأ  
بغير اذان  
والامام الخطيب  
لا يقرأ  
بغير اذان  
والامام الخطيب  
لا يقرأ  
بغير اذان

وقت الظهر القروى اذا دخل المصر يومها ان ينوي المكنة  
ذلك اليوم لزمته وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها  
او بعده لا كما لو قدم المسافر يومها ولم ينو الاقامة بخطب  
بسيف في بلدة فتحت به والا لا **باب العيد** تجب صلاتها  
على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة وتقدم  
على صلاة الجنازة اذا اجتمعا وصلاة الجنازة على الخطبة  
وتدب يوم الفطر كله قبل صلاتها واستياكة واغتساله  
ونظيره ولبسه احسن ثيابه واداء فطرته ثم خروجه  
ماشيا الى الجبابة والخروج اليها سنة وان وسعهم المسجد  
الجامع ولا بأس باخراج منبر اليها ولا يكبر في طريقها  
ولا يتنقل قبلها مطلقا وكذا بعد ما في صلاها وان بقي  
جاز ووقتها من الارتفاع الى الزوال فلوزالت الشمس هو  
في ثنائها فصدت ويصلي الامام بهم ركعتين متيا قبل  
الزوايد وهي ثلاث في كل ركعة ويوالي بين القراءتين  
ولو ادرك الامام في القيام فلم يكبر حتى ركع الامام  
قبل ان يكبر لا يكبر ويكرع ويكبر في الركوع كما لو ركع الامام  
قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود  
الى القيام يكبر ويرفع يديه في الزوايد الا اذا كبر ركعا  
وليس بين تكبيراته ذكر مسنون ويسكت بين كل تكبيرتين  
مقدار ثلث تسبيحات ويخطب بعدها خطبتين فلو خطب  
قبلها صح وكره ويبدأ بالتخيد في خطبة جمعة واستسقاء

تكملة في السجدة  
سجدة اليهم ما ينبغي ما ينبغي على الدرجات من التبرع  
ويستحب ان يبيع بار القبله  
والامام الخطيب  
يجوز ان يقرأ  
بغير اذان  
والامام الخطيب  
لا يقرأ  
بغير اذان  
والامام الخطيب  
لا يقرأ  
بغير اذان



وتحاج وبالكبيرات في خطبة العيدين ويستحب ان يستفتح  
 الاولى بتسعة تكبيرات تترا والى الثانية بسبع ويكبر قبل ترو  
 اربع عشرة ويعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر ولا يصليها  
 وحده ان فاتت مع الامام وتؤدى في مصر بموضع اتفاقا  
 وتؤخر بعد الزوال من الغد فقط واحكامها احكام  
 الاضحية في الاصح لكن هنا يجوز تأخيرها الى ثالث ايام  
 النحر بلا عذر مع كراهة وبه بدولها ويكبر جهرا في الترتيب  
 ويندب تأخير اكله عنها ويعلم الاضحية وتكبير الترتيب  
 ووقوف الناس يوم عرفة في غير هاتينيهما بالواقفين  
 بها ليس بشئ ويجب تكبير الترتيب مرة الله اكبر الى اخره  
 عقب كل فرض ادى جماعة مستحبة من فجر عرفة الى عصر العيد  
 على امام مقيم ومقدم مسافر وقروى وامرأة وقالا  
 بوجوبه فور كل فرض مطلقا الى اخر ايام الترتيب وعليه  
 الاعتماد وثاني المؤتمرة وان تركه امامه والمسبوق تكبير  
 عقب لقضاء ويبدأ الامام بسجود التسهوة ثم بالتكبير  
 ثم بالنبلية لو محرم **باب الكسوف** يصلي بالناس من ملك  
 اقامة الجمعة عند الكسوف ركعتين كالنفل بلا اذان وقراءة  
 وجه وخطة وبطل فيها القراءة ثم يدعوه حتى ينجلى  
 الشمس وان لم يحضر الامام صلى الناس فرادى كالخسوف  
 والرجع والظلمة والفرع **باب الاستسقاء** هو دعاء واستغفار  
 بالجماعة وخطة وقلب مرداء وحضور دعى فان صلوا

كسوف الشمس هو تغير ما يقال كسفت الشمس  
 الكاف وضحاها

كسوف اي صفة مثل صفة الخسوف في كسوفها  
 ركعتين بالجماعة الا ان الخسوف يعلو  
 في مكانهم كما في الخسوف

تصنع  
 القبلية

في صلاة العيدين والاربعين والاربعين والاربعين

صلوا فرادى جاز ويخرجون ثلاثة ايام متتابعات مشاة  
 في ثياب غسيلة او مرقعة متدللين متواضعين خاشعين  
 لله تعالى ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم  
 قبل خروجهم ويجددون التوبة ويستغفرون المسلمين  
 ويستسقون بالضعفة والشيوخ ويجمعون في المسجد  
 وبيت المقدس **باب صلاة النحر** هي جائزة بعده عليه السلام  
 عندها بشرط حضور عدوا وسبع فيجعل الامام طائفة  
 بازاء العدو ويصلي باخرى ركعة في الشان وركعتين  
 في غيره وذهب اليه وجاءت الاخرى وصلى بهم ما بقي  
 وسلم وحده وذهب اليه وجاءت الطائفة الاولى والتموا  
 صلاتهم بلا قراءة وسلموا ثم جاء الاخرى واتموا صلاتهم  
 بقراءة وان اشتد خوفهم صلوا ركبا نايلا لايحاء الى جهة  
 قدرتهم وفسدت بمشي وركوب وقتال كثير والساج  
 في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاء ساعة صلى بالايحاء  
 والا **باب صلاة الجنازة** يوجه المختصر الى القبلة وجاز  
 الاستلقاء وقدماء اليها ويرفع رأسه قليلا وقيل  
 يوضع كما ييسر على الاصح وان شق عليه ترك على حاله وبلقين  
 بذكر الشهادتين عنده من غير اداء بها ولا يلحق بعد  
 تلجده وما ظهر منه من كلمات كفرية تغفر في حقه ويبال  
 معاملة موتى المسلمين واذا مات يشد كفاه وتغض عيناه  
 ويوضع كما ييسر على سريره مجرا وترا كلفته وكراهة قرآن

انهم فصل النفلين بالمختصر لان تلقين الميت في كل صلاة  
 الثلاثة وغيرهم من اصحابنا وعليه قولنا  
 ونجاري كما في الجواز لان تلقين قال الامام في النفل  
 في التلخيص لا يشترط لانه يعاد ووجه ان  
 يقوم كما يقضى وضمة على ما في الخطابي ان  
 يقول يا فلان بن فلان اذ كر ركعتين  
 الذي كانت عليه رضى بالله تبارك وتعالى  
 ويا وبجهد عليه الصلوة والسلام ثم يقرأ

تكون في صلاة العيدين والاربعين والاربعين



عنده الى تمام غسله ويستمر عورته الغليظة فقط على الظاهر  
وقيل مطلقا وصح ويغسلها تحت خرقه بعد لف مثلها  
على يديه ويجرد كمامات ويوضي بلامضمضة واستنسا  
ويصب عليه ماء مغلي يسدرا وحرض ان تيسر والآفء  
خالص ويغسل راسه ولحيته بالخطمي ان وجد والا  
فبصابون ونحوه ويضج على يساره فيغسل حتى يصل الماء  
الى ما يلي التخت منه ثم يمينه كذلك ثم يجلس مستندا اليه  
ويمسح بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم يصفحه على شقه  
الايسر ويغسله وهذه ثالثة ويصب الماء عليه عند  
كل اضطجاع ثلث مرات وان زاد عليها جاز ولا يعاد  
غسله ولا وضؤه بالخارج منه وينشف في ثوب ويجعل  
العطر المركب من الاشياء المطيبة غير زعفران وورس  
على راسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يمسح شعره  
ولا يقص ظفره وشعره ويمسح روجها من غسلها ومسها  
لا من النظر اليها على الاصح وهي لا تمنع من ذلك بخلاف  
اقوال ولد والمعتبر في صلاحيتها لغسله حالة الغسل  
لا الموت فيمنع من غسله لو اردت بعده او مست ابنه  
بشهوة وجاز لو اسلم فان فاسدت وجد رأسه حتى  
لا يغسل ولا يصلى عليه والافضل ان يغسل بجائنا فان  
ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لاولو  
غسل بغير نية اجزا ولو وجد ميت في الماء فلا بد من

والمرتب لا يغسل ويصلى عليه في جميع المصادف  
واذا وجد اطراف ميتا وبعض يديه لم يغسل  
ولم يصل عليه بل يدفن الا ان وجد ان  
من النصف من يديه فغسل ويصلى عليه  
او وجد النصف وفيه اراس فغسل عليه  
مع العطار

اجرة العطار

والا زاد من الماء في القدم  
وكذا واحد من القدمين

من غسله وسن في الكفن له ازار وقيص ولفافة وبكر  
العمامة في الاصح ولها درع وخمار ولفافة وخرقة  
تربط بها ثدياها وكفائية له ازار ولفافة ولها  
ثوبان وخمار والضرورة لها ما يوجد ببسط اللقافة  
وبسط الازار عليها ويقص ويوضع عليها ويلف يساره ثم  
يمينه وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرين على صدرها  
فوقه والخمار فوقه تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف  
انتشاره وخفي مشكل كما مر في منبوش طري كيفن  
كالذي لم يدفن فان تفسخ كفن في ثوب واحد ولا بأس  
في كفن ببرود وكتان وفي النساء بحريز ومنعفر  
ومعصفر وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته  
واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه وان  
تركت مالا وان لم يكن ثمة من يجب نفقته ففي بيت المال  
وان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه والصلوة عليه فرض  
كفاية كدفنه وشرطها اسلام الميت وطهارته  
 ووضعها امام المصلي وركنها التكبيرات والقيام وتكبيراتها  
التحميد والثناء والدعاء فيها وهي على كل مسلم مات  
خلا بفاة ووطاع طريق اذا قتلوا في الحرب وكذا مكابر  
في مصر لئلا بسلاح وخناق ومن قتل نفسه عمدا يغسل  
ويصلى عليه لا على قاتل احد ابويه وهي اربع تكبيرات  
يرفع يديه في الاولى فقط ويثني بعدها ويصلى على التيمم

طريق الكفن  
في الخمر

ومن قتل بحد او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل  
لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه  
وقيل لا يغسل انما لا يصلى على قاتل  
خلافا لابي يوسف مستقر



بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة  
ولا قراءة ولا تشهد فيها ولو كبر امامه خمسا لم ينجح فمكث  
حتى يسلم معه اذا سلم ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون بل يقول  
بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا  
زخرا وشافعا ومشفعا ويقوم الامام بخذاء الصدر  
مطلقا والمسبوق ينظر الامام ليكبر معه لا الحاضرة  
التحرية فلو جاء بعد تكبير الامام الرابعة فانتها الصلوة  
واذا اجتمعت الجنازة فافراد الصلوة اولى وان جمع جعلها  
صفا مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل ما يلي الامام ورعي  
الترتيب ويقدم في الصلوة عليه السلطان او نائبه  
ثم القاضي ثم امام الحي ثم الولي وله الاذن لغيره  
فيها الا اذا كان هناك من يساويه فله المنع فان صلى  
غيره ممن ليس له حق التقديم ولم يتابعه اعاد الولي  
والالا وان صلى هو بحق لا يصلي غيره بعده وان  
دفن بغير صلوة صلى على قبره ما لم يغلب على الظن نفسه  
ولم يجز عليها راكبا بغير عذر وكرهت تخريما في مسجد  
جماعة هو فيه واختلف في الخارج والمختار الكراهة  
ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه ان استهل والاغسل  
وسمي وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه كصبي سمي مع  
احد ابويه ولو سبي بدونه او به فاسلم هو والصبي  
وهو اقل صل عليه ويغسل المسلم ويكفن ويدفن

وإذا كان في غير  
الصلوة فليجوز  
بما يشاء

والصبي المتردد على العبد والعبد على المرأة  
وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع او  
من امام الحي زعيم ولو اوصى  
بان يصلى عليه فلان فالوصية جائزة و  
المتشقي انما بالكلية

وهذا الاختلاف في الكراهة بناء على ان  
الصلوة المكتوبة وتوابعها من التواضعات والذكر  
وتدريس الحكم وقيل لا كبره اذا كان الميت  
فارجح المسجد  
السقط الذي لم يتم اعضاؤه لا يصل عليه اتفاق  
الروايات واختلفوا في خرقه فاصحها اجازة  
يغسل فيه من غطوا في خرقه فاصحها اجازة

انما هو  
بما يشاء  
بما يشاء  
بما يشاء

ويدفن قريبه الكافر الا صلى عند الاحتياج من غير مراعاة  
السنة واذا حمل الجنازة وضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها  
ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها والصبي الرضيع او  
او فوق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه وان كبيرا  
حمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب وكره تأخير صلواته  
ودفعه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة كما كره  
جلوس قبل وضعها ولا يقوم من في المصلي لها اذا راها  
قبل وضعها وندب المشي خلفها ولو مشى امامها جاز  
وان تباعد عنها او تقدم الكل فيكره وخضر قبره مقدار  
نصف قامة ويلحد ولا يشق ولا يوضع فيه مضرية ولا  
باتخاذ تابوت له عند الحاجة ويفرش فيه تراب مات  
في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن  
قريبا من البر ولا يدفن في الدار ولو صغيرا ويدخل  
من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول  
صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها وتحمل العقدة  
ويسوى اللبن عليه والقصب لا الاجر والخشب وجاز  
بارض رخوة ويسبح قبرها لا قبره ويهايل التراب عليه  
ويكره الزيادة على ما خرج منه ولا باس برش الماء عليه  
ولا يربغ ويسم ولا يحضض ولا يطين ولا يرفع عليه  
بناء وقيل لا باس به وهو المختار ولا يخرج منه الا  
ان يكون الارض مغصوبة او اخذت بشفعة طامتها

ويكره  
الصلوة  
بما يشاء

بما يشاء  
بما يشاء  
بما يشاء

انما هو  
بما يشاء  
بما يشاء

واذا وصلوا الى القبر كره بجلوس قبل وضع  
من الاغناق منقر

من اشارة القبر مستحبة للرجال ولا للنساء  
بما يشاء

تراب خارج القبر  
فلا يتراب عليه من تراب  
عمره فانه  
ولا يختار له ابسا بان يوضع حجارة على راس  
القبر ويكتب عليه شيئا وفي التشفيع  
ان يكتب عليه اسم صاحبه وكان عظام  
بن يونس يحوف حول المدينة ويحفر  
قبور الحنابلة







والنسل والزيادة والسمن فتؤخذ نصفها نصفه لا يكون سائمة  
ويبطل حول زكاة التجارة بجعلها للسوم فلو اشتراها لها  
ثم جعلها سائمة اعتبر الحول من وقت الجعل نصاب الابل  
خمس فيؤخذ من كل خمس الى خمس وعشرين بنت او عراب  
شاة وفيها بنت مخاض وهي التي طغت في الثانية وفي ست  
وثلاثين بنت لبون وهي التي طغت في الثالثة وفي ست  
واربعين حقة وهي التي طغت في الرابعة وفي احدى <sup>ستين</sup>  
جدعة وهي التي طغت في الخامسة وفي ست وسبعين  
بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين  
ثم تستأنف لفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة ثم في مائة  
وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين  
ثلاث حقا ثم تستأنف الفريضة ففي كل خمس شاة  
ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت  
لبون ثم في مائة وست وسبعين اربع حقا الى مائتين  
ثم تستأنف ابدا كما في الخمسين التي بعد المائة والחסنين  
**باب زكاة البقر** نصابا لبقر والجاموس ثلاثون وفيها  
تبيع ذو سنة او تبعة وفي اربعين مسن ذو سنتين  
او مسنة وفيما زاد بحسابه **باب زكاة الغنم** نصاب الغنم  
ضانا او معزا اربعون وفيها شاة وفي مائة واحد  
وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه  
وفي اربعمائة اربع ثم في كل مائة شاة وتؤخذ في زكاتها

في زكوتها الشئ وهو ما تمت له سنة لا الجذع وهو ما اتى  
عليه أكثرها ولا شئ في خيل وبغال وحبر ليست للتجارة  
وعوامل وعلوفة ولا في حمل وفصل وبحول الأبقار الكبيرة  
وعقود وهو ما بين النصب وهالك بعد وجوبها بخلاف  
المستهلك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر ونذر وكفارة  
غير الاعتاق والمصدق يأخذ الوسط بلا جبر منه وإن  
لم يجد ما وجب من سن دفع الأدنى مع الفضل والأعلى وفي  
الفضل أو دفع القيمة والمستفاد وسط الحول يضم النضار  
من جنسه أخذ البغاة زكاة السوائم والعشر والخراج لا  
على أربابها أن صرف في محله والآفعلهم إعادة غير الخراج  
ولو خط السلطان المال المقصوب بماله ملكه فوجب الزكاة  
فيه ويورث عنه وإن عجل ذو نصاب لستين أو النصب  
صح وإن أيسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أو الغير  
كونه مصرفا وقت الصرف إليه ولا شئ في مال صبي تغلبت  
وعلى المرأة ما على الرجل منهم ويؤخذ الوسط ولا يؤخذ  
من تركته بغير وصية وإن أوصى بها اعتبر من الثلث  
وحولها قمرى لا شئ شك أنه أدى الزكاة أو لا يرد بها  
**باب زكاة المال** نصاب الذهب عشرون مثقالا  
والفضة مائتا درهم ووزن سبعة والمعتبر وزنها  
وجوبا واللازم في مضروب كل ومعموله ولو نهب أو طلق  
مطلقا أو عرض تجارة قيمته نصاب من ذهب أو ورق

ففيهم اربعون درهما وعلی ثمانین شمشیر علی کل اقل  
من الامام لم یحکمهم والجماعية بالجماعية فان  
بان یعدو وصادون اخراج

و جازقة بما حول ولا كثر منه ونفس له  
نصاب والاصل في هذا ان المال الذي  
سبب لوجوب الزكاة ويحول شرط لوجوب  
الاداء فاذا وجد السبب يصح الاداء  
مع انه لم يجب فاذا وجد النصاب  
يصح الاداء قبل تحول وكذا اذا كان له  
نصاب واحد كما في درهم مثلا فيثوري  
لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك  
الماكره بعد الاداء اجزاء مادية من قبل  
اما اذا لم يملك نصابا اصلا لم يصح  
ولكن للرجل او المرأة



في غير ما يحددها ربع عشر وفي كل خمس بحسب ما يغلب الفضة  
 وهو ربع من المائتين واربعة  
 في المائتين واربعة  
 في المائتين واربعة

منه  
 العرض  
 ربع

مقوما باحد هاربع عشر وفي كل خمس بحسب ما يغلب الفضة  
 والذهب فضة وذهب وما غلب غشاه يقوم واختلف  
 في المساوي والمختار لزومها احتياطا وشرط كمال النضج  
 في طر في الحول فلا يضرب نقصانه بينهما وقيمة العرض تضم  
 الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة ولا تجب في نصاب  
 من سائمة صحت الخلطة فيه وتجب عند قبض اربعين درهما  
 من بدل مال تجارة وما تين منه لغيرها وهاتين مع الحول  
 بعده من بدل غير مال وتجب عليها زكاة نصف مهم ود  
 بعد الحول من الف قبضته مهر لطلاق قبل الدخول ويسقط  
 عن موهوب له في الرجوع فيه مطلقا بعد الحول **باب العاشر** هو  
 حر مسلم غير هاشمي قادر على الحماية نصبه الامام على الطريق  
 لياخذ الصدقات من التجار المارين باموالهم عليه فمن انكر  
 تمام الحول او قال على دين او اذيت الى عاشر اخر وكان  
 او اذيت انا في المصر الى الفقراء وحلف صدق الا في السوم  
 والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد وكل ما صدق  
 فيه مسلم صدق فيه ذمي لا قوله اذيت الى فقير لاخر  
 الا في امر ولده وقوله في غلام يولد مثله لثله هذا  
 ولدي وقوله اذيت الى عاشر اخر وثمة عاشر اخر **باب الحادي عشر**  
 متا ربع عشر ومن الذمي ضعفه ومن الحر عشرة بشرط  
 كون المال نصابا وجهلنا بما اخذ واما فان علم اخذ مثله  
 ولا نأخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ مالهم نصابا او لم يأخذوا

دائما  
 العرض يكون اربعة ما ليس بنبقة وفي النصف  
 المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم  
 والذمانية

مطلقا  
 وبه يعلم حكم قوليه اليهودي في زماننا على بعض  
 الاعمال ولا يستحب في حرة ذلك

متا ولا يؤخذ من مال صبي حرني الا ان يكونوا ياخذون من مول  
 صبيانا اخذ من الحرني مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة  
 الا اذا عاد الى دار الحرب ولو من الحرني بعاشرو لم يعلم به  
 حتى خرج ودخل ثم خرج لم يعشرو لما مضى بخلاف المسلم  
 والذمي ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمي وعشر من قيمة  
 خمر حرني للتجارة لا من خنزيره وما في بيته وبضاعته  
 ومال مضاربة وكسب ما ذون مديون بمحيط او ليس معه  
 مولاه مزر على عاشر خوارج فغشوه مزر على عاشر اهل  
 العدل اخذ منه ثانيا **باب الترتيب** هو ما تحت ارض  
 من معدن خلقي وكثر مدفون وجد مسلم او ذمي معدن  
 نقد ونحو حديد في ارض خراجية او عشرية خمس وباقيه  
 لما لكها ان ملكك والا فلولواجد ولا شيء فيه ان وجد  
 في داره وارضه ولا في ياقوت وزمرد وفيروزج وجدت  
 في جبل ولود فين الجاهلية خمس ولولود وعنبر وكذا  
 جميع ما استخرج من البحر من طينة وما عليه سمة الاسلام  
 من كنوز فلقة وما عليه سمة الكفر خمس وباقيه للمالك  
 اول الفتح ان ملكك عرصة والا فلولواجد خلا حرني مستامن  
 الا اذا عمل باذن الامام على شرط فله المشروط وان خلا  
 عنها او اشتبه الضرب فهو جاهلي على المذهب ولا يخمس  
 ركا ز وجد في دار حرب ولود خله جماعة ذو منعة  
 وظفر وابشي من كنوزهم خمس وان وجده مستامن في ارض

الفضة في الاصلح ما ينفذ المالك لا ينسج  
 يسج فيه ويحبذ ليكون الربح كله للمالك لا شيء  
 بخر

اي اخذ الخمس من معدن وجوبا وان قل فمستأمن



ملوكة رده الى مالكه فان اخرج منه ملكه ملكا خيرا  
ولو وجد غيره فيها لم يرد ولا يخمس **باب العشر** يجب  
ارض غير الخراج وكذا في ثمره او مفازة ان حماه الامام  
ومستقى سماء ويسبح بلا شرط نصاب وبقاء الا في خطب  
وقصب وحنش ونصفه في مستقى غرب وذالك  
بلا دفع مؤن الزرع وضعفه في ارض عشرية لتخلي مطلقا  
وان اسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمي واخذ الخراج  
من ذمي اشترى عشرية مسلم والعشر من مسلم اخذها منه  
بشفعة او ردت عليه لفساد البيع واخذ خراج من دار  
بستانا ان لذمي او لمسلم سقاها بمائه وعشران سقاها  
بمائه ولا شئ في عين قير ونفط مطلقا وفي حريمها  
الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج ويؤخذ عند ظهور  
التمر ولا يحمل لصاحب ارض اكل غلتها قبل اداء خراجها  
من عليه عشر او خراج ومات اخذ من تركته وفي رواية  
**باب المصروف** هو فقير وهو من له ادنى شئ ومسكين  
من لا شئ له وعامل فيعطى بقدر عمله ومكاتب ومديون  
لا يملك نصابا فاضلا عن دينه وفي سبيل الله وهو  
منقطع الغزاة وابن السبيل وهو من له مال لامعه  
يصرف الى كلهم او الى بعضهم تليكا لا الى بناء مسجد وكفن  
ميت وقضاء دينه وثن ما يعق ولا الى من بينها اولاد  
او زوجية وملوك المزكي وعبد اعق المزكي بعضه وغنى

ويحل فيها القطر لان الثمن اسم من يتفق  
من اصل البيع لا كل واللباس كما في الكسح

مؤن بضم الميم وقع النمرة جمع المؤنث  
على الصحيح

ومن عليه الخراج اذا اشترى سنين لا ينفذ  
لما شئ في قول الجنيفة ومثله في السنين  
وفيما ان الغلة اذا ادرست كان لا يملك  
جسمها حتى يستوفى الخراج والله اعلم

انما له من عجزا عن الحقوق بغير العلم  
فيحل لهم الصدقة وان كانوا كاسين او  
الكل بغير علم عن الجاهل والنقطع  
الطه من قولهم انقطع انفسهم  
وباء التحدث بغير عجز عن  
النقطة او القابة او غيرهما من قطع  
بالغزاة خذف الجار واستعمل استعمال  
المحمول وغيره

وهو  
الملك  
الملك  
الملك

وغنى وملوكة غير المكاتب وطفله وبني هاشم ومواليهم  
وجازت التطوعات من الصدقات والاوقاف لهم ولا الى  
ذمي وجاز غيرها وغير العشر اليه دفع بخرنابان انه عبده  
او مكاتبه او حربي ولو مستثما اعادها وان بان غناؤه  
او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه او هاشمي لا وكراه عطا  
نصاب فقير الا اذا كان مديونا او صاحب عيال لورقة  
عليه لا يخص كالا نصاب ونقلها الا الى قرابة او حج  
او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى  
الزهاد او كانت مجالة ولا يجوز دفعها الى اهل البدع  
في المختار كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه الا  
اذا كان من ذات زوج معروف ولا يسأل قوت يومه  
من له ذلك ولو سأل للكسوة جاز **باب صدقة الفطر** يجب  
موسعا في العمر زكاة وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا على  
كل مسلم ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية وان لم يتم  
وبه تحرم الصدقة ووجوبها بقدره ممكنة لا ميترية  
فلا تسقط بهلاك المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة عن نفسه  
وطفله الفقير وعبيده لخدمته ومدبره وامر ولده  
ولو كان كافرا لا عن زوجته وعبيده الا بقر والمغصوب  
المجود الا بعد عوده فتجب لما مضى ومكاتبه ولا يجب  
عليه وعبيد مشتركة وتوقف لومبيعا بخيار  
نصف صاع من براود قيقه او سويقه او زبيب

ونذ دفع مقدار ما يقضي الى الدفع اليه  
لان المقصود هو الاقضاء على السؤال

الفطرة مثل الخلفة وزنا ومنه فالما صدقة  
مخلف فيقول الى ان ياتيهم زكاة الزكيات  
السبب عند الجمهور



اوصاع من تمر او شعير وهو ما يسع الفاء واربعين درهما  
 من ماش او عدس ودفع القيمة افضل من دفع العين  
 على المذهب بطلوع فجر الفطر فمن مات قبله او ولد  
 بعده او اسلم لا يجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج  
 الى المصلى بعد طلوع الفجر من يوم العيد وصح ادائها  
 اذا قدمه على يوم الفطر او اخره بشرط دخول رمضان  
 في الاول به يفتي وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكين  
 على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد  
 بلا خلاف خلطت خنطته بخطتها بغير اذن الزوج  
 ودفعت الى فقير جاز عنها لاعتنه ولا يبعث الامام  
 على صدقة الفطر ساعيا وصدقة الفطر كالزكاة  
 في المصارف الا في الدفع الى ذمي ولو دفع صدقة فطر  
 الى زوجة عبده جاز **كتاب الصوم** هو ما سالك  
 عن المفطرات حقيقة او حكما في وقت مخصوص من  
 مخصوص مع النية وسبب صوم رمضان شهود جز  
 من الشهر وهو فرض كصوم رمضان اداء وقضاء  
 والكفارات وواجب كالنذر المعين والمطلق قبل  
 هو فرض على الاظهر ونقل كغيرها فيصح صوم رمضان  
 والنذر المعين والنفل بنية من الليل الى الضحوة الكبرى  
 لا عندها وبمطلق النية ونية نقل وبخطا  
 في وصف اداء رمضان الا من مريض او مسافر قبل

من يكره التأخير وان كان في الخلة  
 كما في التمرات

نفي

نفي

مع اول ما يصح الصداق وانت  
 اخلاف وادوا وسع والاول احوط على ما قاله  
 الخلو كما في الحديث

اي قصد الحاشية كما في خبره  
 شرعا فمن نوى اول اليوم ثم لم يخطب بالاعتقاد  
 المؤثر بكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما  
 وفطر وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما  
 الاظهر كما في الحديث

كتاب الصوم  
 هو ما سالك  
 عن المفطرات

نفي

النفل من نواه قبل نصف النهار  
 فلو نذر صوم يوم او نفل او المطلق وصام  
 بنية الفرض او النفل او المطلق وصام  
 اي اذا نوى صوم يوم معين ففوى في ذلك اليوم  
 واجبا او نفل عن ذلك الواجب سواء كان  
 نوا او مقبلا صحيحا او سقيما

بل يقع عما نوى على ما عليه الاكثر والنذر المعين يقع عن  
 واجب نواه مطلقا ولو صام مقيم عن غير رمضان لجهله  
 به فهو عنه ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية  
 والشرط للباقى تبين النية وتعيينها ولا يصام يوم الشك  
 الا نفلا ولو صامه لواجب اخر كرهه ويقع عنه في الاصح ان  
 لم تظهر رمضان في الآفقه والتفلي فيه احب ان وافق  
 صوما بعناده ولا يصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد  
 الزوال وكل من علم كيفية صوم الشك فهو من الخواص  
 والا فمن العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد  
 صوم ذلك اليوم ولا يخطربا له انه ان كان من رمضان  
 فغنه وليس بصائم لو نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان  
 والا فلا كما لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم والا  
 ففطر ويصير صائما مع الكراهة لو نوى ان كان غدا  
 من رمضان فغنه والا فغن واجبا خروكا لوقال انا  
 صائم ان كان من رمضان والا فغن نفل فان ظهرت  
 رمضان فغنه والا فغن فيها غير مضمون بالقضاء  
 رأى هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام فان افطر  
 قضى فقط واختلف المشايخ فيما اذا افطر قبل الرد والرجح  
 عدم وجوب لكفارة وقبل بلا دعوى ولفظ اشهد  
 للصوم مع علة كخبر عدل ولو قنا او انني او محمدا  
 في قد فتاب وشرط للفطر نصاب الشهادة ولفظ اشهد

النية



يقع بالجماع ناسيا او اوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وانما تذكر ان نزع نفثه فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية  
وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الله وام على الفعل له حكم الابد والكافة  
عليه لان ما دخل في الفرج او لم يكن على وجه التقدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتحرك لا كفارة عليه وان تحرك  
نفسه بعد الذكر وبعد طلوع الفجر كان عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما اوج في امراته ثم قال لما ان جامعك فانت  
طالق فان نزع نفثه لا يثبت وان لم ينزع ولم يتحرك حتى نزل ماؤه وان نزع لا يثبت وان حرك نفثه يقع الطلاق  
ويصير واجبا بالحركة الثانية كذا في الحاشية

وان لم يكن باسامة لم يقبل الا شهادة  
جمع يقع العلم بخبرهم وهو مقبول في الراي  
الامام من غير تقدير هو العلم وهذا لا يثبت  
المطالع متحده والموانع من قطع العلم  
صحيحة والعموم في ذلك الرواية متفارقة فلا يثبت  
ان يخص بالركوة البعض القليل وردى  
احسن عن المخرج انه يكفي شهادة اثنين  
كما في سائر الحقوق

لا الدعوى ولو كانوا بسيلة لاحكام فيها صاموا بقول  
ثقة وافر وابطاخبار عدلين للضرورة وبلا علة جمع عظيم  
يقع العلم بخبرهم وهو مقبول في راى الامام من غير تقدير  
بعدد شهدائه شهد عند قاضي مصر شاهدان بروية  
المهلال وقضى به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى  
القاضي بنبهادهما وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر  
وبقول عدل لا والاخي كالفطر واختلاف المطالع غير  
على المذهب فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب **باب ما يفسد**  
**الصوم وما لا** اذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا  
ودخل حلقه غبار او ذباب او دخان او دهن او حنم  
او كحل او قبل او احلم او انزل بنظر او بقي ببل في فيه  
بعد المضغ وابتلعه مع الريق او دخل الماء في اذنه  
وان كان بفعله او طعن برمح فوصل الى جوفه او اتبع  
ما بين اسنانه وهودون الحنضة او خرج الدم من بين  
اسنانه ودخل حلقه او ادخل عودا في مفعدته  
وطرفه خارج او ادخل اصبعه اليابسة فيه او نزع  
الجماع ناسيا في الحال عند ذكره او رمى اللقمة من فيه  
او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل او ادخل في بهيمة  
من غير انزال او قطر في اظفيله او اصبح جنبيا او اغتاب  
او دخل انفه محاط فاستنشه فادخل حلقه  
ولو عدا او ذاق شيئا بفيه لم يفطر وان افطر خطأ

في الجملة وقع الميم في قوله  
بأنه لا يفسد الصوم

ان  
الجماع

في الجملة وقع الميم في قوله  
بأنه لا يفسد الصوم

خطأ او مكرها او اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل عمدا  
او احقن او استعط او قطر في اذنه دهنا او دواوى جافة  
او امة او ابتلع حصاة او لم ينو رمضان كله صوما ولا  
او اصبح غيرنا وللصوم فاكل او دخل حلقه مطرا او ثلج  
او وطى امرأة ميتة او بهيمة او فحذا او بظنا او قبل  
او لمس فانزل او فسد غير صوم رمضان اداء او وطى  
مجنونة او نائمة او تسخرا وافر بطن اليوم ليلا والفجر  
طالع والشمس لم تغرب قضى فقط والاخير ان يمسا ببقية  
يومها وجوبا على الاصح كسافر اقام وحاض ونفساء  
طهرت ومجنون افاق ومر بوضوح وصبي بلغ وكافر اسلم  
وكلهم يقضون الا الاخيرين وان جامع في رمضان اداء  
او جومع في احد السبيلين او اكل او شرب غداء او دواء  
او اجم فظن انه فطر به فاكل عمدا قضى وكفر كالمظاهر  
ولو ذرعه القى وخرج لا يفطر مطلقا فان عاد وهو ملام  
الفم مع تذكره للصوم لا يفسد وان اعاده افطر اجماعا  
ان ملام الفم والا لا وان استقاء عامدا ان كان ملام الفم  
فسد بالاجماع وان قل لا فان عاد بنفسه لم يفطر وان  
اعاده ففيه روايتان وهذا في طعام او ماء او مزا  
فان كان بلغا فغير مفسد ولو اكل لحما بين اسنانه مثل  
خصة قضى فقط وفي اقل منها لا الا اذا خرجت فاكله  
واكل مثل سمسة مفطرا الا اذا مضع بحيث تلاشت في فمه

حصاة ونحوها مما ليس في صلاح البدن ولم يثبت  
الناس في الحكم في الحاشية او ابتلع الحصاة  
مرا لا اجل المعصية كقوله جواد عليه

ولو جامع وراى اوى من رمضان واحد ولم يفر  
عليه كفارة واحدة لا يفسد الصوم  
يحصل بواحدة فلو جامع فلفظ ثم جامع مرة  
اخرى فعليه كفارة اخرى في كل واحد او في  
للحكم بان الزوج لم يحصل بالاول ولو جامع  
في رمضانين فعليه كفارة بالاول والثاني  
في كل واحد او في واحد عليه  
في الاسرار وعليه الاعتماد

في فقط



وقال المصنف لو انشأ الصائم بعد الصبح لم يفطر بغيره ما لم يضر بغيره صائما كذا في المنية وعن أبي حنيفة ربح  
لو أصبح المريض صائما ثم صبح ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية **نحوه**

وكره له ذوق شئ ومضغه بلا عذر ومضغ علك وقبلة  
ان لم تأمن لادهن شارب وكل وسواك ولو عشتا  
**فصل في العوارض** لمسافر وحامل ومريض خاف على نفسه  
او ولدها ومريض خاف الزيادة الفطر وقضاها ما قدرها  
بلا فدية وولاء وقدم الاداء على القضاء ويندب لمسافر  
المضوم ان لم يضطره فان ما توافيه فلا يجب الوضبة  
بلا فدية ولو ما توافي بعد زوال العذر فدى عنه وليه  
كالفطرة بعد قدرته عليه وقوته بوصيته من الثلث  
وان تبرع وليه به جاز كالفطرة وان صام او صلى  
لا كذا الوتبع عليه بكفارة يمين او قتل بغير الاعتاق  
وفدية كل صلوة ولو وتر اكصوم يوم وللشيخ القائل  
العاجز عن الصوم ويفدى ولو فقل شرع فيه قصدا  
اداء وقضاء الا في العيدين وايام التشريق ولا يفطر  
بلا عذر في رواية والضيافة عذر ان كان صاحبها  
من لا يوصي بمجود حضور ويتأذى بتركه الافطار  
والالا ولو حلف بطلاق امراته ان لم يفطر افطر وقضا  
على المعتمد ولو نوى مسافرا ففطر فقام ونوى الصوم  
في وقتها صح ويجب لو في رمضان كما يجب على مقيم اقام  
يوم منه سافر فيه ولا كفارة لو افطر فيها ولو نوى  
الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما لو نوى التكلم في صلوته  
ولم يكلمه وقضى ايام اغماؤه ولو مستغفرا للشهر سوى يوم

والا لما جاز ان يفطر اهل بيته ولو جاز الفطر  
بالخوف غلبه النفس كما في قضاءه بوجوبه  
وكذلك باجتماع المريض والاجتماع وغيره  
او محمل هو غلبة النفس عن المارة او جبهة  
او باخبار طبيب مسلم غير على حاله  
عدالة شرط

فانه يجوز التبع بها كما لو دفع عن ذوقه  
بغير ادخاله استحقاقا  
وقيل في صلاة يوم كصوم ان كان من  
خداة كما في الزكاة وفي الحج كالموت  
بما فيه الاعمال وعامة الشايع في  
الى الاول وعليه الفطر كما في  
مجان  
آفة في اسم من افطر بغير الجواز  
يخلص به عن كونه يتوجب عليه  
سواء كان ضيفا او مضافا ذكر المصنف  
كمن لم يوجد رواية المصنف  
الضحية وقضا يرجع الى الشبهة وكذا ان  
يرجع الى الصوم  
ومسح صائم متحيا واصله من متحيا

فانما في  
مسألة  
بها

يوم حدث الاغما فيه اوليته وفي الجنون ان لم يستوعب  
قضى وان استوعب لا ولو نذر صوم الايام المنبهة او السنة  
صح وافطر وجوبا وقضاها فان صامها خرج عن العهدة  
فان لم ينوشها او نوى النذر فقط او النذر ونوى ان  
لا يكون يمينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون  
نذرا كان يميناً وعليه كفارة ان افطر وان نواهها  
او اليمين كان نذرا ويميناً حتى لو افطر يجب لقضاء النذر  
والكفارة لليمين ونذب تقريص صوم التث من شوال  
ولو نذر صوم شهر غير معين متابعاً فافطر يوماً  
استقبل لا في معين والنذر غير المعلق لا يختص بزمان  
او مكان او درهم وفقير بخلاف المعلق ولو قال مريض لله  
على ان اصوم شهر افات قبل ان يصح لاشئ عليه وان صح  
يوماً لزمه الوضبة بجميعه **باب الاعتكاف** هو لبث  
ذكر في مسجد جماعة وامرأة في مسجد بيتها بنيه وهو  
واجب بالنذر وسنة مؤكدة في العشر الاخير من  
ومستحب في غيره من الازمنة وشرط صوم للاول فقط  
فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح بخلاف ما لو قال ليلا  
ونهاراً فانه يصح ويدخل الليل تبعاً والشرط وجوده  
لا ايجاده فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجراه  
صوم رمضان عن صوم الاعتكاف وان لم يعتكف قضى شهره  
بصوم مقصود واقله نفلا ساعة فلو شرع في نفله

بعض الصائم في ان يقيم  
الاعتكاف

الحج

وقيل سنة على الكفاية في تركه في ليلة كذا  
وقيل سنة في كل يوم من شهر رمضان  
فان احسب



ويخرج المخرج الى خارج البيت  
اذا اراد ان يركب في ركبة  
او يركب في ركبة  
او يركب في ركبة

ولا يركب في ركبة اكثر منه ولو لم يكن له ركبة  
المفصلة المخرج من المسجد لا يركب فيه  
لكنه لا يركب لانه التزم الا يركب فيه  
واحد فلا ينبغي ان يتبعه في ركبة  
في الركبة

ينبغي ان يفعل المعتكف هذه الاعمال في  
دون غيره فان خرج لاجلها بطل اعتكافه  
لانه لا ضرورة الى الخروج حيث عاين

اعلم ان الحج على نوعين احدهما الاكبر والآخر الاصغر  
الاكبر نحو حجة الاسلام واما الاصغر فهو الحج  
فلا اختلاف في وجوبه على من استطاعه وليس  
اليه سبيلا واما العبرة فهي ان يركب في ركبة  
اذا ان يركب في ركبة

وراحلة اي تكملها وتحتاج اليه من الطعام  
او غيره فيلزمها ويحتمل وجوبه في كل حال  
على السفر والاحمال ويستوى  
والاشقي والذليل في ركبة

الحج  
والاولاد الصغار والخدم والعاملين  
جميع العيال كالغدير

ثم قطعه لا يلزمه قضاءه على الظاهر وحرم عليه  
الخروج الى الحاجة الانسان والجمعة وقت الزوال  
ومن بعد منزله يخرج وقتا يدركها فان خرج ساعة  
بلا عذر فسد وبعد يغلب وقوعه لا يخص بكل  
وشرب ونوم وعقد احتاج اليه بيع ونكاح ورجعة  
وكره احضار مبيع فيه وصمت وتكلم لا يجيز كقراءة قرآن  
وحديث وعلم وبطل بوطي في فرج ولوليا لاوتها را  
عامدا او ناسيا وبانزال بقبلة او لمس ولزمه اللبس الى  
بندره اعتكاف ايام ولاه كعكسه فلو نوى في الايام النهر  
صحت نيته وان نوى بها اللبس الى لا كما لو نذر اعتكاف شهر  
ونوى النهار خاصة او عكسه **كتاب الحج** هو زيارة مكان  
مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فرض مرة على الفرد  
على مسلم خرم مكلف صحيح بصير ذي زاد وراحلة فضلا  
عما لا بد منه وعن نفقة عياله الى عوده مع امن طريق وزوج  
او محرم بالغ عاقل والمراهق كبالغ غير مجوس ولا قاتل  
مع النفقة عليها لامرأة في سفر وعدم عدة عليها مطلقا  
والعبرة لوجوبها وقت خروج اهل بلدها ولو احرم  
صبي عاقل فبلغ او عبد فعتق فعتق لم يسقط فرضها  
فلو جدد الصبي الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة  
الاسلام اجزاء ولو فعل المعتكف ذلك لا فرضه الاحرام  
والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وواجبه وقوف جميع

من الزوار  
من الحج  
من الزوار  
من الحج  
من الزوار  
من الحج

الزكاة

في كل يوم من الزكاة  
الزكاة

في شئ من الاعمال فليفتد ان صعودها واجب كما  
في شئ من الاعمال فليفتد ان صعودها واجب كما

وانما ضيف الى الحج ان رة الزيادة  
والراحلة قبل هذه الاشياء فاستدلوا بحج  
عليه كذا في المحيطة مساك

والعروة  
نويت

الحج بالكره هو ما بين الموقوت والحرم  
الذي فاسد الموقوت مساك

جمع والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر  
للافاقي والحلق او التقصير وانشاء الاحرام للمقيات  
وحدا الوقوف بعرفة الى الغروب والبداية بالطواف  
من الحجر الاسود والقيام فيه والمشي فيه لمن ليس له  
عذر والطهارة فيه وستر العورة وبداية السعي بين الصفا  
والمروة من الصفا والمشي فيه لمن ليس له عذر وذبح الشاة  
للقارن او المتمتع وصلوة ركعتين لكل اسبوع والترتيب  
بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر وفعل طواف الافاضة  
في ايام النحر وغيرها سنن واداب واشهره شوال وذو القعدة  
وعشر ذي الحجة ويكره الاحرام له قبله والعمر سنة  
مؤكدة وجازت في كل السنة وكرهت يوم عرفة واربعة  
بعدها والمواقيت ذو الحليفة وذات عرق وحجفة وقرب  
ويلم للمدني والعراقي والشامي والنجدي واليماني وكذا هي  
لمن مربها من غيرها لها وحرم تاخير الاحرام عنها لمن  
قصد دخول مكة ولو لحاجة لا التقديم عليها وحل لاهل  
داخلها دخول مكة غير محرم فيقانه الحبل ومن بكاة  
للحج المحرم والعمرة الحبل **فصل** ومن شاء الاحرام  
وضله احب وهو للنظافة فيجب في حق حائض ونفساء  
والتيمن له عند العجر ليس مشروع وكذا يجب جماع زوجته  
او جاريته لومعه ولا مانع منه وليس زار وردداء جدي  
او غسيلين طاهرين وطيب بدنه وصلى شفعا وقال الحمد



بالحج اللهم اني اريد الحج فيستره لي وتقبله مني ثم لي ببر  
 صلاته ناويا بها الحج وهي بيتك اللهم لبيك لا شريك لك  
 لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وزود فيها  
 ولا تنقص واذا البى ناويا وساق الهدى او قد بدت نفلا  
 او جزاء صيد ونحوه وتوجه معها يريد الحج او بعثها  
 توجه ولحقها او بعثها لمتعة في شهره وتوجه بنية الحج  
 وان لم يلحقها فقد احرم ولو اشعرها او جلها او بعثها  
 لا لمتعة ولم يلحقها او قد شاة لا وبعده يبقى الرقت  
 والفسوق والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه والذلا  
 عليه والتطيب وقلم الظفر وستر الوجه والراس وغسل  
 وحيتته بخرطوب وقصها وطق رأسه وشعر بدنه ولبس قميص  
 وسراويل وقباء وعمامة وخفين الا ان لا يجد فغليلين  
 فيقطعها اسفل من الكعبين وثوبا صبيغ بماله طيب الابعاد  
 زواله لا الاستحمام ولا الاستظلال بيت ومجمل لم يصب  
 رأسه او وجهه فلو اصاب احدهما كره وشذهيان في وسطه  
 ومنطقة وسيف وسلاح وتختم والتمثال بغير مطبخ خان  
 او فصد او قلع ضرره وحجامة وجبر كسرو طك رأسه  
 وبدنه واكثر التلبية متى صلى او علا شرفا او هبط واديا  
 او لقي ركبا او اسحر رافعا بها صوته واذا دخل مكة بدأ  
 بالمسجد وحين شاهد البيت هتف وكبر ثم استقبل الحجر  
 مكبرا مهتلا رافعا يديه واستلمه بلا ايداء ولا يمس شيئا

سمين  
 او زيار  
 شين  
 بعض الحجج بعثا اخر سوادا كانا  
 والركب اسبحوا جميعا ركب الابل

من على او غيره  
 من الحجج باليه والقبول الزوارة

شيئا في يده ثم قبله وان عجز عنهما استقبله وكبر وهتف  
 وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم طاف  
 بالبيت طواف القدوم ومن للافاقة واخذ عن يمينه ما يلي  
 الباب جاعلا رداءه تحت ابطة اليمنى ملقيا طرفه على كفة  
 اليسرى وراء الحيط سبعة اشواط فلو طاف ثانيا مع علم  
 به يلزمه اتمام الاسبوع للشرع ومن في الثلثة الاول فقط  
 من الحجر الى الحجر وكلاما من الحجر ففعل ما ذكر واستلم الركن اليماني  
 وهو مندوب وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاً  
 تجب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد ثم عاد  
 واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر  
 وهتف وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا بما  
 ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميادين الا حزين وصعد عليها  
 وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعاً يبدأ بالصفا  
 ويختم بالمروة ثم سكن بمكة محرماً وطاف بالبيت نفلاً  
 ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلوة  
 الظهر وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر ثامن الشهر  
 خرج الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات وكلمها  
 موقف الا بطن عرفة فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام  
 خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وصلى بهم الظهر  
 والعصر باذان واقامتين وشرط الامام الاحرام فيها  
 فلا يجوز العصر للمنفرد في احدهما ولا لمن صلى الظهر جماعة

شين

سمين  
 او زيار  
 شين

من على او غيره

على خارجي فلتين تلتك

ارسل الله في المشي مع حركتك

اي شئ الشفع غداً كما في المحيط وغيره

او صفة شفعاً  
 ال احضرن على التغب فان احدهما

المناكحة تؤدى من غداة التوبة الى الزوال  
 جميع مواضع غرات يصلح لاداء فطر الوقت

وسقط



ثم احرم الا في وقته ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف  
 الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا والقيام  
 والنية فيه ليس بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز  
 والشرط الكينونة فيه ودعا جهرًا وعلم المناسك ووقف  
 الناس خلفه بقربه مستقبلين سامعين مقوله واذا  
 غربت الشمس اتى مزدلفة ويستحب ان ياتيها ماشيا  
 وان يكبر ويهتل ويحمد ويلبي ساعة فساعة وكلها موقف  
 الا وادي محسر ونزل عند جبل فريح وصلى العشاءين باذان  
 واقامة ولوصل المغرب في الطريق او عرفات اعاده ما لم يطبع  
 الفجر فلو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم  
 اعاد العشاء فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى  
 الجواز وصلى الفجر بغسل ثم وقف وكبر وهتل ولبي وصلى  
 ودعا واذا اسفرا في منى ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي  
 سباعا خذفا وكبر بكل منها وقطع تلبسته باقلا فلورمي  
 باكثر منها جاز لا لورمي بالاقل وجاز الرمي بكل ما كان  
 من جنس الارض كالبحر والمدروما يجوز التيمم به ولو كفا  
 من تراب لا بخشبة وعنبر ولؤلؤ وجواهر وذهب وفضة  
 وبعر ويكره من عند الجرة وان يلتقط حجرا واحدا فيكسره  
 سبعين حجرا صغيرا ثم ذبح ان شاء ثم قصر وحلقه افضل  
 وحل له كل شيء الا النساء ثم طاف للزيارة يوما من ايام  
 النحر سبعة بلا رمل وسعي ان كان سعي قبل والا فاعلما

انظر  
 اي المغرب والعشاء في اول وقت العشاء  
 والمتاخر منه ان يقدم المغرب على العشاء  
 فلو اذاعا العشاء ما لم يطبع الفجر  
 في الظهيرة

يغسل بفضتين وهو طاهر الا في المخلقة  
 الصبح كما قال ابن الاثير

كما عين وروا عنه كالعقبة والنسب

في  
 النحر

فعلهما واول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه  
 افضل وحل له النساء فان اخبر عنها كره ووجب دم  
 ثم اتى منى وبعد زوال ثاني النحر رمى الجمار الثالث يبدأ  
 بما يلي المسجد ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعا سبعا وكبر وقف  
 بعذر رمي بعده رمي فقط ولا بعذر رمي يوم النحر ودعا ثم  
 غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو واجب وان  
 قدم الرمي فيه على الزوال جاز وله السفر قبل طلوع الفجر  
 الرابع لا بعده وجاز الرمي راكبا وفي الاولين ماشيا  
 افضل لا بالعقبة ولو قدم ثقله الى مكة واقام بمنى للرعي  
 كره واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف للصدر سبعة  
 اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الا على اهل مكة ثم شرب  
 من ماء زمزم وقبل العتبة ووضع صدره ووجهه  
 على الملتزم وتثبت بالاستار ساعة ودعى مجتهدا ويكره  
 ويرجع فتهفري حتى يخرج من المسجد وسقط طواف القدوم  
 عن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء عليه  
 بتركه ومن وقف بعرفة ساعة من زوال يومها الى طلوع  
 فجر يوم النحر واجتاز نائما او مغنى عليه واهل عنه  
 رفيقه به او جهل انها عرفة صح ومن لم يقف فيها  
 فأت حجه وطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل والمرأة  
 كالرجل لكنها لا تكشف وجهها لاراسها ولو سدل  
 شيئا عليه او جافته عنه جاز ولا تبلى جهرًا ولا تزل

اي سب كل من الثلاث سبع مرات فلو قال سبع خلا  
 عنه التكرار على حسب التدنية

بضم الميم وفتح الحاء والصاد والهمزة  
 واد واسع بين مكة ومنه يقال له الابلح  
 وابيض



نصفه في الصفا والمروة قال ان يجزئ

ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب  
الحجر في الزحام والحنثي المشكل فيما ذكر كالمراة وجبضها  
لا يمنع نسكها الا الطواف وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف  
المسار والبدن من ابل وبقر والهدي منها ومن الغنم  
**باب القران** هو افضل ثم التمتع ثم الافراد والقران ان  
يحل بحج وعمره من اليقات او قبله في اشهر الحج او قبلها وقبل  
بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وقبلها  
مني وطواف للعمرة سبعة يرمي للثلاثة الاول ويسعى بلا طلق  
ثم يحج كما مر فان اتى بطوافين ثم سعين لها جاز وساء  
وفدح للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة  
اخرها عرفة وسبعة بعد حجه ابن شاء فان فاتت  
الثلاثة تعين الدم فان وقف قبل العمرة بطلت وقضيت  
ووجب دم الرض وسقط دم القران **باب التمتع** هو ان  
يفعل العمرة واكثر اشواطها في اشهر الحج عن احرام بها  
قبلها او فيها ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع  
التلبية في اول طوافه ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله  
افضل وحج كالمفرد فذبح ولم تنب الاضحية عنه فان  
عجز صام كالقران وجاز صومه الثلاثة بعد احرامها  
لا قبله وتأخير افضل وان اراد السوق وهو افضل  
احرم ثم ساق هديه وهو اولى من قوده الا اذا كان  
لا ينساق وقد بدنة وهو اولى من التجليل وكوه الانتا

اي الوتوف يعرفات وطواف الزيارة

اي على بابك من التمتع حقيقة او كراهة  
مكة وما كان من كراهة التمتع بالعمرة  
الى ان يقع الصوت مستحب

اي ان لم يضم الثلاثة في وقت يوم النحر  
القوم اسلا وصار الدم متعينا

اي ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا حج

ان لا يسقط ما به

الاشعار وهو شق سنامها من الابر واعم ولا يتخلل  
منها ثم احرم للحج كما مر وحلق يوم النحر وحل من احرامه  
والملك ومن في حكمه يفرد فقط ومن اعتمر بلا سوق  
ثم عاد الى بلده فقد اتم ومع سوقه تمتع فان طاف لها  
اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فقد  
تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا كوفي حل من عمرتها فيها  
وسكن بمكة او بصره وحج فهو تمتع ولو افسدها  
ورجع من البصرة وقضاها وحج لا الا اذا المرابله  
ثم اتى بها واتي افسدها ثمه بلا دم **باب الجنائز** الواجب  
دم على محرم بالغ ولو ناسيا ان طيب عضوا او خضب  
بخناء او ادهن بزيت او حل خالصين ولو اكله او دأى  
شقوق رجله او اقطر في اذنه لا يجب صدقة ولا دم  
بخلاف المسك والخبير والغالية والكافور ونحوها  
فانه يلزمه الجزاء بلا استعمال على وجه التداوى او لبس  
او ستر رأسه يوما كاملا والزائد كالיום ما لم يعزيم  
على الترك عند النزاع فان غرم عليه ثم لبس بعد الجزاء  
كفر فلا ذل وكذا لو لبس يوما فابرق طاهر دام على  
لبسه يوما آخر فعليه الجزاء او حلق ربع رأسه او حلق  
او احدى بطيه او عاتقه او رقبته او قصر ظفرا يديه  
او رجله في مجلس واحد او يدا ورجل او طاف للقدم  
او للصدر جنباً او للفرض محدثا او افاض من عمرته قبل الام

اي بطل تمتع من قبل كراهة المذوم وادوية  
واذ قد عرفت معنى التمتع فان كان احرامه  
الهدى لما عاد الى بلده وصح الحائض فسطر  
تمتع مع العمار

والحلق الى المعلقة وهي السهم والشمس

في يوم



من ثلثة اشواط اقل من ثلثة اشواط

او ترك اقل سبع الفرض و بترك اكثره بقى محرما حتى يطوف  
او طواف الصدر او اربعة منه او السعى والوقوف بمحج  
او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول واكثره  
او حلق في حل محج او عمرة لا في معتمر رج من حل ثم قصر قبل  
او لمس بشهوة انزل او لا واخر الحلق او طواف الفرض  
عن ايام النحر او قدم نسكا على اخر ويجب دمان على قارن  
حلق قبل ذبحه وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه  
او لبس اقل من يوم او حلق اقل من ربع رأسه او قصر اقل  
من خمسة اظافيره او خمسة متفرقة او طاف للقدم  
او للصدر محدثا او ترك ثلثة من سبع الصدر او احد  
الجوار الثلث او حلق رأس غيره تصدق بنصف صاع من  
وان طيب او حلق بعد ذبح او تصدق بثلثة اصوغ  
طعام على ستة مساكين او صام ثلثة ايام او وطئه  
في احد البتيلين ولو ناسيا قبل وقوف فرض فيسد حجة  
ومبضي ويذبح ويقضي ولم يفرقا وبعد وقوف لم يفسد  
ويجب بدنة وبعد الحلق شاة وفي عمرته قبل طواف اربعة  
مفسد لها فمضي وذبح وقضي وبعد اربعة ذبح ولم يفسد  
فان قتل محرما صيدا او دل عليه قاتله بدأ او غورا سهوا  
او عمدا فعليه الجزاء ولو سبعا غير صائل ومستأنسا  
او حماما مسرولا او هو مضطرا الى كلكه وهو ما قومه  
عدلان في مقتله او في اقرب مكان منه وفي سبع لا يزار على

من ثلثة

بكره دم

المواضع كلها

و طوره  
اي لا يجب عليه ان يقف في القضاء بان  
منها في طريق غير طريق صاحبه وانما لم يجب  
لان التكاثر قائم فيها فلا يمنع ذلك من  
قبل الاحرام لاجابة الدعاء ولا بعدة لانها  
تبتدئ انما الحفها من الشفة الثانية

على شاة وان كان اكبر منها ثم له ان يشتري به هديا  
ويذبحه بمكة او طعاما يتصدق به على كل مسكين نصف  
صاع من برا او صاعا من تمرا وشعيرا لا اقل منه او صاعا من  
كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين تصدق به  
او صاعا يوما ولا يجوز ان يفرق نصف الصاع على مساكين  
ولا يدفع الى مسكين واحد هنا كما لا يجوز دفعه الى امله  
وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها وهو الحكم  
في كل صدقة واجبة ويجب بحرقه ونسف شعره وقطع  
عضوه ما نقص ونسف ريشته وقطع قوائمه وكسر بيضه  
وخروج فرخ ميت وذبح حلال صيد الحرم وطيبه وقطع  
حشيشته وشجره غير مملوك ولا منبت قيمته الا ما جف  
والعبرة للاصل لا لفضله وبعضه كهور والعبرة بمكان  
الطير فان كان لو وقع وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا  
لا ولو كان قوامه الصيد في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة  
لقوائمه لا رأسه ولو شوى بيضا او جرادا فضنه لم يحرم  
اكله ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا ذخر ولا يأس  
باخذ كمانه وبقتل قملة تصدق بما شاء بجرادة ويجب الجزاء  
فيها بالدلالة كما في الصيد وفي الكثير منه نصف صاع  
وهو الزائد على ثلثة ولا شئ يقتل غراب وحذاءه وذب  
وعقرب وحية وفارة وكلب عقور وبعوض ونملة  
وبرعوث وقراد و سلحفاة وفراش وسبع صائل وله

من عليه

اي المعتبر في شجر الحرم ان يكون امله في الحرم



ذبح شاة ولوا بواظبيا وبقر وبعير ودجاج وبط اهل  
 واكل ما صاده حلال وذبحه بلا دالة محرم وامره به  
 ويجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجزئ  
 الصوم ومن دخل الحرم واحرم وفي يده حقيقة صيد  
 ارسله على وجه غير مضيع له لا ان كان في بيته او قفصه  
 ولا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه في المحل  
 واخذه من انسان ان اخذه منه فلو كان خارجا قتل  
 حمام الحرم فلا شيء عليه فلو باعه رد المبيع ان بقي والا  
 فعليه الجزاء ولو اخذ حلال صيد فاحرم ضمن مرسله ولو  
 اخذه محرم لا والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره بل  
 يجبرني كالارث فان قتله محرم اخرضنا ورجع اخذه على  
 قاتله ان كفر بماله وان بصوم فلا ولو كان القاتل صبيا  
 او نصرانيا فلا جزاء عليه ورجع الاخذ عليه بالقيمة  
 وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائته على احرامه فعلى القا  
 دمان وكذا الحكم في الصدقة الا لمجاورة الميقات غير  
 محرم فعليه دم واحد ولو قتل محرمان صيدا تعدد  
 الجزاء ولو حلالا لا وبطل بيع محرم صيدا وشرائه  
 فلو قبض وعطب في يده فعليه وعلى البايع الجزاء  
 ولدت ظبية اخرجت من الحرم وما تاغرها وان ادرك  
 جزاءها ثم ولدت لم يجزه افا في يدي الحج او العمرة  
 وجاوز وقتها فاحرم لزمه دم فان عاد فاحرم او محرم

كاشف الحجب والصدقة والوصية

بطل

ان

لا يملكه المحرم

شبه السطة المتقدمة في الزوم الدم

او محرم لم يخرج في نسك ولبي سقط دمه والا لا يملك يدي  
 الحج ومقتنع فرغ من عمرته وخرجا من الحرم واحرم ما دخل في  
 البستان لحاجته له دخول مكة غير محرم ووقته البستان  
 ولا شيء عليه وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمره  
 وضع منه لوجع عما عليه في عامه ذلك لا بعد جاوز الميقات  
 فاحرم لعمرته ثم افسدها مضي وقضى ولا دم عليه لترك التو  
 مكي طاف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم  
 للرفض وحجة وعمره فلو اتمها صح وذبح ومن احرم بالحج  
 ثم يوم النحر باخر فان حلق للاول لزمه الاخر بلا دم  
 والا فمع دم قصرا ولا ومن اتى بعمره الا الحلق فاحرم  
 باخرى ذبح افا في احرم بالحج ثم بعمره لزمه وبطلت الوتر  
 قبل فعلها لا بالتوجه فان طاف له ثم احرم بها  
 فمضى عليها ذبح وتذب رفضها فاذا رفض قضى وارق  
 دما حج فاهل بعمرته يوم النحر او في ثلثه بعده لزمته  
 ورفض وقضيت مع دم وان مضى صح وعليه دم  
 فانت الحج احرم به او بها وجب لرفض وتحلل بافعال  
 العمرة ثم يقضى ويذبح **باب الاحصار** اذا احصر بعد  
 او مرض بعث المفرد دما والقارن دمين وعين يوم  
 الذبح في الحرم قبل يوم النحر فلو لم يفعل ورجع الى اهله  
 بغير تحلل وصبر حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج  
 فيها والاتحل بالعمرة ويذبحه بحل بلا حلق وتقصير

ك

ان



وعليه ان حل من حجة وعمره وعلى المعتمرة وعلى القارن  
 حجة وعمرتان فان بعث ثزال الاحصار وقدر على الهدى  
 والحج توجه والا لا ولا احصار بعد ما وقف بعرفة  
 والمنوع بمكة عن الركبتين محصر والقادر على احدهما لا  
**باب الحج عن الغير** العبادات المالية تقبل النيابة مطلقا  
 والبدنية لا مطلقا والمركبة منها تقبل النيابة عند العجز  
 فقط بشرط دوام العجز الى الموت ونية الحج عنه هذا اذا كان  
 المريض يرجى زواله وان لم يكن كذلك كالا عي سقط الفرض  
 عنه استمر ذلك العذر ارام لا وشرط الامر به فلا يجوز حج  
 الفرع بغير اذنه الا اذا حج الوارث عن مورثه وشرط العجز  
 للفرض لا للفعل ويقع الحج عن الامر على الظاهر لكنه يشترط  
 اهلية المأمور لصحة الافعال فجاز حج الضرورة والمرأة  
 والعبد وغيره ولو امر ذميا لا واذا مرض المأمور في الطريق  
 ليس له دفع المال الى غيره ليحج عنه الميت الا اذا قبل له  
 وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز مرض ولا يخرج الى الحج  
 ومات في الطريق واوصى بالحج عنه فان فسر فالامر عليه  
 والا فيج من بلده ان وفي به ثلثه اوصى بحج ففقطوع عنه  
 رجل لم يجزه ومن حج عن امر به وقع عنه وضمن ما لهما  
 ولا يقدر على جعله عن احدهما بخلاف ما لو اهل بحج  
 عن ابويه او غيرها متبرعا فعين ودم الاحصار على  
 الامر في ماله ولو ميتا ودم القران والجناية على الحاج

ووجب غاة المتأخرين الى ان الحج يقع في دار  
 ولا فرق بين النفقة وهو رواية عن  
 شيخنا رحمه الله وهو اختلاف لا أثر له  
 اتفقوا ان الفرض يسقط عن المأمور  
 عن المأمور ولا بد ان ينوي عن المأمور  
 دليل المذهب في العبادات

لا النفل يجوز النيابة مع القدرة في الحج

بعد ذلك لانه قد وقع عنه فلهما على ما  
 في

قال ابن حزم رحمه الله

في

الحاج وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه وان بعده لا  
 وان مات او سرق نفقته في الطريق حج عن منزل امره ثلث  
 ما بقي لا من حيث مات **باب الهدى** هو ما يهدى الى الحرم  
 ليقرب به ادناه شاة وهو ابل وبقر وغنم ولا يجب تعريضه  
 ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا ويجوز الشاة في كل  
 شيء الا في طواف الركن جنبا ووطئ بعد الوقوف ويجوز  
 اكله من هدى التطوع والمنعة والقران فقط ويتعين  
 يوم النحر لذبح المنعة والقران والحرم لكل لا لفقيره  
 ويتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط اجر الجزار منه ولا يكره  
 بلا ضرورة ولا يجلبه وينفع ضرعا بالماء البارد ويقوم  
 بدل واجب عطب او تعيب وضع بالمعيب ماشاء ولو نطع  
 نحره وصنع قلاوته بدمه وضرب صفحة سنامه ولا يطعم  
 منه غنيا ويقلد بدنة التطوع والمنعة والقران فقط شهدا  
 بوقوفهم بعد وقته لا يقبل وقبله قبلت ان امكن التذرك  
 رمي في اليوم الثاني في الوسطى في الثالثة ولم يرم الاولى  
 فعلا لقضاء ان رمى لكل حسن وان قضى الاولى وحدها  
 جاز نذر حيا ماشيا مشى حتى يطوف الفرض اشترى عمرته  
 بالاذن له ان يحللها بقص شعرها او بقلم ظفرها  
 ثم يجامع وهو اولى من ان يحلل بجماع **كتاب النكاح** هو  
 عقد يفيد ملك المنعة قصدا هو حقيقة في الوطئ مجاز  
 في العقد ويكون واجبا عند التوفان سنة حال الا

هو الذي يجب به الى غزوات التشبه  
 به

والمراد بالقصد مطلقا كما كان او غير مجتمعا  
 احد المتكلمين مع قبول الآخر

قال في الزمان ما في من يملكه الذي يملك  
 من قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا  
 ما بين يديها المرأة العاطرة



مكروها لحق الجور وينعقد بايجاب وقبول وضعها  
 للمضيق كزوجت وتزوجت وبما وضع احدهما والاخر  
 للاستقبال كزوجني فقال زوجت فلا ينعقد بالاقرار  
 على المختار وقيل ان بحضور من الشهود صح وجعل انشاء  
 وهو الاصح ولا ينعقد بتزوجت نصفك واذا وصل الانجاب  
 بالنسبة كان من تمامه فلو قبل الاخر قبله لم يصح وانما  
 يصح بلفظ تزويج ونكاح وما وضع لتليك عين في الحال  
 كعبه وتليك وصدة لا بلفظ اجارة واعارة والفاظ  
 مصحفة كيجوزت وتعاط وشرط سماع كل من العاقدين  
 لفظ الاخر وحضور حزين مكلفين سامعين معا قولها  
 فاهين سلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او محدثين  
 في قذف او اعميين او ابني الزوجين او ابني احدهما  
 وان لم يثبت النكاح بهما ان ادعى القريب كما صح نكاح  
 مسلم ذمية عند ذميين وان لم يثبت بهما مع انكاره  
 امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل وامر  
 والاب حاضر صريح والا لا ولو زوج ابنته البالغة  
 بحضور شاهد واحد جاز ان حاضرة والا لا ولو قال  
 زوجتني بنتك فقال زوجت او نعم لا يكون نكاحا  
 ما لم يقبل بعده قبلت غلط وكيلها بالنكاح في اسمها  
 بغير حضورها لم يصح ولو بيعت اقواما للخطبة فزوجها  
 الاب بحضورهم صح **فصل في المحرمات** حرما اصله وفرعه

فلو قال بخترة الشهود في امرتي وانما زوجت  
 وثالث هو زوجي وثالث امراته لم ينعقد  
 كرايو

وفي القصة لو قال رجل زوجت نفسي  
 باللفظ فقال الرجل قبلت قبل ان ينطق المرأة  
 بغيره لا ينعقد النكاح ما لم ينطق الزوج  
 كرايو

فان قال له واحد من رجل وامرأتين  
 نكحتكما فلو قيل مع الرجل وامرأتين  
 كرايو

ذكر في القصة وفراه الخديجة بن الفضل  
 هذا وحينما قال له فقال زوجتني  
 ابو البخترة زوجتني وقلت فانه يكون  
 لا ينعقد النكاح في غير النكاح  
 زوجتي لا تزويج

في الزوجة

في عاقدة  
 والاب  
 او ذكرا  
 شاذان

وفرعه وبنت اخيه واخوته وبنتها وعمته وخالتها وبنت  
 زوجته الموطوءة واقر زوجته وان لم توطأ وزوجة  
 اصله وفرعه مطلقا والكل رضاعا واصل من زينة ومسوسة  
 بشهوة وما يسته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها  
 الداخل ولو من زجاج او ماء هي فيه وفروعهن لا المنظور  
 الى فرجها الداخل من مرة او ماء بالانكاس هذا اذا كانت  
 حية مشتهاة اما غيرها فلا فلو تزوج صغيرة لا تستفي دخل  
 بها وطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز له  
 التزوج ببنتها ولا فرق في اللبس والنظر بشهوة بين  
 عمد ونسيان واكره قبل امرأة حرمت امرأته ما لم يظهر  
 عدم الشهوة وفي اللبس لا ما لم يعلم الشهوة والعاقبة  
 كالقبيل وبنت دون تسع ليست بشبهة وان ادعت  
 الشهوة وانكرها فهو مصدق الا ان يقوم اليها منتزعا  
 فيعاقبها او يخذلها فيها او يركب معها وتقبل الشهوة  
 على الاقرار باللبس والتقبل عن شهوة وكذا على نفس اللبس  
 والتقبل عن شهوة في المختار وحرما الجمع نكاحا وعدة  
 ولو من طلاق باين ووطأ بملك يمين بين امرأتين اتها  
 فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى فجاز الجمع بين امرأة وبنت  
 زوجها وان تزوج اخت امه وطأها لا يبطأ  
 واحدة حتى تحرقا احدهما عليه وان تزوجها معا  
 او يعقدن ونسبي الاول فرقيته وبينهما ولهما

في الزوجة

في الزوجة

في الزوجة

في الزوجة

الكل من المس من نكاحه  
 لو شئتم امرأة عن شهوة فلو انكسها  
 حرمة المصاهرة وفي القصة  
 نكحتني فزوجتني  
 كرايو

ومسوسة عضو الجاهل كما لو ساد  
 فان كان بينها ثوب لا يجزى حارة  
 المسوس لا يثبت الحرمة وان قننت فصح

في الزوجة

في الزوجة

في الزوجة

في الزوجة



نصف المهر ان كان مهرها متساويين وهو مسمى في العقد  
 وكانت الفرقة قبل الدخول وان لم يكن مستمرا الواجب  
 متعة واحدة وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة  
 مهر كامل وكذا الحكم فيما جمعها في نكاح من المحارم وصح  
 نكاح كتابية مؤمنة بنيت مقربة بكتاب لا عابدة كوكب  
 لا كتاب لها والمحرمة ولو محرمة والامة ولو كتابية  
 او مع طول الحره وان كرهه وحره على امة لا عكسه ولو في  
 حره وصح لورا جمعها على حره ولو تزوج اربعاء من الامة  
 وخمس من الحر اثنى عشر عقد صح نكاح الامة واربع من الحر اثنى  
 والامة للحر فقط وله التبري بما شاء من الامة ونصفها  
 للعبد ويمنع عليه غير ذلك وجب لمن زنا لامر غير  
 وان حرم وطئها حتى تضع والموطوءة بملك او زنا  
 والمضنومة الى محرمة والمستنيها وبطل نكاح متعة  
 وموت وله وطئ امرأة ادعت عليه انه تزوجها وهي حرة  
 للانشاء وقضى نكاحا ببيتة ولم يكن تزوجها وكذا  
 لو ادعى هو نكاحها ولو قضى بطلانها بشهادة الزور  
 مع علمها حل لها الزوج باخر بعد العدة وحل للشاهد  
 تزوجها وحرمت على الاول والنكاح لا يصح تعليق  
 بالشرط ولا اضافة الى المستقبل ولكن لا يبطل بالشرط  
 الفاسد ويبطل الشرط دونه الا ان يعلقه بشرط كائن  
 فيكون تحقيقا **باب الوارث** هو البالغ العاقل الوارث

اي مع القدرة على مهرها ونفقةها والكل في  
 في المال الفضل ويعدى بغيره والى طول الحره  
 متسع فيه بخلاف الصلوة ثم انما في المال  
 كانت رالية المهر

و فرق بينهما بان يكره في الوقت لفظ النكاح  
 مع التوقيت وفي لفظ المتعة انتعس ب  
 او استمتع

وعند ابو يوسف نكاح الاول والاثنى عشر عقد نكاح  
 الاول مالم يعلل بالشرط

كتابية المؤمنة  
 والفرقة  
 بنية كانه

نكاح الامة  
 كونه في  
 نكاح الامة

يكون خاتمة  
 عن الموانع  
 الزينة

نكاح  
 بغير  
 نكاح

3  
 111

نكاح الامة  
 كونه في  
 نكاح الامة

نكاح الامة  
 كونه في  
 نكاح الامة

نكاح الامة  
 كونه في  
 نكاح الامة

الوارث والولاية تنفيذ القول على الغير شاء او ابى  
 وهو شرط نكاح صغير ومجنون ورفيق فينفذ نكاح  
 حره مكلفه بلا ولي وله اذا كان عصبه الاعتراض  
 في غير الكفو ما لم تلد منه وبقي بعد جواز اصله  
 لفساد الزمان وعلى الاول فرضي البعض كالكل لو استولى  
 في الدرجة والا فلا قرب القسح وان لم يكن لها ولي فهو  
 صحيح وقبضه المهر ونحوه رضى لا سكوت ولا يجبر البالغ  
 البكر على النكاح فان استاذنها هو او وكيله او رسوله  
 او زوجها فسكت او ضحك غير مستهزئة او تبست  
 او بكت بلا صوت فهو اذن ان علمت بالزوج لا المهر وكذا  
 اذا زوجها عندها فسكت على الاصح فان استاذنها غير  
 الاقرب فلا بد من القول كالشيب او ما هو في معناه كطلب  
 مهرها وتمكينها من الوطئ وقبول التهنية من زالت نكاح  
 بوثبة او حيض وجراحة او تعيس وزنا بغيرها قال  
 بلغك النكاح فسكت وقالت مردت ولا بينة لها ولم يكن  
 دخل بها طوعا فالقول قولها كما لو تزوجها ابوها  
 فقالت انما بالغة والنكاح لم يصح وهو مراهقة وقال ال  
 بل هي صغيرة على الاصح وللولى انكاح الصغير والصغير  
 ولو ثيبا ولزم ولو بغين فاحشا وبغير كفو ان كان  
 الولي ابا او جدا لم يعرف منها سوء الاختار وان عرف  
 لا وان كان للزوج غيرها لا يصح من غير كفو او بغين

قال صدر الاسلام لوز وجب المطلقه نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو  
 المختار وفي احتيايق هذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدر فان المختار في الخاب يكون غير كفو وانما لو كانت  
 الولي عقد المختار نكاحا تحل للأول

رواية الحسن بن احمد عن الامام انه ان كان الزوج  
 نكاحا وانما في نفسه اصله المختار المختار  
 روية الحسن بن احمد عن الامام انه ان كان الزوج  
 نكاحا وانما في نفسه اصله المختار المختار

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج

ان زوجت نفسها من غير كفو ثم فارقته  
 ان زوجها من غيرها من غير كفو كان للزوج



ان كانا من قبل البين  
فان كانا من قبل البين  
فان كانا من قبل البين

ان كانا من قبل البين  
فان كانا من قبل البين  
فان كانا من قبل البين

فاحشلا صلا وان من كفؤ وبمهر المتلصق ولها خيار الفسخ  
بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده بشرط القضاء وتوازنا  
فيه وبطل خيار البكر بالسكون عالة بالنكاح ولا يمتد  
الى اخر المجلس وان جهلت به بخلاف النفقة وخيار الصغير  
والثيب اذا بلغا لا يبطل بلا صريح او دلالة كالقبلة  
واللمس ولا بقيا مهما عن المجلس **الولي في النكاح** العصبه  
بنفسه بلا توسط انني على ترتيب الارث والحب بشرط  
حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة وولد مسلم وكذا الاولاد  
لمسلم على كافرة الا ان يكون سيدا مة كافرة او سلطانا  
وكافرا ولاية على مثله فان لم يكن عصبة فالولاية للام  
ثم للاخت لآب وام ثم لآب ثم لولد الام ثم لذوي  
الارحام ثم لسلطان ثم لقاض نص عليه في منشوره  
وليس للوصي ان يزوجه مطلقا ولا بعد التزويج بغية  
الا قرب مسافة القصر ولوزوجها الا قرب حيث هو  
جاز على الظاهر ويثبت للابعد التزويج بعض الاقرب  
ولا يبطل تزويجه بعود الا قرب وولي المجنونة في النكاح  
ابنهادون ابياها ولو اقرت ولي صغيرا وصغيرة او كل  
رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ الا ان  
يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة  
في صدقة او يصدق الموكل والعبد **باب كفافة الكفاه**  
معتبرة من جانبها لا من جانبها وهي حق الولي لاحقا

آب السكون او زوج ابنته باقر  
منها لا ينفذ

اي يقدم البين وان سفل ثم الال  
ابوه وان علة ثم الال وام ثم الال  
ثم ابناهم ثم العمة ثم الال ثم ابنتهم  
لاب ثم المصنف فولي المجنون الابن ثم

ذكره اربع وتبعه مولانا في كنفه  
هذا الاشياء في كتب اصحابنا وانما هو  
ان فقره كتاب قاله المراجع ويحيى  
مراد اورايت في مواضع معروا الى المسو  
الولاية بالسب العام ثبت في كنفه  
كولاية السلطة والاشياء في كنفه  
الاشياء انتهى ومن ثم ذكرته في كنفه  
بأنه لان الفسخ لا يبطل الا حكمة في كنفه  
المشهور وهو المذكور في كنفه ان يزوج  
ان الآب اذا كان قاضا فليكن ان كان  
الصغيرة من كفؤ فيعرف نعم ان كان  
لا ينفذ تزويجه اياها بقص من كنفه  
غير كفؤ وشيخ حقه كذا في كنفه

ويصح كون المرأة وكيفية النكاح

الولي الصغير  
لوصيه  
لأقرب

عبد صغير  
وعال صغير  
النكاح

في النكاح

لاحقها وتعتبر نسبيا فقر ليس كفاه وحرية واسلاما وابوان  
فيها كالأباء وديانة ومالا وحرية واعتبارها عند العقد  
فلا يضرب والمها بعده العجمي لا يكون كفوا للعربية ولو  
عالم وهو الاصح والقروى كفوا للدين وكذا الصبي كفوا  
بغناء ابية بالنسبة الى المهر لا النفقة ولو نكحت باقل  
من مهرها فللولي الاعتراض حتى يتم او يفرق ولو طلقها  
قبل نفريق الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى امر تزويج  
امراة فزوجها مة نفذ ولو امرأتين في عقد واحد لا  
ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر  
العقود ويتولى طرف واحد ليس بفضولي من جانب ونكاح  
عبد وامة بغير اذن السيد موقوف كنكاح فضولي ولا ب  
العم ان يزوجه ابنة عمه الصغيرة من نفسه كما للوكيل الذي  
وكلته ان يزوجه من نفسه ذلك بخلاف ما لو وكلته بزوجها  
من رجل فزوجها من نفسه او وكلته ان يتصرف في امرها  
او قالت له زوج نفسي من شئت ولو اجاز نكاح الفضول  
بعد موته صح بخلاف اجازة بيعه **باب المهر** اقله عشرة  
دراهم فضة وزن سبعة مضرورية كانت اولا ويجب  
ان سماها او دونها والاكثر منها عند وطئ وخلوة  
صح او موت احدها ونصفه بطلاق قبل وطئ وخلوة  
وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن  
مسما لها وان مسلما توقف على القضاء او الرضا

الاكثر

نصف زوج بنت من عبده وهي كغيره  
ونصفه لا تملك في طبع الجوارح  
وفي النكاح نفقة الشريف لا يكافى مع حق الزوج  
من عام

اي لا يتوقف الايجاب على قبول من كان غائبا  
عن المجلس بل يبطل ان يمتنع اجازة النكاح  
بالاتفاق ولا فرق في هذا بين البيع  
وغيره كما من العقد  
ولا يشترط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلاهما  
فقال زوجت اياه كان كافيا

من زنى ابوة فزوجه او على غيرها فله مهران  
المثل بالزنا لا بغيره سقط به من تزويج  
قبل تمام الزنا وهو المستحق بالنكاح لان  
هذا اكثر من الخلوة في الفصل الثاني على الولي



فلا نفاذ لعقته عبداً لمهر بعد طلاق قبله ونفذ تصرف  
 المرأة في الكل لبقاء ملكها <sup>في النفس وغيره</sup> ووجب مهر المثل في الشغار وخذ  
 زوج حر لا مهر وتعليم القران ولها خدته لو عبداً  
 وكذا يجب فيما اذا لم يسم المهر ونفى ان وطئ او مات  
 احدها اذا لم يرضا على شئ والا فذلك هو الواجب  
 او سمي خيراً او خيراً او هذا الخلل وهو خمر او هذا العبد  
 وهو حر او دابة لم يبين جنسها ويجب متعة لمفوضة  
 طلقت قبل الوطئ وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد  
 على نصفه ولا ينقص عن خمسة دراهم <sup>او ما كان له من ثمنه</sup> وتعتبر بها المهر  
 ويستحب المتعة لمن سواها الا من سمي لها مهر وطلقت  
 قبل وطئ وما فرض بعد العقد او زيد لا ينصف وصح  
 خطها عنه والخلوة بلا مانع حتى وطئ وشرع ورتق  
 وقرن وعقل وصغر لا يطاق معه الجماع <sup>او يشترط بالزنا</sup> ووجود ثالث  
 معها الا ان يكون صغيراً لا يعقل ومجنوناً او مغمى عليه  
 او جارية احدها والكل يمنع ان عقورا او للزوجة والا  
 لا وصوم التطوع والمذور والكفارات والقضاء غير  
 مانع لصحتها بل المانع صوم رمضان اداء كالوطئ ولو  
 مجبواً او عينا او خصاً في ثبوت النسب وثاكد المهر  
 والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع  
 سواها وحرمة نكاح الامه ومراعات وقت الطلاق  
 في حقها لا في حق الاحصان وحرمة البنات وحملها للاول

في الشغار وهو ان تزوج قبل ان يزوج  
 بنه او اخته لانه يزوجها  
 بنه او اخته فانه يصح  
 مهر المثل وانما سمي به لان الشغار هو  
 الرغ والاختلاف فانه يزوجها  
 رفع المهر واخطا البنت عنه

ورع المرأة بالمال المهر فانه  
 ما تغطي به المرأة نفسها والمصلحة هي المدة  
 وهي ما يتخفف به المرأة

بل يجب المستغنى الاول ونصف  
 ويقتطع الزنا به بالطلاق قبل الوطئ  
 وتلك الزنا به بالطلاق قبل الوطئ  
 اي خط المرأة بعد العقد  
 او بعض وشبهه اذا قبل الزنا  
 بخلاف الزنا به فانه لا يفي بحكمها من قبل

القون في الفوق ما يمنع من سكون الذكر فيه  
 اما حرة غليظة او حرة عظيمة  
 في طهارة الصبي الذي لا يقدر على الجماع  
 فانما ينعان لعدم العفة فكان هو المعتبر  
 اذا اخطا الجرب به او انما قلنا كان المهر اذا اخطا  
 وهو الصحيح

في العقد  
 من رخص

في العقد  
 من رخص

ان كان  
 وان كان  
 لا يصح  
 في العقد

في نفاذ فاعلم ان قول وان الزنا بها  
 الا حصان

للاول والرجعة والميراث ولو افرقا فالتاقت بعد الدخول  
 وقال الزوج قبل الدخول قال قول لها ولو قال ان خلوت  
 بك فانت طالق فخلى بها طلقت ويجب نصف المهر ويجب  
 العدة في كل احتياط وقيل ان كان المانع شرعياً يجب  
 وان حقيقياً لا قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت  
 قبل الوطئ رجع بنصفه وان لم يقبضه او قبضت نصفه  
 فوهبت الكل او ما بقي او عرض المهر قبل القبض وبعده لا  
 نكحها بالف على ان لا يخرجها او لا يزوجها عليها او على  
 الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي  
 واقام فلها الف والا فمهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص  
 عن الف بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة  
 وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح الشيطان ولو تزوجها  
 على هذا العبد او على هذا الف او على هذا العبد  
 او على هذا العبد واخذها او كس حكم مهر المثل وفي الطلاق  
 قبل الدخول يحكم متعة المثل ولو تزوجها على فرس  
 فالواجب الوسط او قيمته وكذا الحكم في كل حيوان ذكر  
 جنسه دون نوعه وان امهرها العبد واحدتها  
 خر فمهرها العبدان ساوي قلبه والاكمل لها العشرة  
 ويجب مهر المثل في نكاح فاسد بالوطئ لا بغيره ولو زود  
 على المستني ولكل واحد منهما فسحة ولو بغير محض من  
 صاحبه دخل او لا ويجب العدة من وقت التفريق

في العقد  
 في الواقع بانما تصح  
 في العقد يكون بانما تصح  
 العدة اثبتت التمسك بنصفه

في العقد  
 في الواقع بانما تصح  
 في العقد يكون بانما تصح  
 العدة اثبتت التمسك بنصفه

في العقد  
 في الواقع بانما تصح  
 في العقد يكون بانما تصح  
 العدة اثبتت التمسك بنصفه

في العقد  
 في الواقع بانما تصح  
 في العقد يكون بانما تصح  
 العدة اثبتت التمسك بنصفه

في العقد  
 في الواقع بانما تصح  
 في العقد يكون بانما تصح  
 العدة اثبتت التمسك بنصفه



بمذمة الزوج على ما في النكاح  
وغيره مما لا بد منه في النكاح  
فقد روي في النكاح

نسب المولود في النكاح الفاسد لا ينسب  
تخاطب في اثباته احياء للمولود فتبين على  
الاثبات من وجه

وبتت النسب وتعتبر من الوطى فان كان منه الى الوضع  
اقل مدة الحمل ثبت والا لا ومن مثلها مهر مثلها من قول  
ابيهما وقت العقد سنا وجمالا ومالا وبلا وعصرا وعقلا  
ودينا وبكارة وثبوت وعفة وعلم او ادبا وكما خلق  
ولشرط فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين وكلف الشهادة  
فان لم يوجد من قبيلة ابيهما فن الاجانب فان لم يوجد فالقول  
له وصح ضمان الولى مهرها ولو صغيرة وتطالب يا شاء  
وان ادى رجوع على الزوج ان امر ولا يطالب الاب بمهر  
ابنه الصغير الفقير اذا زوجه امرأة الا اذا ضمنه كما  
في النفقة لها ما ينفعه من الوطى والاستبراء ولو بعد وطى  
او خلوة رضيتها لا اخذ ما بين يديه او قدر ما يجعل مثلها  
عرفا ان لم يتوكل كله والنفقة والسفر والخروج من بيت  
زوجها للحاجة وزيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه  
ويسافر بها بعد اداء كله اذا كان مأمونا عليها والا لا  
وينقلها فيما دون مدته من المصر الى القرية وبالعكس  
وان اختلفا ففي اصله يجب مهر المثل اجماعا وفي قدره  
حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل واتى اقام  
بينة قبلت شهد مهر المثل له او لا وان اقاما البينة  
فبينتها ان شهد له مهر المثل وبينته ان شهد لها وان  
كان بينهما تحالف فان حلفا وبرهنا قضى به وان برهن  
احدهما قبل برهانه وفي الطلاق قبل الوطى حكم منعه المثل

فقد روي في النكاح الفاسد لا ينسب  
تخاطب في اثباته احياء للمولود فتبين على  
الاثبات من وجه

وافتي ان اسم بنة ليس ان يسافر بها  
بغير رضاها لفساد الزمان لا الخلق  
على نفسها في منة لها فكيف اذا خربت  
مع العاص

يقع قال احد الزوجين لم يسم  
قد سمى فان اقام البينة قبلت  
المكر فان نكلت دعوى النسبية وان  
حلف يجب المثل

وما ذكره صدق ان الزوجين لم يسم  
لانه لا يخلف في النكاح عند البينة  
مهر المثل مدفع بان هذه البينة ليست  
مشقة النكاح بل هي مشقة المهر وفيها الخلف بالاجماع  
وقد ذكرها موقف من كتاب العتق مع العاص

القول للزوج  
بمذمة  
بمذمة

المثل واتى اقام بينة قبلت فان اقاما بينتها ان شهدت  
له وبينته ان شهدت لها وان كانت بينهما تحالف وان  
حلفا وجب منعة المثل وموت احدهما كحياتها في الحكم  
وبعد موتها ففي القدر القول لورثته وفي اصله لم يقض  
بشي وقالا يقضى بمهر المثل وبه يفتى وهذا اذا لم تسلم  
نفسها فان سلمتها ووقع الاختلاف في الحالتين لا يحكم  
بمهر المثل بل يقال لها لا بد ان تقر بما تعجلت والا  
فرضا عليك بالمعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا ولو  
بعث الى امرأته شيئا ولم يذكر جهة عند الدفع غير المهر  
فقال هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير  
المهر الاكل ولها في المهر له خطب بنت رجل وبعث  
اليها اشياء ولم يزوجها ابوها فما بعث للمهر يسترده  
عنه قائما او قيمته هالكا وكذا ما بعث هدية وهو  
قائم دون الهالك والمستهلك ولو ادعت انه من المهر وقال  
هو ودعة فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان  
من خلافه فالقول قوله انفق على معتدة الغير بشرط ان  
يزوجها ان زوجته لا رجوع مطلقا وان ابنت فله الرجوع  
ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا جهز ابنته  
بجهاز وسملها ذلك ليس له الاسترداد منها به يفتى  
جهز ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو  
تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال

الجواب فيه كالجواب في جوازها حال قيام النكاح  
والقدر لان مهر المثل لا يسقط اعتبار بهوت  
احدهما

القول لمنكح النسبية عند دفعه  
يقوم بينة على مهر  
بعد موتها

تقسمها لا بعد قبضت من المهر عادة ذكره  
الملك وانما لم يذكر اليهين لا يرد ذكره فان  
في قبض من ملك

وتدفع الى ام ولده شيئا بينة جهز ابنته  
ففعلة وسملها لا دفع شيئا بينة  
نكحت جهازا بالامها وابوها وسملها حال  
صدقا وكبرها فان كانت امها  
الجهاز اليها فليس لانها تزوجت في بيت  
الامه او اداة نكحت في بيت  
كثيرة من ابراهيم كان يشترط ابوها  
نكحت من الاب فبذلك العادة  
لها اعتبار العادة

القول للزوج  
بمذمة  
بمذمة

القول لمنكح النسبية عند دفعه  
يقوم بينة على مهر  
بعد موتها







انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها  
 وانتهى من ولد الصبي ثم تزوجها  
 وانتهى من ولد الصبي ثم تزوجها

امروله ويجب المهر لا القيمة وولدها حر ولو وطئ جارية  
 امرأة او والده او جده فولدت واذعاه لا يثبت الا بصدق  
 المولى **حرة** قالت لمولى زوجها اعتقه عنى بالف ففعل  
 فسد النكاح والولاء لها ويقع عن كفارتها لو نوته به ولو  
 لم تنقل بالف لا والولاء له **باب نكاح الكافر** كل نكاح  
 صحيح بين اهل الاسلام فهو صحيح بين اهل الكفر وكل نكاح  
 حرم بين المسلمين لفقد شرط يجوز في حقهم اذا اعتقدوا  
 ويقرون عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم لحرمة المحل  
 جائز وقال مشايخ الحنفية لا **اسلم** المتزوجان بغير شهوة  
 او في عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليه ولو كانا محررين  
 او اسلم احدهما او ترافعا اليها وهما على الكفر فرق بينهما  
 وبمرفة احدهما الا اذا اطلقها نكاحا وطبقت التفرقة  
 فانه يفرق بينهما كما لو خالعهما ثم اقام معها من غير عقد  
 او تزوج كتابية في عدة مسلم واذا اسلم احدهما او جين  
 المجوسين او امرأة الكتابي عرض لان اسلام على الاخر فان  
 اسلم والا فرق بينهما ولو كان صبيا ميرا والصبية  
 كالصبية وينتظر عقل غير الميرز ولو كان مجنونا يعرض على  
 با بويه ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فهو دوت او تنصرت  
 بقي نكاحها كما لو كانت في الابتداء كذلك والتفرقة طلاق  
 لو ابي لا لو ايت وابعاء الميرز واحد ابوي المجنون طلاق  
 ولو اسلم احدهما منه لم ينقض حتى يتخلى ثلثا قبل اسلام الآخر

عند الحنفية واذعاه في الاول واذعاه في  
 لان حرة المعتقة تخرج عليها كذا في الميرز  
 كما وحرمة النكاح بغير الاطلاق كذا في  
 ولم يثبتوا احكاما كجيج الاطلاق كذا في

وادا اسلم احد  
 الزوجين

فثبت رة الى ان الفرة لا تقع بالانقضاء  
 ولو نكح ثلث حرة كان النكاح باطلا

انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها

انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها

الاخر ولو اسلم زوج الكتابية فهي له وتبين بتباين الدين  
 لا البني فلو خرج اليها مسلما او اخرج مسيئا بانت وان سبها  
 مغالا ومن هاجرت اليها حائلا بانت بالعدة وارتداد  
 احدهما ففتح عاجل فلهبوطه كل مهرها ولغيرها نصفه  
 لو ارتد ولا شئ لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتدا معا فم  
 اسما كذلك وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر **والولد** يتبع  
 خيرا لابيوين دينا والمجوسى تتر من الكتابي ولو تجلس اب صغير  
 نصرانية تحت مسلم قدمات الامر نصرانية لم تنك ولا نك  
 مرتدا او مرتدة احدا اسلم ونكته خمس نسوة فصاعدا  
 او اختان او امر ونكته باطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد  
 واحد فان رتب فالآخر **باعت** المسلمة المتكوجة ولم يصف  
 الاسلام بانت **باب القسم** يجب ان يعدل فيه  
 وفي الملبوس والمأكول لافي الجماعة بلافق فيه بين فحل  
 وخصى وعنتين ومجبوب ومريض وصحيح وعاطس وذات  
 نفاس ومجنونة لا تخاف ورثقاء وفرناء ولو اقام عند  
 واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصته الاخرى ويوم بالعدل  
 بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان اقر ولو عاد الى  
 الجور بعد نهي القاضي اياه عزز والبكر والنتب والجدي  
 والقديمة والمسلمة والكتابية سواء والامة والمكاتبة  
 وامر الولد والمديرة نصف ما للحررة ولا قسم في السفر فله  
 السفر بمن شاء منهن والقرعة احب ولو تركت قسمها الضم

انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها

انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها

انتهى من ولد الصبي ثم تزوجها



صح ولها الرجوع في ذلك ويقيم عند كل واحدة منها يوما  
وليلة وان شاء ثلثا ولا يقيم عند احديهما اكثر الا باذن  
الآخرى والرأي في البداية اليه **باب الرضاع** هو مضم  
الرضع من ثدي لادمية في وقت مخصوص حولان ونصف  
عنده وحولان عندها هو الاصح ويثبت التحريم بعد  
القطام والاستغناء بالطعام على المذهب ولربيع الآ  
بعد مدته وللأب جبارته على قطام ولدها منه قبل  
الحولين ان لم يرضه القطام كماله اجبارها على الارضاع  
وليس له ذلك مع زوجته الحرة قبلها ويثبت به وأن قل  
أمومة المرضعة للرضع وأبوة زوجها مرضعة لبنها منه له  
فيحرم منه ما يحرم من لبن الأم اخته وأخيه وأخت  
ابنه وحده ابنه وأمرعه وعته وأمرخاله وخالته  
للرجل وتخل أخت أخيه رضاعا ونسبا ولا حل بين رضى  
امرأة ولا بين الرضعة ولدها مرضعيا ولدها ولدها **ابن**  
بكر بلغت تسع سنين محرم وكذا البن مينة ومخلوط بما  
أود واء أولبن أخرى أولبن شاة إذا غلب لبن المرأة  
وكذا استويا لا المخلوط بطعام والاحتقان والانتطار  
في اذن وجانفة وأمة ولبن رجل وشاة ولو ارضعت  
ضرتها حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم يوطأ وللصغيرة  
نصفه ورجع به على المرضعة ان تعذرت الفساد والألا  
**طلق** ذات لبن فاعتدت وتزوجت فحلت وارضعت فحكم

رجل استعان من رجل به لرضع ابنه فارتفع  
فلما صار البصير لما أخذ له ثديا قال  
ارود على خاوي قال ابو يوسف اي  
ذلك وله اجر مثل خاوي الى ان يقطعه  
ممن المقتصر في العارة  
وهو ظاهر الرواية كما في خانة وعلى القسمة  
في الولد الحية فتخرج رضى من ان القسمة  
انما تطلق فاذا ذكره الاستغناء بعد ذلك  
على رواية الحسن القسمة اذا  
المعتمد لا علم من ان الرواية من جهم  
كان انه يوجب النكاح والرواية من جهم  
وعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة  
رجل ولا شاة ولا من رجل بشهادة  
او رجل وامرأتين عدول فاذا شهد  
فرق بينهما فقبل الدخول لا مدونة  
الا قبل من المسمى وسحر المثل لا نفقة  
كما في المصنفات

فحكم من الأول حتى تكلف هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله  
صدق ولو ثبت عليه بان قال هو حق كما قلت ونحوه فرق  
بينهما وان اقرت ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت  
وتزوجها جاركما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها أو قبل  
بذلك جميعا ثم اكدت نفسها وقالت اخطأتا ثم تزوجها  
وكذا في النكاح ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه  
أختي وأني وليس نسبها بمعرفة ثم قال وهمت صدق  
وان ثبت عليه فرق بينهما وحجته حجة المال وهل  
يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر كما في الشهادة  
بطلاقها **كتاب الطلاق** هو رفع قيد النكاح في الحال  
او المال بلفظ مخصوص وايقاعه مباح وقيل الاصح حظره  
الا الحاجة واقسامه حسن واحسن وبدعي والفاظه  
صرحجة وكناية طلاقه فقط في طهر لا وطئ فيه احسن  
وطلاقه لغير موطوءة ولو في حيض ولموطوءة تقرير للثبوت  
في اطهار لا وطئ فيها فمن تحيض واشهر في غير حاضن  
وسنن وحل طلاقهن عقيب وطئ والبدعي ثلاث  
او ثنتان بمرة او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة  
في طهر وطئ فيه او حيض موطوءة ويجب رجعتها  
فيه فاذا اطهرت طلقها ان شاء قال لموطوءة وهي ممن  
تحيض انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلاقه  
وان نوى ان يقع الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة

في جميع  
الاحوال

فلذا لخذ رضيعتي ثم رجع عن قوله  
في دعوى الخلق فله ان يزوجها وهذا شرطها  
اذا لم يثبت على اقراره بان قال يزوجني  
اي كما قلت او استعبد علي بذلك شهودا  
او ما يثبت ذلك من اثبات القسمة  
اثبات النكاح  
رجلين او رجل وامرأتين بخلاف ما اذا شهد  
فما خيرة واحد التزوجي المحدث حيث حكم  
وهو بالطلاق قبل ان لا يقع الفقرة  
ولو شهد رجلان عدلان لا يقع الفقرة  
بغير قسمة  
المطلق في حالة الحيض على حقيقة الامر ودفعها  
بالقصد للمكمن برفع اثرها وهو واحدة وعند  
بعض من يثبت النكاح  
انما هو قوله السنة للوقت والسنة من حيث  
الوقت هو الفرق على الاطراف في النكاح  
قال انت طالق ثلاثا في الحال  
يعود الوقت فاذا نوى الطلاق في الحال  
في جميع الوقت لان عود في الحال  
نكاح من سجد  
للله











لا يقبل قوله إلا بينة ولوله امرأتان كلتاها معروفة له  
صرفه الى ايها شاء **باب الكنايات** كناية ما لم يوضع  
له واحتمله وغيره فلا تطلق الابنية او دلالة الحال ونحو  
اخرجي واذهبي وقومي بحتمل ذم ونحو طيلة بنية حرم  
باين يصلح سببا ونحو اعتدي واستبري رحك انت و  
انت حرة اختاري امرك بيدك سرحك فارحك لا يحتمل  
الرد والسب في حالة الرضاء يتوقف الاقسام على بنية  
وفي الغضب لا ولان وفي مذكرة الطلاق الاول فقط  
ويقع رجعية بقوله اعتدي واستبري رحك وانت واحدة  
وبباقيها خلا اختاري البائن ان نواها او اثنتين وثلاث  
ان نواه قال اعتدي ثلاثا ونوى بالاول طلاقا والباقي  
حيضا صدق وان لم ينو شيئا فثلاث طلقها واحدة فجعلها  
ثلاثا صح كالموطأ رجعا فجعله بائنا الصريح بلحق الصريح  
والباين والبائن بلحق الصريح لا البائن الا اذا كان  
معلقا بشرط قبل المنجز البائن كل فرقة هي فسخ من كل وجه  
لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع في عدتها  
**باب تفويض الطلاق** قال لها اختاري او امرك بيدك  
ينوي الطلاق او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس عليها  
به وان طال ما لم تقم او تعمل ما يقطعها لا بعدها الا اذا  
وادمتي شئت او متى ما شئت او اذا شئت ولم يصح رجوع  
وفي طلق ضرتك او طلق امرأتين يصح رجوعه ولم يقيد

وفي الزانية وفي كل موضع من هذه النية  
الى سوال البائن ان قال قلت  
هل يقع بقوله نعم ان لو شئت وان قال  
نعم قال واحدة ولا يقع الا في  
النية

او في يدك او في يديك وفي شمالك او في يمينك  
كما في خلاصة واليد القدرة  
في حركتها اي استت من حركتها  
قيد الكنايات او عن عمل

والمراد بالصرح هنا ما وقع بالرجعي فدخل في  
الرد اجماع من اعتدي واستبري رحك وانت  
واحدة فلو لم يجر او خالفها ثم قال  
في العدة اعتدي كما نواها وقع ان في طلاق

ما عده كما اذا قال لها انت لاني ثم قال لها  
انت بائن وطلق فشمع اذا خالفها  
على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويجب  
كما في الخلاصة

قبل المنجز البائن بان قال لها ان دخلت الدار  
فانت بائن ثم اباحها من غير ان يزوجها  
العدة يقع او عدها

ان كان  
الحكم

حده

انما

و اذا كان  
المراد بالصرح  
الرجعي فدخل في  
الرد اجماع من  
اعتدي واستبري  
رحك وانت واحدة  
فلو لم يجر او  
خالفها ثم قال  
في العدة اعتدي  
كما نواها وقع  
ان في طلاق

المنجز  
البائن  
الرجعي  
فشمع  
اذا خالفها

انما  
المراد بالصرح  
الرجعي فدخل في  
الرد اجماع من  
اعتدي واستبري  
رحك وانت واحدة  
فلو لم يجر او  
خالفها ثم قال  
في العدة اعتدي  
كما نواها وقع  
ان في طلاق

ولم يقيد بالمجلس الا اذا علقه بالمشية وجلس للقائمة  
واكتفاء القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب للمشورة  
وشهود للاشهاد وايقاف دابة هي ركنها لا يقطع والفلان  
لها كالبيت وسيردائها كبرها وفي اختاري نفسي لا يصح  
نية التثنية بل تبين ان قالت اخترت او اختار نفسي وذكر  
النفس والاختيار في احد كلاهما شرط ويشترط ذكرها  
متصلا وان كان منفصلا فان في المجلس صح والا فلا وقال  
اختاري اختيارة وقع لوقال اخترت ولو كررها ثلاثا  
فقلت اخترت اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى  
او الاخيرة يقع ثلثا بلا بنية ولو قالت طلق نفسي فخرت  
نفسى بتولية بانه واحدة في الاصح امرك بيدك في تولية  
او اختاري تولية فان خارت نفسها طلق رجعية  
**باب الامر باليد** اذا قال لها امرك بيدك ينوي ثلاثا  
فقلت اخترت نفسي بواحدة وقعن اعرتك طلاقك  
كأمرك بيدك واتحاد المجلس وعليها شرط فلوجعل امرها  
بيدها ولم تعلم وطلقت نفسها لم تطلق وكل لفظ يصلح  
الايقاع منه يصلح للجواب منها وما لا فلا الا لفظ الامر  
خاصة وفي طلق نفسي واحدة او اخترت نفسي بتولية  
بانه بواحدة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد  
غد وان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم  
وكان امرها بيد ما بعد غد ويدخل في امرك بيدك اليوم

ولو قال ان دخلت الدار فانت بائن  
فشمع اذا خالفها من غير ان يزوجها  
العدة يقع او عدها

انما  
المراد بالصرح  
الرجعي فدخل في  
الرد اجماع من  
اعتدي واستبري  
رحك وانت واحدة  
فلو لم يجر او  
خالفها ثم قال  
في العدة اعتدي  
كما نواها وقع  
ان في طلاق



هذا هو المختار في هذا الباب  
فلا يملك الزوج ان ينفذ ما يشاء  
بل هو مقيد بالشرط الذي اشترطه  
في العقد

وغدا وان رده في يومها لم يبق في الغد ولو قال امرك  
بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فهذا امران **فصل** قال لها  
طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعدت  
وان طلقت ثلثا ونواه وقعن وبقولها ائت نفسي طلقت  
لا باخترت ولا يملك الرجوع عنه ويقيد بالمجلس لا اذا زاد  
ميتي شئت ولو قال لرجل ذلك لم يقيد بالمجلس لا اذا زاد  
ان شئت ولا يرجع قال لها طلقي نفسك ثلثا نا وطلقت واحدة  
وقعت لا في عكسه طلقي نفسك ثلثا نا ان شئت وطلقت واحدة  
وعكسه لا امرها بيبين او رجعي فمكست في الجواب وقع ما  
امر به ويلغو وصفها قال لها انت طالق ان شئت فقالت  
شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت شئت  
ان كان كذا المعدوم بطل وان قال شئت ان كذا لا مرقد  
مضى طلقت قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت  
فردت الامر لا يرتد ولا يقيد بالمجلس ولا تطلق الا واحدة  
ولها تقريظ الثلث في كل ما شئت ولا تجتمع ولو طلقت بعد زوج  
اخر لا يقع انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق  
الا اذا شاءت في المجلس وان قامت من مجلسها لا وفي كيف  
شئت يقع رجعية فان شاءت بائنة او ثلثا وقع منع  
وفي كره شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شئت وان ردت  
ارتد قال لها طلقي من ثلث ما شئت تطلق مادون الثلث  
ومثله اختاري من الثلث ما شئت **باب التعليق هو**

يقع ان ائت نفسي بغير جوار بالمطلق  
انقرت نفسي جوابا له  
اي لا يقع فيها والملاو كمن ان يقول  
نفسك واحدة ان شئت وطلقت  
او متى ما شئت وانما ذكر ما مع متى لا ينفذ  
معها انما روي في بعض النسخ انه اذا  
عليها ما كانت تملك رفقان في الصباح  
صحيح لان الزايد لا ينفذ غير التكرار  
وفي الصباح حيث طرفت وتضاف الى  
على الفهم ويجمع بين الطرفين لانك تقول  
حيث يقوم زيد فيكون المفعول اقوم فيكون  
ان الذي يقوم فيه زيد و اين ظرف المكان  
استغنى كما فاذا قيل اين زيد لم يلزم الجواب  
بتعيين مكانه ويكون شرطه ايضا فلو  
معدول انما نفق اقم

لو قال شئت  
ان كان ذلك  
ثم جاء وقت  
جاء طلقت

هذا هو المختار في هذا الباب  
فلا يملك الزوج ان ينفذ ما يشاء  
بل هو مقيد بالشرط الذي اشترطه  
في العقد

هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى شرطه  
المالك كقوله لمنكوحته ان ذهبت فانت طالق او الاضامن  
اليه كان تحتك فانت طالق فلفي قوله لاجنبية ان ردت  
فانت طالق فنكحها فزارب كما لغي ايقاعه مقارنا للثبوت  
ملك او زواله ويبطل تخيير الثلث تعليقه لا مادونه  
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتيما  
وفيها يتخلل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما فانه يتخلل  
بعد الثلث فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت  
على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا وزوال الملك  
لا يبطل اليمين ويتخلل بعد الشرط مطلقا فان اختلفا في وجود  
الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت وما لا يعلم  
الا منها صدقت في حق نفسها خاصة كقوله ان حضت  
فانت طالق وفلانة او ان كنت تحبين عذابي الله فانت  
كذا وعبد حر فلو قالت حضت او احب طلقت هي فقط  
وفي ان حضت لا يقع برؤية الدم فان استمر الدم ثلثا  
وقع من حين رأت وان حضت حيضة لا يقع حتى تظهر منها  
وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين غرت من يوم  
صومها بخلاف ان صمت قال لها ان ولدت غلاما فانت  
طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتها ولم يدرا الاول يلزمه طقة واحدة قضاء  
وثنتان تنزهها ومضت العدة وان ولدت غلاما وجارية

هذا هو المختار في هذا الباب  
فلا يملك الزوج ان ينفذ ما يشاء  
بل هو مقيد بالشرط الذي اشترطه  
في العقد

اد اقول ان دخلت الدار فانت طالق  
تنتهي او قال واحدة او قال شئت  
تزوج آخر ودخل بها ثم رجعت الى الاول  
فدخلت الدار لم يقع شيء  
ولم يذكر لولائه يعني ان في استعمال الفقهاء

في خاتمة المصنفين لو قال غير الموطوءة ان  
كانت طالق ففعلت حضت فانت طالق  
ثم رأت كان الزوج الاول وارثا لثالثها

في انما يحكم بالرجوع من اول الدم لانه ثنتين  
الدم طاعة اليام انه حضت فيحكم بعد اشدان  
الرجوع في اولها فيجب على المصنف ان لا يفتي  
طلقت من حين رأت الدم وليس بعد اشدان  
الاشد او انها مومن بالثنتين مع

هذا هو المختار في هذا الباب  
فلا يملك الزوج ان ينفذ ما يشاء  
بل هو مقيد بالشرط الذي اشترطه  
في العقد



ولا يدري الاول يقع ثنتان قضاء وثلت تنزها قال لها  
 ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية  
 فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق وكذا ان كان  
 ما في بطنك غلاما ولو قال ان كان في بطنك وقع ثلاث  
 علق الثلث بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك والا لا  
 علق الثلث او العلق بالوطي لم يجز لعقربا لثت ولم يصح  
 مراجعته في الرجعي الا اذا اخرج ثم اوج ثانيا لا تطلق في  
 ان تكتمها عليك فانت طالق اذا نكح عليها في عدة البائن  
 ولو في عدة الرجعي طلقت قال لها انت طالق ان شاء الله  
 متصلا مسموعا لا يقع وان مات قبل قوله ان شاء الله  
 ولا يشترط قصد ولا العلم بمعناه ويقبل قوله ان اذاهم  
 في ظاهر المروى وقيل لا يقبل وعليه الاعتماد وحكم من  
 لم يوقف على مشيئة كالانس والجن كذلك قال انت طالق  
 ثلثا وثلثا ان شاء الله او انت حر وحران شاء طلقت  
 ثلثا وعتق العبد وكذا ان شاء الله انت طالق وبانت  
 طالق بمشيئة الله او بآرادته او بمحبته او برضائه لا  
 وان اضافته الى العبد كان تملكها فيقتصر على المجلس وان  
 قال بامر او بحكمه او بقضائه او بآذنه او بعلمه او بقدرته  
 يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الى العبد كقوله انت طالق  
 بحكم القاضي وان باللام يقع في الوجه كلها اضاف الى الله  
 تعالى او الى العبد وان بحرف في ان اضاف الى الله تعالى لا يقع

يقع لو علق الطلاق بالجماع بان قال لامرأة ان  
 فانت طالق ثلث فجمعا وقع الطلاق عليها  
 بالجماع والخطابين ثم ثلث بعد الاول والآخر  
 ينجبه بعد وقوع الثلث لم يجز عليه  
 لو علق بالعتق صح

لأنه ان لم يوجد لان التزوج عليها ان يدين  
 من يزوجها في الفرس ويترجمها في  
 مع العصار ولم يوجد

وفي البر ولو لم يمشي ولم يات بالجماع او بالخطاب  
 ولا تطلق ككثرة الطلاق وعليه التمسك  
 وهو الاصح كما في البراءة صح

اضافة الى العبد

ان كان الحمل غلاما  
 فثنتين فولدت غلاما  
 وجارية لم تطلق

ان تكتمها عليك  
 فانت طالق

متصلا مسموعا

لا يشترط قصد  
 ولا العلم بمعناه

يقع في الحال

ان كان الحمل غلاما  
 فثنتين فولدت غلاما  
 وجارية لم تطلق

لا يقع في الوجه كلها الا في العلم فانه يقع في الحال وان اضاف  
 الى العبد كان تملكها في الاربع الاول تعليقا في غيرها  
 انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين  
 يقع واحدة وفي الا ثلثا ثلث يعتبر كونه كلا او بعضا  
 من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بعتقه اخرج  
 بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلثا  
 الا نصف تطبيقه وقع الثلث في المختار سألت المرأة الطلاق  
 فقال انت طالق خمسين طلبة فقالت المرأة ثلث بكفني  
 فقال ثلث لك والبواقي لصواحبك وله ثلث نسوة غيرها  
 تطلق المخاطبة ثلثا لا غيرها اصلا **باب طلاق المريض** من  
 غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به  
 عن اقامة مصالحه خارج البيت او بارز رجلا او قدم  
 ليقتل من قصاص وجرح فار بالطلاق ولا يصح تبرعه  
 الا من ثلث فلوا بانها طايعا وهو كذلك ومات بذلك  
 السبب او غيره في العدة ورثت وكذا طالبة رجعية  
 ثلثا ومبانة قبلت ابن زوجها ومن لاعنها في مرضه والى منها  
 مريضا كذلك وان آلى في صحة وبانت به في مرضه او ابانت  
 في مرضه فصحت او ابانتها فارتدت فاسلمت فانت لا كما  
 لو طلقها رجيا فطاعت ابنه او ابانتها بامرها واختلعت  
 منه او اختارت نفسها ولو محصورا او في صف القتال  
 او قائما بمصالحه خارج البيت مستكيا او محبوسا او محبوسا

المعلوم وهو واقع وان لا يصح نفيه في الحال  
 لا ينعكس ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا  
 موجود

ولا يشترط ان يكون في وقت الطلاق  
 مونة صح لو كانت في الرجعي موكولة او في  
 ثم اعتقت او اسلمت في العدة ورثت  
 كذا قال

والمرأة في جميع ما ذكر كالتبرع في لولاءه  
 سبب الفزقة والظهار الطلاق في خيار العتق والتمكين  
 كالنكاح في الزينة والارادة بعد حصولها ما ذكره في  
 لا ينعكس ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا  
 لا ينعكس ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا  
 لا ينعكس ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا



بقصاص ورجلا والمحمل يكون فارة بتلبسها بالمحاض  
 اذا علق طلاقها بفعل اجنبي او بجي الوقت والتعلق والشرط  
 في مرضه او بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط او بفعلها  
 ولا بد لها منه وهما في المرض او الشرط ورثت وفي غيرها لا  
 قال لها في صحته ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا  
 ثم مرض فتشاء الزوج والاجنبي لطلاق معا او شاء الزوج  
 ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبي ولا  
 ثم الزوج ورثت تصادق على ثلث في الصحة ومضى العدة  
 ثم اقر لها بدين او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه ومن الاثر  
 كمن طلق ثلاثا بامرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر قال صح  
 لامرأته احديكما طالق ثم بين في مرضه احديهما صار فارا  
 بالبيان فترث منه ولا يشترط علمه باهليتها للميراث فلو  
 طلقها باننا في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله ولم يعلم  
 كان فارا بخلاف ما لو قال لامته انت حرة غدا وقال  
 الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان  
 فارا والا لا ولو باشرت سبب لفرقة وهي مريضة وماتت  
 قبل انقضاء عدتها ورثها كما اذا وقعت الفرقة باختيارها  
 نفسها في خيار البلوغ والعنق او بتبقيها ابن زوجها بخلاف  
 وقوع الفرقة في الحب والعنة واللعان على الذهاب وقيل  
 هو كالاقل ولو ارتدت ثم ماتت او لحقت بدار الحرب  
 فان كانت في المرض ورثها زوجها والا لا قال الخمر

انما لا ترث المرأة وبطلانها اذا كان التعلق  
 او التعلق في الصحة في الوجه فكلما او كان  
 التعلق في الصحة فيما اذا كان علقه بفعل  
 اجنبي او بجي الوقت وكيف كان لا ترث  
 علقه بفعلها الذي كان منه تبعا فانما لا ترث  
 في هذه الصورة  
 ولو قال انك تزوجت عليك فانت طالق  
 فماتت ورثته وان ماتت هي ورثت  
 لم يرثها كذا في الجرح

والفقه فيه ان الطلاق معلق على شيء فانما  
 تنبأ بمحل من الزوج تمام العلة  
 فانما بخلاف ما اذا ماتت من شيء الزوج  
 لانح نكح العلة

جمع الولاية  
 الصورة  
 المكنونة

ولو باشرت اقا

امراة تزوجها طالق ثلاثا فكم امرأة ثم اخرى ثم مات  
 الزوج عند التزوج لا يصير فارا **باب الرجعة** هي  
 استدامة الملك القائم في العدة بنحو راجعتك وبما يجب  
 حرمة المصاهرة وتبرؤيها في العدة ووطئها في الدبر  
 على المعتمد ان لم يطلق باننا وان ابنت وندب اعلامها  
 بها والاستهاد وعدم دخوله بلا اذن عليها ارضاها  
 بعد العدة فيها فصدقة صحت والا لا ولو اقام بينة  
 بعد العدة انه قال فيها قد راجعتك او انه قال قد جامعها  
 فهي رجعة كما لو قال فيها كنت راجعتك امس وان كذبت  
 بخلاف راجعتك فقالت مجيبة له مضت عدتي قال الزوج  
 الامة بعدها راجعتها فيها فصدقة السيد وكذبت او قال  
 مضت عدتي وانكر فالقول لها فلو كذب المولى وصدقة  
 فالقول له قالت انقضت ثم قالت لم تنقض كان له  
 الرجعة وتنقطع اذا ظهرت من الحيض الاخر عشرة وآن  
 لم تغتسل او يمض وقت صلاة ولا قل لا حتى تغتسل  
 او يمض وقت صلاة او يتم وتصل ولو اغتسلت او نيت  
 اقل من عضو تنقطع ولو عضوا لا طلق حاملا منكرا ووطئها  
 فراجعتها فجأت بولد لا قل من ستة اشهر صحت كما لو طلق  
 من ولدت قبل الطلاق منكرا ووطئها ولو خلا بها  
 ثم انكره ثم طلقها لا فان طلقها فراجعتها فجأت بولد  
 لا قل من حولين صحت ولو قال اذا ولدت فانت طالق

عند ما طلقت عند الموت فيصير فارا وترث  
 المرأة

عائشة



فولدت ثم اخرجت من فهور رجعة وفي كلما ولدت فولدت  
ثلاثة ببطون يقع الثلاث والولد الثاني رجعة كالثالث  
وتعقد بالحض والمطلقة الرجعية تترين لزوجها اذا كانت  
الرجعة مرجوة ولا يخرجها من بيتها ما لم يشهد على حجبها  
والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ فلو وطئها لا عقرب عليه  
لكن يكره الخلوة بها ان لم يكن من قصده المراجعة ونبت  
القسم لها ان كان قصده المراجعة والا لا وتنكح مبانته  
بما دون ثلث في العدة وبعدها لا مطلقه بها لو حرة وثبتت  
لوامة حتى يطئها غيره ولو مراهقا بنكاح نافذ وتمضي  
عدته لا بملك يمين والشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل  
فلو وطئ مفضاة لا تحلل الا اذا جلت كما لو تزوجت بحبوب  
والا يلاج في محل البكارة يحلها والموت عنها لا وكرة تحريمها  
بشرط التحليل وان حلت للاول اما اذا اضر ذلك لا وكان  
ما جورا والزواج الثاني يهدم بالدخول مادون الثلث  
ايضا ولو اخبرت مطلقة الثلث بمضي عدته وعدة  
الزوج الثاني والمدة تحمله له ان يصدقها ان غلب على  
ظنه صدقها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر  
على منعه من نفسها لها قتله وقيل لا وبه يفتي قال بعد  
كان قبلها طلقه واحدة وانقضت عدتها وصدقته  
في ذلك لا يصدق ان على المذهب **باب لا يلاء** هو الحلف على  
ترك قربانها مدته والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امرته

وغيرها

مفسدة

بنيان

امرته الا بشئ يلزمه وشرطه محلية المرأة بكونها منكوبة  
وقت تجزئ الا يلاء واهلية الزوج للطلاق فصح ايلاء  
الذي وحكمه وقوع طلاقه بائنة ان بر والكفارة او الجزاء  
ان حنت واقلها المحرة اربعة اشهر والامة شهران فلو  
قال والله لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر وان قربك  
فعلى جمع او نحوه او فانت طالق او عبده حرفان قربها  
في المدة حنت ففي الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره  
وجب الجزاء وسقط الا يلاء والا بان بواحدة وسقط  
الحلف لو موقتا لا لو كان مؤبدا فلو نكحها ثانيا وثالثا  
ومضت المدتان بلا في بان باخرين فان نكحها بعد  
زوج اخر لم يطلاق وان وطئها كفر لبقاء اليمين والله لا اقربك  
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء ولو مكث  
يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين  
او قال والله لا اقربك سنة الا يوما او قال بالبصرة والله  
لا ادخل مكة وهي بيها لا الى من المطلقة رجعا صح ولو  
من مبانة او اجنبية نكحها بعده لا عجز عن وطئها لمضر  
باحدتها او صغرها او رفقها او لمسافة لا يقدر على قطعها  
في مدة الا يلاء والحجبه لا يحق فبيته نحو قوله فشت اليها  
وان قدر على الجماع في المدة ففيه الوطئ في الفرج ولو وطئ  
في غيره لا قال لامرته انت على حرام ايلاء ان نوى التحريم  
او لم ينو شيئا وظهار ان نواه وهدران نوى الكذب



وتطبيقه بائنه ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبقي  
بانه طلاق وان لم ينو ولو كان له نسوة وقع على كل واحدة  
منهن طلاقه وقيل تطلق واحدة واليه البيان وهو الاظهر  
**باب الخلع** هو ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها  
بلفظ الخلع او ما في معناه ولا بأس به عند الحاجة بما يصلح  
للمهر وهو يمين في جانبه فلا يصح رجوعه قبل قبولها  
ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس وفي جانبها معا  
فصح رجوعها وشرط الخيار لها ويقتصر على المجلس وطرف  
العبد في العتاق كطرفها في الطلاق ويكون بلفظ  
البيع والشراء والطلاق والمباراة والواقع به وبالطلاق  
على مال طلاق بائن وهو من كنايةات فتعتبر فيه ما يقبر  
فيها خلعها ثم قال لم انوبه الطلاق فان ذكر بدلا  
لم يصدق والاصدق في الخلع والمباراة وكراه له اخذ شئ  
ان نشر وان نشرت لا اكرهها عليه تطلق بلا مال ولو ملك  
بدله في يدها واستحق فعليها قيمته لو قيمتا ومثله  
لو مثليا خلعها او طلقها بخر او خنزير او ميتة ونحوها  
وقع بائن في الخلع رجعي في غيره مجانا لكان العتق على ما في يدك  
ولا شئ في يدها وان زادت من مال ودرهم ردت  
مهرها او ثلثة دراهم والبيت والصندوق وبطن  
الجارية والتم كاليد خالعت على عبد ابوقها على براءتها  
من ضمانه لم يبرأ قالت طلقني ثلاثا بالف او على الف فطلقها

فطلقها واحدة وقع في الاولى بائنه بثلاثه وفي الثانية  
رجعية مجانا قال لها طلقني نفسك ثلاثا بالف او على الف  
وطلقت واحدة لم يقع وقولها انت طالق بالف او على الف  
فقبلت لزم الالف انت طالق وعليك الف وانت حر وعليك  
الف طلقت وعق مجانا قال طلقك على الف فلم تقبلي وقا  
قبلت فالقول له مع اليمين بخلاف قوله بعثك طلاقك  
امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول لها كقوله  
بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال المشتري  
قبلت ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر بيع الطلاق والدعوى  
في المال بجالحا وعكسه لا ويسقط الخلع والمباراة كل حق  
لكل منهما على الاخر ما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة  
الا اذا نص عليها وقيل لطلاق على مال كالخلع والعتق  
شرط البراءة من نفقة الولدان وقناصه وقرمز والالا  
خالعته عن نفقة ولده شهرا وهي معسرة فطالبته  
بالنفقة تجبر عليها خلع الاب صغيرة بما لها ومهرها  
طلقت ولم يلزم كما لو خالعت بذلك وهي غير رشيدة  
فان خالعتها ضامنا له صح والمال عليه بلا سقوط مهر  
وان شرطه عليها فان قبلت وهي من اهل طلقت بلا شئ  
قال خالعتك فقبلت طلقت وبرئ عن مهر الموجل لو عليه  
والا ردت ما ساق اليها من العجل خلع المريض يعتبر  
من ثلث اختلعت المكاتبه لزمها المال بعد العتق ولو اذن

قال امرأة على مهرها ونفقة ثلثها ثم  
فقد لها على امرئها ان قال  
الزوجة انكر حواجر العتق والطلاق



رجل مات وعليه صلوة ثم اوجز ذلك ولم يترك ما لا يستقر من رسته فغير حنطة جاز ونصدت قواش مسكين ثم المسكين  
نصف ذك على بعض ورسته ثم دفع الوارث الى المسكين على صلوة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم كل يوم فقصر  
حنطة جاز ولا يعتبر عدد المسكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليدين لا في فطر وصدقة الفطر سواء  
رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان  
صوم يوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة كذا في كتابه

المولى والآلة وام الولد ان باذن المولى لزمها البذل  
للحال خلع الامة مولاهما على رقبتهما ان زوجها حرا صح  
الخلع مجانا وان مكاتب او عبدا او مديرا صح وصارت امة  
للسيد **كتاب الظهار** هو تشبيه المسلم زوجته او ما يعتز  
عنها او جزء شايح يحرم عليه تابيدا وصح اضافته الى الملك  
او سبيه وظهارها منه لغيره كانت على كظهر اتي ورأسك  
ونحوه او نصفك كظهر اتي وكبطنها او كفخذها او كفرجها  
او كظهر اخي او عمتي او فرج ابى او قربي يصير به منظر  
يحرم وطئها عليه ودواعيه حتى يكفر فان وطئ قبله  
استغفر وكفر للظهار فقط ولا يعود قبلها وعوده غزوه  
على وطئها وللزوجة مطالبة بالوطئ وعليها ان تمنعه  
من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي الزامه به وان نوى  
بانت على مثل اتي وظهارا او طلاقا صحت نيته والالغا  
وبانت على حرام كما صح ما نواه من ظهار او طلاق وبانت  
على حرام كظهر اتي يثبت الظهار لا غير ولا ظهار من امته  
ولا من تك بلامرهما ثم ظاهرها ثم اجازت آنتن على  
كظهر اتي ظهار منهن وكفر لكل ظاهرا عن امرته مرة في المجلس  
او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار فان  
في مجلس صدق قضاء والا **باب لكفارة** هي تحرير رقبة  
ولو صغيرا او كافرا او كبيرا او صم او خصيا او مجنونا  
او مقطوع الاذنين او عورا او مقطوع احدى يديه

يديه واحدى رجله من خلافا ومكاتب لم يؤد شيئا  
وكذا شراء قربه بنية الكفارة واعتاق نصف عبده  
فبقايقه لا فانت جنس المنفعة كالا عبي والمجنون الذي لا يعقل  
والمقطوع يده او ابهاماه او رجلاه او يد ورجل من جانب  
ولا مديرو مكاتب ادى بعض بدله واعتاق نصف عبده  
فبقايقه بعد ضمانه ونصف عبده عن تكفيره فبقايقه  
بعد وطئ من ظاهر منها فان لم يجد ما يعتق صام شهرين  
متتابعين قبل المسير ليس فيهما رمضان وايام نهى عن  
صومها فان افطر بعد ذرا وبغير او وطئها فيهما مطلقا  
استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلالة والعبد  
لا يجزيه الا الصوم ولو اعتق سيده عنه او اطعم فان  
عجز عن الصوم اطعم ستين مسكينا كالفطرة او قيمته ذلك  
وان غداهم وعشا هم جاز كما لو اطعم واحدا ستين يوما  
ولو اباحه كل الطعام في يوم واحد دفعة اجرا عن  
يومه ذلك فقط وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات  
في يوم واحد على الاصح امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره  
ففعل صح كما صحت الاباحة في الكفارات والفدية دون  
الصدقات والعشر حرر عبيد عن ظهارين ولو بعين  
صح عنها ومثله الصيام والاطعام وان حرر عنها  
رقبة او صام شهرين صح عن واحد وعن افطار وظهار  
صح **باب للامان** هو شهادات مؤكدة بالايمان

كتاب الظهار



قال في النكاح يا مرقا الزوج باقامة البينة على صدق مقالة فان عجز عنها يحكم باللعان فان ابى جسد  
حتى يلاعن او يكذب نفسه فيعتد ثم يفرق القاضى وينفى نسبه ويلحقه بانه بذلك التفريق عندهما وبني  
القتل عنده ابى يوسف قاله في المبسوط وهو الصحيح اصل النسخ

مقرنة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد  
الزنا في حقها شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا  
وسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الآية  
وركنه شهادات مؤكدة باليمين واللعن وحكمه حرمة  
الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما  
قاهله من مواعيل الشهادة فن قذف زوجته العفيفة  
عن الزنا وصلى الاداء الشهادة او نفى نسبا للولد وطالبه  
به لاعن فان ابى جسد حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد  
فان لاعن لاعنت ولا جبت حتى تلاعن وتصدق  
وان لم يصلح شاهدا وكان اهلا للقذف حد وان صلح  
وهي من لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان وتعتبر الاصل  
عند القذف فلو قذفها وهي امه او كافرة فزالت  
او عتقت فلا حد ولا لعان ويسقط بالطلاق البائن  
فلا يعود بزواجها بعده وكذا بزناها ووطئها ابتها  
ويردنها ولا يعود لو اسلمت بعده وبوت شاهدا  
وغيبته لا لو اعطى او فسق او ارتد ولو قال زنيته  
وانت صبيته او محبوبة او هو معهود فلا لعان بخلاف ثبوت  
او امه او منذر بعين سنة وعمرها اقل وصفته  
ما تنقضي النكاح فان التقاها انت بتفريق الحاكم المذموم  
اللعان عنده وان لم ير ضيا قتلوا لم يفرق حتى عزلا  
استقبل الحاكم الثاني ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما

قوله يلاعن لا يلاعن الا بعد التلاعن  
او امر من شاعده ولا لعان

بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل لا  
وحرم وطئها بعد اللعان قبل التفريق وان قذف بولد  
نفى نسبه والحقه بامه فان اكدب نفسه حد وله ان  
ينكحها وكذا ان قذف غيرها فحد او زنت ولا لعان لو  
كانا اخرسين واحدهما وكذا لو طرأ ذلك بعده قبل  
التفريق فلا تفريق ولا حد كما لا لعان بنفى الحمل وتلاعنا  
بزنيته وهذا الحمل منه ولم ينفى الحمل نفى الولد عند الغيبة  
وابتباع اله الولادة صح وبعده لا ولا عن فيها نفى  
اقل التوأمين واقر بالشاني حد وان عكس لاعتن النسب  
ثابت فيهما ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد نفى الشا  
واقر بالشاني يحد وهم بنوه مات ولد اللعان وله  
ولد فادعاه الملاعن ان ولد اللعان ذكر اثبت نسبه  
وان انثى لا **باب العنين** هو من لا يقدر على جماع فرج  
زوجته اذا وجدت زوجها مجبوا بفرق بينهما في الحيا  
فلوجب بعد وصوله اليها او صار عينا بعده لا  
جاءت امرأة المجبوب بولد بعد التفريق الى سنتين ثبت  
نسبه والتفريق بحاله ولو عينا بطل التفريق ولو وجبة  
عينا او حصيا اجل سنة قمرية ورمضان وايا مر  
حيضها منها لا مدة مرضه ومرضها فان وطئ والّا  
بانت بالتفريق بطلبها ولوامة فالحجار لمولاها وهو  
على التراخي فلو وجدته عينا ولم تخاصم زمانا

ان



لم يبطل حقها كما لو رفعتها الى قاض فاجله سنة ومضت  
ولم تخاصم زمانا ولو ادعى الوطئ وانكرته فان قالت امرأة  
ثقة هي بكر خيبرت وان قالت هي ثيب صدق بخلفه كما لو  
وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب اخر غير وطئ  
كما صבעه مثلا وان اختارت بطل حقها كما لو قامت بحملها  
او اقامها اعوان القاضى او قام القاضى قبل ان تختار  
ثيبا تزوج اخرى عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب  
ولا يتخير احد هما بغير الاخر **باب العدة** هي ترتب للمرأة  
عند زوال النكاح او شبهته وسبب وجوبها النكاح  
المؤكد بالتسليم وما جرى مجراه وركنها حرمان ثابتة  
بها وصحة الطلاق فيها وهي في حرة تحيض لطلاق فسخ  
ثلاث حيض كوامل كذا امر ولدمات مولاهما واعتقها  
وموطوءة بشبهة او نكاح فاسد في الموت والفرقة وفي  
لم تحض لصغرا وكبرا وبلغت بسن ولم تحض ثلثا شهر  
بالايام ان وطئت وللموت اربعة اشهر وعشرا مطلقا  
وفي امة تحيض حيضتان وفي امة لم تحض او مات عنها  
زوجها نصف مال الحرة وفي الحامل لثلاثة اشهر  
ولو زوجها صغيرا وفيمن جلت بعد موت الصبي عدة  
الموت ولا نسب في حاله وفي امرأة الفار من البائن بعد  
الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق والمطلقة الرجعي  
ماللموت وفيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البائن

امه موطوعة غير مسودة لعدة لها وررعة في العدة

[illegible]

وان المرأة تنقضا بانحيف كان القول قولها  
مع اليقين وان اتام الزوج البينة على ان  
بانقضا والعدة سقطت فنقضا <sup>صالحا</sup>



ثم سلمت او صارت ذمية الا الحامل وكذا لعدة  
لو تزوج امرأة الغير علما بذلك بخلاف ما اذا لم يعلم  
**فصل في الحد** تحد مكلفة مسالة ولوامة منكوحة  
اذا كانت معتدة بت او موت بترك الزينة والطيب والكحل  
والدهن والخناء ولبس العصفور والمزغفر لا بعدد الا <sup>معتدة</sup>  
عنتق ونكاح فاسد والمعتدة يحرم خطبتها وصح التعريض  
لومعتدة وفات ولا تخرج معتدة رجعي وبائن من بينها  
اصلا ومعتدة موت تخرج في الجديدين وتبيت في منزلها  
طلقت في غير مسكنها عادت اليه فورا وتعدان في بيت  
وجبت فيه الا ان تخرج او تنهدم او تخاف تلف مالها  
او لا تجد كراء البيت ولا بد من ستره بينهما في البائن  
وان ضاق المنزل عليها او كان فاسقا فخروجه اولى  
وحسن ان يجعل بينهما قاذرة على الحيلولة بينهما آبانها  
او مات عنها زوجها في سفر وليس بينها وبين مصرها  
مدة سفر رجعت وان كانت تلك من كل جانب خيرت  
معها ولي اولا والعود واحد وان كانت في مصر تعتدت  
ثم تخرج بحرم وتنقل المعتدة مع اهل الكلا ان تضرت  
بالمكت في المكان ومطلقة الرجعي كالبائن غير انها تمنع  
من مفارقة زوجها في مدة السفر **فصل** اكثر مدة  
الحمل سنتان واقلها ستة اشهر فيثبت نسب ولد المعتدة  
الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين مالم تقر بمضي العدة

57  
العدة وكانت رجعة في الاكثر منها لا في الاقل كما في متونة  
جاءت به لاقل منها ولم تقر بمضيها وان لمّا مهيلا الا  
بدعوة وان لم يصدق في رواية والمراهقة المدخول بها  
غير المقر بانقضاء عدتها اذا لم تدع جبلا لاقل من تسعة  
اشهر والا فلا وادعت جبلا فهي ككبيرة لا اعتراف فيها  
بالبلوغ والموت لاقل منها من وقته اذا كانت كبيرة ولو  
غير مدخول بها وان جاءت به لاكثر منها لا والمقرة  
بمضيها لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار والا لا  
والمعتدة ان جمحت ولادتها بحجة كاملة او جبل ظاهر  
او اقرار الزوج به او تصديق الورثة ويثبت النسب  
في حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا لا ولو ولدت  
فاختلفا فقالت تكتمني منذ نصف حول وادعي الاقل فالقول  
لها ابلا يمين وهو ابنه قال ان تكتمها فهي طالق فنكحها  
فولدت لنصف حول مذ نكحها لزمه نسبه ومهرها علق  
طلاقها بولادتها لم يطلق بشهادة امرأة ولو اقر مع ذلك  
بالجبل طلقت بلا شهادة قال لامته ان كان في بطنك  
ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة وهي ام ولدها ان  
جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر  
منه لا قال لغلام هو ابني ومات فقالت انه ابني  
امرأة وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها فقال وارثه  
انت ام ولد ابني وكنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلا



او قال كانت زوجة له وهي امه لا زوج امته من عبده  
فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه وعق وتصر امر  
ولده ولدت امته الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه  
على دعوتها كامة مشتركة بين اثنين استولدها واحد  
فجاءت بولد لا يثبت النسب بدونها غاب عن امراته  
فتزوجت باخرو ولدت اولادا فالاولاد للثاني على المذهب  
**باب المحضنة** تثبت للام ولو بعد الفقرة الا ان يكون  
مرتدة او فاجرة او غير مأمونة او امه او امر ولد او مته  
او مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة او متزوجة بغير  
محرم او اب تربيته مجانا والاب معسر والعمة تقبل ذلك  
على المذهب ولا تجبر عليها الا اذا تعينت لها ولا تقدر  
المحاضنة على ابطال حق الصغير فيها وتستحق اجرة المحضنة  
اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة ثم اقر الام ثم اقر الاب  
وان علت ثم الاخت لا ب وام ثم لام ثم الاب ثم الخالات  
كذلك ثم العمام كذلك والذمية كسلمة ما لم يعقل  
دينا او يخاف ان يالف الكفر وسقط حقها بنكاح غير محرم  
وتعود بالفرقة والمحاضنة احق به حتى يستغنى والامر  
والجدة احق بها حتى تحيض وغيرها احق بها حتى تشهي  
وعن محمد ان الحكم في الامر والجدة كذلك به يفتي احضرا  
امراة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة  
لا وقد ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول قول الرجل والمرأة

في ثبوت النسب

غاية

وسقط

والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليها كزوجين بينهما ولد  
فاذعن انه ابنه لا منها وعكست حكم بكونه ابنا لها الا خيار  
للولد عندنا مطلقا بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر اضمتها  
الاب الى نفسه وان ثيبا لا الا اذا لم يكن مأمونة على  
نفسها والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمته  
الى نفسه والمجد بمنزلة الاب فيه وان لم يكن لها اب ولا جد  
ولها اخ او عم فله ضمته ان لم يكن مفسدا وان كان لا وكذا  
الحكم في كل عصبه ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب  
ولاجدة ولا غيرها من العصابات او كان لها عصبه مفسد  
فالنظر فيها الى الحاكم فان مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى  
والا وضعها عند امينة قادرة على الحفظ بلا فرق وذلك  
بين بكر وثيب ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة  
الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى  
المصر وفي عكسه لا الا اذا كان وطنها ونكحها ثيبه  
وهذا في الام اما غيرها فلا يقدر على نقله الا باذن ابيه  
اخذ المطلق ولده منها لتزوجها له ان يسافر به الى  
ان يعود حق امه **باب النفقة** هي الطعام والكسوة  
والسكنى ونفقة الغير محجب على الغير باسباب ثلثة  
زوجية وقراية ومالك فيجب للزوجة على زوجها ولو  
صغيرا لا يقدر على الوطئ او فقيرا ولو مسلمة او كافرة  
او كبيرة او صغيرة تطيق الوطئ فقيرة او غنية موطوءة

الحق الزوج في مثل القرية فليسا ان ينقل من مكان  
وقع العقد فيها كما في الطلاق ووافي شيخنا  
من انه ليس ذلك منيف



اولاً منعت نفسها للمهر بقدر حالها ولو هي في بيت ابها  
 او مرضت في بيت الزوج لا لخارجة من بيته بغير حق  
 ومحبوسة ومريضة لم تزف ومغصوبة وحاجة لامعه  
 ولو مع محرّم ولو معه فعليه نفقة الحضرة امتعت  
 من الطحن والخبز ان كانت ممن لا تخدم فعليه ان يأتياها  
 بطعام مهيا وآلا لا يجب عليه الا طحن وانية شرب  
 وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة ويفرض لها الكسوة  
 في كل نصف حول مرة وللزوج الانفاق عليها بنفسه الا  
 ان يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض لها في كل شهر  
 ويقدرها بقدر الغلاء والرخص ولا يقدر بدراهم  
 وتزاد في الشتاء جبة ولحافا وفرشا ان طلبته وتختلف  
 ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا وتخدمها المملوك  
 لوموسرا ولولاه اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه  
 لخادمين او اكثر اتفاقا ولا يفرق بينها بعجزه عنها  
 ولا بعدم ايفائه حقها ولو موسرا ويامرها القاضي  
 بالاستدانة عليه قضي نفقة الاعسار ثم ايسر فحاشه  
 تتم او بالعكس وجب لوسط صالحت زوجها على نفقة  
 كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فهو  
 لازم الا اذا تغير سعر الطعام وعلم ان مادون ذلك  
 يكفيها والنفقة لا تنصير دينا الا بالقضاء والرضا  
 ويموت احدهما او طلاقها يسقط المفروض الا اذا استدا

في كل نصف  
 في كل نصف

لا بد من  
 لا بد من

استدانت بامر قاض ولا ترد المعلقة يباع القن الماذون  
 بالتمكاح في نفقة زوجته مرة بعد اخرى وتسقط بموته  
 وقتله ويباع في دين غيرها مرة ونفقة الامة المنكوسة  
 انما تجب بالتبوة فلو استخدمها المولى بعدها او بواها  
 بعد الطلاق لانقضاء العدة لاقبله سقطت وكذا يجب  
 لها السكنى في بيت خال عن اهلها واهلها بقدر حالها  
 وبيت مفرد من دار له غلق كفاها ولا يلزمه اتيانها  
 بمؤنسة ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها  
 من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل  
 سنة وينعهم من الكسوة عندها ويفرض لزوجها الغا  
 وطفله وابويه في مال من جنس حقهم عند من يقربه  
 وبالزوجة والولادة وكذا اذا علم قاض بذلك وكفلها  
 ويحلفها معه ان الغائب لم يعطها النفقة لابقامة  
 البينة على التكاكح ولا ان لم يحلف ما لا فاقامت بينة  
 ليفرض عليه ويامرها بالاستدانة ولا يقضي به وقال في  
 رحمه الله يقضي بها لابه وعمل القضاة اليوم على هذا  
 للحاجة فيفتي به ولمصلحة الرجعي والبائن والفرقة  
 بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق بعدم  
 الكفاءة النفقة والسكنى والكسوة لا لمعتدة موت  
 مطلقا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل ويجب السكنى  
 لمعتدة فرقة بمعصيتها كردة وتسقط النفقة بردتها

يحسن

بيع الزوجة

بالمال سواء كان مضاربا او ودعا او يدون او فاقرا  
 عند او على سيدخل فيه المدين فان غلب  
 قوله عند لا يخفى لانما في قوله سيدخل  
 والدين كمان جعلا بين الحقيقة والحاجة  
 واحد وهو لا يجوز عند

دونه



بعد البت لا يملك ابنه ولطفله الفقير وكذا لولده  
الكبير العاجز عن الكسب لا يشاركه احد في ذلك كنفقة  
ابويه وعريته وليس على امه ارضاعه الا اذا اغتت  
ويستأجر الاب من ترضعه عندها لامة لو منكوجة  
او معتدة رجعي وهي حق اذا لم يطلب به زيادة على ما  
تأخذ الاجنبية وعلى ميسر بار الفطرة النفقة  
لا صوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيها القرى الجارية  
لا الارث وكل ذي رحم محرم صغيرا وانثى ولو بالغة  
او بالغاء اجرا بخوز مائة فقرة بقدر الارث ويجوز عليه  
نفقة من له اخوان متفرقات عليهم انما ساكناته  
والمعتبر فيه اهلية الارث لا حيفية ولا نفقة مع  
الاختلاف دينا الا المروجة والاصل والفروع الذين  
يبيع الاب لا الام عرض ابنه لاعقاره النفقة ولا في  
دين له عليه سواها ضمن مودع الاب لو اتفق الزوجان  
على ابويه بغير ارفاق ولو اتفقا ما عذرهما من ماله  
على نفسيهما وهو من جنسه لا قضى نفقة غير الزوج  
ومقت مدة سقطت الا ان تستدين بامرفاق وتنفق  
منها فلو مات الاب بعدها فهي دين في تركته في الحجج  
ولم لو كان فان امتنع فهي في كسبه والا امر القاضي  
ان يحلله وعبد لا ينفق عليه مولاه اكل من مال مولاه  
بلا رضاء ان عاجزا عن الكسب والا لا نفقة العبد

المعتدة في المهر ما عدا نفقة العدة  
انقضت نفقة العدة ما عدا نفقة العدة

العبد المقتوب على الغاصب الى ان يرده الى مالكه فان  
طلب من القاضي الامر بالنفقة او البيع لا يجيبه وان  
خاف على العبد الضياع باعه القاضي لا الغاصب  
ثم انه لما ملكه طلب المودع من القاضي الامر بالنفقة على عبد  
الوديعة لا يجيبه بل يوجره وينفق منه او يبيعه  
ويحفظ ثمنه لمولاه دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما  
من الاتفاق اجبره القاضي ويؤمر بالاتفاق على بياينه  
ديانة لا قضاء على المذهب **كتاب العتق** هو عبارة عن  
اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به من الاحرار  
ويصح من خر مكلف في ملكه ولو باضافته اليه بصريحه  
بلائية كانت حرا وعتيقا وعتقا ومحررا وحررتك  
او اعتقك الله على الاصح او هذا مولاي او بامولاي  
او باحرا او يا عتيق الا اذا سماه به فمرا اذا ناده بالعجبة  
او عكس عتق كذا راسك حرا وجهك او نحوها منا  
يعتبر به عن البدن وبكنايته ان نوى كلامك لي عليك  
او لا سبيل او لارق وخرجت من ملكي وطبت سبيلك  
ولا مته قد اطلقك ان نوى وبهذا ابني للاصغر والاكبر  
وهذا ابني وامي وان لم ينو لابي ابني ويا اخي وباسطاً  
لي عليك والفاظ الطلاق وكنايته وان نوى وانت  
مثل الحر الا في قوله امرك بيدك واختاري فانه عتق  
مع النية ويقوله عبيدي وحماري حر ويملك ذي رحم



محرم ولو المالك صبيا او مجنونا او كافرا وتحرير لوجه الله  
تعالى والشیطان والصنم وان كفر به المسلم عند قصد  
النعيم وبكره وسكر بسبب محذور وهزل وان علق  
بشرط صح والعلق بامر كائن تجيز فلو قال لعبد ان ملكك  
فانت حر وعق بما انت الاخر حر حراما لعق اذ اولدت  
بعد عتقها لا قل من نصف حول ولو حرره عتق فقط والولد  
يتبع الام في الملك والرق والعتق وفروعه وولدا لامة  
من زوجها ملك لسيدها وولدها من مولاها حر  
**باب عتق البعض** عتق بعض عبده صح ولم يعتق كله ولا  
فيما بقي وهو كالمكاتب بلا ردة الى الرق لو عجز وقال لا عتق  
كله ولو اعتق بنصيه فلتريكه ان يجزأ وليستعي  
والولاء لها ويضمن لو موسرا ويرجع على العبد والولاء  
له ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيبه لاخر ولو  
شهد كل من شريكين بعتق الاخر سعي في حظهما مطلقا  
والولاء لها علق احدها عتقه بفعل غدا وعكس الاخر  
وجعل شرطه عتق بنصفه وسعي في نصفه لها ولا عتق  
لو حلفا على عبيدين كل واحد منهما لاحدهما قال عبد  
حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته  
طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت ومن ملك قريبه  
مع اخر عتق حظه بلا ضمان علم بقربته اولا ولشريكه ان  
يعتق او ليستعي وان اشترى نصف قريبه من يملكه

والعتق والرق  
والولد يتبع الام في الملك  
وفروعه ونصيبها في الدين قوله الام في  
ملك سيدها ومن سيد كما في حكمه جبر  
ولد من غير ابية  
ويقتب بنية العبد في الضمان والسياسة يوم  
وكذلك يبار المقتق وعساره يوم ان  
فلو عتق احدها نصيبه اذن صاحبها  
عليه وانما الاستسقاء في الرواية  
ابن يوسف يضمن

نطقا اي موسرين كانا او موسرا او حرا  
والاخر مع احد عند ابي حنيفة وعنده  
كانا موسرين فلا ضمان عليه وان كانا  
سعي اياهم ولو حلفا فبارا ان كان احدهما  
موسرا والاخر مع سعي للرد للضمان  
وهو المعسر مع العاص

نطقا

نطقا

يملكه لا يضمن لبايعه مطلقا ولو اشتراه من احد الشريكين  
لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو موسرا <sup>موسرا كان او حرا</sup> عبد بين ثلاثة  
دبره واحد واعتقه اخر وهما موسران ضمن النساكت مدبره  
لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لا ماضيه والولاء  
بين المعتق والمدبر اثلا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق  
ولو قال هو امر ولد شريكي وانكر تخدمه يوما وتوقف  
يوما ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غنى عتقها مشتركة ويضمن  
بالجناية فلو قربها الى سبع فافترسها ضمن ولو قال العبد  
عنده من ثلثة له احد كما خر فخرج واحد ودخل اخر  
فاعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلثة اربعة ومن كل  
من غيره نصفه وان صدر ذلك منه في مرضه ولم يجزه  
وارثه جعل كل سبعة كسهم العتق وعتق ممن ثبت  
ثلثة ومن كل من غيره سهمان وان طلق قبل طي سقط  
ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان من ثبت وثمان من  
دخلت واما الميراث فللداخلة نصفه والنصف بين  
الخارجة والثانية نصفان وعلى كل عدة الوفاة خيا  
والوطئ والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتحرير  
وتدبير واستيلاء وهبة وصدقة مسلمين في عتق مبهم  
لا الوطئ فيه وكذا الموت لا يكون بيا نافي الاخبار  
فلو قال لغلامين احدا كما ابني او قال لجاريتين احدا بكما  
امر ولدى فوات احدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا لالا

استيلاء



قال لامته ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة فولدت  
 ذكرا وانثى ولم يدر الا قول رق الذكر وعنت نصف الامر  
 والانثى شهد بعنق احد مملوكيه لغت الا ان يكون في وصية  
 او طلاق مبهم كماله شهدا انه قال في صحته احدكما حر على  
 الاصح **باب الحلف بالعتق** قال ان دخلت الدار فكل ملك  
 لي يومئذ حر عنت من له حين دخوله ملكه بعد حلفه  
 او قبله ولو لم يقبل يومئذ عنت من له وقت حلفه فقط  
 كقوله كل عبد لي او ملكه حر بعد غد ودبر بكل عبد لي  
 او ملكه حر بعد موتي من له يوم قال لا من ملكه بعد  
 وان مات عتقا من المثلث المملوك لا يتناول الحمل فلا يعنق  
 حمل جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وكذا المكاتب  
**باب العتق على جعل** اعنت عبده على مال فقبل العبد في  
 عتق ولو علقه با دانه صار ما ذونا لا مكاتبا فلا يوفى  
 على قبوله ولا يبطل برده ولا يولى ببيعه قبل وجود شرط  
 وعتق بالتخلية ولو ادى عنه غيره تبرع الا كما لو حط  
 عنه البعض بطلبه واذا بقي الباقي او مات المولى واذا الى  
 الورثة ويقيد اداؤه بالمجلس وهو دين صحيح يعجز التكليف  
 بخلاف بدل الكتابة ولو قال انت حر بعد موتي بال فان  
 قبل بعده واعتقه وارث او وصي او قاض عند استماع  
 الوارث عتق والا لا ولو حرره على خدمته حولا فقبل  
 عتق في الحال وخدمته مدته فان مات هو او مولاه

او مولاه قبلها تجب قيمته عليه كبيع عبد منه بعين  
 فهلك تجب قيمته ولو قال اعنت امك بال فاعلى ان  
 يتزوجها ان فعل فابت عتقت ولا شئ له على امره  
 ولو زاد عني قسم على قيمتها ومهرها تجب حصه القيمة  
 فلو نكحت فحصة مهر مثلها مهرها في وجهي ومبا  
 اصاب قيمتها في الثانية فهو لمولاه اعنت منه على  
 تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها فان ابت فليها  
 قيمتها ولو كانت امر ولد فلا شئ عليها **باب التدبير** هو  
 تعليق العتق بطلاق موته كاذامت فانت حرة او انت حر  
 عن دبر متي او انت مدبر او دبرتك او انت حر يوم الموت  
 او ان مت الى مائة سنة وغلب موته قبلها دبر عبده  
 ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلاف الوصية ولا يقبل  
 الرجوع ويصح مع الاكراه بخلافها فلا يباع المدبر  
 ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج من الملك الا بالاقتضا  
 والكتابة ويستخدم ويستاجر والامة نوطا وتنكح  
 والمولى الحق بكسبه وارثه ومهر المدبرة وموت عتق  
 من ثلثه وسعي في تملكه ان لم يترك غيره وله وارث  
 لم يجزه فان لم يكن او كان واجازه عتق كله وسعي  
 في كله لو مديونا وولد المدبرة مدبر ولو ولدت المدبرة  
 من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير وبيع ان قال  
 له ان مت من سفري او مرضي والى عشرين سنة او انت حر

وصية فيقدم على بيت المال



بعد موت فلان ويعتق ان وجد الشرط كعتق المدبر قال ان  
مت من مرضى هذا فهو حر فقبل لا يعتق بخلاف في مرضى  
وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنأ والمقيد يَقُومُ قنأ  
**باب الاستيلاء** اذا ولدت الامه من سيدها باقراره  
ولو حاملا او من زوج فاشترها الزوج فهي ام ولد  
وحكمها كالمدبرة الا انها تعتق بموته من كل ماله من غير  
سعاية فان ولدت بعده اخر ثبت لنسبه بلا دعوة لكنه  
ينتفي بنفيه من غير توقف على لعان الا اذا قضى به قاض  
او تطاول الزمان فلا اذا اسلمت ام ولد الذمي عرض  
الاسلام عليه فان اسلم فهي له والاسعت في قيمتها  
وعتقت بعد ادائها وهي مكاتبه في حال سعايتها بل ارد  
الى الرق لو عجزت ولو مات قبل سعايتها عتقت مجانا  
ولو اسلم قن الذمي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها  
والا امر ببيعها فان ادعى ولد امه مشتركة ثبت لنسبه  
منه وهي ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
لا قيمة ولدها وان ادعياه معا وقد استويا في الاوصاف  
فهو ابنيها وهي ام ولدها وعلى كل نصف عقرها  
وتقاصا الا اذا كان نصيب احدها اكثر فبأخذه  
الزيادة بخلاف البتوة والارث والولاء فان ذلك لهما  
سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر وورث  
من كل ابن وورثا منه ارث اب جارية بين رجلين

رجلين ولدت فادعاه احدهما واعتقه الآخر وخرج  
الكلامان معا فالذعوة اولى ادعى ولد امه مكاتبه  
وصدقة المكاتب لزوم النسب والعقر وقيمة الولد وسقط  
الحذل للشبهة ولم تصر ام ولده وان كذبه لم يثبت النسب  
ولدت منه جارية غيره وقال اطلها الى مولاهما والولد  
ولدى فصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت  
نسبه ولو ملكها بعد تكذيبه يوما يثبت النسب ولو  
صدقه في الولد يثبت نسبه ولو استولد جارية احد  
ابويه او امراته وقال ظننت حلتها لي فلا حد ولا نسب  
وان ملكه يوما عتق عليه **كتاب الايمان** هي عبارة عن عقد  
قوى بها عزم الخالف على الفعل والترك وهي غموس  
ان حلف على كاذب عدا كوا الله ما فعلت كذا عالما بفعله  
ووالله ماله على الف عالما بخلافه او والله تبرك علما  
انه غيره ويأثم بها ولغو ان حلف كاذبا بنسبه صادقا  
ويرجى عقوه وسنقده وهي حلفه على ان وفيه الكفارة  
فقط ان حنث وهي ترفع الائم وان لم توجد التوبة معها  
ولو مكرها او ناسيا في اليمين او في الحنث وكذا الفعل  
وهو مغنى عليه او مجنون والقسم بالله او باسم من اسمائه  
كالرحمن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من صفاته  
كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله  
كالبنى والقران والكعبة ولا بصفة لم يتعارف الخلق بها

كذا في تبين الكذب في الحنث ونسبه  
انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامر  
ولا ما رضى كما لا يخفى بصدقه في الاحلال  
ولو صدقه في الولد مع بصدقه في الاحلال  
فثبت النسبة فيما اذا صدقه في الاحلال كما  
في العدا

عقود

نقد

كونها والمراد بالصدق الحلف  
بأنه



من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه <sup>سخطه</sup>  
وعذابه وقوله لَعْنُ اللَّهِ وايماء الله وعهد الله <sup>مشقة</sup>  
واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله وعلى نذر <sup>بين</sup>  
او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل كذا فهو كافر  
وان لم يكفر علقه بماض وان ان كان عنده انه  
يمين وان كان عنده انه يكفر في الحلف يكفر فيها وقوله  
حقا وحق الله وحرمة وعذابه ونوابه ورضاه  
ولعنة الله وامانته وان فعله فعليه غضبه <sup>سخطه</sup>  
اولعنة الله اوهوزان او سارق او شارب خمر او اكل  
ربا لا الا اذا اراد بحق الله تعالى فيمين على المذهب  
وحروف الواو والباء والتاء وقد تضمن كقوله الله  
لا افعلن كذا الحلف في الاثبات لا يكون الا بحروف  
التاكيد وهو اللام والتون كقوله والله لا افعلن كذا  
وكفارته تحرير رقبة او اطعام عشرة مساكين كما  
في الظهار او كسوتهم بما يستر عامة البدن ولو ادى  
الكل وقع عنها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل  
عوقب بواحد هو ادناه قيمة وان عجز عنها وقت الاداء  
صام ثلاثة ايام ولاء والشرط استمرار العجز الى الفراغ  
من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له  
الصوم ولم يجز قبل حنث ومصرفها مصرف الزكاة  
ولا كفارة بيمين كافر وان حنث مسلما وهو يطلها

الاستقبال  
ان كان في  
سجدة

وذكرهم

كفارة

يطلها فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة  
ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان  
اليوم وجب الحنث والتكفير ومن حرم شيئا ثم فعله كفر  
كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والقنوى على انه  
تبين امرأته بلائيه وان لم تكن له امرأة فيمين ومن نذر  
نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجبه وهو  
عبادة مقصودة ووجد الشرط لزم النذر كصوم وصلاة  
وصدقة واعكاف ولم يلزم ما ليس من جنسه فرض  
كعبادة مريض وتشيع جنازة ودخول مسجد ثم ان علقه  
بشرط يريده كان قدم غائبى يوفى ان وجد وبالم يريده  
كان زنيته وفي او كفر على المذهب نذر بعين رقبة  
في ملكه وفيه والا اثر ولا يدخل تحت الحكم نذر ان  
يذبح ولده فعليه شاة ولغى لو كان يذبح نفسه او  
وجده وامه ولو قال ان برئت من مرضى هذا زبحت  
شاة او على شاة اذ بجها فبرأ لا يلزمه شى الا اذا اراد  
وان تصدق بلجها ولو قال الله على ان اذبح جزورا واتصدق  
بلجها فذبح مكانه سبع شياه جاز نذر لفقر ملكه جاز  
الضرف الى فقر غيرها نذر ان يتصدق بعشرة دراهم  
من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة نذر صوم  
شهر معين لزمه متابعا لكن ان افطر قضاء بلا لزوم  
استقبال نذر ان يتصدق بالف من ماله وهو ملك دونه

كقوله

نذر ذبح ولده



لزمه فقط كما لو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال له  
 نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة  
 اخرى قبله على فقير اخر جاز قال على نذروا ولم يزد عليه  
 ولا نية له فعليه كفارة يمين وصل بحلفه ان شاء الله  
 بطل وكذا يبطل به كل ما يتعلق بالقول عبادة ومعاملة  
 بخلاف المعلق بالقلب **باب اليمين في الدخول والخروج**  
**والسكنى والائتمان** الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاشياء  
 فلو حلف ان لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بدرهم  
 شيئا لم يحنث كمن حلف لا يخرج من الباب او لا يضربه  
 اسواط او ليغذيه اليوم بالف فخرج من السطح وضرب  
 بعضها وغدى برغيف لم يحنث لا يحنث بدخوله الكعبة  
 والمسجد والبيعة والكنيسة والذهاب والظلة في حلفه  
 لا يدخل بيتا ويحنث في الصفة على المذهب وفي دار يدخلها  
 خربة وفي هذه الدار يحنث وان بنيت دار اخرى بعد  
 الانهدام وان جعلت بستانا او مسجدا او حماما او بيتا  
 او غلب عليها الماء فصارت نهرا لا كهذا البيت فهدم  
 او بنى اخر ولو هدم السقف دون الجيطان فدخل حنث  
 في المعين لا في المنكر ولو حلف لا يجلس الى هذه السطوة  
 او الى هذا الحائط فهدمها ثم بنى بنقضها لم يحنث كما  
 لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم ابراه فكتب به  
 والواقف على السطح داخل وفي طاق الباب بحيث لو غلق

والسكنى والائتمان  
 في الدخول والخروج

اغلق الباب كان خارجا لا وان كان بعكسه حنث ولو كان  
 المخوف عليه الخروج انعكس الحكم وهذا اذا كان واقفا  
 بقدميه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة  
 وادخل الاخرى فان استوى الجانبان او كان الخارج اسفل  
 لم يحنث وان كان الجانب الداخل اسفل حنث وقيل لا يحنث  
 مطلقا وهو الصحيح ودوام الركوب والبس والسكنى كالاشياء  
 لا دوام الدخول والخروج والتزوج والتطهر حلف  
 لا يمكن هذه الدار او البيت او المحلة فخرج وبقيت  
 واهله حنث بخلاف المصر والقرية وحنث في قوله لا يخرج  
 ان حمل واخرج بامر وبدونه لا ولو كان راضيا بالخروج  
 ومثله لا يدخل قساما وحكما ولا يحنث بيمينه على المذهب  
 ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم  
 اتى امرا اخر لا يخرج او لا يذهب الى مكة فخرج يريد بها  
 ثم رجع حنث اذا جاوز عمران مصره على قصد ها وفي لا ياتي  
 لا كما لو حلف ان لا ياتي امرأة عرس فلان فذهبت قبل  
 العرس وكانت ثمه حتى مضى ليا يئنه فلم يانه حتى مات  
 حنث في اخرجيوت ليا يئنه ان استطاع وهي على ريع المخرج  
 وان نوى الفدية صدق ديانة لا يخرج الا باذن في شرط  
 لكل خروج اذن بخلاف ان وحتى حلف لا يدخل دار  
 فلان يراد به نسبة السكنى اليه او لا يضع قدمه في دار  
 فلان حنث بدخولها مطلقا وشرط للحنث في ان خرجت

انهم  
 حنث



مثلا لم يرد الخروج فعله فورا وفي ان تغديت بعد قول  
الطالب تغدي معي تغديه معه وان ضم اليوم او معد  
حت بمطلق التغدي مركبا لعيد الماذون ليس لولاه  
في حق اليمين الا اذا لم يكن دينه مستغرقا ونواه حلف  
لا يركب فاليمين على ما يركبه الناس فلوركب ظهر  
انسان لا يحنث **باب اليمين في الاكل والشرب اللبن الكلام**  
الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بعينه الى الجوف مضغ او لا  
والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف  
لا يأكل من هذه الخلقة تقيد حنثه باكله من غيرها وان  
لم يكن لها تنضف اليمين الى ثمنها فيحنث اذا اشترى به  
ما كولا واكله ولو اكل من عين الخلقة لا يحنث وفي الشاة  
يحنث باللحم خاصة ولا يحنث في لا يأكل من هذا البسر او الرطب  
او اللبن باكل رطبة وتمر وشيرازه بخلاف لا يكلم هذا  
الضبي والشاب فكله بعد ما شاخ او لا يأكل هذا  
الحمل فاكله بعد ما صار كبشا او لا يأكل هذا العنب فصا  
زيبيا او لا يأكل هذا اللبن فصا رجينا او لا يأكل هذه  
البيضة فاكل فل يحها او لا يذوق من هذا الخمر فصا  
خلا او زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صارت لوزا وكذا  
لو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا او لا يأكل عنبيا فاكل  
زيبيا ولو حلف لا يأكل رطبا او بسرا او لا يأكل رطبا  
ولا بسرا حنث بالذنب ولا حنث بشراء كباسة بسر

سنة يمين الفجر

معد الاكل والشرب

بسر فيها رطب في طفه لا يشتري رطبا وفي لا يأكل لحما  
باكل سمك ولا في لا يركب دابة يركوبه كافرا ولا يجلس  
على وتد فجلس على جبل ولحم الانسان والكبد والكدرش  
والخنزير ولحم ولا بشحم الظهر في لا يأكل شحما واليمين  
على شراء الشحم كهي على اكله ولا بالية في شحما او لحما وخنزير  
او دقيق او سويق في هذا البر الا بالقضم من عينها وفي  
هذا الدقيق حنث بما يتخذ منه كالحبز ونحوه لا بسفه  
والخنزير ما اعتاده اهل بلد الخالف حلف لا يأكل خبز  
فلانة انصرف الى التي يضر به في السور لا بمن عجنه وياه  
للضرب والشواء والطبخ على اللحم والرأس ما يباع  
في مصره والفاكهة القاح والبطيخ والمشمش لا العنب  
والزمان والرطب والحلوى ما ليس من جنسه حامض  
فيحنث باكل خبيص وعسل وسكر والادام ما يصطبغ به  
كحل وملح وزيت لا اللحم والبيض والجبن وقال محمد رحمه  
هو ما يؤكل مع الخبز غالبا به يفتي التغدي لا كل المترا  
الذي يقصد به الشبع في وقت خاص وهو ما بعد  
طلوع الفجر الى زوال الشمس فما يتغدي به عادة وغدا  
كل بلدة ما تعارفه اهلها والنقش منه الى نصف الليل  
والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان  
اكلت او شربت او لبست ونوى معينا لم يصدق اصلا  
ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا دين نية تخصيص العام

الادام

بسر

بشر

التغدي



تصح ديانة لا قضاء به يفتي حلف لا يشرب من دجلة ففعل  
الكرع بخلاف من ماء دجلة وفيما لا يتأتى فيه الكرع كالبر  
والجب يحث بالشرب بالاناء مطلقا <sup>المستقل</sup> آمان البر في  
شرط انعقاد اليمين وبقائها ففي لا شرب من ماء هذا الكور  
اليوم ولا ماء فيه او كان وصب في يومه او اطلق ولا  
ماء فيه لا يحث وان كان فصب حث وفي يصعد  
السماء اولي قلبين هذا الحجر ذهب حث للمحال وكذا  
ليقتلن فلانا عالما بموته وان لم يكن عالما فلا حلف  
لا يكلمه فناداه وهوناه فابقظه او الابدانه فاذن  
له ولم يعلم حث الكلام لا يكون الا باللسان والاختيار  
والاقرار والبشارة يكون بالكتابة لا بالاشارة والآية  
والاظهار والانشاء والاعلام يكون بالاشارة ايضا  
فان نوى في ذلك كله دين ان اخبرني ان فلانا قدم  
ونحوه يحث بالصدق والكذب ولو قال بقدمه  
ونحوه فعلى الصدق خاصة لا يكلمه شهرا فمن حلف  
بخلاف لا يعتكف شهرا فان التعتين اليه حلف لا يكلم  
فقرأ القرآن او سبغ في الصلاة لا يحث وان فعل ذلك  
خارجها حث على الظاهر حلف لا يقرأ القرآن اليوم  
يحث بالقراءة في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسملة  
فان نوى ما في التلحح والالا حلف لا يكلم فلانا  
اليوم فعلى الجديد ان نوى انتهاء رصديق ولو قال

قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل خاصة ان كلمته  
الا ان يقدم زيد او حتى والا ان ياذن او حتى فكذا  
وكلمه قبل قدمه او اذنه حث وبعدها لا وان مات  
زيد سقط الحلف كما لو قال والله لا اكلمك حتى ياذن لي  
فلان او قال لغريمي والله لا افارقك حتى تقضي حقي  
فمات فلان قبل الاذن او برئ من الدين ان كلمة ما زال  
وما دام وما كان غاية نيته يمين بها وفي لا يكلم عبده  
او عرسه او صديقه او لا يدخل داره ان زالت اضافته  
وكلم لم يحث في العبد اشار اليه اولا وفي غيره ان اشأ  
حث والالا وحث بالمتجدد ولا يكلم صاحب هذا  
الطيلسان فكلمه بعد ما باعه حث الزمان والحين  
ومنكرها ستة اشهر وبها ما نوى وغرة الشهر او رأس  
الشهر او ليلة ويومها واوله الى مادون النصف واخره  
اذا مضى خمسة عشر يوما والدر والابد العمر ودهر  
وقالا هو كالحين والايام وايام كثيرة والشهور والسنون  
عشرة ومنكرها ثلثة حلف لا يكلم عبيد فلان ولا يركب  
دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل بثلثة منها حث وان  
كان له اكثر من ثلثة والالا ولو كانت يمينه على حلات  
او اصدقائه او اخوانه لا يحث ما لم يكلم الكل **باب في**  
**في الطلاق والعاق** او لعبد اشترته خر فاشترى  
عبدا عتق ولو اشترى عبيدين معا ثم اخر فلا اصلا



فان زاد وحده عتق الثالث ولو قال اول عبد اشترى  
واحدا فاشترى عبيدين ثم اشترى عبدا لا يعتق الثالث  
للاحتمال ولو قال اول عبد ملكه فهو حر فملك عبدا  
ونصف عبد عتق الكامل قال اخر عبد ملكه فهو حر فملك  
عبدا فان الحالف لم يعتق فلو اشترى عبدا ثم عبدا  
ثم مات عتق مستندا الى وقت الشراء ان ولدت فانت كذا  
حنت بالميت بخلاف فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخر حيا  
عتق الحي وحده والبشارة اسم لخبر سار صدق ليس للتبشير  
علم فلو قال كل عبد بشرني بكذا فهو حر فبشرة ثلاثة متفرقة  
عتق الاول وان بشروه معا عتقوا ولا فرق فيها بين الباء  
وعدمها بخلاف الخبر والكتابة كالخبر والاعلام كالبشارة  
النبة اذا قارنت علة العتق ورق العتق كامل صحيح للتكفير  
والا لا فصح شراء ابية للكفارة لا شراء من حلف بعتقه  
ولا شراء مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارة بشرائها  
بخلاف ما اذا قال لقنة ان شريك فانت حرة عن كفارة  
يميني فاشترها وعتق بقوله ان تسري امة وهي حر من  
تسراها وهي ملكه خذ لا من اشترها فترها ولو قال  
ان تسري امة فانت طالق او عبدى حر فتسري من في  
ملكه او من اشترها بعد التعليق طلقت وعتق لوجود الشرط  
كل ملوك لي حر عتق عبيده وامهات اولاده ومدبروه  
لامكاتبه الا بالنبة ومعنى البعض كالمكاتب هذه

البشارة

هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير  
في الاوليين وكذا العتق والاقرار فان قال هذه طالق  
او هذه وهذه طالق ان او قال هذا حر او هذا وهذا  
حر ان فانه لا يعتق واحد ولا يطلق بل يجزى ان اختار الا  
الاول عتق الاول وحده وطلق الاولى وحدها وان  
اختار الا يجزى الثاني عتق الاخير ان وطلقت الاخير ان  
**باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها**  
يحنث بالمباشرة لا بالامرا اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع  
والشراء والاجارة والاستيجار والصالح عن مال مع اقرار  
والقسمة والخصومة وضرب الولد وان كان ذا سلطان  
لا يباشر بنفسه حنت بالامرائضا وان كان يباشر مرة  
ويفوض اخرى اعتبر الاغلب ويحنث بفعله وفعل مأمور  
في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصالح عن  
دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب  
العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستياع  
والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوف  
والحمل ولا م دخل على فعل يجزى فيه النية كبيع  
وشراء واجارة وخياطة وصياغة وبناء اقتضى امر بخضه  
به فلم يحنث في ان بعث لك ثوبا ان باعه بلا امر ملكه ولا  
فان دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب  
ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه فحنث في ان بعث



ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره وكذا ان اكلت لك طعاما  
 او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام ملكا لمخاطب  
 وان نواه غيره صدق فيما عليه قال ان بعته او ابتعته  
 فهو حر فعقد بالخيار لنفسه حنث ولو قال ان بعته  
 فهو حر فباعه ببيع صحيح بلا خيار لا يعتق ويحنث بالفا  
 والموقوف لا بالباطل وفي لا يتزوج هذه المرأة فهو على  
 الصحيح دون الفاسد وكذا الوطء لا يصلي ولا يصوم  
 ولو كان ذلك كله في الماضي فهو عليها فان عني الصحيح  
 صدق ان لم ابع هذا الدقيق فكذا فاعتق او دبر مطلقا  
 او استولد حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق  
 طلق المحلقة ولو قيل له الك امرأة غير هذه المرأة فقال  
 كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة النكرة تدخل تحت  
 النكرة والمعرفة لا الا العلم ويجب حج او عمرة ماشيا  
 في قوله على المشي الى بيت الله تعالى والكعبة او اراق دما  
 ان ركب ولا شئ بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله  
 تعالى والمشي الى الحرم او المسجد الحرام والصفاء والمرفق  
 لا يعتق عبد قيل له ان لم اجمع العام فانت حر فتشهد بخبره  
 بكوفة حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية ولو قال  
 صوما او يوما حنث بيوم حلف ليصوم من هذا اليوم  
 وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت وحنث للمحال كما لو  
 قال لامرأة ان لم تصل اليوم فانت كذا فخاضت من ساعتها

النكحة تنقض النكحة  
 للمعونة

من ساعتها او بعد ما صلت ركعة وحنث في لا يصلي  
 بركعة وفي صلاة بشفع وفي لا يوم احدا باقتداء قوم  
 به بعد شروعه وان قصد ان لا يوم احدا وصدق دليته  
 ان نواه وان اشهد قبل شروعه لا يحنث مطلقا كما  
 في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة بخلاف النافلة حلف  
 لا يحج فعلى الصحيح منه ويحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث  
 او حتى يطوف اكثر الطواف عن الثاني ان لبست ثوبا  
 من مغزولك فهو هدي فملك قطنا فغرلته فلبس فهو  
 هدي حلف لا يلبس من غرلها فلبس نكته منه لا يحنث  
 كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه وكان  
 فلان يعمل بيده والا حنث كما لا يحنث بلبس حاتم ذهب  
 او عقد لؤلؤ او زبرجدا وزمرد في حلقه لا يلبس حليا  
 لا بحاتم فضة الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء  
 بان يكون ذات فص حلف لا يجلس على الارض فجلس على باط  
 او حصيرا ولا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر  
 فنام عليه او لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحنث  
 ولو جعل على الفراش قرام او على السرير بباط او حصيرا حنث  
 بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح  
 هذه السفينة ففرش على ذلك فراش حلف لا يمشي على الارض  
 فمشى سبعا وخف حنث وان على بباط لا **باب البيح والنصر**  
**والقتل وغير ذلك** ما شارك الميت فيه المحي

ولو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء  
 بان يكون له فصان او ثلاثة يكره استعماله  
 للرجال



اليمين فيه على الحالتين وما اختص بحالة الحيوة يقيد بها  
 فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت عليك  
 او قتلتك تقيد بالحيوة بخلاف الغسل والحمل والمس والبار  
 الثوب يحنث في حلقه لا يضرب زوجته فذ شعرها  
 او خنقها او عضها والقصد ليس بشرط فيه وقيل شرط  
 على الاظهر حلف ليضرن فلانا الف مرة وهو على الكثرة  
 ان لم اقل زيدا فكذا وهو ميت ان علم بموته حنث والا لا  
 حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضربه بالسواد ومات بها  
 حنث وبكسه لا الشهور وما فوقه بعيد وما دونه  
 قريب والعاجل والسريع كالقريب والاجل كما لبعيد وان  
 نوى مدة فيها فعلى ما نوى حلف لا يكلمه مليا او طويلا  
 ان نوى شافذاك والا فعلى شهر ويوم يتر في حلفه ليقتل  
 دينه اليوم لو قضاؤه بنهرجة او زيوفا او مستحقة لا لو  
 قضاؤه رصاصا او ستوفة يتر في حلفه لا قضين مالك  
 اليوم لو اعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده  
 لو اراد والا لا يتر وكذا يتر بالبيع به بخلاف الهبة  
 ولا حنث لو كانت اليمين موقفة كما لو حلف ليقتل  
 دينه غدا فقضاؤه اليوم او حلف ليقتل فلانا غدا  
 فمات اليوم او لياكلن هذا الرغيف غدا فاكله اليوم  
 حلف ليقتل دين فلان فامر غيره بالاداء او احواله  
 فقبض يتر وان قضى متبرعا لا حلف لا يقبض دينه دها

اليمين واليمين

درهما دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله  
 متفرقا لا اذا قبضه بتفريق ضروري لا يأخذ ما له  
 على فلان الاجملة او الاجمعا فترك منه درهما فمأخذ الي  
 كيف شاء لا يحنث كما لا يحنث من قال ان كان لي الامانة  
 او غيرا وسوى فكذا بملكها او بعضها حلف لا يفعل كذا  
 تركه على الابد فلو فعل مرة اخلت يمينه فلو فعله مرة اخرى  
 لا يحنث ولو قيدها بوقت فمضى قبل الفعل يتر وكذا ان  
 هلك الخالف والمحلوف عليه ولو حلف ليقتله بترجمة ولو  
 حلفه وال يعلمنه بكل لصر دخل البلدة تقيد بقيام  
 ولايته كما حلف رب الدين غريمه والكفيل بامر المكفول  
 ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال اقام  
 الدين والكفالة ولو حلف لا يخرج امراته الا باذنه  
 تقيد بحال قيام الزوجية حلف ليهتن فلانا فوهبه  
 له فلم يقبل به بخلاف البيع وحضرة الموهوب له شرط  
 في الحنث لا يحنث في حلفه لا يشم ريحانا بشم وردونيا<sup>سين</sup>  
 والشم يقع على المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا  
 فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغه ويحنث في<sup>خلف</sup>  
 لا يشترى بنفسها او وردا بشراء ورقها لادهنها  
 حلف لا يترزوج فتروجه فضولي فاجاز بالقول حنث  
 وبالفعل لا ولو زوجة فضولي فترحلف لا يترزوج لا<sup>يحنث</sup>  
 بالقول ايضا كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا فاجاز

خلفه قال

حلفه



نكاح فضولي بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت امرأة  
 بنفسى او بوكلى او بفضولى حلف لا يدخل ارفلان  
 انتظم المملوكة والمستاجرة والمستعارة لا يثبت في حلفه  
 انه لا مال له وله دين على مفلس او ملى **كتاب الحدود** الحد  
 عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى فلا تعزير ولا نقص  
 حد والزنا وطى مكلف ناطق طابع في قبل مشتهاة  
 خال عن ملك وشبهته في دار الاسلام او تمكنه من ذلك  
 او تمكنها ويثبت بشهادة اربعة في مجلس واحد بالزنى  
 لا بالوطى او الجماع ولو كان الزوج احدى <sup>من الرجال</sup> اذ لم يكن قد نفها  
 فيسألهم الامام عنه ما هو وكيف هو واين هو ونفى  
 وبمن زنا فان يتنوه وقالوا رأيتاه وطئها في فرجها  
 كالميل في المكحلة وعدلوا استرا وعلمنا حكم به وباقراره  
 اربعاً في مجالسه الاربعة كلما اقرده وسأله كما قرأنا  
 بینه حد ويحلى سبيله ان يرجع عن قراره قبل الحد او <sup>سقط</sup>  
 ولو بالفعل كهره وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الزرة  
 توبة وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحصان وسائر الحدود  
 الخالصة وتذب تلقينه بملكك قبلت او لمست او طئت  
 بشبهة ادعى الزانى انها زوجته سقط الحد عنه وان  
 زوجة للغير ولو تزوجها بعده واشتراها لا وبرجم  
 محض في فضاء حتى يموت فلو قتله شخص وفقاً  
 عينه بعد القضاء به فهدر وقبلة يجب القصاص في العمد

حد العمد التقدير فان قلت في كل حد  
 ان اقله ثلثة واثنته تسعة وثلاثون  
 قلت اجيب عنه بان ما بين الاربعة  
 ليس بحد ولا يكون بغيره  
 وخرج القصاص لانه حق العمد فلا يحد  
 اصله ما بين الاربعة وثلاثون

ليس في حد الزنى ما كان مستقلاً فثبت على  
 فتركها حتى ادخلته في نكاحه  
 الصورة وليل الموجود منه سوى التمثيل  
 ولو اقر الرجل اربع مرات في مجلس  
 زنى بامرأة ولم يعين المرأة قد ازيل  
 من صحتها

في العمد والدية في الخطأ والشرط بداءة الشهود به فان ابوا  
 او ماتوا او غابوا او بعضهم سقط كما لو خرج بعضهم عن اهلية  
 بفسق او عي او خرس فوالامام فرائس ويبدا الامام  
 لو مقرات الناس وغسل وكفن وصلى عليه وغير  
 المحض بجلد مائة ان خرا او نصفها للعبد ولا يحد سيده  
 بغير اذن الامام بسوط لا عقدة له متوسطا ونزع ثيابه  
 خلا ازاره وفرق على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه  
 ويضرب للرجل قائما في الحد ود غير ممدود ولا ينزع ثيابه  
 الا الفرو والحشو وتضرب جالسة ويحفر لها في الرجم  
 لاله ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفى الا سائبة  
 ويرجم مريض زنا ولا يجلد ويقام على الحامل بعد وضعها  
 فان كان حدها الرجم رجعت حين وضعت وان كان الجلد  
 فبعد النقاس واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام  
 والوطى نكاح صحيح وهما بصفة الاحصان ولا يجب بقاء  
 النكاح لبقائه **باب الوطى الذي يوجب والذى لا يوجب**  
 الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلثة انواع  
 شبهة في المحل وشبهة في الفعل وشبهة في العقد فان  
 ادعاهما وبرهن قبل وسقط الحد وكذا يسقط بمجرد  
 دعواها الا الاكراه فلا بد فيه من البرهان لا حد  
 بشبهة المحل وان ظن حرمة كوطى امه ولده وولد لده  
 ومعتدة الكنايات والبايع المبيعة والزواج المهور

ان الله يبارى الامم في العلم



قبل تسليمها ووطئ الشريك الجارية المشتركة وجارية مكاتب  
وعبد المأذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته ووطئ  
جارية من الغنيم بعد الاحراز وقبله وبشبهة الفعل ان ظن  
حله كوطئ امه ابويه ومعدة الثلث وامه امرأة وامه  
سيده والمرتهن الموهونة والطلاق على مال والاعتاق وهي  
اقروله وان ادعى النسب ثبت في الاولى وفي الثانية  
الا في المطلقة ثلثا بشرطه وفي ووطئ امرأة زنت وقالت النسا  
هي زوجتك ولم تكن كذلك وبشبهة العقد عنده  
كوطئ محرم نكحها عنده او نكاح بغير شهود ووطئ امه  
اخيه وعته وامراه وجدت على فراشه ولو هو اعشى وقته  
زنى بها حرنى وذنى زنى بحريمه لا الحرنى والحريمه  
وبهيمه وبوطئ اجنبية زنت اليه وقيل هي عرسك وعليه  
مهرها او دبر ولا يكون في الجنه على الصحيح او زنى في دار  
الحرب والبغي ولا يزنى غير مكلف بمكلفه مطلقا وفي  
حد ولا بالزنا بمشاجرة له ولا بالاكراه ولا باقرار ان  
انكره الآخر وفي قتل امه بزناها الحد والقيمة ولو  
غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قيمتها فلا حد بخلاف ما لو  
زناها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها  
والخليفة يؤخذ بالقصاص والاموال ولا يحد بخلاف  
امير البلد **باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها** شهد  
بسبب حد متقادم بلا عذر لم يقبل الا في حد القذف

وحد بوطئ امه  
برسبب  
انما تون الفاحشة ما سبقكم بها من قبل  
العالمين قال ما نزلنا ذكر على ذكر  
قبل قدم لوط  
عن احمد بن حنبل  
الترمذي وابن داود وابن ماجه عن  
ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من وجدته يعمل عمل قوم  
لوط فاقصدوا الفاعل والمفعول  
عن احمد والترمذي وابن ماجه عن جابر ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان اخوت  
ما اخاف على امتي عمل قوم لوط  
مقدم المنقول  
او من الاسود

القذف ويضمن المسروق ولو اقربيه مع المتقادم حد الا  
في الشرب وتقادمه بزوال الريح وغيره بمضى شهر ولو  
شهدوا بزنا متقادم حد الشهود عند البعض وقيل لا  
شهدوا على زناه بغائبه حد ولو على سرقة من غائب لا  
اقر بالزنا بجهولة حد ولو شهدوا عليه بذلك لا كاختلاف  
في طوعها او في البلد ولو على كل زنا اربعة ولو اختلفوا  
في بيت واحد صغير حد ولو شهدوا على زناها وهي بكر  
او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة فان شهد  
الاصول لم يحد احد ولو شهدوا وهم عيان او محدودون  
في قذف او ثلاثة او احد هم محدود او عبدا او وجد  
احد هم كذلك بعد اقامة الحد حدوا وارش جلد هدر  
ودية رجه في بيت المال ويحد من رجوع من الاربعه  
بعد الزجر فقط وغرم ربع الدية وقبله حدوا ولا رجوع ولا  
على خامس فان رجع اخر حدوا وغرمها ربع الدية ضمن المزك  
دية المرحوم ان ظهر واعبدا او كفارا كما لو قتل من امر  
برجه فظهروا كذلك وان رجع ولم تترك فوجدوا عبدا  
فدبته في بيت المال وان قال شهود الزنا تعذنا النظر  
قبلت الا اذا قالوا للثلاث فلا وان انكر الاحصان فشهد  
عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه رجما ولو خلا  
بها ثم طلقها وقال وطئها وانكرت فهو محض دونها  
كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة



نفي بطلان  
إذا كان أحد الزانيين محصناً يحد كل واحد منهما حدة  
تزوج بلا ولي فدخل بها لا يكون محصناً عند الثاني **باب**  
**حد الشرب** يحد مسلم ناطق مكلف شرباً خمر أو قطرة أو سكر  
من نبيذ طوعاً بعد الإفاقة إذا أخذ وريح ما شرب موجوداً  
إلا أن تنقطع بعد المسافة ولا يثبت بها ولا يبقاؤها بل  
بشهادة رجلين يسألهما الإمام عن ماهيتها وكيف شرب  
ومتى شرب وأين شرب وإقراره مرة صياحاً ثمانين سوطاً  
للخمر ونصفها للعبد وفرق على بدنه كحد الزنا فلو أقر سكران  
أو شهدوا بعد زوال ريحها أو أقر كذلك أو رجح عن قتل  
لا والسكران من لا يفرق بين السماء والأرض وقالوا  
من يختلط كلامه ويختار للفتوى ولو ارتد السكران لا يجر  
عرسه أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانياً يشانف  
الحد **باب حد القذف** هو كحد الشرب كمية وشبوا ويحد  
الحرا والعبد قاذف المسلم الحر الباغ العاقل العفيف  
بصرح الزنا أو بزناً في الجبل أو لست لأبيك أو أمه  
محصنة أو لست بأبن فلان أبيه في غضب بطلب المقذوف  
ولو غاب حال القذف ونزع الفرو والخشوف فقط لا يثبت  
بأبن فلان جده ونسبته إليه أو إلى حاله أو عتبه  
أو ربه ولا بقوله يا ابن ماء السماء ولا يا بنطي النحر  
ولا بقوله لامرأة زنت بعبير أو بشور أو بجمار أو بغير  
بخلاف ذنت ببقرة أو بشاة أو شوب أو بدرهم وبطلبه

٧٣  
وبطلبه بقذف الميت من يقع القذف ونسبه وهم الأصغر  
والفروع وأن علواً وسفلوا ولو كان الطالب محروماً  
عن الميراث أو ولد بنت قال يا ابن الزانيين وقدمات ابواه  
فعليه حد واحد اجتمعت عليه اجناس مختلفة يقام عليه  
الكل ولا يوالى بينهما فيبدأ بحد القذف ثم هو مختار أن  
شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب  
ولا يطالب ولد وعبد أباه وسيد بحد أمه الحرة  
المسلمة فلو كان لها ابن من غيره له الطلب ولا الرث ولا جرح  
ولا اعتياض فيه وعنه قال لا خبراً زاني فقال الآخر لا بل  
أنت حد بخلاف ما لو قال له مثلاً يا جيت فقال أنت كافاً  
ولو قال له لعنه فرددت به حدث ولا لعان ولو قالت  
زنت بك هدرًا ولو كان مع اجنبية حدثت دونه أقر بوله  
ثم تفاه تلاعنا وإن عكس حد والولد له فيها ولو قال ليس  
بأبني ولا بابنك فهدر قال لامرأة يا زاني حد ولرجل يا زانية  
لا ولا حد بقذف من لها ولد لا أب له أو من لا عنت  
بولد أو رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه أو بوجه أو في  
ملكه المحرم أبداً كأمه هي اخته من الرضاع أو من زنت  
في كفرها أو مكاتب مات عن وفاء وحد قاذف وطئ  
عرسه حائضاً وأمة مجوسية ومكاتبه وسلم نكح محرمه  
في كفره ومستم قذف مسلماً بخلاف حد الزنا والسرقة  
أقر القاذف بالقذف فإن أقام أربعة على زناً أو أقر الزنا



كما مر حد المقدوف وان عجز واستوجل لاحضار شهود في  
يوجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليد هب لطلبهم  
بل يجلس ويقال ابعث اليهم يكتفي بحد واحد لجنات  
اتخذ جنسها بخلاف ما اختلف **باب التعزير** هو تاديب دون  
الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث ولا يفرق  
الضرب فيه ويكون به وبالصفع وفرك الاذن وبالكلأ  
الغنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وبشتم غير القذف  
لا باخذ مال في المذهب وليس فيه تقدير بل هو مفوض  
الى ترى القاضي ويكون بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة  
لا تخل له ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بمادون  
السلاح والا لا وان كانت المرأة مطاوعة يقتلها ولو كان  
مع امرأة وهو يزني بها او مع محرمه وهما متاوعتان يقتلها  
جميعا مطلقا وعلى هذا المكابر بالنظم وقطاع الطريق  
وصاحب المكس وجميع الظلمة باد في شئ له قيمة وبقية  
كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعدها ليس ذلك لعين الحاكم  
ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب يعززان ويبدأ  
باقامة التعزير بالبادي منهما وصح جسده مع ضربه وضرب  
اشد فحد الزنا ثم حد الشرب ثم القذف وعزير  
كل مرتكب منكرا وموذي مسلم بغير حق بقول او فعل ولو  
يعزير العين فيعزير بقذف مملوك وكافر بزنا ومسلم  
بيا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق فان اراد اثباته

في حد الزنا

في حد الشرب

اثباته بمجرد الايتماع ولو قال يا زاني فاراد اثباته يسمع  
وعزير بيا كافر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خائن  
يا لوطي يا زنديق يا لص الا ان يكون لصا ياديوت  
يا قوطيان يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن الفجأة يا ابن  
الفاجرة انك ماوى للصو صرانت ماوى الزواني يا من  
يلعب بالقبيان يا حرم زاده **لا** بيا حار يا خنزير يا كلب  
يا تيس يا فرد يا حمام يا ابلة يا ابن الحمام وابوه ليس كذلك  
يا مواجرا بعا يا ضحكة يا مسخرة **ادعى** سرقة وعجز عن اثباتها  
لا يعزير كما لو ادعى على شخص اخر بدعوى توجب تكفير وعجز  
عن اثبات ما ادعاه بخلاف دعوى الزنا وهو حق العبد  
فيجوز فيه العفو والبراء واليمين والشهادة على الشهادة  
وشهادة رجل وامرأتين **شتم** مسلم ذميا عزير يعزير المولى  
عبده والزواج زوجته على تركها الزينة وغسل الجناية  
والخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لا على ترك  
الصلوة والاب يعزير الابن عليه **الصغر** لا يمنع وجوب  
التعزير ولو كان حق الله منع **من** حد او عزير فهلك فدية  
هدر الامارة عزيرها زوجها فمات ادعت على زوجها  
ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزير كما لو ضرب بالمعلم  
الضبي ضربا فاحشا **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف ناطق  
بصير عشرة دراهم جيارا ومقدارها مقصودة ظاهرة  
الاخراج خفية من صاحب يد صحيحة تما لا يتسارع اليه

في حد السرقة

في حد السرقة  
في حد السرقة  
في حد السرقة

في حد السرقة



الفساد في دار العدل من حرز لا شبهة ولا تأويل فيه  
 فيقطع ان اقربها مرة طابعا او شهد رجلان وسألهما الأما  
 كيف هي واين هي وكرهي وبين سرق وبينهاها وصح رجوعه  
 عن اقراره بها فان اقربها فمهرب فان في فوره لا يتبع  
 بخلاف الشهادة ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبد  
 بها وان لزم المال ولا يفتى بعقوبته قضى بالقطع بينة  
 او اقرار فقال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه مني  
 او قال شهد شهودي بزور او اقره هو بباطل او ما شبه  
 ذلك فلا قطع كما لو شهد كافران على كافر ومسلم بها  
 في حقها تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا  
 وان اخذ المال بعضهم شرط للقطع حضور شاهديها  
 وقته كحضور المدعى حتى لو غابا او ماتا لا قطع ويقطع  
 بساج وقنا وابنوس وعود ومسك وادهان وورس  
 وزعفران وصندل وعنبر ونصوص حضور ويا قوت  
 وزبرجد ولؤلؤ ولعلع وفير وزج وانا وباب من خشب  
 وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد  
 في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه لا بتافه  
 يوجد مباحا في دارنا الخشب وحشيش وقصب وسمك  
 وطير وزرنيج ومغرة ونورة ولا بما يتسارع فساد  
 كلبن ولحم وفاكهة رطبة وتمر على شجر وبطيخ وزرع  
 لم يحصد واشربة مطرية والآت لصو وصليب ذهب

ذهب او فضة وشرنج ونرد وباب مسجد ومصحف  
 وصبي حر محليين وعبد كبير ودفاتر بخلاف الصغير  
 ودفاتر الحساب وكتب وفهد ولوعليه طوق من ذهب  
 علم به اولا وبخيانة ونهب واخلاس ونيش ولوكان  
 القبر في بيت مقفل او الثوب غير الكفن ومال عامة  
 او مشترك ومثل دينه ولو مؤجلا او زايلا عليه اذا كان  
 من جنسه ولو كان بخلاف سرقته من غير ابية او غير ولد  
 الكبير او غير مكاتبه او غير عبده الماذون المديون  
 ولو سرق من غير ابية الصغير لا كسرة شئ قطع فيه  
 ولم يتغير او من ذي رحم محرم لا برضاع ولو مال غير  
 بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره وبخلاف مريضته  
 مطلقا ولا من زوجته وزوجها ولو كان من حرز خاص له  
 وعبد من سيده او عرسه او زوج سيدته ومكاتبته  
 وصهره ومغتم وحام وبيت اذن في دخوله وكلها كان  
 حرز النوع فهو حرز للانواع كلها على المذهب ولا يقطع  
 قفاف وقشاش فشنهارا وخلا البيت من احد ويقطع  
 لو سرق من السطح او من المسجد ورب المتاع عنده  
 ولو نائما لا لو سرق ضيف من اضافة او سرق شيئا  
 ولم يخرج من الدار وان اخرج من حجرة الدار او اغار  
 من اهل الحجرة على حجرة او نقب فدخل والقي شيئا في الطريق  
 ثم اخذه او حمله على دابة فساقه واخرجه او القاه في الماء

القفاف وهو الذي يطلى الدار ثم ينظر  
 اليها فيأخذ منها وصاحبها لا يقيم  
 والفتاش وهو الذي يسي في الخلق  
 البيت ما يفتحه



واخرجه بتحرك السارق اولا بتحركه بل قوة جريه على الصبح  
 قطع وان ناوله اخر من خارج او ادخل يده في بيت واخذ  
 او طرصرة خارجة من الكتم او سرق من قطار بعير او حملا  
 لا وان شق الحمل فسرق منه او سرق جوالا فافيه متاع  
 ورثه يحفظه او نائم عليه او ادخل يده في صندوق غيره  
 او جيبه او كفه فاخذ المال قطع قال اناسارق هذا  
 الثوب قطع ان اضاف وان نونه لا **للامام** قتل السارق  
 سياسة **باب في كنيه القطع وانباية** تقطع بين السارق  
 من ذنبه وتحسم الا في حر او برد شديدين وثمن زينة  
 ومؤنته على السارق ورجله اليسرى من الكعب ان عاد  
 فان عاد لا وحبس حتى يتوب كن سرق وابهامه اليسرى  
 مقطوعة او شلاء او اصبعان منها سواها او رجلاه  
 اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يضمن قاطع اليسرى اذا امر  
 بخلافه ولو قطعه احد قبل الامر والقضاء وجب القصاص  
 في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن السارق  
 وقضاء القاضي بالقطع كالامر فلا ضمان وطلب المسروق  
 شرط القطع مطلقا وكذا حضوره عند الاداء والقطع  
 فلو اقر انه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره  
 ومخاصمته ولو قال سرت هذه الدراهم ولا ادري لمن  
 هي اولا اخبرك من صاحبها لا قطع ومن له يد صحيحة  
 ملك الخصومة كدور او غاصب وصاحب ربا ومن لا فلا

فلا ويقطع بطلب مالك لو سرق منهم لا بطلب للمالك السارق  
 لو سرق من سارق بعد القطع بخلاف ما اذا سرق قبل  
 القطع فان له ولرب المال القطع سرق شيئا ورده  
 قبل الخصومة الى مالكه او ملكه بعد القضاء او ادعى انه  
 ملكه او نقصت قيمته من النصاب لم يقطع اقرب سرقه  
 نصاب ثم ادعى احدها شبهة لم يقطعها ولو سرقا وغاب  
 احدهما وشهد على سرقتهما قطع الحاضر ولو اقر عبد  
 بسرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه كما لو قامت  
 عليه بينة بذلك بشرط حضرة مولاه عند اقامتها  
 ولا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه وترد العين  
 لو قامت ولا فرق بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر  
 قبل القطع او بعده ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا  
 سرق ثوبا فشقه نصفين ثم اخرجه قطع ان بلغت قيمته  
 نصابا بعد شقه ما لم يكن اتلافا ولو سرق شاة وذبحها  
 فاخرجها لا وان بلغ لحيا نصابا ولو فعل ما سرق من الحمار  
 وهو قدر نصاب دراهم ودنانير قطع وردت ولو صبغ  
 احمر او طحن الخطة فقطع لا رد ولا ضمان ولو اسودت  
 سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذا كان  
 للسارق كفان في معصم واحد ان تميزت الاصلية وامكن  
 الاقتصار على قطعها لم تقطع الزايد والا قطعاً هو  
**المختار باب قطع الطريق** من قصده وهو معصوم على

اناسارق هذا الثوب بالامانة قطع و...  
 لا ادري  
 على من ليس تحت يده



فاخذ قبل اخذ شئ وقتل حبس بعد التعزير حتى يتوب وان  
 اخذ مالا واصاب منه كلاب نصاب قطع يده ورجله <sup>من</sup>  
 ان كان صحيح الاطراف وان قتل ولم يأخذ قبل هذا  
 فلا يعفو له ولا يشترط ان يكون موجبا للقصاص وان  
 قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا  
 ويبيع برمح حتى يموت ويترك ثلاثة ايام لا اكثر منها  
 وبعد اقامة الحد لا يضمن ما فعل ويجزى الاحكام على الكل  
 بمباشرة بعضهم وحجر وعصى لهم كسيف وان انضم الى  
 الجرح اخذ قطع وهدر جرحه وان جرح فقط او قتل عمدا  
 قتال او كان منهم غير مكلف او ذور حرم من المارة  
 او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا  
 في مصر او بين مصرين فلا حد وللولى القود والارث <sup>العنف</sup>  
 العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية  
 ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل  
 من يقتله عليه ومن تكرر الحق منه في المص قتل به  
 والا **كتاب الجهاد** هو فرض كفاية ابتداء ان  
 اقام به البعض سقط عن الكل والا انما بتركه لا على  
 وعبد وامرأة واعمي ومقعد واقطع ومديون بغير اذن  
 غريم وعالم ليس في البلد افقه منه وفرض عين انهم  
 العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة  
 فلا يخرج المريض الدنف ويقبل خبر المستنفر ومنادي

الدنف خبر المستنفر  
 الدنف خبر المستنفر  
 الدنف خبر المستنفر

ويقبل خبر المستنفر

ومنادي السلطان ولو فاسقا وكره المجعل مع الفئ والالا  
 لا فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان اسلموا والا  
 فالى الجزية فان قبلوا ذلك فلهم مالنا وعليهم ما علينا  
 ولا نقاتل من لم يبلغه الدعوة الى الاسلام وندعونا بها  
 من بلغه الا اذا تضمن ذلك ضررا فلا والا نستعين بالله  
 تعالى ونحاربهم بنصب المجانيق وحررقهم وغرقهم وقطع اشجارهم  
 وافساد ذروعهم ورميهم وان ترسوا بعضنا ونقصهم  
 وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولو فتح الاما  
 بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل احد منهم اصلا  
 ولو اخرج واحد منهم حل قتل الباقي ونهينا عن اخراج  
 ما يجب تعظيمه ويجرم الاستخفاف به كالمصحف وكتب الفقه  
 والحديث والمرأة الا في جيش يؤمن عليه واذا دخل مسلم  
 اليهم بامان جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يوقون الجهاد  
 وغدر وغلول ومثله وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ  
 فان واعمي ومقعد الا ان يكون احدهم ملكا او ذراى  
 في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله فعليه التوبة <sup>استغفرا</sup> والار  
 فقط ولا يبدأ اصله المشرك بقتل ويتمنع الفرع لقتله  
 غيره ولو قتله فهدر ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن  
 دفعه الا بقتله قتله ويجوز الصلح معهم بما لا يضر  
 وينبذ لو خيرا ونقائدهم بلا نذر مع خيانة ملكهم  
 والمرتين اذا غلبوا على بلدة وصاروا هم دار حرب بلا مال

دنف



والألا وان اخذ منهم لم يريد ولم يبع منهم ما فيه تقويم  
على الحرب ولا يحمل اليهم ولو بعد صلح ولا يقتل من  
حرا وحرّة ولو فاسقا بائى لغة كان وان كانوا لا يعرفون  
بعد معرفة المسلمين بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا امان  
لو كان بالبعد منهم وينقض الامام لو شتر وبطل امان  
ذمى واسير وتاجر وصبي وعبد مجبورين عن القتال  
ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يهاجر اليها **باب المغنم وقسمته**  
اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجبها وكذا من  
بعده وارضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة قسمها  
بين الجيش واقر اهلها عليها بجزية وخراج واخرجهم  
منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج لو كانوا  
كفاراً وقتل الاسارى او استرقهم او تركهم احراراً  
ذمة لنا وحرر منهم وفداؤهم وردتهم الى دارهم وعقر  
دابة شق نقلها فتذبح وتحرق كما تحرق اسلحة وامتعة  
تغدر نقلها وما لا يحرق منها يدفن بموضع خفى ويترك  
صبيان ونساء منهم شق اخرجها باسرى خربة حتى يموتوا  
جوعاً وجد المسلمون حية او عقرباً في رحالهم ثمة  
ينزعون ذنب العقرب وانياب الحية بلا قتل ولا تقسم  
غنيمة ثمة الا للابداع ولم يبع قبلها وردة لوقع ويد  
لحقهم ثمة كقاتل لا سوقى بلا قتال ولا من مات ثمة  
قبل قسمة او بيع وبعدها ثمة وبعدها احرار

الاحرار بدارنا يورث نصيبه ولهم الانتفاع فيها  
بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبيع  
وتقول وبعدها خروج منها لا ومن اسلم منهم عصم نفسه  
وطفله وكل مامعه واودعه معصوماً لا ولده الكبير <sup>جته</sup>  
وجملها وعقاره وعبده المقاتل حربى دخل دارنا بغير  
امان فهو في اخذ قبل الاسلام او بعده **فصل في كيفية القسمة**  
المعتبرة الاستحقاق وقت المجاوزة فلو دخل دار الحرب  
فارسا فنفق فرسه استحق سهبين ومن دخل راجلاً  
فترى فرساً فله سهم راجل ولا يسهم لغير فرس واحد  
صالح للقتال ولا لعبد وصبي وامرأة وذمى ورضع لهم اذا  
باشروا القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح الرضى او دل  
الذمى على الطريق ولا يبلغ به السهم الا الذمى اذا دل  
والبرازين والعناق سواء الا الراحلة والبغل والخمس  
للتييم والمسكين وابن السبيل وقدم فقراء ذوى القربى  
منهم عليهم ولا حق لا غنائم وذكره تعالى للتبرك وسهمه  
عليه السلام سقط بعده كالصفي ومن دخل دارهم باذن  
او منعة فاغار خمس والا لا **ندب للامام ان ينقل وقت**  
القتال حثا فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه او يقول من اخذ  
شيئاً فهو له ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلاً فله سلبه  
اذا قتل هو بخلاف من قتله انا فلى سلبه وذا انما يكون  
ومباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون ونحوها







الرجوع الى دار الحرب بعد الحول منع كما لو وضع عليه الخراج  
او صار لها زوج مسلم او ذمي لا عكسه فان رجع اليهم حل  
دمه فان ترك وديعة عند معصوم او ديناً فاسرا وظهر  
عليهم فاخذوه وقتلوه سقط دينه وصار ماله فيأ  
وان قتل او مات فقط فدينه ووديعته لورثته حرته  
هنا له ثمة عرس واولاد ووديعة مع معصوم وغيره  
فاسلم ثم ظهرنا عليهم فكله في وان اسلم ثمة فجاء فظهرنا  
عليهم فظفله حر مسلم ووديعته مع معصوم له وغيره  
في وللإمام اخذ دية مسلم لا ولي له او مستان اسلم  
هنا من عاقلة قاتله خطاً وفي العمد له القتل والدية  
لا العفو **باب العشر والخراج الجزية** ارض العرب وما اسلم  
اهله او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرية  
وسواد العراق وحده من العذيب الى عقبة حلوان عرضاً  
ومن العلى الى عبدان طولاً وما فتح عنوة واقراه له  
عليه او فتح صلحاً خراجية وارض السواد مملوكة لا أهلها  
يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها **ويجب الخراج في ارض**  
**والصبي والمجنون لو خراجية والعشر لو عشرية وموت**  
**احياه ذمي باذن الامام خراجي ولو احياه مسلم اعتبر**  
**قربه وكل منهما ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا**  
**ارض كافر تسقى بماء العشر وان سقى بماء الخراج اخذ منه**  
**الخراج وهو نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب**

بعض الخارج كالتخمس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب  
شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض كما وقع  
عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاعاً  
من براء وشعير ودرهما والجريب لترطبة خمسة دراهم  
والجريب لكرما والنخل متصلة ضعفيها ولما سواه كرغفران  
وبستان طاقته والتخفيف عين الانصاف فلا يرا عليه  
وينقص ما وظف ان لم تنطق ولا خراج ان غلب الماء على ارضه  
او انقطع او اصاب بالذرع افة سماوية كغرق وحرق وشدة  
برد اما اذا كانت غير سماوية ككل قردة وسباع  
ونحوها او هلك بعد الحصاد لا وان عطشها صاحبها  
وكان خراجها موظفاً او اسلم او اشترى مسلم ارض خراج  
يجب ولو منعه انسان من الزراعة او كان الخراج مقاسمة  
لا باع ارضاً خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشتري  
من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البائع ولا يؤخذ  
العشر من خارج ارض الخراج ولا يتكرر الخراج بتكرر  
الخارج في سنة لو موظفاً ولا يتكرر كالعشر ترك السلطان  
الخارج لرب الارض جاز ولو ترك العشر لا **فصل** التوزيع  
من الجزية بصلح لا بغير وما وضع بعد ما قهر واقرأ  
على املاكهم يقدر في كل سنة على فقير معقل اثني عشر درهماً  
وعلى وسط الحال ضعفه وعلى المكثرت ضعفه ومن ملك  
عشرة الاف درهم فصاعداً غني ومن ملك ما في درهم



فصاعدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين او لا يملك شيئا  
 فقير وتوضع على كتابي ونجوسي ووثني عجي لا على غيره ومرد  
 وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعمي وفقير  
 غير معقل وراهب لا يخالط والمعتبر في الاهلية وعند  
 وقت الوضع بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث  
 توضع عليه وهي عقوبة على الكفر فسقط بالاسلام والموت  
 والتكرار والعجز الزمانه وصيرورته مقعدا او شيخا كبيرا  
 لا يستطيع العمل واذا اجتمع عليه حولا ن تداخلت والاصح  
 سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية ويسقط  
 الخراج بالتداخل وقيل لا ولا يقبل من الذمي لو بعثها  
 على يد نائبه بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطيه قاشا  
 والقابض منه قاعدا ولا تحدث بيعة ولا كينه ولا  
 ولا بيت نار ولا مقبرة في دار الاسلام ويعاد المنهم  
 من غير زيادة على البناء الاول ويميز الذمي عن ابيه  
 ومركبه وسرجه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح  
 الكسبيج ويركب سرجا كالا كاف ويمنع من لبس العمامة  
 وزنار الابريسيم والنياب الفاخرة المنقصة باهل العلم  
 والشرف الذمي اذا اشترى دارا في المصر لا ينبغي ان  
 تباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من المسلم واذا  
 تخارى اهل الذمة دورا فيما بين المسلم يسكنوا فيها  
 جاز بشرط عدم تقليل الجماعات بسكنائهم فان لم يزد ذلك

ويمنع الذمي من  
 خيل قتيبه لان اهلهم ان يركبوا الخيل عند  
 على سرج كهيئة الكف جميع الكاف والاكاف  
 البردعة ذكره الغني واختار ان لا يركبوا  
 ان لا يركبوا اصلا الا اذا جوا الى  
 وكذا او كان مريضا

ذلك من بسكنائهم امره بالاعتزال عنهم والسكنى بناحية  
 ليس فيها مسلمون وينقض عهده بالغلبة على موضع الحرب  
 او بالحقا بدار الحرب او يجعل نفسه طليعة للشركيين  
 وصار كالمرد الا انه يسرق ولا يجبر على قبول الذمة  
 لا بقوله نقضت العهد بخلاف الامان ولا بالاباء عن الجزية  
 والزنا بمسلة وقتل مسلم وسب النبي عليه السلام  
 ويؤدب الذمي ويعاقب على سبه دين الاسلام او النبي  
 او القرآن ويؤخذ من مال بالغى تغلبي وتغلبة ضعف  
 زكوتنا مما يجب فيه الزكوة ولا من مولاه في الجزية والخراج  
 كمولي القرشي ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي  
 وهديتهم للامام وما اخذ منهم بلا حرب مصالحنا  
 كسند نفورنا وبناء فطرة وجسر وكفاية العلماء  
 والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم  
 ومن مات في نصف الحول حرم عن العطاء ولو في اخره  
 يستحب الصرف الى قريبه والمؤذن والامام اذا كان  
 له ما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط وكذلك  
 القاضي وقيل لا **باب المرتد** هو الراجع عن دين  
 الاسلام ركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد  
 الايمان وشرايط صحتها العقل والبلوغ من ارتد  
 عرض عليه الاسلام استجابا ويكشف شبهته ويجبر  
 ثلاثة ايام ان استمهل فان اسلم والا قتل واسلامه

ما تم نصف السنة حرم عن العطاء ان صلت  
 فلا يملك الا بالقبض ودر العجلة  
 في اخر فصل الجزية  
 لطائف الحكايات



ان يتبرأ عن الاديان او عنها انتقل اليه وكره قتله قبل  
 العرض بلا ضمان ولا يفتي بتكفير مسلم امكن حمل كلامه  
 على محمل حسن او كان في كفره خلاف ولورواية ضعيفة  
 وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا الكافر بسب النبي  
 والشيخين المكرمين او احدهما والتحرر ولو امرأة والزينة  
 اذا اخذ قبل توبته وكل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب  
 الا المرأة والخنثى ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم  
 والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين  
 ثم رجعا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يتغرض له  
 لان انكاره توبة ورجوع ولا يترك على دته باعطاء  
 الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا بجزية  
 استرقاقه بالتحاق والكفر ملة واحدة <sup>منه</sup> فلو نصر يهودي  
 او عكس ترك على حاله ويؤول ملك المرتد عن ماله ذوالا  
 موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة  
 ورث كسب سلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه  
 وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وان حكم بالحاق  
 عتق مدبره وامر ولده وحل دينه وينفذ منه الاستيلاء  
 والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبد  
 ويبطل منه النكاح والذبيحة والشهادة والارث  
 ويتوقف منه المفاوضة والتصرف على ولده الصغير  
 والمبايعة والعتق والهبة والاجارة والتدبير

ولا يفتي بتكفير مسلم

الكفر ملة واحدة

والتدبير والكتابة والوصية ان اسلم نفذ وان هلك  
 او لحق بدار الحرب وحكم بطل فان جاء مسلما قبله فكأنه  
 لم يرتد وان جاء بعده وماله مع وارثه اخذه وان هلك  
 او ازاله عن ملكه لا ويقضي ما ترك من عبادة في الاسلام  
 وما ادى منها فيه بطل ولا يقضي الا الحج مسلم اصاب لا  
 او شيئا يجب به الفصايل وحد السرقة او الدية فتر  
 ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق ثم جاء  
 مسلما يؤخذ بملكه ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم  
 لا اخبرت بارتداد زوجته فلها التزوج باخر بعد  
 العدة كما في الاخبار بموته وتطبيقه والمرتبة تحبس حتى  
 تسلم وان قلها احد لا يضمن وضح تصرفها وكسابها  
 لو رثتها ولدت امته فادعاه فهو ابنه حرا يرتد في المسلمة  
 مطلقا ان مات او لحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا  
 جاءت به لاكثر من نصف حول منذ ارتد وان لحق بماله  
 فظهر عليه فهو في رجوع فلحق بماله فظهر عليه فهو  
 لو ارثه قبل قسمته بلا شيء وبعدها بقيته وان قضى لعبد  
 مرتد لحق لابنه فكأنه فحاه مسلما فبذلها والولاية لا  
 مرتد قتل خطأ فلحق او قتل فديته في كسب الاسلام  
 قطعت يده عدا فارتد والعبادة بالله ومات منه او لحق  
 فجاء مسلمات منه ضمن القاطع نصف لذيته في ماله لو ارثه  
 وان اسلم هبنا فأت ضمن كلها ولو ارتد مكاتب ولحق

اجاب آه

ولا يفتي بردة من قبل بغيره في كل يوم  
 وتضمن سوطي حقه تسلم او تموت في العبد

تسلمت آه



بدار الحرب فاخذ بماله وقتل فبدل كتابته لمولاه وما بقي  
لوارثه زوجان ارتدا ولحقا فولدت ولدا وولده ولد  
فظهر عليهم فالولدان في والاقل يجبر على الاسلام لا ثالثا  
واذا مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحققت بدار الحرب  
فولدت هناك فظهر عليهم فانه لا يسترق ويرث اباه  
ولولم يكن ولده حتى بيت فم ولده في دار الاسلام فهو  
مسلم مرقوق ولا يرث اباه واذا ارتدت حتى عاقل صح كاسلامه  
فلا يرث ابويه الكافرين ويجبر عليه والعاقلة الميرز وقيل  
الذي يعقل ان الاسلام سب النجاة ويميز الخبيث  
من الطيب والحلوم من المر **باب البغاة** هم الخارجون على الامام  
الحق بغير حق والامام يصير اما ما بالمبايعة معه  
من الاشرف والاعيان وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا  
من قهره وجبروته فان بايع ولم ينفذ حكمه لجزء لا يصير  
اما ما فاذا صار اما ما فجار لا ينزل ان له قهر وغلبة  
والا فينزل فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته وغلبوا  
على بلد عام اليه وكشف شبهتهم فاذا تحيزوا مجتمعين  
حل لنا قتالهم بدأ حتى يفرق جمعهم ومن دعا الامام  
الى ذلك افترض عليه اجابته لو قادرا ولو طلبوا المودة  
اجيبوا ان خيرا للمسلمين والا لا ولا يؤخذ منهم شيء ولو اخذنا  
منهم رهونا واخذوا منا رهونا فمردوا بنا وقتلوا  
رهونا لا ينبغي لنا ان نقل رهونهم ولكنهم يجبوننا

زوجان

مسلم  
الامة

الى ان يهلك اهل البغي ويؤبوا وكذلك اهل الشرك  
ويجبرون على الاسلام او بصيروا ذمة لنا ولو لم يقاتلوا  
اجهز على جرحهم واتبع مولاهم والا لا والامام بالخيار  
في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه ونقاتلهم بالخيبة  
والاغراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من اهل  
الحرب لا يجوز قتله منهم ولم يسيب لهم ذرية ويجب لهم  
الى ظهور توابعهم ونقاتل بسلحهم وخيلهم عند الحاجة  
ولا يتفجع بغيرها من موالمهم مطلقا ولو قال الباغى تب  
والقى السلاح كف عنه ولو قال كف عنى لا نظر في امرى  
لعلى اتوب والقى السلاح كف عنه ولو قال انا على دينك  
ومعه السلاح لا ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا  
فيه ويكره نقل رؤسهم الى الافاق ولو غلبوا على مصر  
فقتل مصرى مثله عدا قطهر على المصر قتل به ان لم يجز على  
اهله احكامهم وان قتل عاقل باغيا ورثته وبالعكس اذا  
قال انا على باطل لا وان قال انا على حق ورثته ويكره بيع  
السلاح من اهل الفتنة ان علم وبيع ما يتخذ منه كالحديد  
لا **كتاب اللقيط** وهو اسم لحي مولود طرحه اهله خوفا  
من العيلة او فرارا من شهة الريبة التقاطه فرض كفارة  
ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه والا فندوب وهو  
حر الا بحجة رقه وما يحتاج اليه في بيت المال وان  
كان له مال ففي ماله وارثه في بيت المال كنجانيته ليس



لاحد اخذه منه قهرا فلو اخذه احد وخاصة الاقر  
 اليه ولو وجد مسلم وكافر فتنازعوا قضي به للمسلم  
 وثبت نسبه من واحد ومن اثنين ولو اودعته امرأة  
 ذات زوج فان صدقتها زوجها وشهدت لها القابلة  
 او قامت البينة صحت والا لا وان لم يكن لها زوج فلا  
 من شهادة رجلين ولو اودعته امرأتان واقامت احدهما  
 البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو ابنهما وان  
 وصف احديهما علامة به ووافق به فهو احق به ومن  
 وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد  
 وهو حر ولو اذعاه حران احدهما انه ابنه من هذه  
 الحرة والاخر من هذه الامة فالذي يدعيه من الحرة  
 اولى وان وجد معه مال فهو له ويصرفه للوجد  
 اليه بامر القاضي ولو قرر القاضي ولاءه للملئق صحت  
 ويدفعه في حرقة ويقبضه به وليس له حننه وله  
 نقله حيث شاء ولا ينفذ للملئق عليه نكاح وبيع <sup>اجارة</sup>  
**كتاب اللقطة** هي رفع شئ ضايع للمخلف على الغير  
 لا للتملك وندب رفعها لصاحبها ووجب عند خوف  
 ضياعها فان شهد عليه وعرف الى ان علم ان صاحبها  
 لا يطلبها او انها تفسد ان لبثت كالاطعمة كانت امانة  
 ولو من الحرام او قليلة او كثيرة فيستغنى بها لو فقيرا  
 والا تصدق به على فقير ولو على صلبه وقرعته وعرسه

لا يملك  
 ولا يبيع  
 ولا يقرض  
 ولا يهب  
 ولا يوصي  
 ولا يزوج

وعرسه الا اذا عرف انها لذاتي فانها توضع في بيت المال  
 فان جاء مالكها خيرا بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها  
 او تضييعه ولو تصدق بامر القاضي كما يضمن القاضي لو  
 فعل ذلك او المسكين وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه  
 ولا شئ للملئق من الجعل اصلا وندب القاطن البيمة  
 الضالة وتعرفها ما لم يخف ضياعها ولو في الصحراء  
 وهو في الانفاق على اللقيط واللقطة متبرع الا اذا  
 قال له قاض انفق لترجع او يصدق اللقيط بعد  
 بلوغه وان كان لها نفق اجرها وانفق عليها وان  
 لم يكن باعها وله منعها من ربتها لياخذ النفقة ولا ينفق  
 الى مدعيها بل البينة فان بين علامة بها حل الدفع وكذا  
 ان صدقة مطلقا النقطة لقطة فضاغت منه ثم وجدها  
 في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة **عليه**  
 ديون ومظالم وجهل اربابها وايس من معرفتهم فعليه  
 التصديق بقدرها من ماله وان استغرق جميع ماله سقط  
 عنه المطالبة في العقبى مات في البادية جاز لرفيقه  
 بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله حطب وجد  
 في الماء ان له قيمة فلقطة والا فلال لاخذه منخضة طام  
 اختلط بها اهل غيره لا ينبغي له ان يأخذه وان اخذه  
 طلب صاحبه ليرده عليه فان فرخ عنده فان الاثم  
 غريبة لا يعرض لفرختها وان الام لصاحب الحضة <sup>والفر</sup>

هذا من باب اعياننا العلم بنبيهم  
 في يد عروضا لا يبيعهم  
 لا يبيعون بالاعيان مع



ذكر فالفرح له **كتاب لا يبق** اخذه فرض ان خاف ضياعه  
 ويحرم نفسه وندب ان قوى عليه فان ادعاه اخر دفعه  
 اليه ان برهن واستوثق بكفيل ويحلفه بالله تعالى ما اخرج  
 عن ملكه بوجه وان لم يبرهن واقر انه عبده او ذكر  
 علامته وحليته دفع اليه بكفيل وان انكر المولى باقه  
 حلف فان طالت المدة باعه القاضي ولو علم مكانه  
 وحفظ ثمنه لصاحبه وانفق عليه منه فان جاء بعده  
 وبرهن دفع باقى الثمن اليه ولا يملك نقص بيعه ولو  
 زعم تدبيره او كتابته لم يصدق في نقضه واختلف في القائل  
 ابق عبد فجاء به رجل فقال لم اجد معه شيئا صدق  
 ولم يرده اليه من مدة سفر وهو من يستحق الجعل  
 اربعون درهما ولو بلا شرط وان لم يعد لها ان تشهد  
 انه اخذه ليرده ومن اقل منها بقسطه وقبل برضخ له  
 برأى الحاكم به يفتى ولو من المصر وامر ولد ومذكر كفن  
 وان مات المولى قبل وصوله وهو مدبر او امر ولد  
 فلا جعل له وان ابق منه بعد اشهاد لم يضمن ضمن  
 لوقبله ولا شئ له في الوجهين ولا جعل برده مكاتب  
 وجعل عبد الرهن على الرهن لوقيته مساوية للدين  
 او اقل منه ولو اكثر من الدين فعليه بقدر دينه  
 والباقي على الراهن وجعل عبدا وصى بربقته لانشاء  
 وبخدمته لآخر على صاحب الخدمة فاذا انقضت رجع صاحبها

في  
 قوله

صاحبها على صاحب الرقبة او بيع العبد فيه وجعل عبد  
 ما ذون مديون على من يستقر الملك له كما يجب جعل عبد  
 مغصوب على غاصبه وموهوب على موهوب له وان رجع  
 الواهب وصى في ماله ونفقة كنفقة لقطعة وله ان يبيع  
 لنفقة الدين ولا يوجره القاضي ويحبسه تعزيرا له  
 بخلاف الصناعات **كتاب المفقود** هو غائب لم يدرا حتى هو  
 فيتوقع امر ميت او دعى اللحد البلق وهو حتى في حق نفسه  
 فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته  
 ونصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه  
 لكنته ليس يخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة  
 وشركة في عقار او رقيق ونحوه ولا يبيع ما لا يخاف  
 فساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فساد  
 وينفق على عرسه وقريبه ولا يفرق بينه وبينها  
 ولو بعد مضي اربع سنين وميت في حق غيره  
 فلا يرث من غيره ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي  
 بل يوقف قسطه الى موت اقرانه في بلده على المذهب  
 فان ظهر قبله حيا فله ذلك وبعده يحكم بموته في حقه  
 ماله يوم علم ذلك فتعد عرسه للموت ويقسم ماله  
 بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقده فيرد  
 الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته ولو كان مع  
 المفقود وارث يجب به لربط شيئا وان انقص حقه

أي القفر فانه في القفر من البلق رجعا الى الأرض  
 جمع بلق اشياء



اعطى اقل النصيبين كالحمل **كتاب الشركة** هي عبارة  
عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وركنها  
في شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ المفيد له  
وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك متعدد عينا  
او دينا بارت او بيع او غيرهما وكل اجنبي في مال صاحبه  
فصح له بيع حظه ولو من شريكه بلا اذن الا في صورة  
الخلط والاختلاط **شركة** عقد وركنها الايجاب  
والقبول وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة  
وعدم ما يقطعها كشرط درهم مستامة من الربح لاحدهما  
**وهي** اما مفاوضة ان تضمن وكالة وكفالة وتساويا  
مالا وتصرفا ودينا فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ  
ومسلم وكافر وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها  
ولا يشترط ذلك في العنان كان عنانا لا يستجاع شرطه  
وتصح بين حفي وشافعي ولا تصح الا بلفظ المفاوضة  
او بيان مقتضياتها فما اشترى احدهما يقع مشتركا  
الا طعام اهله وكسوتهم وللبيع مطالبة ايضا شاء  
بشمسها ورجع الاخر على المشتري بقدر حصته وكل  
لزم احدهما بتجارة وغصب وكفالة بمال بامر لزم الاخر  
ولو باقراره واذا ادعى على احدهما فله تحليف الاخر  
وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث ما تصح فيه الشركة  
لا ما لا تصح فيه كعرض وعقار وصارت عنانا

عنانا ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النقيدين والفلو  
النافقة والتبر والنفقة ان جرى التعامل بينها  
وصحت بعرض ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض  
الاخر ثم عقداها **ولا** تصح بمال غائب او دين مفاوضة  
كانت او عنانا **واما** عنان ان تضمن وكالة فقط فتصح  
من اهل التوكيل وان لم يكن اهلا للكفالة وتصح مع النكاح  
في المال دون الربح وعكسه ويبعض المال دون بعض ونحوه  
الجنس كدنانير ودرهم والوصف كبيض وسود وان  
تفاوتت قيمتها والربح على ما شرط وعدم الخلط ويطالب  
المشتري بالثمن فقط ورجع على شريكه بحصته منه  
ان ادى من مال نفسه وتبطل بهلاك المالكين واحدهما  
قبل الشراء وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر  
فالمشتري بينهما ورجع على شريكه بحصته منه وان هلك  
ثم اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد  
الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط شركة  
ملك لبقاء الوكالة والا فهو لمن اشترى خاصة  
وتفقد باشرط درهم مستامة من الربح لاحدهما ولكل  
من شريك العنان والمفاوضة ان يشاجر ويبضع ويؤجر  
ويضارب ويوكل ويبيع ينقد ونسئة ويسافر لا الشركة  
والرهن والكتابة وتزويج الامة لوعنانا ولا يجوز  
لها تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال والهبة



والقرض وكذا كل ما كان اتلا فالل مال او تملكيا بغير عوض  
 وصح بيع مفاوض من ترذ شهادته له لا اقاربه بدین  
 وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع لشريكه ولو بعد  
 موته ويضمن بالتعدي كما يضمن الشريك بموته مجهلا  
 نصيب صاحبه وتقبل ان اتفق خياطان او خياط وصباغ  
 على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما قبله  
 احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعدل ويطالب  
 بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل احدهما بينهما  
 على الشرط وجوه ان عقداها على مال ان يشتريا بوجوهها  
 ويبعا بالنسبة ويكون كل منهما عانا ومفاوضة  
 بشرطه وتتضمن الوكالة والكفالة ايضا اذا كانت  
 مفاوضة والرجح على ما شرط من مفاوضة المشتري  
 او مثاليته **فصل في الشركة الفاسدة** لاتصح شركة في خطا  
 واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات  
 وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما وما حصل  
 احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله  
 بالغاما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز نصف  
 ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا  
 بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حكما  
 وبانكارها وفسخ احدهما اياه وجنونه مطبقا ولو ترك  
 احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا

انما قد ذكر ان الخلف بين محض وصاحبه في جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على انه قصد بالمنفعة  
 وصح بيع مفاوض من ترذ شهادته له لا اقاربه بدین وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع لشريكه ولو بعد موته ويضمن بالتعدي كما يضمن الشريك بموته مجهلا نصيب صاحبه وتقبل ان اتفق خياطان او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما قبله احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعدل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل احدهما بينهما على الشرط وجوه ان عقداها على مال ان يشتريا بوجوهها ويبعا بالنسبة ويكون كل منهما عانا ومفاوضة بشرطه وتتضمن الوكالة والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة والرجح على ما شرط من مفاوضة المشتري او مثاليته **فصل في الشركة الفاسدة** لاتصح شركة في خطا واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما وما حصل احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز نصف ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حكما وبانكارها وفسخ احدهما اياه وجنونه مطبقا ولو ترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا

معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه وان اديا متعاقبا  
 كان الضمان على الثاني علم باداء صاحبه او لا كالمأمور  
 باداء الزكاة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه اشترى  
 احدا المتقاضين امة باذن الاخر ليطافه في له بلا شيء  
 وللبايع اخذ كل ثمنها ومن اشترى عبدا فقال له اخر  
 اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يبع وان بعد  
 صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند  
 العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم فرفقه اخر وقال  
 مثله واجيب نعم فان علما بمشاركة الاول فله ربه  
 وان لم يعلم فله نصفه وخرج العبد من ملك الاول  
**كتاب الوقف** هو حبس العين على عمل الوقف  
 والتصدق بالمنفعة عنده وعندهما هو حبسها على  
 ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من اذن وسببه  
 ارادة محبوبا لنفسه ومجمله المال المقوم وركته الالفاظ  
 كصدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه وشرطه  
 شرط سائر التبرعات وان يكون منجرا والملك يزول بقبض  
 القاضى المولى من قبل السلطان لا الى مالك او ابلو  
 اذا علق بياو بقوله وقفها في حياتي وبعد وفاتي  
 مؤبدا ولا يتم حتى يفيض ويفرز ويجعل اخره لجهة  
 لا تنقطع واذا وقته بطل فاذا نزل لم يملك  
 ولا يملك ولا يعار ولا يرضى ولا يقسم الا عندهما

وانما قد ذكر ان الخلف بين محض وصاحبه في جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على انه قصد بالمنفعة  
 وصح بيع مفاوض من ترذ شهادته له لا اقاربه بدین وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع لشريكه ولو بعد موته ويضمن بالتعدي كما يضمن الشريك بموته مجهلا نصيب صاحبه وتقبل ان اتفق خياطان او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما قبله احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعدل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل احدهما بينهما على الشرط وجوه ان عقداها على مال ان يشتريا بوجوهها ويبعا بالنسبة ويكون كل منهما عانا ومفاوضة بشرطه وتتضمن الوكالة والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة والرجح على ما شرط من مفاوضة المشتري او مثاليته **فصل في الشركة الفاسدة** لاتصح شركة في خطا واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما وما حصل احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز نصف ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حكما وبانكارها وفسخ احدهما اياه وجنونه مطبقا ولو ترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا

انما قد ذكر ان الخلف بين محض وصاحبه في جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على انه قصد بالمنفعة  
 وصح بيع مفاوض من ترذ شهادته له لا اقاربه بدین وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع لشريكه ولو بعد موته ويضمن بالتعدي كما يضمن الشريك بموته مجهلا نصيب صاحبه وتقبل ان اتفق خياطان او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما قبله احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعدل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل احدهما بينهما على الشرط وجوه ان عقداها على مال ان يشتريا بوجوهها ويبعا بالنسبة ويكون كل منهما عانا ومفاوضة بشرطه وتتضمن الوكالة والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة والرجح على ما شرط من مفاوضة المشتري او مثاليته **فصل في الشركة الفاسدة** لاتصح شركة في خطا واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما وما حصل احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز نصف ثمن ذلك والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حكما وبانكارها وفسخ احدهما اياه وجنونه مطبقا ولو ترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا



من الواقف المالك اذا قضى فليس يجوز وقف المشي ونفذ قضاءه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم  
القسمة فنحن لا نقسم ويشاءون ونعندنا يقسم واجتمعوا على ان الكل لو كان موقوفا على الابواب فاردوا القسمة  
لا يقسم كذا في شرح مناسكهم ومعنا الى المحيط وهو من قول الموقوف عليهم لما ان القسمة يمتنع واذا زال البيع وتملك  
فيجوز وله ان يشاء بيعه لاشتمالها على الاراز والمبادلة وحجة المبادلة راجحة لا غير الشكيات

اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم ويؤول  
ملكه عن المسجد بقوله جعلته مسجدا وشرط محمد  
رحمه الله الصلاة فيه واذا جعل تحت سر داب المصالح  
جاز ولو جعل غيرها او فوقه بيتا وجعل باب المسجد  
الى طريق وعزله عن ملكه لا وله بيعه ويورث عنه  
كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه  
ولو حارب ما حوله واستغنى عنه ببقى مسجدا عند الامام  
والثاني به يفى وعاد الى الملك عند تحمده ومثله  
حينئذ المسجد وحصره مع الاستغناء عنها والرباط  
والبئر ان لم ينفع بهما يصرف وقف المسجد والرباط  
والبئر الى قرب مسجد ورباط او بئر اليه **التميز**  
الواقف والجهة وقيل مرسوم بعض الموقوف عليه جاز  
للمالك ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه وان اختلف  
احدهما لا ولو وقف العقار بقره وكرته صح كشاع  
قضى بجوازها ومنقول فيه تعاميل كفاس وقدم ودرهم  
ودنانير وقدر وجنازة **ويبدأ** من غلته بعمارة  
وان لم يشترطه الواقف ولودار فعمارة على من له السكنى  
ولم يزد في الاصح ولو انى او عجز عن الحاكم باجرتها  
فزيدها الى من له السكنى وصرف نقضه الى عمارة ان  
احتاج والا حفظه لاحتاج ولا يقسم بين مستحقى الوقف  
**جعل** شئ من الطريق مسجدا جاز كعهه جعل الواقف

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

الواقف الولاية لنفسه جاز وينزع لو غير مأمون وان  
شرط عدم نزعه وجاز جعله الوقف لنفسه عند  
الثاني وشرط الاستبدال به او بيعه وبشرط ثبته  
ارضا اخرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى  
في شرائها وان لم يذكر ثمنه لم يشترطها واما بدون الشرط  
فلا يملكه القاضى بنى على ارض فوقف البناء بدونها  
ان الارض مملوكة لا يبيع وان موقوفة على ما عتير البناء  
له جاز اجماعا وان لجهة اخرى فمختلف فيه اطلق  
بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو  
لغيره لا الوقف في مرض موته كهبه فيه فان خرج  
من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل ولا يطل في الزيادة  
على الثلث الوقف اما للفقراء او للاغنياء ثم الفقراء  
او يستوى فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقايات  
وقناطر ونحو ذلك **فصل** برأى شرط الوقف  
في اجارته فلو اهل الواقف مذتهما قبل يطلق وقيل  
يقيد بسنة وبها يفى في الدار وثلث سنين في الاخر  
ويجوز بالمثل لا بالاقل فلو رخص اجرة لا يفسخ العقد  
ولو زاد على اجرمثله قيل يعقد ثانيا على الاصح  
وقيل لا كزيادة نعتا والمستاجر الاول اولى من غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره

لو كان المسجد  
موقوفا على  
الملك  
لا يقسم  
ولا يورث  
عن غيره  
ولا يورث  
عن غيره



٩ والموقوف عليه لا يملك الا جارة الابتولية بان يجعله الواقف متوليا فيكون له حق التصرف ذكر في الفاء والرسالة  
 اذا كان الوقف على رجل معين قال بعض المشايخ يجوز ان يكون هو المتولي بغير اطلاق الفاء لان الحق لا يعود  
 والقول لا يصح ولا يصح لانه لا حق له في التصرف في الوقف انما حقه في اخذ الفلأ ولعصبه الوقف احد لا يكون  
 لاحد من الموقوف عليهم حتى يختص به بغير اذن الفاء لان الموقوف عليهم لا يملكون اجارة الوقف انما يقع العاقل

اذا قبل الزيادة والموقوف عليه لا يملك الاجارة الابتولية  
 واذا اجره المتولي بدون اجر المثل لزم المستاجر ثمانية  
 كاب اجر منزل صغيره بدونه يفتى بالضمنان في عقار  
 الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو نافع للوقف  
 فيما اختلف العلماء فيه وتقبل فيه الشهادة بدون المدعى  
 ويشترط بيان الواقف في الاصح وفيه الشهادة على الشها  
 وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لاثبات  
 اصله وان صرحوا به لا لشرايطه في الاصح وبيان المصروف  
 من اصله وبعض مستحقه ينصب خصما عن الكل وقيل لا  
 وهذا اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا اشترى المتولي  
 بما للوقف دارا لا يلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها  
 في الاصح مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما  
 من الوقف سقط كالقباضي وقيل لا ولا ينفذ  
 القيم الى الواقف ثم لو ضيه ثم للقاضي ومادام يصلح  
 للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولي من الاجا  
 اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حيوته ان كان  
 القروض عاما صح والا لا باع دارا قال في  
 وقفها او قال وقف على لم يصح ولو اقام بينة  
 قبلت الباني اولى بنصب الامام والمؤذن في الخا  
 في المختار في المسند من القوم

وتقبل ما دونه  
 وهذا الذي ذكرناه من كونه ينصب  
 خصما عن الكل صح

في المختار في المسند من القوم

في المختار اذا عين القوم اصلح فمات عليه صح الوقف قبل وجود المتولي  
 عليه في الاصح **كتاب البيوع** هو مبادلة شيء  
 مرغوب فيه بمثل على وجه مخصوص ويكون بقول وفعل  
 اما القول فلا يجاب وهو ما يذكر اولا من كلام العابد  
 الدال على الرضاء وهما عبارة عن كل لفظين يبينان  
 عن معنى التملك والتمليك ماضيين او حالين ولا يحتاج  
 الاقل الى نية بخلاف الثاني على الاصح وتصح اضافته  
 الى عضو تصح اضافة العتق اليه والا لا وقد فعلت  
 ونعم وهات الثمن قبول ولا يتوقف شطر العقد فيه  
 على قبول غائب اتفاقا كما في الشكاح على الاظهر واما الفعل  
 فالنقاط في خيس ونقيس ولو من احد الجانبين على الاصح  
 اذا لم يصرح معه بعدم الرضاء وقيل لا بد من الاعطاء  
 من الجانبين وعليه الاكثر وينعقد بلفظ واحد كما في بيع الآ  
 من طفله وشراء منه واذا اوجب واحد قبل الاخر في المجلس  
 كل المبيع بكل الثمن او ترك الا اذا بين ثمن كل وما لم يقبل  
 بطل الا يجاب ان رجوع الموجب اوقام احدهما عن مجله  
 واذا وجد الزم المبيع وشرط لصحته معرفة قدر وصف  
 ثمن غير مشار لا مشار وصح بثن حال وموجب الى معلوم  
 اذا بيع بخلاف جنسه ولم يجعها قدر وابتداؤه من وقت  
 التسليم وللشترى اجل سنة ثانية لمنع البايع السلعة  
 سنة الاجل وينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد



وان اختلفت النقود مالية فدمع الاستواء في رواجها  
الا اذا بين وصح بيع الطعام كيلا وجزا فاذا كان بخلا  
جنسه ولم يكن زاس مال سلم او كان بجنسه وهو رخيص  
صاع وباناء وحجر لا يعرف قدره اذا لم يحتمل نقصان  
والثقت وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا وفي الكل  
ان سمي جملة ففزانها وفيد في الكل في بيع ثلة او ثوب  
كل شاة او ذراع بكذا وكذا كل معدود متفاوت وان  
باع صبرة على انها مائة صاع بمائة درهم وهي اقل واكثر  
اخذ المشتري الاقل بحصته او فسخ وما زاد للبائع وان  
باع المذروع مثله اخذ الاقل بكل الثمن وترك والاكثر  
بلا خيار للبائع وان قال كل ذراع بدرهم اخذ الاقل  
بحصته وترك وكذا الاكثر كل ذراع بدرهم او فسخ  
وفيد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار لا سهم  
اشترى عددا من قيمى على انه كذا ففقد او زاد فقد كما  
لوبياع عدلا او غنا واستثنى واحد بغير عينه ولو بعينه  
جاز ولو بين ثمن كل واحد من القيمى ونقص صح بقدره  
وخير وان زاد فقد اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع  
كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار  
وتسعة في تسعة ونصف بخيار **فصل** كل ما كان  
في الدار من البناء او متصلا به تعالىها دخل في بيعها  
فيدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل والسرور والدرج

١١

والدرج المتصلة في بيعها والشجر في بيع الارض  
بلا ذكر مثمرة كانت او لا اذا كانت موضوعة فيها للنقود  
ولا يدخل الذرع في بيع الارض بلا تسمية ولا التمر  
في بيع الشجر بدون الشرط ويومر البائع بقطعها  
وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما لو اوصى بخل  
لرجل وعليه بسرح حيث تجبر الورثة على قطع البسر هو  
المختار ومن باع ثمرة بارزة ظهر صلاحها او لا صح  
ولو برز بعضها دون بعض لا في ظاهر المذهب يقطعها  
المشتري في الحال فان شرط تركها على الاشجار فسد  
وقيل لا اذا انتهت به بقى ما جاز ايراد العقد عليه  
با نفراده صح استثناءه منه فصح استثناء ابطال معلومة  
من بيع تمر نخلة كبيع بر في سنبلة وبا قلاء وارز وسهم  
في قشرها وجوز ولوز وفستق في قشرها الاول واجرة  
كيل وعدو وزن وذرع على بايع واجرة وزن ثمن ونقد  
على مشتري وبسلم الثمن او لا في بيع سلعة بدنا يروى درهم  
وفي بيع سلعة بمنزلها سلما معا وجده زيو فاليس له  
استرداد السلعة وجسها به قبض بدل الجياد زيو فانا  
نمعلم بها يرد لها وبسرة الجياد ان قاعة ولا فلا  
اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع  
اسوة للغرماء ولو لم يقبضه فالبايع احق به **باب خيار**  
**الشرط** صح شرطه للمتايعين ولا حد لها ولا غيرها

علاج درهم

بجاء

بجاء



في مبيع او بعضه ثلاثة ايام او اقل لا اكثر غير انه يجوز  
ان اجاز في الثلاثة وصح في اجارة وقسمة وصلح عن مال  
وكتابة وطلع وعشق على مال ونحوها فان اشترى على  
انه ان لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح والى  
اربعة لا فان نقد في الثلاثة جاز ولا يخرج مبيع عن  
ملك البايع مع خياره فيهلك على المشتري بقيمة اذا  
قبضه باذن البايع ونجس عن ملكه مع خيار المشتري  
فيهلك في يده بالثمن كتعبه ولا يملك المشتري خلافا لها  
وتمت تظهيره استحق عرك فم اجاز من له الخيار صح ولو  
مع جهل صاحبه وان فسخ لا اذا علم وقد العقد  
بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه وطلب الشفعة  
بها من المشتري اذا كان الخيار له ولو شرط المشتري  
الخيار لغيره صح فان اجاز احدها او نقض صح فان  
اجاز احدها وعكس الاخر فالاسبق اولي ولو كانا معا  
فالفسخ تراصيا على فسخ الفسخ واعادة العقد بينهما جاز  
باع عبدين على انه بالخيار في احدهما ان فضل ثمن كل  
منهما وعين صح والا لا وكذا لو كان الخيار للمشتري  
وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة ولو اشتريا  
بالخيار فرفض احدهما لا يردده الاخر وكذا خيار الرؤية <sup>العب</sup>  
كما يلزم الباع لو اشترى عبدا من رجلين صفقة على ان  
الخيار لهما فرفض احدهما دون الاخر اشترى عبدا

عبد بشرط خبره او كتبه فظهر بخلافه اخذ بكل ثمنه  
او ترك بخلاف شرائه شاة على انها حامل وتجب كذا  
رطلا والقول للسكر في الخيار كما في دعوى الاجل والمضى  
اشترى جارية بالخيار فرد غيرها فان ابلانها المشتري  
فقال البايع ليت كذلك فالقول للمشتري وجاز للبايع  
وطؤها ولو قال البايع عند رده كان يحسن ذلك لكنه  
لشي عندك فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط  
كتبه وخبره وكان يحسن ذلك فنسيه في يد البايع رده عليه  
**باب خيار الرؤية** هو يثبت في الشراء والاجارة والقسمة  
والصلح عن دعوى المال على شيء بعينه صح الشراء والبيع  
لما لم يرباه والاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز وله  
ان يرده اذا رآه وان رضى قبله ولو فسخه قبلها صح  
في الاصح ويثبت الخيار مطلقا غير موقت ويشرط  
لفسخه علم البايع ولا خيار للبايع ما لم يره وكفى رؤية  
ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة ورقيق ودابة وكفلها  
وظاهر ثوب مطوى وداخل دار وجس شاة لحم ونظر  
شاة قنية ودوق مطعوم لا خارج دار وصحنها على <sup>الفتى</sup>  
او رؤية دهن في زجاج وكفى رؤية وكيل قبض وشراء  
لا رؤية رسول وصح عقد لاعمي وسقط خياره اذا اشترى  
بجس مبيع وشتمه ودوقه ووصف عقارا اذا وجدت  
قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار بها فيتمد مال <sup>يؤخذ</sup>



ما يدل على الرضاء من قول او فعل ومن رأى احد  
ثوبين فاشترىهما ثم رأى الاخر فله ردهما لاردا الاخر  
وحده ولو اشترى ما رأى قاصدا للشراء عالما بان  
مرئية وقته فلاحيار له الا اذا تغير رأى ثيابا  
فدفع البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله  
الخيار ولو سمي لكل واحد منها عشرة لا والقول للبايع  
اذا اختلفا في التغير لو المدة قريبة وان بعيدة فله التغير  
كما لو اختلفا في الرؤية اشترى عدلا فباع منه ثوبا  
او وهب وسلم رده بخيار عيب لا بخيار رؤية او شرط  
**باب خيار العيب** من وجد بمشترية ما ينقص الثمن عند  
التجار اخذه بكل الثمن اورده كالا باق والبول في الفرس  
والسرقة وكلها تختلف صفرا وكبرا والجنون وهو  
لا يختلف بهما والبحر والزفر والزنا والتولد منه  
فيها الا ان يفتش الاولان فيه او يكون الزنا عاده له  
والكفر فيهما وعدم الحيض والاستحاضة والسعال  
القديم والدين والشعر والماء في العين وكذا كل مرض  
فيها والتلول عيب وكذا الكلى لو عناء والا لحدث  
عيب اخر عند المشتري رجع بنقصانه وله الرد برضى  
البايع اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب رجع به  
فان قبله البايع كذلك له ذلك ولو اشترى بعيرا  
فخره فوجد امعاءه فاسدا لا كما لو باع المشتري الثوب بعد

92  
بعد القطع فلو قطعه وخاطه او صبغه اولت السوق  
بمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه في هذه  
الصور بعد رؤية العيب او مات العبد او اعتقه  
او كان طعاما فاكله او بعضه ولو اعتقه على مال  
او قتله لا شري بخويض وبطيخ فكسره فوجده فاسدا  
ينفع به فله نقصانه وان لم ينفع به اصلا فله كل الثمن  
بايع ما اشترى فرد عليه بعيب رده على بايعه لو رد  
عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا ادعى عيبا  
بعد قبضه المبيع لم يجبر على دفع الثمن بل يبرهن ويحلف  
بايعه وادعى غيبة شهوده دفع ان حلف بايعه وان  
شكل لزم العيب بنكوله ادعى ابا قال لم يحلف بايعه  
حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان برهن حلف  
بايعه بالله ما ابق قط استحق بعض المبيع فان قبل  
القبض خيره الكل وان بعده خيره في القيمة لا في غيره  
وان قبض احدهما دون الاخر فحكمه حكم ما قبل قبضها  
وهو على التراخي فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله  
الرد واللبس والركوب والمداوة رضى بالعيب لا الركوب  
للرد او لشراء العلف والسقي ولا بدله منه اختلفا  
بعد التقابض في عدد المبيع والمقبوض فالقول للمشتري  
اشترى عيدين صفقة وقبض احدهما ووجد  
بالاخر عيبا اخذها اوردها ولو قبضها رد العيب



وحده كما لو قبض كيليا او وزنيا ووجد ببعضه عيبا  
فان له رد كله واخذه اشترى جارية فوطئها  
او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها  
مطلقا ورجع بالنقصان الا اذا قبلها البايع ويعود  
الرد بالعيب القديم بعد زوال الحادث ظهر عيب  
بمشتري الغائب عند القاضي فوضعه عند عدل بهل  
على المشتري الا اذا قضى بالرد على بايعه قل المقبوض  
او قطع بسبب عند البايع رد المقطوع واخذ ثمنها صح  
البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم ويدخل فيه  
الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب ابراه من كل  
داء فهو على ما في الباطن وما سواه مرض اشترى عبدا  
فقال لمن ساومه آياه اشتره فلا عيب به فلم يفتق البيع  
فوجده عيبا رده على بايعه ولا يمنع اقراره السابق  
ولو عينه لا قال عبدي ابق فاشتره مني فاشتره  
وباع فوجده الثاني ابقا لا يرد به بما سبق من الاقرار  
ما لم يبرهن انه ابق عنده اشترى جارية لها لبن  
فارضعت صبيها له ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد  
كما لو استخدمها قال المشتري ليس به اصبع زائدة  
او نحوه مما لا يحدث ثم وجد به ذلك كان له الرد  
باع عبدا وقال برئت اليك من كل عيب به الا الاباق  
فوجده ابقا فله الرد ولو قال الا اباقه فوجده ابقا

البيع بشرط البراءة

ابقا لا مشتري قال اعتق البايع او دبرا واستولد الامة  
او هو حر الاصل وانكر البايع حلف فان حلف قضى  
على المشتري بما قاله ورجع بالعيب ان علم به حتى لو قال باعه  
وهو ملك فلان فصدقه واخذه لا وجد المشتري  
في غنمة محرزة من الامام او امينه عيبا لا يرد طليها  
بل على منصوب الامام ولا يحلفه فاذا رد عليه بعد  
ثبوته يباع ويدفع الثمن اليه ويرد الفضل والنقص الى  
محلله وجد بمشترية عيبا واراد الرد به فاصطلمحا على ان  
يدفع البايع الدرهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز  
وعلى العكس لا رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان  
المبيع مع العيب يساوي الثمن والا **باب البيع الفاسد**  
بطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحر والبيع به  
والمعدوم كبيع حق التعلى والمضامين والملاقيح <sup>النتاج</sup>  
وبيع امة تبين انه عبد وعكسه ومترك التسمية  
عمدا وبيع الكراب وكري لانهار وما في حكمه كام الولد  
والمكاتب والمدير المطلق وبيع مال غير متقوم كخزير  
وميتة لم تمت حتفا نفقا بالثمن وبيع قن ضم الى خر  
وزكية ضمت الى ميتة حتفا نفقا وان سمي ثمن كل  
بخلاف بيع قن ضم الى مدبر او قن غيره او ملك الى قن  
ولو محكوم به كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون وبيع  
ادمي لم يغلب عليه تراب وشعر انسان وبيع ما ليس

مات



في ملكه لا بطريق السام وبيع صرح بنفي الثمن فيه وحكمه عدم ملك المشتري ياه فلا ضمان لو هلك عنده وقد ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخرم عكسه وبيعه بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك المشتري العرض وبيع سمك لم يصد او صيد ثم القى في مكان لا يؤخذ منه الابحيلة وان اخذ بدونها صح الا اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله وطير في الهوى لا يرجع وان كان بطير ويرجع صح والحمل وامة الاحملها ولبن في ضرع ولؤلؤه في صدف وصف على ظهر غنم وجذع في سقف وذراع من ثوب يضربه التبعيض وضربة القانص والغاوص والمزانية والملامسة والمنازمة والقاء الحجر وثوب من ثوبين والمراعي واجارتها وبيع دور القروية والفحل بخلاف غيرها من الهوام والابق الامن يزعم انه عنده ولو باعه ثم عاد يتم البيع وقيل لا على الاظهر ولبن امرأة في وعاء ولوامة وشعر الخنزير وجاز الاستفاد به للحرز وجلد ميتة قبل الدبع وبعده يباع ويتنفع به لغير الاكل كما ينتفع بالاصلة حياة منها وشراء ما يباع بنفسه او بوكيله بالاقبل قبل نقد الثمن وشراء من لا يجوز شهادته كثرانه بنفسه ولا بد من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقا والدرهم والدنانير جنس واحد هنا وصح فيما ضم اليه وزيت على انه يزنه بطرفه وطرح

في بيعه  
في بيعه  
في بيعه

ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن الطرف عنه ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري وصح بيع طريق حذا ولا وهبته لا بيع مسيل الماء وهبته وصح بيع حق المرور تبعاً بلا خلاف ووحده في رواية وكذا الشرب لا بيع حق التسيل وهبته والبيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يدروا المتعاقدان بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في الصوم والى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ولوباع مطلقا عنها ثم اجل الثمن اليها صح كما لو كفل الى هذه الاوقات او اسقط الاجل قبل حلوله والافتراق او امر المسلم ببيع خمر وخنزير او شراهما ذميا او امر المحرم بغيره ببيع صيده وبيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه نفع لاحدهما او لبيع من اهل الاستحقاق ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه كشرط ان يقطع بحظه قبالة او يستخدمه شهرا او يعقفه او يدبره او يكاتبه او يستولدها او لا يخرج القن عن ملكه فيصح بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحدهما كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة او لا يقتضيه لكن جرى العرف به كبيع نعل على ان يحذوه ويتركه استخوانا واذا قبض المشتري المبيع برضى بايعه صحجا او لالة في البيع الفاسد ولم ينيه ملكه بمثله ان مثليا

قطع العنب

في بيعه



والأبقيته يوم قبضه والقول للمشتري وعلى كل واحد  
منها فسخه قبل القبض وبعد ما دام في يد المشتري  
ولا يشترط فيه قضاء قاض وإذا اصر على مساكه  
وعلم به القاضي فسخه وكل مبيع فاسد رده المشتري  
على بايعه بهبة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه  
ودفع في يد بايعه فهو متاركة ويبرئ المشتري من  
فان باعه بيعا با تا صحيحا الغير بايعه وفساده بغير  
الاكراه او وهبه وسلم او اعتقه او وقفه او رهنه  
او اوصى به نفذ ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما  
ولا يأخذه حتى يرد ثمنه فان مات فالمشتري حق منه  
فياخذ درهم الثمن بعينها لوقائمه ومثلها لوها لكة  
وطاب للبائع ما ربح في الثمن لا للمشتري كما طاب ربح  
مال ادعاه ففضي ثم ظهر عدمه بتصادقها بغيره  
فيما اشتراه فاسدا لزمه قيمتها كره البيع عند الاذن  
الاول والنخس اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا  
لم يبلغ لا والسوم على سوم غيره بعد الاتفاق على  
متبلغ الثمن والا لا وتلقى الجلب اذا كان يضربا هـ  
البلد او يلبس السعر اما اذا انتقيا فلا وبيع الحاضر  
للبادي في حالة فحط وعوز والا لا لا بيع من يزيد  
ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرم منه الا اذا كان  
بحق مستحق كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده

ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما

كره البيع

لا يفرق

ورده بعيب بخلاف الكبيرين والزوجين وكما يكره التفريق  
بيع يكره بقسمة الميراث والغنائم **فصل في الفضولي** هو  
من يتصرف في حق غيره بغير اذن شرعي كل تصرف صدر  
منه وله مجيز حال وقوعه انعقد موقوفا وقف مبيع  
مال الغير للمالك وبيع العبد والصبي المحجورين وبيع مال  
من فاسد عقل غير رشيد وبيع المرهون والمستاجر  
والارض في منازعة الغير وبيع شئ بقرنه وبيع الرند  
والبيع بما يباع فلان والبائع يعلم والمشتري لا والبيع  
بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان وبيع الشئ  
بقيمة وبيع فيه خيار المجلس وبيع الغاصب وحكمه  
قبول الاجازة اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما  
وكذا الثمن لو عرضا وصاحب المتاع ايضا واخذ الثمن  
او طلبه وقوله بئس ما صنعت احنت او اصبحت  
وهبة الثمن من المشتري والصدق به عليه اجازة  
وقوله لا اجيز رده له سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز  
ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رده المبيع فالمعتبر اجازته  
اشترى من غاصب عبدا فاعتقه او باعه فاجاز المالك  
او ادى الغاصب الضمان اليه نفذ الاول لا الثاني  
ولو قطعت يده عند مشتريه فاجيز فارشه له كالكسب  
والولد والعرق قبل الاجازة وصدق بما زاد على  
الثمن وجوبا باع عبد غيره بغير امره فبرهن المشتري

رأى

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

وهو في اصطلاح الفقهاء ليس ببيع فضولي

حكم هذا البيع الصادر من الفضولي اذا كان له خيار

ارسل جميع جماعة فذكر اليه حاله وهو في بيع فضولي



على قرار البايع أو رب العبد أنه لم يأمره بالبيع وأراد  
 رد البيع ردت كما لو أقام البيعة أنه باع بلا امره <sup>هين</sup>  
 على قرار المشتري بذلك وإن أقر البايع بأن رب العبد  
 لم يأمره بالبيع ووافقه عليه المشتري انتقض البيع <sup>حقها</sup>  
 لا في حق المالك إن كذبها باع دار غيره بغير أمره  
 ثم اعترف البايع بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع  
 الدار فإن برهن المالك أخذها **باب الأقاله** هي رفع  
 البيع وتصح بلفظين ماضيين أو أحدهما مستقبل وبما تحكك  
 ونزكت وتاركك ورفعت وبالعاطى كالبيع وتوقف  
 على قبول الآخر في المجلس ولو فعلا وتصح أقالة المتولي  
 إن خيرا والآلا وهي فسخ في حق المتعاقدين فيها هو  
 من موجبات العقد قبطل بعد ولادة المبيعة وتصح  
 بمثل الثمن الأول وبالسكون عنه إلا إذا باع المتولي أو  
 للوقف أو للتصغير شيئا بأكثر من قيمته أو اشتري شيئا  
 بأقل منها وإن شرط خلاف جنسه أو أكثر منه أو الأقل  
 إلا مع نعيبه ولا نقض بالشرط وأن لم يصح تعليقها به  
 وجاز للبائع بيع البيع منه قبل قبضه وجاز هبة  
 المبيع منه بعد الأقاله قبل القبض وجاز قبض المكيل  
 والموزون منه بلا إعادة كياله ووزنه وبيع في حق  
 ثالث فلو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقايل  
 قضى له بها ولا يرد البايع الثاني على الأول بعيب

هذا المشتري على قرار رب العبد

بعيب عمله بعدها وليس للواهب الرجوع إذا باع الموهوب  
 الموهوب من آخر ثم تقايل والمشتري إذا باع المبيع  
 من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالأقل  
 وإذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال  
 عليها الحول ووجد به عيبا فردّه بغير قضاء واسترد  
 العروض فهلك في يده لم تسقط الزكاة ويمنع صحتها  
 هلاك المبيع لا الثمن وهلاك بعضه يمنع بقدره وإذا  
 هلك أحد البدلين في المقايضة صحّت في الباقي منهما  
 وعلى المشتري قيمة الهالك إن قيمتا ومثله إن مثليا  
 تقايلًا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطلت  
 فإن اشترى عبدا قطعت يده وأخذار شها ثم تقايل  
 صحّت ولزمه بجميع الثمن ولا شئ للبائع من رش اليد  
 إذا علم وقت الأقاله وإن غير عالم خير بين الأخذ  
 بجميع الثمن والترك ويصح أقالة الأقاله فلو تقايل  
 البيع ثم تقايلها ارتفعت وعاد عقدا لأقاله لأقاله  
**باب المراجعة والتولية** المراجعة بيع ما ملكه بما قام عليه  
 وفضل والتولية بيعه بثمنه الأول وشرط صحتها  
 كون العوض مثليا أو مملوكا للمشتري والرجح معلوما  
 ويضم إلى رأس المال أجر القصار والضغ والطرد والفعل  
 وحمل الطعام وسوق الغنم وأجرة الغنم والحياطة  
 وكسوته وأجر التسمار المشروط في العقد ويقول أقام



على كذا ولا يقول اشتريته لا اجر الطيب والدلالة والركن  
ونفقة نفسه وجعل الأبق وكراء بيت الحفظ وما  
يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرى العادة بضمه فان  
ظهرت خيانتة في المراجعة باقراره او ببرهان او بنكوله  
اخذه بكل ثمنه او رده وله الخط في التولية ولو هلك  
المبيع قبل رده او حدث به ما يمنع الرد لزمه المبيع  
وسقط خياره شراء ثانيا بعد بيعه برمج فان راجح  
طرح ما ربح وان استغرق ثمنه لم يراجح راجح سيد  
شترى من ماذونه المستغرق دينه لرقبته على ما شترى  
المأذون كعكسه ولو كان مضارباً بالنصف باع من حصة  
رب المال باثني عشر ونصف يراجح بلا بيان انه اشتراه  
سليماً فتعيب عنده بالتعيب ووطئ الثيب ولم ينقصها  
الوطئ وبيان التعيب ووطئ الكبر اشتراه بالفسخ  
نسنة وبيع برمج مائة بلا بيان خير المشتري فان  
تلف فعلم لزمه كل الثمن وكذا التولية ولو رجلا  
شيئاً بما قام عليه او بما اشتراه ولم يعلم المشتري  
بكم قام عليه فسد وكذا المراجعة وخير لو علم في مجلسه  
لارد بعين فاحش على ظاهر الرواية وبقي بالرد ان  
غرة والا لا وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه  
**فصل** صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه  
لابيع منقول بخلاف هبته والتصدق به واقراضه من

العيب  
نفسه

ويصح بالرد ان غرة

من غير البايع على الاصح ولو وهبه قبل قبضه فقبضه  
انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يصح اشترى مكيلاً  
بشرط الكيل حرم بيعه واكله حتى يكيله ومثله الموزون  
والمعدود وغير الدراهم والذناير وكفى كيله من البايع  
بخصرته بعد البيع ولو كان ثمننا جازا التصرف فيه قبل  
كيله او وزنه لا المذروع وان اشتراه بشرطه الا اذا  
افرد لكل ذراع ثمننا فهو كموزون وجاز التصرف في الثمن  
قبل قبضه تعين بالتعيين اولا وكذا الحكم في كل  
دين قبل قبضه كهر واجرة وضمان متلف سوى ضرر  
وسلم والزيادة فيه ان قبل البايع وكان المبيع قائماً  
والخط منه وتلتحقان باصل العقد والزيادة في المبيع  
ان قبل المشتري وتلتحق بالعقد فلو هلك قبل قبض  
سقط حصتها من الثمن ولا يشترط للزيادة هنا قيام  
المبيع ويصح الخط من المبيع ان ديناً وان عيناً لا والآن  
يتعلق بما وقع عليه العقد وبما للزيادة ولزم تأجيل  
كل دين الا القرض الا اذا اوصى ان يقرض من ماله  
الف درهم فلانا الى سنة او اوصى بتأجيل قرضه  
على زيد سنة **فصل القرض** هو عقد مخصوص  
على دفع مال مثلي ليرد مثله وصح في مثلي لا في غيره  
فيصح استقراض الدراهم والذناير وكذا ما يكال او يوزن  
او يعد متقارباً فصح استقراض جوز وبيض ولحم

ان المشتري يخرج الوديعة والغرامة  
العين فيها والحبية والصدقة لا لا يملك عليه  
من القيمة لا يمكن استقراض من رده مثله  
انما القرض من ماله لا من ثمنه  
لا يصح القرض من ثمنه ولا من ثمنه  
لا يصح القرض من ثمنه ولا من ثمنه

انما القرض من ماله لا من ثمنه  
لا يصح القرض من ثمنه ولا من ثمنه  
لا يصح القرض من ثمنه ولا من ثمنه



استقرض من الفلوس الراجحة والعدا الى فكسدت فعليه  
 مثلها كاسدة لا يمتها استقرض طعاما بالعراق فاخذه  
 صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقرضه  
 عند الثاني وعند الثالث يوم اخضا وليس عليه ان  
 يرجع الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام  
 في بلد الطعام فيه رخيص فليقه المقرض في بلد الطعام  
 فيه غال فاخذه الطالب بحقه فليس له ان يجلس المطلوب  
 ويؤمر المطلوب بان يوثق به حتى يعطيه في البلد الذي  
 استقرض فيه استقرض شيئا من الفواكه كيلا او وزنا  
 فلم يقضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على اخيره  
 الى محي الحديث الا ان يتراضيا على القيمة ويملكه القرض  
 بنفس القبض عندهما اقرض صبيئا فاستهلكه الصبيئ  
 وكذا المقتوه ولو عيدا <sup>اي عند الثاني</sup> محجورا لا يؤاخذ به قبل  
 العتق وهو كالوديعة استقرض من اخرد درهم فاناه  
 المقرض بها فقال المستقرض القها في الماء قال قها  
 لا شئ على المستقرض والقرض لا يتعلق بالجائر من الشرط  
 والفساد منها لا يبطله ولكنه يلغو شرطه شئ  
 اخر فلو استقرض الدرهم المكسورة على ان يؤدى صحح  
 كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض **باب الربوا** هو  
 فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لاحد المتعاقدين  
 في المعاوضة وعلته القدر والجنس فان وجد احرم

الربا بكسر الهمزة وفتح الراء اسم من الربا يقع في كل ما كان  
 انما الربا في كل ما كان من الربا يقع في كل ما كان  
 والربا في كل ما كان من الربا يقع في كل ما كان  
 القتل لا يقتل في الربا يقع في كل ما كان  
 انتم راوا وادبوا القاتل في الربا يقع في كل ما كان  
 ونظ القاتل لا يقتل في الربا يقع في كل ما كان

حرم الفضل والنساء وان عدما حلا وان وجد احدهما  
 حل الفضل وحرم النساء فحرم بيع كيلي ووزني بجنسه  
 متفاضلا ولو غير مطعوم كخض وحديد وحل متماثلا  
 وبلا معيار شرعي كحفنة بخفتين ونفاحة بتفاخين  
 وفلس بفلسين باعيانها وتمر بتمرين وذرة بذهب  
 وفضة تما لا بدخل تحت الرزن بمثلها وما نقص على كونه  
 كيليا او وزنيا فهو كذلك ابدا فلم يصح بيع حنطة  
 بخنطة وزنا كما لو باع ذهب بذهب او فضة بفضة  
 كيلا مع التماوى وما لم ينص عليه حمل على العرف والمعتبر  
 تعيين الربا في غير الصرف بلا شرط تقابض وحيد  
 مال الربا وردته سواء باع فلو ساء بثلثها او بدرهم  
 او دنانير فان نقد احدهما جاز كما جاز بيع لحم بجوان  
 ولومن جنسه وكرباس بقطن وغزل مطلقا كبيع قطن  
 بغزل في الاصح ورطب برطب او تمر متماثلا وعنب  
 بزبيب كذلك ولحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا  
 ولبن بقر وغنم وخل دقل بخل عنب وشحم بطن بالية  
 او بلحم وخبز ببراود ببق متفاضلا واللبن بالجبن  
 لا بيع البرد بقيق او سويق مطلقا والزيتون بزي  
 والسمسم بخل حتى يكون الزيت والحل اكثرهما في الزيت  
 والسمسم ويستقرض الخبز وزنا وعددا ولا ربا  
 بين سيد وعبد اذا لم يكن دينه مستغرا لرقبه



وكسبه ولا بين متفاوضين وشريكى العنان اذا تبايعا  
من مالها ولا بين حربى ومسلم ثمه ومن سلم في دار الحرب  
ولربها جرحى **باب المحقوق** اشترى بيتا فوقه  
اخر لا يدخل فيه العلو ولو قال بكل حق ما لم ينص عليه  
وكذا لا يدخل بشاء منزل لا بكل حق هو له او بموافقه  
او بكل قليل وكثير هو فيه او منه ويدخل بشاء دار  
وان لم يذكر شيئا كالكنيف وبئر الماء والاشجار التي  
في صحنها والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان صغيرا  
منها والظلة لا تدخل في بيع دار الا بكل حق ونحوه وبئر  
الباب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق الا الطريق  
والمسيل والشرب الا بنحو كل حق بخلاف الاجارة والبر  
والوقف ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى بها ولم يذكر  
حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق **باب الاستحقاق**  
الاستحقاق نوعان مبطل للملك كالعتق ونحوه ونافله  
كالاستحقاق به فالتناقل لا يوجب فسخ العقد والحكم  
حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى  
الملك منهم بل دعوى النجاج ولا يرجع على بايعه  
ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه  
والمبطل يوجب له وكل واحد من الباعة الرجوع على  
بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل ولو قبل  
القضاء عليه والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكا

الكافة فلا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفرو  
واما في الملك المورخ فمن التاريج لا قبله والقضاء  
بالوقف قيل كالحرية وقيل لا هو المختار ويثبت  
رجوع المشتري على بايعه بالتمن اذا كان الاستحقاق  
بالبينة اما اذا كان باقرار المشتري او بتكوله او باقرار  
وكيل المشتري بالخصومة او بتكوله فلا والبينة  
حجة متعدي لا الاقرار فلو استحققت مبيعة ولدت  
ببينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به وان اقربها  
لرجل لا ومنع التناقض دعوى الملك لا الحرية والنسب  
والطلاق فلو قال عبد لمشترا اشترى فانا عبد  
فاشتراه فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا او غائبا  
غيبية معروفة فلا شيء على العبد والارجع المشتري  
على العبد والعبد على البايع بخلاف الرهن باع عقارا  
ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل والا لا اشترى  
شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخر لا تسمع دعواه بدون  
حضور البايع والمشتري لا عبرة بتاريخ الغيبة  
فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال البايع لى  
بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا تدفع الخصومة  
العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع عند  
الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق انه كتاب كذا  
بل لا بد من الشهادة على مضمونه كذا ما سوى نقل الشهادة

انقضاء الجور

بالحضار

البينة في مسند

منع التناقض

عبد

بالحكم



والوكالة ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صوح على  
شيء واستحق بعضها ولو استحق كلها رد كل العوض  
واستفيد منه صحة الضلع عن مجهول وعدم اشتراط صحة  
الدعوى لصحته ورجع بصحته في دعوى كلها ان استحق شيء  
منها **باب السلم** هو بيع اجل بعاجل وركنه ركن البيع  
ويسمى صاحبه لئلا يهرق السلم والمسلم ويسمى الآخر  
المسلم اليه والمخطة مثلا المسلم فيه وحكمه بثبوت الملك  
للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه ويصح فيما  
امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لمكيل وموزون مثنى  
وعددى متقارب كجوز وبيض وفلس ولبن واجر  
بملين معين وذرع كتوب بين قدره وصفته وصفته  
ورقته ووزنه ان بيع به لاف متفاوت كبطيخ وقرع  
ويصح في سمك ملبح وطري حين يوجد وزنا وضربا  
لاعددا ولوصفا راجاز وزنا وكيل لاف حيوان  
واطرافه وحطب بالحزم ورطبة بالجرز الا اذا ضبط  
بما لا يؤدي الى نزاع وجوه وحرز الآ في صفار لؤلؤ  
لوبياع وزنا ومنقطع ولحم ولو منزوع عظم وبكيا  
وذراع مجهول وبرقرية وتمنخله بعينه الا اذا كان  
النسبة لبيان الصفة ولو اسلم في حنطة حديثة  
قبل حدودها وشرطه بيان جنس ونوع وصفة  
وقدر واجل واقله شهر ويبطل بموت المسلم اليه

اليه لا يموت رب السلم فيؤخذ من تركته حالا وقدر  
راس المال في مكيل وموزون وعددي غير متفاوت  
ومكان الايفاء فيما له حمل شرطا الايفاء في مدينة  
فكل محللاتها سواء فيه حتى لو افاد في محلة منها يرى  
وما لا حمل له كسك وكافور وصفار لؤلؤ لا يشترط  
فيه بيان مكان الايفاء ويوفيه حيث شاء ولوعين  
مكانا تعين في الاصح وقبض راس المال قبل الافتراق  
وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها  
ولو ابى المسلم اليه قبض راس المال اجبر عليه فان سلم  
مأني درهم في كز مائة دينار عليه ومائة نقد  
او افتراقا فالسلم في الدين باطل ولا يجوز التصرف  
في راس المال والمسلم فيه قبل قبضه بنحو شركة وتولية  
ولا شراء شيء من المسلم اليه براس المال بعد الاقالة  
قبل قبضه بخلاف الضرف حيث يجوز الاستبدال عنه  
بشرط قبضه في مجلس الاقالة ولو شري كرا وامر بالسلم  
بقبضه قضاء لم يصح وصح لو امر مقرضه به كما لو امر رب  
السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل امره بالسلم  
ان يكيل المسلم فيه فكان في ظرفه بغيبته او امر المشتري  
البائع فكان في ظرفه لم يكن قبضا بخلاف كيله في ظرف  
المشتري بامر كيل العيين ثم الدين في ظرف المشتري  
قبض وعكسه لا اسلم امة في كز وقبضت فقايلا



فانت بقي وماتت فتقايلا صح وعليه قيمتها يوم القبض فيها  
كذا المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيها تقايلا البيع  
في عيب فابق من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه بطلت  
الاقالة والبيع بحاله والقول المدعى الرذالة والتأجيل  
لأننا في الوصف والاجل ولو اختلفا في مقداره فالقول  
للتطالب مع يمينه وای برهن قبل وان برهننا قضى  
ببينة المطلوب فان في مضية فالقول للمطلوب **والأع**  
باجل سلم جرى فيه التعامل لا وبدونه فيما فيه  
تعامل كحرف ومقصد وطئت صح بيعا لعدة فيجبر  
الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه والمبيع هو العين  
لأجله فان جاء بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد  
فاخذ صح ولا يتعين له بلاخياره فصح بيع الصانع قبل  
روية امره وله اخذه وتركه ولم يصح فيما لا يتعامل كالنثر  
الا باجل **باب المتفرقا** اشترى ثورا او فرسا من حرف  
لاستيناس الضبي لا يصح ولا يضمن مثله وقيل بخلافه  
وصح بيع الكلب والفهد والباع علمت او لا كما صح بيع  
خرء حمام كثير وهبته وادنى القيمة التي يشترط لجواز  
البيع فلس ولو كسرة خبز لا يجوز كما لا يجوز بيع هوام  
الارض كالخنفس والبصر كالسرطان والبحر كالسرطان  
ويجوز بيع دهن نجس ويتفح به للاستصباح والذي  
كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير وميته لم تمت خفف

خفف انقضا وصح شراؤه عبدا مسلما او مصحفا ويجبر  
على البيع وطور زوج المشتراة قبض لانكاحها فلو انقض  
البيع بطل النكاح في المختار اشترى شيئا وغاب قبل  
القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بايعه بينة  
انه باعه منه لم يبع في دينه وان جهل مكانه بيع وان  
اشترى اثنان وغاب واحد فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه  
وحبسه حتى ينقد شريكه باع بالف مثقال ذهب فضة  
تصفاه به وفي بالف من الذهب والفضة من الذهب  
منا قيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة ولو قبض  
زيقا بدل جيد جاهلا به ونفق او انفق فهو قضا  
ولو فرخ او باض طير في ارض او يكسر فيها ظلي فبالاخذ  
الا اذا هيا ارضه لذلك او كان صاحب الارض قريبا  
من الصيد بحيث يقدر على اخذه لومديده فهو لصا  
الارض وكذا صيد تعلق بشبكة نصب للمخفاف ودرهم  
او سكر نثر فوق وقع على ثوب لم يعد له ولم يكف **ما يبطل**  
بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به البيع والفسخ **ولا**  
والاجازة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن  
الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزاومة والمعا  
والاقرار والوقف والتحكيم **وما لا يبطل بالشرط**  
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح  
والطلاق والخلع والعق والرهن والايصاء



والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة  
والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة  
واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم  
العهد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب  
وبخيار الشرط وعزل القاضي **وما يصح** اضافته الى  
المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة <sup>المضارة</sup>  
والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء <sup>مارة</sup>  
والطلاق والعاق والوقف **وما لا يصح** اضافته  
البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة  
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين  
**باب الصرف** هو بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس او بغير  
جنس ويشترط التماثل والتقابض قبل الافتراق  
ان اتخذ جنسا وان اختلفا جودة وصياغة والاشترط  
التقابض فلو باع احدهما بالآخر جزافا او بفضل وتقابضا  
فيه صح ولا يتعينان ويفسد بخيار الشرط والاجل **ويصح**  
مع اسقاطهما في المجلس فظهر بعض الثمن زيقا فردة ينقص  
فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع  
دينارا بدراهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب  
باع امة تعدل الف درهم مع طوق قيمته الف بالفين  
ونقد من الثمن الفا او باعها بالفين الف نسئة والف  
نقد او باع سيفا طيته خمسون وتخلص بلا ضرر بمائة

ما يصح نهائيا

ما لا يصح نهائيا

بمائة ونقد خمسين فانقد ثمن الفضة سواء سكت او قال  
خذ من ثمنها فان افترقا من غير قبض بطل في الحلية فقط  
ان تخلص بلا ضرر وان لم يتخلص بطل اصلا ومن باع  
اناء فضة بفضة او ذهب ونقد بعض ثمنه ثم افترقا  
صح فيما قبض فقط واشتركا في الاناء ولا خيار للمشتري  
بخلاف هلاك احدهما العبد قبل القبض وان استحق بعضه  
اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد فان اجاز المستحق قبل  
فسخ الحاكم العقد جازا العقد وكان الثمن له ياخذ  
البائع من المشتري ويسلم له اذا لم يفترقا بعد الاجارة  
ويصير العاقد وكيل للمجيز فيعلق حقوق العبد به  
دون المجيز ولو باع قطعة نفرة فاستحق بعضها اخذ  
ما بقي بقسطه بلا خيار لو بعد قبضها وان قبل قبضها  
فله الخيار **ويصح** بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين  
وبيع كرتين وكر شعير بكرى بركرتى شعير وبيع احد  
درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهم  
غللة بدرهمين صحيحين ودرهم غللة وبيع من عليه  
عشرة دراهم من هي له دينارا بها او بعشرة مطلقة  
ان دفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة وما غلبت  
وزنه فضة وذهب فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع  
بعضه ببعض لا متساويا وزنا ولا يصح الاستقراض  
بها الا وزنا والغالب لغش منها في حكم عروض فصح

وما غلبت فضته

والثمن والمغش



بيعه بالخالص ان كان الخالص اكثر ويجنسه متفاضلا  
 بشرط التقابض في المجلس وان كان الخالص مثله او اقل منه  
 او لا يدري فلا وهو لا يتعين بالتعيين ان راجح والا  
 تعين به والمبايعة والاستقراض بما يروج منه وزنا  
 او عددا او بهما والمتساوي كغالب الفضة في تباع  
 واستقراض وفي العرف فكل غش اشترى شيئا به  
 او بفلوس نافقه فلكد قبل التسليم بطل كما لو انقطعت  
 وحذا الكساد ان يترك المعاملة بها في جميع الب<sup>ال</sup>اد  
 والانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في يد  
 الضارفة في البيوت ولو نقصت قيمتها قبل القبض فالباع  
 على حاله ولو غلت قيمتها وازدادت فكذا ذلك الباع على حاله  
 ولا يتخير المشتري ويطالب بنقد ذلك العيار الذي  
 كان وقت البيع **دلال** باع متاع الغير بغير اذنه بدرهم  
 معلومة واستوفاه فكدت قبل ان يدفعها الى رب  
 المتاع لا يفسد البيع وصح البيع بفلوس نافقه وان  
 لم تعين وبالكاسدة لا حتى يعينها ويجب رد الفلوس  
 القرض اذا كدت اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
 صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلث درهم  
 او رבעه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين  
 فلوس جاز ومن اعطى صيرفيا درهما فقال اعطني به  
 نصف درهم فلوسا ونصفا الاحبة صح **والاموال ثلثة**

مدرك

مدرك

دلال

ان الاموال

ثلثة تمن بكل حال وهو التقدان ومبيع بكل حال كالتيار  
 والذواب ومن من وجه مبيع من وجه كالمكيلات  
 ومن حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد  
 عند العقد وعدم بطلانه بهلاكه ويصح الاستبدال  
 به في غير الضرف والتسلم وحكم المبيع خلافه في الكيل  
 هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة مطلقا ركنها ايجاب  
 وقبول وشرطها كون المكفول به مقدورا للتسلم وفي  
 الدين كونه صحيحا وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل  
 واهلها من هو اهل للتبرع والمدعي مكفول له والمدعى عليه  
 مكفول عنه والنفس والمال مكفول به من لزمته المطالبة  
 كفيل وكفالة النفس تنقصد بكفيل بنفسه ونحوها  
 مما يعبر به عن بدنه وبنصفه وثلثه ورבעه وبنصفه  
 او على اولى او انا به زعيم او قبيل به وانا ضامن  
 حتى يجتبع او يلتقيا وقيل لا كما في انا ضامن لعرفته  
 واذا كفيل الى ثلثة ايام كان كفلا بعد ثلثه ولا يطالب  
 في الحال به يفتى وان شرط تسليمه في وقت بعينه <sup>حضره</sup>  
 فيه ان طلبه فان احضره والاحبسه الحاكم فان غاب  
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت ذلك بتصديق  
 الطالب او بينة اقامها الكفيل ويبرأ بموت المكفول به  
 ولو عيدا وبموت الكفيل لا يطالب به بدفعه الى من  
 كفله حيث يمكنه فخاصته وان لم يقبل اذا دفعت اليه

الدين

الاموال ثلثة

مدرك

دلال



فانما برئ ولو شرط تسليمه في مجلس لقاضي سلمه فيه ولم  
 يخرج في غيره وكذا يبرأ بتسليم المطلوب نفسه وتسليم وكيل  
 الكفيل ورسوله من كفالة فان قال ان له اواق  
 غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به مع قدرته عليه  
 او مات المطلوب ضمن المال ولو اختلفا في الموافات فالقول  
 للطالب والمال لازم على الكفيل ادعى على اخر مائة  
 دينار ولم يبينها فقال رجل ان له اواقك به غدا  
 فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة والقبول  
 له في البيان لا يجبر على عطاء الكفيل بالنفس حد  
 وقود ولو اعطى جاز ولا حبس فيها حتى يشهد شاهدان  
 مستوران او عدل وكفالة المال تصح به ولو مجهول  
 اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء والا  
 فلا يصح ببدل الكتابة بكفالت عنه بالف وبمالك عليه  
 وبما يدركك في هذا البيع وما بايعت فلانا  
 فعلى وما غصبك فلان فعلى او علققت بشرط صريح  
 ملائم بخوان استحق البيع او لا مكان الاستيفاء نحو  
 ان قدم زيد وهو مكفول عنه او تعذره بخوان غداً  
 زيد عن المصر فلا يصح بخوان هبت الريح او جاء المطر  
 ولا يصح ايضا بجهاالة المكفول عنه وبجهاالة المكفول  
 نحو ما ذاب لك على الناس او واحد منهم فعلى او بما  
 ذاب للناس او واحد منهم فعلى ولا بنفس حد

عن  
 فلم يبينها بانها جديّة او رديّة او شرعيّة او  
 او مغرّبة تصح الدعوى

لا يخرج  
 الكفيل  
 عن الكفيل

حد وقصاص ولا يحمل دابة معينة مشاجرة له وحد  
 عيدين معينين مشاجرهما ومبيع ومهرهون وامانة وصح  
 لو ثمتا ومغصوبا ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا  
 فاسدا وبلا قبول الطالب في مجلس العقد ولو اخطبها  
 حال غيبة الطالب او كفل وارث المريض عنه صح وعن  
 ميت مفلس وبالشئ للموكل ولرب المال به وللشريك  
 بدين مشترك وبالعهد وبالحلاص ولو كفل بامرئ  
 بما ادى عليه وان بغيره لا ولا يطالب كفيل بمال  
 قبل ان يؤدى عنه فان لوزم لازمه واذا حبسه له  
 حبسه وبرئ باداء الاصيل ولو ابرا الاصيل او اخر  
 عنه برئ الكفيل وتأخر عنه ولا ينعكس واذا حل على  
 الكفيل بموته لا يحمل على الاصيل كما لا يحمل على الكفيل  
 اذا حل على الاصيل به صالح احدهما رب المال عن الف  
 على نصفه برئ الا اذا شرط براءة الكفيل وحده فيبرأ هو  
 دون الاصيل صالح الكفيل الطالب على شئ ليس له  
 عن الكفالة لم يصح ولا يجب لمال على الكفيل قال الطالب  
 للكفيل برئت الى من المال رجع على المطلوب اذا كانت  
 الكفالة بامر وفي برئت او ابرأتك لا خلافا لا يبرأ  
 في الاول وهذا مع غيبة الطالب ومع حضرته  
 يرجع اليه في البيان وبطل تعليق البراءة من الكفالة  
 بالشرط لا يسترد اصيل ما ادى الى الكفيل وأن لم يعط

صح  
 الكفيل  
 له



طالبه وان ربح به طاب له وندب رده فيما يتعين  
 بالتعيين امر كفيله ببيع العينة ففعل فالبيع للكفيل  
 والربح عليه لا الامر كفلا بما ذاب له او قضى له عليه  
 او بما لزمه فغاب الاصيل فبرهن المدعي على الكفيل ان له  
 على الاصيل كذا لم تقبل وان برهن ان له على زيد الغائب  
 كذا وهو كفيل قضى على الكفيل ولو زاد بامر قضى عليها  
 كفالته بالتدرك تسليم ككتب شهادة في صك كتب فيه  
 باع ملكه او باع بيعة ناذرانا لا كتب شهادته  
 في صك بيع مطلق او كتب شهادته على اقرار العاقدين  
 قال ضمنته لك الى شهر وقال الطالب حال فاقول  
 وعكسه فيك على مائة الى شهر اذا قال الاخر حالة ولا  
 يؤخذ ضمانا لدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء  
 على البائع بالتمن **صح** ضمان الخراج والرهن وكذا النوا  
 والقسمة قال لاخر اسلك هذا الطريق فانه امن  
 فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ  
 ماله فانا ضامن ضمن **باب كفالة الرجلين** دين عليهما  
 لاخر وكفل كل عن صاحبه جاز ولم يرجع على شريكه  
 الا بما اذاه زائدا على النصف وان كفلا عن رجل بشئ  
 بالتعاقب وكفل كل عن صاحبه فاذى ربح بنصفه  
 على شريكه وبالكمل على الاصيل وان ابرا الطالب  
 احدهما اخذا لاخر بكماله ولو افترق المتفاوضان اخذا

نفع العينة

ضمان الخراج

اخذا الغريب ايا شاء منهما بكل الذين ولا رجوع حتى يرد  
 اكثر من النصف كاتب عبده كتابا واحدة وكفل كل  
 عن صاحبه واذى احدهما ربح بنصفه ولو اعنق  
 احدهما صح واخذا ايا شاء منهما بمحض من لم يعنقه  
 فان اخذا المعتق رجع على صاحبه وان اخذا الاخر لا  
 واذا كفلا عن عبد مالا لم يظهر في حق مولاه كمال لزمه  
 باقرار او استقراض واستهلاك ودبعة فهو حال وان  
 لم يسمه ادعى رغبة عبد فكفل به رجل فوات المكفول  
 فبرهن المدعي انه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا  
 وكفل بنفسه رجل فوات العبد برئ الكفيل ولو كفلا  
 عبد غير مديون عن سيده بامر فعتق فاذا اء او كفلا  
 سيده عنه فاذا اء بعد عتقه لم يرجع واحدهما على  
 الاخر كفلا رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز له تكن  
 الكفالة موجبة للرجوع **كتاب الحوالة** هي نقل الدين  
 من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه المديون بمحيل  
 والدائن محال ومحال له ومحال له ومن يقبلها محال  
 عليه ومحال عليه والمال محال به وشرط لصحتها رضی  
 الكل بلا خلاف الا في الاول ونصح في الدين لا في العین  
 وبرئ المحيل من الدين بالقبول فلا يرجع المحال على  
 المحيل الا بالتدري وهو ان يحجر الحوالة ويحلف ولا يئنه  
 له او يموت مقلدا ولو اختلفا فيه فالقول للمحال

لا يشترط ان

فائدة كفالة الكفيل وجوب الحالتين  
 الدين من سائر احواله فائدة كفالة العينة  
 عن مولاه تعلق برغبة



مع يمينه على العلم طال المحال عليه المحيل بما احال فقال  
المحيل املت بدني لي عليك ضمن مثل الدين وان قال المحيل  
للمحال املتك لتقبضه لي فقال المحال املتني بدني لي  
عليك فالقول للمحيل امل بما له عند زيد ودعيه  
صحت فان هلك برئ باع بشرط ان يحيل على المشتري  
بالتمن غير بما له بطل ولو باع بشرط ان يحال بالتمن صح  
اذا في المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء  
رجع على القابض وان شاء رجع على المحيل ولا يصح تأجيل  
عقدها وكرهت السفحة ولو توكل المحيل عن المحال بقض  
دين الحوالة لم يصح **كتاب القضاء** هو فصل الخصومات  
وقطع المنازعات اهله اهل الشهادة وشرط اهليتها  
شرط اهليته والفاسق اهله فيكون اهله لكنه لا يقبل  
والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح فضاؤه  
عليه ولا يصلح الفاسق مفتيا وقيل نعم ويكتفى بالاشارة  
منه لامن القاضي ويفتي القاضي من لم يخاصم اليه  
وياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله على الاطلاق ثم يقول  
ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد  
ولا يخير اذا لم يكن مجتهدا واذا اختلف مفتيان اخذ  
بقول اقلهما بعد ان يكون اوسعها المص شرط  
لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي النوازل لا وبه يفتي  
أخذ القضاء برشوة او ارتشى وحكم لا ينفذ حكمه ولو

كره السفحة

ابن يوسف

في يمين

ابن حنيفة

في يمين

ولو عدل ففسق باخذها استحق العزل وينبغي ان يكون  
موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه  
بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاول  
ومثله المفتي ولا يطلب لقضاء ولا يسأل بلسانه  
ويختار الاقرب والاولى به ولا يكون فظا غليظا جبارا  
عنيلا وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز وان تعين  
له اوامنه لا والتقليد رخصة والترك عزية ويحرم  
على غير اهل الدخول فيه قطعا ويجوز تقليد القضاء  
من السلطان العادل والجائر ومن اهل البغي فاذا تقلد  
طلب ديوان قاض قبله ونظر في حال المحبوسين من  
اقر بحق واقامت عليه دينة الزمه والا نادى عليه  
وعمل في الدواعي وغلات الوقف بينة او اقرار وتعمل  
بقول المغرول الا ان يقر ذوا يدا انه سلمها اليه  
فيقبل قوله فيها ويقضي في المسجد وكذا السلطان  
او داره ويرد هدية الامن قريبه او من جرت عادة  
بذلك ودعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها  
لولا حضور القاضي ويشهد الجنازة ويعود المريض  
ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا واشارة ونظرا  
ويمنع عن مسارة احدهما والاشارة اليه وتلقينه  
جخته والضحك في وجهه وضيافته ولا يخرج مطلقا  
والشاهد بشهادته **صل في المجلس** صفته ان يكون

في يمين

في يمين

في يمين







مع قبول الآخر وشرطه من جهة المحكم العقل لا الحرية  
والاسلام ومن جهة المحكم بالفتح صلاحته للقضاء ويشترط  
الاهلية وقته ووقت المحكم جميعا فلو حكما عبدا <sup>فعتق</sup>  
او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما في مقلد  
حكما انسانا ليحكم بينهما فحكم ببينة او اقرار او تكول فصح  
لو في غير حد وقود ودية على عاقلة وينفرد احدهما  
بنقضه كما في مضاربة وشركة ووكالة فان حكم لزمها  
لا غيرها فلو حكما في عيب بيع فنقض بذه ليس للبائع ردة  
على بايعه الا برضى البائع الاول والثاني والمشتري  
وضح اخباره باقرار احد الخصمين وبعالة الشاهد حال  
ولا يته لا اخباره بحكمه ولا يصح حكمه لابويه وولده  
وزوجه بخلاف حكمهما عليهم حكما رجلين فلا بد  
من اجتماعهما ويمضي القاضي حكمه ان وافق مذهبه  
والا ابطله وليس له تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف  
لا يرفع الخلاف فلورفع الى موافق حكم بلزومة ولا <sup>بعضه</sup>  
**كتاب القاضي الى القاضي وعنده القاضي يكتب**  
الى القاضي في غير حد وقود فان شهدوا على خصم حاضر  
حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو السجل الحكيم وان لم يكن  
الخصم حاضرا لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه  
بها على رايه وان كان مخالفا لراي الكاتب وهو الكتاب  
الحكمي وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم بعد كتابة

القضاء بالعدل  
والنوع

كتاب القاضي الى القاضي

و

كتابة عنوانه في باطنه فلو كان على ظاهره لم يقبل فاذا  
وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور  
الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لدى  
على ذمى الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب  
الامان حيث لا يحتاج الى بينة ولا بد من مسافة ثلاثة  
ايام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة ويبطل  
بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني  
او بعد وصوله قبل القراءة واما بعدهما فلا ويجنون  
الكاتب وردته وحده لقذف وعمانه وفسقه بعد  
عدالته وبموت المكتوب اليه الا اذا غم بعد تخصيص  
بخلاف ما لو غم ابتداء لا بموت الخصم والكتابة بعلمه  
كالقضاء بعلمه ولا يقبل من محكم بل من قاض موثوق قبل  
الامام يملك الجمعة كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة  
المسلمين فوصل الى قاض تقلد القضاء بعد كتابة هذا  
المكتوب لا يقبل والمرأة تقضي في غير حد وقود وان اقر  
المولى بها وتصلح ناظرة وشاهدة ووصية ولو قضت  
في حد وقود فرفع الى قاض اخر فامضاه ليس لغيره ابطاله  
قضى نائب القاضي له او لولده جاز كما لو قضى للامام  
الذي قلده القضاء او لولده الامام ويقضى النائب  
بما شهدوا به عند الاصل وعكسه **مسائل شتى** يمنع  
صاحب سفل عليه علولا اخر من ان يتبدل في سفله

والأداة تقضه

قضاء نائب القاضي



او ينقب كوة بلا رضى الاخر زائغة مستطيلة ينشعب منها  
 مثلها غير نافذة يمنع اهل الاولى عن فتح باب في القصور  
 وفي مستدرة لزق طرفها لا ولا يمنع من تصرفه في ملكه  
 الا اذا كان الضرر بيننا ادعى حبة في وقت فسل بينة  
 فقال محمد بنهما فاشترت بها منه او لم يقل ذلك فاقام بينة  
 على الشراء بعد وقتها تقبل وقبلها لا كما لو ادعى ولا انفا  
 وقف عليه ثم ادعاها لنفسه او ادعاها لغيره ثم  
 لنفسه ولو ادعى الملك او لا ثم الوقف تقبل كما لو ادعاها  
 لنفسه ثم لغيره ومن قال لاخر اشترت مني هذه  
 الامة فانكر للبائع ان يطأها ان ترك الخصومة محو  
 ماعدا النكاح فسبح فلو وجد انه تزوجها ثم ادعاه وبن  
 تقبل بخلاف البيع اقرب قبض عشرة ثم ادعى انه زيوف  
 صدق ولو ادعى انه ستوقه لا ان كان مفصولا وصدق  
 لو موصولا ولو اقرب قبض الجيار لم يصدق مطلقا وان  
 اقرانه قبض حقه او الثمن او استوفى صدق فدعواه الزانية  
 لو موصولا والا لا اقرب دين ثم ادعى ان بعضه قرض  
 وبعضه ربا وبرهن عليه قبل قال لاخر لك على  
 الف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه ومن ادعى على اخر  
 مالا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على الف  
 وبرهن على القضاء او البراء ولو بعد القضاء قبل  
 كما لو ادعى لقصاص على اخر فانكر فبرهن المدعى ثم برهن

ولا يمنع

برهن المدعى عليه على العفو او على الصالح عنه على مال  
 وكذا في دعوى الرق وان زاد ولا اعرفك ونحوه لا  
 اقرب بيع عبده من فلان ثم محمده صح ادعى على اخر انه  
 باعه امته فقال لا بيعها منك قط فبرهن على الشراء  
 فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه يرى من كل عيب تقبل  
**يبطل** صك كتب ان شاء الله في اخره **مات** ذمي فقال  
 عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته بل قبله صدقوا  
 كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا  
 بعده قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره  
 دفعها اليه فان اقربا بن اخر له لم يفد اذا كذب الاول  
 تركه قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا لعلم  
 له وارثا او غريبا لم يكفلوا ادعى دارا لنفسه ولاخيه  
 الغائب وبرهن عليه اخذ نصف المدعى وترك باقيه  
 في يد ذي اليد بلا تكفيل محمد دعواه او لم يجد ومثله  
 المنقول في الاصح اوصى له بثلاث ماله يقع على كل شيء ولو  
 قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكوة فان  
 لم يجد غيره امسك منه قوته فاذا املك تصدق بقدر  
 وصح الايصاء بلا علم الوصي لا التوكيل بلا علم وكيل  
 فلو علم ولو من فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعد  
 او مستورين او فاسقين كاخيار السيد بجناية عبده  
 والشفيع والكبر والمسلم الذي لم يهاجر ولا يشرط سائر

برهن المدعى عليه على العفو او على الصالح عنه على مال

يبطل



الشروط في الشاهد باع قاض وامينه عبدا للغرماء واخذ  
 المال فباع واستحق بالعبد لريضين ورجع المشتري على  
 الغرماء ولو باعه الوصي لهم بامر القاضي فاستحق او مات  
 قبل القبض وضاع رجح المشتري على الوصي وهو على الغرماء  
 اخرج القاضي الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك  
 كان من ماله والثلثان للورثة امره قاض عدل برجم  
 او قطع او ضرب قضى به وسعك فعله وان عدلا جاهلا  
 ان استفسر فاحسن الشرائط صدق والا لا وكذا لو فاسقا  
 الا ان يعاين الحجة صب دهنه لانا ان عند الشهود  
 وقال كانت بخسة وانكره المالك فالقول للضاب ولو  
 قتل رجلا وقال لردته او لقتله ابى لم يسمع صدق  
 معزول قال لزيد اخذت منك الفاقضت به لبكر  
 ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك بحق وادعى زيد  
 اخذه وقطعه ظلما واقر بكونها في قضاء **كتاب الشهادة**  
 هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجمل القضا  
 شرطها العقل الكامل والاضبط والولاية والقدرة  
 على التمييز بين المدعى والمدعى عليه وركنها لفظ  
 اشهد وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد  
 التزكية فلوا منع امر واستحق العزل وعزير وكفران  
 لم ير الوجوب وتجب بالطلب لو في حق العبد ان لم يرد  
 بدله وبلا طلب لو في حقوق الله تعالى كعتق الامة

بصين  
 الشهادة هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجمل القضا  
 لا عين بيان وتبين القول عليه  
 اذ اريد مثل هذا التفسير  
 والا فمع

الامة وطلاق امرأة وسترها في الحدود وبر ويقول في  
 السرقة اخذ لا سرق ونصابها للزنا اربعة رجال والبقية  
 الحدود والقود واسلام كما فرد ذكر وردة مسلم رجلان  
 وللولادة واستهلال الصبي للصلوة عليه والبركة وعبوة  
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة ولا غيرها المحقوق  
 سواء كان مالا او غيره كالنكاح والطلاق والوكالة  
 والوصية واستهلال صبي للارت رجلان او رجل وامرأتان  
 ولزوم في كل لفظ اشهد لقبولها والعدالة لوجوبه  
 لا لصحته فلو قضى بشهادة فاسق نفذ الا ان يمنع منه  
 الامام فلا وهي على حاضر محتاج الى الاشارة الى الخصمين  
 والمشهود به لوعينا وان على غائب او ميت فلا بد من نسبة  
 الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصاعته الا اذا  
 كان يعرف بها لا محالة فلو قضى بلا ذكر المجد نفذ ولا  
 عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندها  
 يسأل في الكل سزا وعلنا به يعني وكفى للتركية هو عدل  
 في الاصح والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل  
 لم يسمع وقوله صدقوا او هو عدول صدقة غير ان  
 بالحق وله ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيع والاقار  
 وحكم الحاكم والعصب والقتل وان لم يشهد عليه ولا يشهد  
 على محب بسماعه منه الا اذا تبين القائل او يرى  
 شخص مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان

الشهادة لو كانت بين  
 وبين الخصم

الشهادة لو كانت بين  
 وبين الخصم

الشهادة لو كانت بين  
 وبين الخصم

الشهادة لو كانت بين  
 وبين الخصم

شهادة امرأة

ان والاحب ثلاث والنخج من الخلف  
 اربع كمانه الاخيار

بصين  
 الشهادة هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجمل القضا  
 لا عين بيان وتبين القول عليه  
 اذ اريد مثل هذا التفسير  
 والا فمع

بصين  
 الشهادة هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجمل القضا  
 لا عين بيان وتبين القول عليه  
 اذ اريد مثل هذا التفسير  
 والا فمع

بصين  
 الشهادة هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجمل القضا  
 لا عين بيان وتبين القول عليه  
 اذ اريد مثل هذا التفسير  
 والا فمع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

**واذا** كان بين الخطئين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال  
 ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه **كفي** واحد  
 للتركية وترجمة الشاهد والرسالة والاثان احوط  
 والتركية للذمي بالامانة في دينه ولسانه ويده  
 وانه صاحب يقظة <sup>تفكرت</sup> ولا يشهد من راي خطه ولم يذكرها  
 كذا القاضي الراوي ولا بما لم يعاينه الا في النجس والموت  
 والنكاح والدخول <sup>لا يشهد احد</sup> وولاية القاضي واصل الوقف وهو  
 كل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه فله الشهادة اذا اخبر  
 بها من يشق به ومن في يده شئ سوى رقيق يعبر عن نفسه  
 لك ان تشهد <sup>بانه</sup> له ان وقع في قلبك ذلك وان فسر  
 للقاضي ان شهادته بالتسامع او بمعانية اليد ردت  
 الا بالوقوف والموت اذا قال فيه اخبرنا من شق به  
 على الاصح **ما من تقبل شهادة ومن لا تقبل** تقبل من اهل  
 الاهواء الا الخطائية والذمي على مثله وان اختلفا  
 ملة وعلى المستأمن لاعكسه وتقبل منه على مثله مع  
 اتحاد الدار وتقبل من عدو بسبب الدين ومن مركب  
 صغيرة ان اجتب الكبار ومن اقلق وخصي وولد الزنا  
 وخصي وعقيق لعنته وبعكسه ولاخيه وعنه ومن محرر  
 رضا او مصاهرة ومن كافر على عبد كافر مولاه مسلم  
 او حر كافر موكله مسلم لاعكسه وعلى ذمي ميت وصيه  
 مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم والعمال الا اذا كانوا

واهل البيت  
 بان فلانا وقف هذه الفضة مثلاً والذي يشهد  
 الوقف من شيوخنا لا يملكه هو الذي يشهد  
 دون شيوخنا ولا نقبل فيها بالانسان وهو  
 الضمير كما في نسخة من الكتب

في الوقف والموت

اولاً بطریق

[illegible]



المدعى بانهم فسقة او زناة او اكلوا الربوا او شربوا الخمر  
او على اقرارهم انهم شهدوا بزورا وانهم اجراء في هذا الشهاد  
او المدعى يبطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على  
المدعى عليه في هذه الحادثة وتقبل لو شهدوا على اقرار المدعى  
بفسقهم او اقراره بشهادتهم بزورا وبانه استاجرهم على  
هذه الشهادة او انهم عبيد او محدودون بقذف او انهم  
زنوا ووصفوه او سرقوا منى كذا او شربوا الخمر ولم يتقوا  
العهد او شركاء المدعى او انه استاجرهم بكذالها واعطاهم  
ذلك مما كان لي عنده او انى صالحهم على كذا ودفعته اليهم  
على ان لا يشهدوا على بزور وشهدوا شاهد عدل فلم يبرح  
حتى قال او همت بعض شهادتي ولا مناقضة قبلت وان  
بعد قيامه عن المجلس لا بينة انه مات من الجرح اولى  
من بينة الموت بعد البرء اقام اولياء مقتول بينة  
على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول  
قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى من بينة  
اولياء المقتول وبينة العائن اولى من بينة كون  
القيمة مثل الثمن وبينة كون المتصرف ذاعقل اولى  
من بينة كونه مخلوط العقل او مجنوناً وبينة الاكراه  
اولى من بينة الطوع **باب الاختلاف في الشهادتين** تقدم الدعوى  
في حقوق العباد شرط قبولها فان وافقها قبلت والا  
لا فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد به بسبب قبلت وعكسه لا

هذا الحديث  
في قوله  
شاهدوا  
ببعض  
الاشياء  
فانما  
يكون  
بشهادتهم

في  
المتن  
في  
باب  
الاختلاف

لا وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظاً ومعنى بطريق  
الوضع فلو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت  
ومثله الهبة والعطية ونحوها ولو شهد احدهما  
بالف والاخر بالفين او مائة ومائتين او طلقه وطلقتين  
او تلك ردت كما لو ادعى غصباً او قتل فشهد احدهما به  
والاخر بالاقرار به وكذا في كل قول جمع مع فعل وتقبل  
على الف في بالف ومائة ان ادعى الاكثر وفي العين تقبل  
على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين العبدان له  
واخران هذا له قبلت على الواحد اتفاقاً وفي العقد  
لا مطلقاً فلو شهد واحد بشراء عبداً وكتابته بالف  
واخر بالف وخمسائة ردت ومثله العتق بمال وخرج  
عن قود والرهن والمخلع ان ادعى العبد والقائل والزنا  
والمرأة وان ادعى الاخر فكدهوى الدين والاجارة كانه  
في اول المدة وكالدين بعدها وضع النكاح بالف  
استحسننا وكذا الجرح بشهادة اثنان الا ان يشهدا  
بملكه او يده او يدين يقوم مقامه ولا بد مع الجرح  
من بيان سبب الزنا انه اخوه لابييه او امه  
او لاحدهما وقول الشاهد لا وارث له غيره وذكر  
اسم الميت ليس بشرط ولو شهدا بيد حتى منذ شهر ردت  
بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه او اقر المدعى عليه  
بذلك او شهد شاهدان انه اقر انه كان في يد

في  
المتن  
في  
باب  
الاختلاف



المدعى **باب الشهادة على الشهادة** هي مقبولة الا في حد  
وقود بشرط تعدد حضور الاصل بموت او مرض او سفر  
او كون المرأة مخدرة عند الشهادة وشهادة عدد  
عن كل اصل لا تغاير فرعى هذا وذاك ويقول الال  
مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا  
ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته  
بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ويكفي تعديل  
الفرع اصله كاحد الشاهدين صاحبه وان سكت عنه  
نظر في حاله وتبطل شهادة الفرع بانكار اصله الشها  
شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية  
وقالا اخبرانا بمعرفتها وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها انها  
هي قيل له هات شاهدين انها هي فلانة ومثله الكتاب  
الحكمي ولو قال لا فيها التسمية لم يجز حتى ينسبها الى  
فخذها اشهد على شهادته ثم نهاه عنها لم يصح كقول  
شهدا على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا شهادة  
على القضاء كافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة  
ابيه وعلى قضاء ابيه ظهرا نه شهد بزور وعز بالمشهر  
**باب الرجوع عن الشهادة** هو ان يقول رجعت عما شهدت  
به ونحوه فلو انكره لا وشرطه مجلس قاض فلو ادعى رجعا  
عند غيره وبرهن لا تقبل فان رجعا قبل الحكم بها  
سقطت ولا ضمان وبعده لم يصح مطلقا بخلاف اليهود

الى قوله ما يكون انحاء القبيلة فمهمة لم تدر  
لان التعريف يحصل بالنسبة الى العادة كونه  
تتم لانهم لا يحصى عددهم من يحصل بالنسبة  
الى انما صفة كالنقد من سره لو فاه  
والتعريف يتم بذكر جهة اب الاب  
او النخذ القبيلة انما صفة  
والتعريف يتم بذكر جهة او النخذ الى اخر  
لان التعريف لانهم لا يحصىون فلابد من  
التعريف بالنقد ومع القبيلة انما صفة  
وكذا ذكر اب الاب لان كثرة ما يقع في  
في اسم الانسان واسم ابيه اما التعريف  
مع ذلك في اسم جهة فنادر فحصل التعريف  
والنسبة الى المصدر المحلة الكبيرة عامة  
لانهم لا يحصىون والى السكة الصغيرة  
فما عتدتم الاختيار فلهذا في العرب  
مع المهور سر طهر

بطلان الشهادة

الحكمي

ظهور الشاهد عبدا او محدودا في قذف وضمنما ما ائلفاه  
للمشهود عليه قبض المدعى المال اولا به يفتى والعبر  
فيه لمن بقي لا لمن رجع فان رجع احدهما ضمن النصف وان  
رجع احدهما ثلاثة لم يضمن وان رجع اخر ضمن النصف  
وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن الربع وان  
رجعتا فالنصف وان رجعت ثمان نسوة من رجل عشر  
نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن ربعه فان رجعت  
فالعزم بالاسداس ولا يضمن راجع في النكاح شهد به  
مقلها وان زاد عليه ضمناها ولو شهد باصل النكاح  
باقل من مهر مثلها فلا ضمان بخلاف ما لو شهد عليها  
بقبض المهر او بعضه ثم رجعا وضمنا في البيع والشراء  
ما نقص عن قيمة المبيع او زاد ولو شهدا على البائع بالبيع  
بالفين الى سنة وقيمه الف فان شاء ضمن الشهود  
قيمه حالا وان شاء اخذ المشتري الى سنة واياها  
اختار برى الاخر وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمنا  
نصف المال او المنعة ولو شهدا انه طلقها تلتسا  
واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا  
فضمان نصف المهر على شهود الثلث لا غير ولو كان  
بعد وطئ او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بعق فرجعا  
ضمننا القيمة مطلقا والولاء للمعتق ونحو التدبير ضمنا  
ما نقصه وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدى

مخبر

برهن



ما عليه اليها وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها  
فان مات المولى عتق وضمانا قيمتها للورثة وفي القصاص  
الدية ولم يقتصا وضمن شهود الفرع برجوعهم لاشهود  
الاصل بقولهم لم نشهد الفروع على شهادتنا واشهدناهم  
وغلطنا ولا اعتبار بقول الفروع كذب الاصول او غلطوا  
وضمن المزكون بالرجوع مع علمهم بكونهم عبدا اما مع الخطأ  
فلا وضمن شهود التعليل لاشهود الاحصان والشرط  
**كتاب الوكالة** التوكيل صحيح وهو اقامة غيره مقام  
نفسه في تصرف جائز معلوم من يملكه فلا يبيع توكيل  
مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل نحو طلاق وعنا  
وهبة وصدقة وصح بما ينفعه كقبول الهبة وبما ترده  
بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان ما ذونا والآل توقف على  
اجازة وليه ولا يصح توكيل عبد مجبور وصح لو ما ذونا  
او مكانها وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات  
او لحق او قتل لا وتوكيل مسلم ذميا يبيع خمر او خنزير  
ومحرر حلالا يبيع صيد وان امتنع عنه الموكل بعارض  
اذا كان التوكيل يعقل العقد ولو وصيا او عبدا مجبولا  
بكل ما يباشره بنفسه فصح بخصومة في حقوق العباد  
يرضى الخصم الا ان يكون مريضا او غائبا مدة سفر او مريضا  
له او مجذبا او حائضا والحاكم بالمسجد او محبوسا  
من غير حاكم الخصومة او لا يحسن الدعوى لا ان كان شرفيا

قال بعض الشايع التوكيل المخصوصة بدارضي الخصم  
بحسب صحة فهمها وقال بعض الآخر الاختلاف  
في لزوم لاف الصحة في الهداية اختيار هذه  
صدر المراجعة

وبالخصوص في كل حق اذ ليس كل احد ينفذ  
وجوه الخصوص فحقناج التوكيل غير كما  
ولم يلزم التوكيل بالخصوص لم يقبل ولم يخر  
الجزا انفاج واختلاف في القوم بل انفا  
المشاورون اختاروا للفقهاء ان الفا  
اذا علم من خصم التف في اداء التوكيل  
لا يمكن في ذلك او يقبل التوكيل من الموكل  
وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بخاصة  
في التوكيل لا يقبل من التوكيل الا بخاصة  
وهو اختار من سفس لانه  
الشرع منه الى الكافي ودرر غرر الغلابة  
في العلم ان الزا في العلم

شرفيا خاص من دونه. ولا الرجوع عن الرضى قبل سماع  
الحاكم الدعوى ولو اختلفا في كونها مخدرة ان من يثبت  
الاشراف بالقول لها مطلقا وان من الاوساط فالقول لها  
لو بكرا وان من الاسافل فلا في الوجهين وبايضا لها  
واستيفانها الا في حد وقود وحقوق عقد لا بد من اضافته  
الى الوكيل كبيع واجارة وصالح عن اقرار يتعلق به ان لم يكن  
محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند  
استحقاقه وخسومة في عيب بلا فصل بين حضور كل  
وعيبه وشرط عدم تعلق حقوق به لغو الملك وثبت  
للموكل ابتداء فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد  
نكاح زوجته به وهما على الموكل لو اشترى وكيله  
قريب موكله وزوجه وفي كل عقد لا بد من اضافته  
الى موكله كنكاح وخلع وصالح عن دم عداو عن نكاح و  
على مال وكتابة وهبة وبصدق واعارة وايداع  
ورهن واقراض تتعلق بموكله فلا مطالبة عليه  
بمهر وتسلم وللمشتري الا بقاء عن دفع الثمن للموكل وان  
دفع صح ولو منع نهى الوكيل ولا يطالبه الوكيل ثانيا  
ومثله ما دون لا دين عليه مع مولا **باب الوكالة بالبيع**  
**والشراء** وكله بشراء ثوب هروي او فرس وبخل صح  
وان لم يسم ثمنه وبشراء دارا وعبد جازان سمي ثمنه  
او نوعا والا لا وبشراء ثوب او دابة لا وان سمي ثمنه

بأن قالت أنا مخدرة وأتوسل لأزعم وقال المدعي عليه  
النام بجلده  
فلا إى لا يكون القول فوطنا فى انها مخدرة فى الوحيين  
اشى فيها اذا كانت بكرا او ثوبا لان النبا حوته  
شاهدا لها والخروج للحاجة لا يقع فيه  
الميكنة بان يخرج لغير حاجة كذا فى التبريد

مع مولاهما في البرية وذكر كبره في الجبال  
عبد المازون اذ انساب لانه في الجبال  
تصرف النفس والدين في وقت واحد  
لا يملك المازون اشد من الجبال  
المولى به المديون اشد من الجبال  
الحمد لله وان كان عليه من الجبال  
الحق لله والله المولى كالشيم

وكتبه في دار الخ  
في شهر ربيع الثاني  
سنة ٩٩٦

سید الشهدا

بسم الله الرحمن الرحيم

الافرنجى

المطهر



وبشراء طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع على المعتاد  
 للاكل كلهم مطبوخ ومشوى به يفتى وفي الوصية له  
 بطعام يدخل كل مطعوم والوكيل الرد بعيب ما دام البيع  
 في يده ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته فان لم يكن  
 فمؤكله ذلك فلو سلمه الى مؤكله امتنع رده الا بامر  
 وحسن البيع بمن دفعه من ماله او لا ولو اشتراه بنقد  
 ثم اخله البايع كان للوكيل المطالبة حالا فلو هلك البيع  
 في يده قبل حبه هلك من مال مؤكله ولم يسقط الثمن ولو  
 بعد حبه فهو كبيع ولا اعتبار لفارقة المؤكل بل لفارقة  
 الوكيل في صرفه وسلم فيبطل العقد بمفارقة صاحبه  
 قبل القبض والرسول فيها لا يعتبر مفارقة بل مفارقة  
 مرسله وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى  
 ضعفه بدرهم ما يباع منه عشرة بدرهم لمزم المؤكل منه  
 عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء شيء بعينه غير المؤكل  
 لا يشترى لنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفا فلو اشترا  
 بغير النفود او بخلاف ما سمى من الثمن وقع للوكيل  
 وان بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للمؤكل او  
 بماله زعم انه اشترى عبد لمؤكله فهلك وقال مؤكله  
 اشترىته لنفسك فان معينا وهو حي فالقول للمأمور <sup>مطلقا</sup>  
 وان ميتا والثمن منقود فكذا لا فالقول للمؤكل  
 وان غير معين فكذا ان الثمن منقود والا فلا امر قال

الشخص

سواء كان  
 العبد منقودا  
 او غير منقود

قال يعني هذا العبد وبقائه ثم انكر الامر اخذ عمر ولحقا  
 انكاره الا ان يقول عمر فلو امر به فلا الا ان يسلمه المشتري  
 اليه امره بشراء شيئين معينين ولو يسلم ثمننا فاشترى  
 له احدهما بقدر قيمته او بزيادة يتغابن الناس فيها  
 صحح والا لا وبشراهما بالف وقيمتها سواء فاشترى  
 احدهما بنصفه او اقل صحح ولو بالاكثر لا الا ان يشترى  
 الباقي بما بقي قبل الخصومة وبشراء شيء بدین له عليه  
 وعينه او البايع صحح والا فلا ونفذ على المأمور ولو  
 امر بالتصدق بما عليه صحح كما لو امر المشتاجر بمائة مائتة  
 مما عليه من الاجرة وبشراؤه بالف ودفع فاشترى <sup>ثمنه</sup>  
 كذلك فقال اشترى بنصفه وقال المأمور بكله صدق  
 وان قيمته بنصفه فلا امر وان لم يدفع وقيمتها نصفه  
 فلا امر وان قيمته الفابتحالفان ثم يفسخ العقد بينهما  
 فيلزم المأمور وبشراء معين من غير بيان ثمن فقال  
 المأمور اشترى به بكذا وصدقه بايعه وقال الامر  
 بنصفه تخالفا ولو اختلفا في مقداره فقال الامر بك  
 بشراؤه بمائة وقال المأمور بالف فالقول للامر فان  
 برهنا قدم برهان المأمور وبشراء اخيه فاشترى  
 الوكيل فقال الامر ليس هذا باخي فالقول له ويكون  
 الوكيل مشترى لنفسه وعق العبد عليه لزعمه وبشراء  
 نفس الامر من مولا بكذا ودفع فقال لسيدته اشترىته

المرءة ان تدره صح

بشراء شيء بدین له عليه

فانقول الامر مع يمينه لان ذلك يشترط من جنس  
 وكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بالامر

يزعم انه اخ الموكل وعق على كونه اخا  
 وكذا في امانته صح



لنفسه فباعه على هذا عتق وولاؤه لسيده فان قال  
اشترته فالعبد للمشتري والالف للسيد فيها وعلى  
العبد الف اخرى في الاولى كما على المشتري مثلها في الثانية  
وشراء العبد من سيده اعتاق فلو اشترى نفسه الى  
العتاق صح كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه  
ومعه رجل وبطل في حصته شريكه قال لعبد اشترى  
نفسك من مولاك فقال لمولاه بعني نفسي لفلان ففعل  
فهو للامر وان لم يقبل لفلان عتق **فصل** لا يعقد  
وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له الا اذا اطلق  
له الموكل فجوز بيعه لهم بمثل القيمة كما يجوز عقده  
معهم باكثر من القيمة وصح بيعه بما قل او اكثر والعرض  
والنسيئة ان للتجارة وان الحاجة لا كالمرأة دفعت  
غزلا الى رجل لبيعه لها وتعيين النقد واخذها  
وكفيل بالتمن فلا ضمان عليه ان ضاع في يده او تولى  
ما على الكفيل وتقيده شراؤه بمثل القيمة وغبن بغير  
اذا لم يكن سعره معروفا وان كان معروفا فاختار ولحم  
لا ينقد على الموكل وان قلت الزائدة وكله ببيع عبد  
فباع نصفه صح وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه  
قبل الخصومة ولورد ببيع بعيب على وكيله ببيته او كله  
او اقراره فيما لا يحدث رده على الامر وباقراره فيما يحدث  
لا الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة

العتاق ما يخرج للمجند من بيت المال في السنة  
اربع او مرتين والارزاق ما يخرج لكل من يتوكل  
الى العتق مع فلا يجل بالشرط والعتاق الذي  
هو ما تجلبه الى العتاق اى بوجه  
وقد قالوا ان العتاق كان لا يتقدم ولا يتأخر  
فجاز كونه اجلا لصدق خلفاء الراشدين  
في بيعهم في صدق واما الآن فليس  
عن مواعيدهم شيئا فلا يبيع العتاق  
ابن الهادي في السبع العتاق

في بيع العتاق  
في بيع العتاق  
في بيع العتاق

الاصول في العتاق

وفي المضاربة العموم فان باع نسفا فقال امرتك بنقد  
وقال اطلقت صدق الامر وفي المضاربة المضارب  
لا ينقد تصرف احد الوكيلين وحده الا في خصومة  
وعتق معتن وطلاق معتنة لم يعوضا وتعليق بمشيتها  
وتدبير ورثة عيين وتسليم هبة وقضاء دين والوصاية  
والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف كالوكالة  
فليس لاحدها الانفرد والوكيل بقضاء الدين لا يجبر  
**الوكيل** لا يوكل الا باذن امره الا في دفع زكاة وقبض  
لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض الى رايه  
كالاذن الا في طلاق وعتاق فان وكل بدونهما  
ففعل الثاني فاجازه الاول صح الا في طلاق وعتاق  
وابراء وخصومة وقضاء دين وان فعل اجنبى فاجازه  
الوكيل جاز الا في شراء وان وكل به فهو وكيل الامر  
فلا يغزل بعزل موكله او موته ويغزلان بموت الاول  
قال فوضت اليك امر امرأتى صار وكيلها بالطلاق  
وتقيده بالمجلس بخلاف قوله وكلتك في امر امرأتى من  
لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه فاذا باع  
عبد او مكاتب او ذى مال صغيره الحر المسلم او شري  
واحد منهم به او زوج صغيره كذلك لم يجز والولاية  
في مال الصغير الى الاب ثم وصيته ثم وصى وصيته  
ثم الى اب الاب ثم الى وصيته ثم الى وصيته ثم الى القاضى

في العتاق  
في العتاق  
في العتاق

العتاق  
العتاق  
العتاق

في العتاق



ثم الى من نصبه القاضي وليس لوصي الام ولاية التصرف  
 في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه  
 او الجند وان لم يكن واحد ما ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول  
 لا العقار **باب الوكالة بالخصومة والقبض** وكيل الخصومة  
 والقاضي لا يملك القبض والصلح ورسول القاضي يملك  
 القبض لا الخصومة ولا يملكها وكيل الملازمة كما لا يملك  
 الخصومة وكيل الصلح وكيل قبض الدين يملكها امر قبض  
 دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم يجز  
 قبضه على الامر وله الرجوع على الغريم بملكه لو لم يكن للغريم  
 بينة على الايفاء فقبض عليه وقبضه الوكيل فضاء منه  
 ثم برهن على الايفاء فلا سبيل على الوكيل وانما يرجع على الوكيل  
 الوكيل بالخصومة اذا ابى لا يجبر عليها بخلاف الكفيل  
 وكله بخصومات واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون  
 وكلا فيما يدعي على الموكل جاز فلو اثبت المال له ثم اراد  
 الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل وصح اقرار الوكيل بالخصومة  
 بغير الحدود والقصاص عند القاضي دون غيره وان  
 انزل به وكذا اذا استثنى اقراره واقر عنده لا يخرج  
 عن الوكالة وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به مقرا  
 وبطل توكيل الكفيل بالمال كما لو وكله بقبضه من نفسه  
 او عبده او وكل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه  
 بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع الغنم

الغنم والوكيل بالتزويج الوكيل بقبض الدين اذا كفل  
 صح وبطل الوكالة بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفالة  
 الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة او تأخرت  
 وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز فان  
 ادى بحكم الضمان رجح وبدونه لا ادعى انه وكيل الغائب  
 بقبض دينه فصدقه الغريم امر يدفعه اليه فان حضر  
 الغائب فصدقه فيها والا امر الغريم بدفع الدين اليه  
 ثانيا ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما وان  
 ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع او قال له قبضت منك  
 على اني ابرأتك من الدين وكذا اذا لم يصدقه على الوكالة  
 ودفع ذلك له على زعمه فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه  
 لموكله صدق بحلفه وفي الوجه كلها ليس له الاسترداد  
 حتى يحضر الغائب قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه  
 المودع لم يؤمر بالدفع اليه وكذا لو ادعى شراها من المالك  
 وصدقه ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه  
 وصدقه امر بالدفع اليه اذا لم يكن على الميت دين مستغرق  
 ولو انكر موته او قال لا ادري لا ولو وكله بقبض مال  
 فادعى الغريم ما يسقط حق موكله دفع المال اليه ولو  
 وكله ببيع في امة وادعى البائع ان المشتري رضي بالبائع  
 لم يرد عليه حتى يحلف المشتري فلوردها الوكيل على  
 البائع بالعب فحضر الموكل وصدق على الرضاء كانت



له لا للبايع **والمأمور** بالانفاق والقضاء والشراء  
او التصديق اذا امسك ما دفع اليه ونقد من ماله حال  
قيامه لم يكن متبرعا اذا لم يصف الى غيره **وصى** انفق من ماله  
ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه  
او انه يرجع **باب عزل الوكيل** الوكالة من العقود الغير  
اللازمة فلا يدخلها خيار الشرط ولا يصح الحكم بها <sup>مقصودا</sup>  
وانما يصح ضمن دعوى صحيحة على غيره فلو وكل العزل متى شاء  
ما لم يتعلق به حق الغير بشرط علم الوكيل ولو قبل وجوب  
الشرط في المعلق به **ويثبت** ذلك بمشافهة به وبكتابته  
وارساله رسولا عدلا او غيره حررا وعبد صغيرا او كبيرا  
اذا قال الموكل ارسلني اليك لابلغك عزله اياك **وكالته**  
ولو اخبره فضولي فلا بد من احد شرطى الشهادة كما خوطا  
وعدم لزومها من الجانبين فلو وكيل عزل نفسه بشرط  
علم موكله وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة  
المديون وان بحضوره لا الا اذا علم به المديون فلو دفع  
المديون دينه اليه قبل علمه بعزله يبرأ وان عزل العبد  
نفسه بحضور المرتبه ان رضى به صريح والا لا وقول الوكيل  
بعد القبول بحضور الموكل الغيت توكيلي انا برئ من  
الوكالة ليس بعزل وبكبحود الموكل بقوله لم او كلك  
لا يكون عزلا الا ان يقول والله لا او كلك بشئ فقد  
عرفت بها ونك فعزل **وينعزل** الوكيل بنهاية الموكل فيه

فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه او ببيع فزوجه وبموت  
احدهما وجنونه مطبقا وحقوقه مرثدا الا اذا وكل الرهن  
العدل او المرتبه ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا يغزل  
بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل  
ببيع الوفاء واقتراق الشريكين وان لم يعلم الوكيل وعجز  
الموكل لو مكاتب وجحده لوما ذونا كذلك اذا كان وكيل  
في العقود والخصومة اما اذا كان وكيل في قضاء دين  
واقضائه وقبض ودبعة فلا وتصرفه بنفسه فيما وكل  
فيه تصرفا بعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كما لو طلقها  
واحدة والعدة باقية وتعود الوكالة اذا عاد اليه  
قديم ملكه او بقى اثره **كتاب الدعوى** هي قول مقبول  
يقصد به طلب حق قبل غيره او دفعه عن حق نفسه  
والمدعى من اذا ترك ترك **والمدعى** عليه بخلافه وركبتها  
اضافة الحق الى نفسه او الى من نأب عنه عند النزاع  
**واهلها** العاقل المميز **شرطها** مجلس القاضى وحضور  
خصم ومعلومية المدعى وكونها ملزمة وكون المدعى  
قائما بحمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة  
**وحكمها** وجوب الجواب على الخصم فلو كان ما يدعيه منقولا  
في يد الخصم ذكر انه في يده بغير حق وطلب حضاره ان  
امكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة وذكر قيمته  
ان تعذر بهلاكها او غيبتها وان تعذر مع بقائها



كرحي وصبرة طعام بعث القاضي امينه والاكتفى بذكر  
 القيمة ادعى غيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة  
 وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك وأن لم يذكر قيمة كل عين  
 على حدة ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه  
 ونوعه واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الذابة  
 وفي دعوى الابداع لا بد من بيان مكانه سواء كان له  
 حمل ولا وفي الغصب ان له حمل ومثونه فلا بد من بيانه  
 والا لا ويشترط التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة  
 عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار بعينها  
 فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار  
 ثم المحلة ثم السكة ويكتفى بذكر ثلثة وذكر اسماء اصحابها  
 واسماء انسابها ولا بد من ذكر الجدران لم يكن مشهورا  
 وانه في يده ويزيد بغير حق ان كان منقول ولا يثبت  
 بتصادقها بل لا بد من بيته او علم قاض اذا ادعى ملكا  
 مطلقا اما دعوى الغصب والشرء فلا وانه يطالب به  
 به ولو كان دين اذكر وصفه وفي دعوى المثليات لا بد  
 من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب  
 ويسأل القاضي المدعى عليه بعد صحتها والا لا فان اقر  
 او انكر فبرهن المدعى فضي عليه والاحلف بعد طلبه  
**واذا قال لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يجلس ليقرأ ويكرر**  
 اصطلاحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون بر بيا فهو

ان لم يكن له حمل ومثونه لا يحتاج الى بيان

يجس نقل لا اقر ولا انكر

دعوى الغصب

الغصب  
 اي بيان  
 نوعه  
 وبيان  
 مكانه

واحد  
 المدعي

لادعوى المدعي  
 صحتها  
 المدعي عليه  
 لعدم وجوب  
 الجوار عليه

لادعوى المدعي  
 صحتها  
 المدعي عليه

فهو باطل فلو برهن عليه يقبل والاحلف ثانيا عند قاض  
 وكذا لو اصطلاحا ان المدعى لو حلف فالخصم ضامن وحلف  
 لم يضمن ولا ترد اليمين على مدع برهن على دعواه وطلب  
 من القاضي ان يحلف المدعى انه محق في الدعوى وعلى ان  
 الشهود صادقون او محقون في الشهادة لا يجيبه علم  
 الشاهد ان القاضي يحلف له الامتناع عن اداء الشهادة  
 وبينه الخارج في الملك المطلق احق من بيته ذي اليد  
 وقضى عليه بنكوله مرة في مجلس القاضي بقوله لا احلف  
 او سكت من غير افة وحل يشترط القضاء على فور النكول  
 خلاف قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه  
 والقضاء على حاله **شك** فيما يدعى عليه ينبغي ان يرخص  
 ولا يحلف وان ابي خصمه الا حلفه ان اكبر رأيه ان المدعي  
 مبطل حلف والا لا وتقبل البينة لو اقامها بعد اليمين  
 عند العامة ويظهر كذبه باقامتها الواذعاه بلا سبب  
 فحلف وان بسبب فحلف ثم اقامها لا ولا تحلف في نكاح  
 ورجعة وفي واستيلاء ورق ونسب وولاء وحسد  
 ولعان والفتوى على انه يحلف في الاشياء السبعة ويستحلف  
 السارق فان نكل ضمن ولم يقطع **النسابة** تجري في الاستحلف  
 لا الحلف فالوكيل والوصي والمتولي واب الصغير ملك  
 الاستحلف ولا يحلف الا اذا صح اقراره التحليف على  
 فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا

فوقه  
 في  
 الاستحلف

القرض ثم الابرار

سئم على الاصل كالوكيل والبيع او الحفنة في الزاد  
 بالعبء

الدين لا ينكر ولا ينكر ولا ينكر

الحلف

الحلف

الحلف

الحلف



الاذا كان شيئا يتصل به فان ادعى سرقة العبد او ابنة  
يخلف على البتات واذا ادعى سبق الشراء يخلف خصمه  
على العلم كذا اذا ادعى ديننا او عيننا على وارث اذا علم  
القاضي كونه ميراثا او اقربيه المدعى او برهن الخصم عليه  
لو ادعاهما الوارث على غيره على البتات <sup>يخلف</sup> واما القود  
فان نكل فان كان في النفس جلس حتى يقرأ ويخلف <sup>يخلف</sup> وبقاؤه  
يقض <sup>يقض</sup> قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب يمين خصمه <sup>يخلف</sup>  
وياخذ القاضي كفيلا ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة ايام  
وان امتنع من ذلك لازمه مقدار مدة التكفل الا ان  
يكون غريبا فالي انتهاء مجلس القاضي <sup>يخلف</sup> قال لا بينة لي وطلب  
يمينه فخلقه القاضي ثم برهن قبل ذلك منه وقيل لا  
ادعى المديون الا يصال فانكر المدعى ولا بينة له فطلب  
يمينه فقال المدعى اجعل حق في الختم فاستخلفني له ذلك  
واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق وقيل ان امت  
الضرورة فوض الى القاضي فلو حلف به ونكل فقص عليه  
لم ينفذ على الاكثر ويغلظ بذكر اوصافه والاختيار  
في صفته الى القاضي فلو حلف بالله ونكل عن التعليل <sup>يقضي</sup>  
عليه به لا بزمان ومكان ويستخلف اليهودي بالله الذي  
انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل  
على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني  
بالله تعالى ولا يخلفون في بيوت عباداتهم ويخلفهم القاضي

في بيوت عباداتهم ويخلفهم القاضي

في بيوت عباداتهم ويخلفهم القاضي

القاضي على الحاصل اي بالله ما بينكما نخاح قائم وبيع  
قائم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك الآن في عود  
نخاح وبيع وغصب وطلاق الا اذا لزم ترك النظر للدين  
فيخلف على السب كدعوى شفعة الجوار ونفقة  
مبتوتة والخصم لا يراها وكذا في سب لا يرتفع كعبد  
مسلم يدعى عنقه وفي الامة والعبد الكافر على الحاصل  
وصح فداء الحلف والصلح منه ولا يخلف بعده ولو اسقطه  
قصدا بان قال برئت من الحلف او تركته عليه او وهبته  
لا يصح <sup>لا يصح</sup> وله التخليف **باب التحالف** اختلفا في قدر  
تمن او مبيع حكم لمن برهن وان برهنا فلمثبت الزيادة  
وان اختلفا فيها قدم برهان البايع لو في الثمن وبرهان  
المشتري لو في المبيع وان عجزا ولم يرض واحد منهما  
بدعوى الاخر تحالفا وبدى بالمشتري لو ببيع عين  
بدين والا فهو مخير وفتح القاضي البيع بطلب احدهما  
ومن نكل لازمه دعوى الاخر <sup>المبيع</sup> ولا تحالف في اجل شرط  
وقبض بعض تمن والقول للمنكر ولا بعد هلاك <sup>المبيع</sup>  
وحلف المشتري ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع  
بترك خصه الهالك ولا في بدل كتابة ورأس مال  
بعد اقالة السلم وان اختلفا في مقدار الثمن بعد  
الاقالة تحالفا لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا  
ولم يرد المشتري الى بايعه فان رده اليه بحكم

قضاء الحلف والصلح



الاقالة لا وان اختلفا في المهر قضى لمن اقام البرهان  
وان برهنها فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج وان  
كان شاهدا لها فبنيته اولى وان كان غير شاهد  
لكل منهما فالتها تر ويحب مهر المثل وان عجزا تحالفا  
ولم يفسخ النكاح ويبدأ بيمينه ويحكم مهر مثلها فيقضى  
بقوله لو كان كمكانه او اقل وبقوله لو كان كمكانها  
او اكثر وبه لو بينهما ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء  
تحالفا وبعد لا والقول للمستاجر ولو بعد استيفاء  
البعض تحالفا وفسخ العقد في الباقي والقول في الماضي  
للمستاجر وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل  
واحد منهما فيما صالح له مع يمينه والقول له في الضاح  
لها ولو اقاما بينة تقضي بينهما وان مات احد هما  
واختلف وارثه مع الحي في المشكل فالقول للحي ولو احدى  
مملوكا فالقول للحر في الحياة وللحي في الموت اعتقت واختار  
نفسها فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل  
ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق رجل  
معروف بالفقر والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه  
بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه  
صاحب الدار فهو للمعروف باليسار وكذا كان في منزل  
رجل وعلى عنقه قطيفة يقول هي لي وادعاه صاحب  
المنزل وهو صاحب المنزل رجلا في سفينة بها

بها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحدها  
يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف بانه ملاح فالدقيق  
للمدعي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح **فصل**  
**في دفع الدعاوى** قال ذواليد هذا الشيء اودعني  
او اعارني او اجريه اودعني زيد الغائب غصبته  
منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي وان قال  
ابتعته من الغائب او قال المدعي غصبته او سرق مني  
وقال ذواليد اودعني فلان وبرهن عليه لا قال  
في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودبعت  
عندي من فلان يندفع مع البرهان على ما ذكر ولو  
برهن المدعي على مقالته الاولي يجعله خصما ويحكم عليه  
وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال ذواليد اودعني  
فلان ذلك دفعت الخصومة وان لم يبرهن ولو ادعى  
انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم  
ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده اندفعت ولو  
كان مكان دعوى الغصب سرقة **لا باب ما يدعي الرجل**  
تقدم حجة خارج في ملك مطلق على حجة ذي يد وان  
وقت احدهما فقط قال هذا العبد لي غاب عني منذ  
شهر وقال ذواليد لي منذ سنة قضى للمدعي ولو برهن  
خارجان على شيء قضى به لهما فان برهن في خارج سقط  
وهو لمن صدقته اذا لم يكن في يد من كذبه ولم يكن دخل



بها فان ارخا فالسابق احق بها وان اقرت لمن لاجته له  
فهى له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما  
وقضى له لم يبرهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه  
كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا  
ثبت سبقه فان برهنا على شراء شئ من ذي يد فلكل  
نصفه بنصف الثمن او تركه وان ترك احدهما بعدما  
قضى لهما لم ياتخذ الاخر كله وهو للسابق ان ارخا  
ولذى يد ان لم يورخا او ارخ احدهما ولذى وقت  
ان وقت احدهما فقط ولا يد لهما والشراء احق من هبة  
وصدقة ان لم يورخا فلوارخا واتخذ الملك فالسابق  
احق ولو ارخت احدهما فقط فالمورخة اولى والشراء  
والمهر سواء هذا اذا لم يورخا او ارخا واستوى تاريخهما  
فان سبق تاريخ احدهما كان احق ورهن مع قبض  
احق من هبة بلا عوض معه وان برهن خارجا على ملك  
مورخ او شراء مورخ من واحد او خارج على ملك مورخ  
وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق احق وان برهن  
على شراء متفق تاريخهما من اخر او وقت احدهما فقط  
استويا فان برهن خارجا على الملك وذو اليد على الشراء  
منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنكاح وحلب  
لبن وجزء صوف فذو اليد احق وان برهن على الشراء  
من الاخر بلا وقت سقطا وترك المال في يد من معه

ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فلما قام احد المدعين  
شاهدين والاخر اربعة فهما سواء وكذا لا ترجح بزيادة  
العدالة دار في يد اخر ادعى رجل نصفها واخر كلها  
وبرهنا فللأول ربعها والباقي للاخر بطريق المنازعة  
وقالا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول ولو اذار  
في ايديهما فهى للثاني ولو برهن على نتاج دابة وارخا  
قضى لمن وافق سننها تاريخه فلو لم يورخا قضى بهما  
لذى اليد ولهما ان في ايديهما او في يد ثالث وان  
لم يوافقهما فلهما ان كانت في ايديهما وكانا خارجين  
فان في يد احدهما قضى بهما له برهن احد الخارجين  
على الغصب والاخر على الوديعة استويا **التاسع احرار**  
الا في الشهادة والحدود والقصاص والعقل فلوا دعى  
على شخص مجهول الحال انه عبده فانكر وقال انا احرر  
فالقول له مع يمينه **والا** بس احق من اخذ الكم والركب  
من اخذ النجاس ومن في السرج من رديفه وذو حملها  
من علق كوزه بها والجالس على البساط والمنعلق سواء  
كمن معه ثوب وطرفه مع اخر لا هديته بخلاف جالسي  
دار تنازع فيها الحايط لمن جذوعه عليه او متصل به  
اتصال تربيع لمن عليه هادى بل بين الجارين لوتناغا  
وذو بيت من دار كذى بيوت في حق ساحتها فهى  
بينهما بنصفين بخلاف الشرب فانه يقدر بالارض



برهننا على يد في ارض قضى بيدها ولو برهن عليه احدهما  
 او كان تصرف فيها قضى بيده ادعى الملك في الحال وشهد  
 الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل **سبي** يعبر  
 قال انا حر فالقول له فان قال انا عبد فلان قضى لذي  
 اليد فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان **باب دعوى**  
**النسب** مبيعة ولدت لاقل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه  
 ثبت نسبه وصارت امرأته فيفسخ البيع ويرد الثمن  
 وان ادعاه المشتري قبله ثبت منه ولو ادعاه معه  
 او بعده لا وكذا لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت  
 الولد ويأخذه ويسترد المشتري كل الثمن واعتاقتها  
 كونهما والتدبير كالا عتاق ولو ولدت لكثر من حوز  
 من وقت البيع وصدقه المشتري يثبت النسب وهي امرأته  
 نكاحا باع من ولد عنده فادعاه بعد بيع مشترية  
 ثبت نسبه ورد بيعه وكذا لو كاتب لولدا ورهنه  
 او اجره او كاتب الام او رهنها او اجرها او زوجها ثم  
 ادعاه باع احد التوأمين المولودين عنده واعتقه  
 المشتري ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها منه وبطل  
 عتق المشتري قال لصبي معه هو ابن زيد قال هو ابني  
 لم يكن ابنه وان جحد زيد بنوته ولو كان مع مسلم وكافر  
 فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر  
 ابن الكافر قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني عن غيرها

من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيها لو كان غير  
 معتبر والا فهو لمن صدقه ولو ولدت امة اشتراها  
 فاستحققت غرم الاب قيمة الولد وهو حر وكذا لو ملكها  
 بسبب اخر كما لو تزوجها على نهارة فولدت له **استحققت**  
 فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على ابية وارثه له  
 فان قتله ابوه او غيره غرم الاب قيمته ورجع بها كمنها  
 على بايعها لا بعقرها **كتاب الاقرار** هو اخبار  
 بحق عليه من وجه انشاء من وجه فلا قول صح اقراره  
 لمهلك الغير ويلزمه تسليمه اذ ملكه ولا يصح اقراره  
 بطلاق وعتاق مكرها وصح اقرار المأذون بعين في يده  
 والمسلم بنحره بنصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية  
 من غير شهود ولا تسمع عليه بانه اقر له بشئ معين  
 من غير ان يقول وهو ملكي وللتأني لورث اقراره ثم قبل  
 لا يصح والملك الثابت به لا يظهر في حق الزوايا المستهلك  
 فلا يملكها المقر له اقر حر مكلف او عبد مأذون بحق معلوم  
 او مجهول صح ولزمه بيان ما جهل بذى قيمة والقول  
 للمقر مع حلفه ان ادعى المقر له اكثر منه ولا يصدق  
 في اقل من درهم في على مال ومن النصاب في مال عظيم  
 من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل ومن  
 قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة ومن ثلاثة  
 نصب في اموال عظام ودراهم ثلاثة ودرهم عشرة



وكذا درهما درهم وكذا كذا احد عشر وكذا وكذا احد  
وعشرون ولو نلت بلا واحد فاحد عشر ومعها فائة واحد  
وعشرون وان ربع زيد الف على او قبلي اقرار بدين  
وصدق ان وصل به هو ودبعة وان فضل لا عندي  
او معي او في بيتي او كيسي وصندوق امانة **جميع** مالي  
او ما املكه له هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال لي  
عليك الف فقال اتزنه او انقذه او اجلني به او فضلك  
اياها او ابرأتني منه او تصدقت به على او وهبته لي او طلق  
به على زيد فهو اقرار له بها وبلا ضمير لا قال ليس لي  
عندك الف فقال بلي فهو اقرار له بها وان قال نعم لا  
**والايماء** بالرأس من القادر على الكلام ليس باقرار بما ل  
وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف  
الاسلام والافتاء والنسب والكفر وان اقر بدين  
مؤجل وادعى المقر له حلو له لزمه حالا كاقارره بعبد  
في يده انه لرجل وانه استأجره منه ويستخلف المقر له  
فيها بخلاف ما لو اقر بالذراهم السود فكذب في صفتها  
يلزمه ما اقر به فقط كاقاررا لكفيل بدين مؤجل وشراؤه  
منتقبة اقرار بالملك للبايع كتوب في جراب وكذا الاستيلاء  
والاستيداع والاستعارة والاستيهاج والاستيجار  
ولو من وكيل ومائة ودرهم كلها درهم وفي مائة  
وتوب ومائة وتوبان تفسير المائة ومائة وثلاثة اتوب

١٢٤  
اتوب كلها ثياب والاقرار بداية في اصطبل يلزمه  
فقط وخاتم خلقته وفقه وسيف جفنه وحمائله  
ونضله وحجلة العيدان والكسوة وتمر في قوصرة او طح  
في جوالق او سفينة او توب في منديل او توب يلزمه  
يلزمه الطرف كالمنظروف ومن قوصرة لا كتوب في عشرة  
وطعام في بيت وبخسة في خمسة وعني الضرب خمسة عشرة  
ان عني مع ومن درهم الى عشرة او ما بين تسعة وكرخطة  
الى كز شعير لزمه الا قفيرا ولو قال له على عشرة درهم  
الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وفي له  
من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما  
وصح الاقرار بالحمل المحمل وجوده وقته ولو غير ادعى  
وله ان بين المقر سببا صالحا كالارث والوصية فان  
ولدت حيا لا قل من نصف حول فله ما اقر وان ولدت  
حيين فلهما وان ولدت ميتا فلورثة الموصي والمورث  
وان فسر بيع او اقراض او ابراهم الاقرار لغا والاقرار للزوج  
صحح وان بين سببا غير صالح منه حقيقة كالاقرار  
اقر بشئ على انه بالخيار لزمه بلا خيار وان صدق  
المقر له الا اذا اقر بعقد وقع بالخيار له الا ان يكذب  
المقر له كاقارره بدين بسبب كفا له على انه بالخيار في  
مدة ولو طويلة **الامر** بكتابة الاقرار اقرارا احدا لورثة  
اقر بالدين يلزمه كله وقبل حصته واختاره ابو الليث



اشهد على الف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس  
اخر لزم الفان اقرتم زعم انه كاذب في الاقرار بحلف  
المقر له ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر  
وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمن عليهم  
بالعلم انا لا نعلم انه كان كاذبا **باب الاستثناء وما في معناه**  
هو تكلم بالباقي بعد الشئ باعتبار الحاصل من مجموع التركيب  
ونفي باعتبار الاجزاء وشرط فيه الاتصال الالف نفس  
او سعال واخذ فم والتداء بينهما لا يضرك قوله لك  
على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك الف فاشهد  
الاكاذب ونحوه فمن استثنى بعض ما اقر صرح ولزمه الباقي  
والمستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية ان كان  
بلفظ الصدر او مساويه وان بغيرهما كعبيدي احرار  
الا هولاء او الاسلما وغانما وراشدا وهو الكل صرح كما  
صح استثناء الكلي والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت  
احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون  
المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما اقر به بخلافه  
الا مائة درهم لاستغراقه بالمساوي واذا استثنى  
عدد دين بينهما حرفا لشك كان الاقل مخرجا نحوه  
على الف درهم الا مائة وخمسين واذا كان المستثنى محجولا  
ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاشياء او قليلا  
او بعضا لزمه احد وخمسون ولو وصل اقراره بان

فمنهم قاتل كاذبا

بما في معناه

بان شاء الله بطل اقراره وصح استثناء البيت من الدار  
لا استثناء البناء وان قال بناؤها لي وعرضتها لك  
فكما قال وفصل الخاتم ونخلة البستان وطوق الحاربية  
كالبناء وان قال له على الف من ثمن عبدا ما قبضته  
موصولا وعينه ان سلمه الى المقر لزمه الالف والا لا  
وان لم يعين لزمه مطلقا وقوله ما قبضته لغو كقوله  
من ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرا او مينة او دم وان  
وصل الا اذا صدقه او اقام بيته ولو قال له على الف  
درهم حرام او ربا فهي لازمة مطلقا ولو قال زورا  
او باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا لا والاقرار  
بالبيع تلجئة على هذا التفصيل ولو قال له على الف درهم  
زيوف فهي كما قال على الاصح ولو قال له على الف  
من غصب او ودية الا انها زيوف او بهرجة صدق  
مطلقا وان قال ستوفة او رصاص فان وصل صدق  
وان فصل لا وصدق في غصبه ثوبا اذا جاء بمعيب  
وفي له على الف الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل  
لا ولو قال اخذت منك الف او دية فهلك وقال  
الاخر بل غصبا ضمن وفي اعطيه ودية وقال الاخر  
غصبته لا وفي هذا كان ودية عندك فاخذته  
فقال هو لي اخذه المقر له وصدق من قال اجرت فري  
او ثوبي هذا فركبه او لبسه ورده او خاط ثوبي



هذا بكذا فقبضته هذا الالف وديعة فلان لابل  
 وديعة فلان فالالف للاول وعلى المقر مثله للثاني  
 بخلاف ما اذا قال هي لفلان لابل هي لفلان بلا ذكر  
 ايداع ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه  
 ايضا كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار  
 وكرحظة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله  
 ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو  
 كان المقر له واحدا يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها و  
 ولو قال الذي لى على فلان لفلان او الوديعة التي عند  
 فلان هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض المقر  
 لو سلم الى المقر له برئ **باب اقرار المريض** اقراره بدين  
 لاجنبى نافذ من كل ماله واخر الارث عنه ودين الفسخ  
 وما لزمه في مرضه بسبب معروف قدم على ما اقربه  
 في مرض موته ولو وديعة والسبب المعروف ككاح  
 مشاهد بمهر المتل وبيع مشاهد واتلاف كذلك  
 له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو اعطاء  
 مهر وافياء اجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه  
 او نقد ثمن ما اشترى فيه وقد علم ذلك بالبرهان  
 بخلاف ما لم يؤد حتى مات فان البايع اسوة للغرماء  
 اذا لم يكن العدين في يده واذا اقربدين ثم بددين  
 تحاصا وصل او فصل ولو اقربدين ثم بد وديعة

بوديعة تحاصا وعلى القلب الوديعة اولى وبراءة مدية  
 وهو مديون غير جائز ان كان اجنبيا وان وارثا فلا  
 مطلقا وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شئ صحيح قضاء  
 لاديانة وان اقر المريض لوارثه بطل الا ان يصدق  
 الورثة ولو اقرارا بقبض دينه عليه بخلاف اقراره له  
 بوديعة مستهلكة اقر فيه لوارثه يؤمر في الحال بتسليمه  
 الى الوارث فاذا مات يردده والعبرة بكونه وارثا  
 وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب  
 جديد كالترجيح وعقد المولاة فلو اقر لها ثم تزوجها  
 صح بخلاف اقراره لاختيه المحجوب اذا زال حجبه وبخلاف  
 الهبة والوصية لها اقر فيه انه كان له على ابنته  
 المئنة عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن منك ذلك  
 صح اقراره كما لو اقر لامرته في مرض موته بدين ثم ماتت  
 قبله وترك وارثا وقيل لا وان اقر لاجنبى ثم اقر  
 ببنته يثبت نسبه وبطل اقراره ولو اقر لمن طلقها  
 ثلاثا فيه فلها الاقل من الارث والذين هذا اذا  
 طلقها بسؤالها وان طلقها بلا سؤالها فلها الميراث  
 بالغاما يبلغ ولا يصح الاقرار لها وان اقر غلاما  
 مجهول يولد مثله لمثله انه ابنه وصدقة العلام  
 ثبت لنسبه ولو مرضيا وبشارك الورثة وصح اقراره  
 بالولد والوالدين بالشروط المتقدمة والزوجة

نفذت في القدام المعينة في الدين  
 بخلاف الصدقة لانه في دينه في الدين  
 فلم يثبت صدقة في دينه في الدين  
 بل صدقة ايضا لو غير مكلف

الدين لانه اقراره في الدين  
 النسب لانه في الدين



بشرط خلوتها عن زوج وعدته وخلوه عن اختها واربع  
سواها والمولى من جهة العتاقة ان لم يكن ولا وة ثابتا  
من جهة غيره واقارها بالوالدين والزوج والمولى  
بالولد ان شهدت قابله او صدقها الزوج ان كان  
او كانت معتدة ومطلقا ان لم يكن كذلك او كانت  
وادعت انه من غيره ولا بد من تصديق هؤلاء في الولد  
اذا كان لا يعتبر عن نفسه ولو كان المقر له عبدا  
لغيره يشترط تصديق هؤلاء <sup>لان الحق لا يبيع</sup> وصح التصديق بعد موت  
المقر لا تصديق الزوج بعد موتها وان اقر بنسب  
على غير كالاخ والعم والجدة وابن الابن لا يبيع في حق  
غيره ويبيع في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة  
والحصانة والارث اذا تصادقا عليه فان لم يكن له  
وارث غيره مطلقا ورثته والآلا ومن مات ابوه فاقر  
بأخ شاركه في الارث ولم يثبت نسبه وان ترك اثنين  
وله على اخر مائة فاقر احدها بقبض ابيه خمسين منها  
فلا شئ للمقر والاخر خمسون **فصل** اقرت الحررة المكنت  
بدين وكذبها زوجها صح في حقه فتجبس وتلازم  
وعندها لا مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان ولها  
زوج واولاد منه وكذبها صح في حقها خاصة لاحقه  
وحق الاولاد فلا يبطل النكاح واولاد حصلت قبل  
الاقرار وما في بطنها وقتها احرار مجهول النسب

١٢٧  
حرر عبده ثم اقر بالرق لانسان وصدقه صح في حقه دون  
ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان ولا  
فالمقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر قال  
لي عليك الف فقال الصدق والحق واليقين او نكر  
او كرر لفظ الصدق والحق ونحوها فاقراره قال  
الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا قال  
لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابقة او قال هذه  
السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحدا منها  
لا ترد به بخلاف هذه سارقة او هذه ابقة او هذه  
زانية او مجنونة وبخلاف يا طالق او هذه المطلقة فعلت  
كذا اقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا  
وشرب الخمر وان بطريق مباح لا المقر له اذا كذب المقر  
بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاق  
والوقف والطلاق والرق **صالح** احد الورثة و ابرا  
ابراء عاما فظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح تسع  
دعوى حصته منه على الاصح اقرت بال في صك واشهد  
عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا  
عليه فان اقام على ذلك بيينة تقبل **كتاب الصلح** هو  
عقد يرفع النزاع ركنه الايجاب والقبول بشرطه  
العقل لا البلوغ والحرية فصيح من صبي مأذون ان  
عري عن ضررتين ومن عبد مأذون ومكاتب ويكون



المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه والمصالح  
عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير  
معلوما كان او مجهولا لا مالا يجوز الاعتراض عنه كحق  
شفعة وحد قذف وكفالة بنفس وطلب لصاح كات  
عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى به تما لا يتعين  
بالتعيين وان كان تما يتعين فلا بد من قبول المدعى عليه  
وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار  
او سكوت او انكار فالاول كبيع ان وقع عن مال بمال <sup>فقط</sup>  
فيه الشفعة والرذيع وخيار روية وشرط ويفسد  
جهالة البدل وما استحق من المدعى يرد المدعى حصته  
من العوض وما استحق من البدل يرجع بحصته من المدعى  
وكا جارة ان وقع عن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه  
ويبطل بموت احدها في المدة والاخيران معاوضة  
في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر فلا  
في صلح عن دار مع احدهما وتجب في صلح عليها باحدهما  
وما استحق من المدعى يرد المدعى حصته من العوض ويرجع  
بالخصومة فيه وما استحق من البدل يرجع الى الدعوى  
في كل او بعضه وهلاك البدل قبل التسليم له كاستحقاق  
في الفضلين <sup>صالح</sup> عن بعض ما يدعيه لم يصح الا بزيادة  
شيء في البدل او البراءة عن دعوى الباقي وضح  
عن دعوى المال مطلقا والمنفعة والرق وكان عتقا

عتقا بمال والنكاح وكان خطعا وان قتل العبد المأذون له  
رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبدا <sup>رجلا</sup>  
عمدا وصالحه عنه جاز والصلح عن المغصوب لها لك  
على اكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز فلا تقبل بينة  
الغاصب بعده على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا يرجع  
للغاصب لو تصادقا بعده انها اقل ولو اعتق موسر  
عبدا مشتركا فصالح الشريك على اكثر من نصف قيمته  
لا يجوز كالصلح في الاولى بعد القضاء بالقيمة وكذا لو  
صلح بعرض صلح وان كانت قيمته اكثر من قيمة مغصوب  
تلف وفي العمد باكثر من الدية والارش وفي الخطأ  
لا وكل بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه  
لزم بدله الموكل الا ان يضمنه الوكيل كما لو وقع الصلح  
عن مال بمال عن اقرار اما اذا كان عن انكار لا صلح  
عنه بلا امر صحيح ان ضمن المال و اضاف الى ماله او قال على  
كذا وسلم والا فهو موقوف فان اجاز المدعى عليه جاز  
والا بطل والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح ادعى  
وقفية ارض ولا بينة له فصالحه المنكر لقطع الخصومة  
جاز وطاب له لو صادقا وقيل لا <sup>كل</sup> صلح بعد صلح فالثا  
باطل وكذا الصلح بعد الشراء اقام بينة بعد الصلح عن  
انكار ان المدعى والقبله ليس قبل فلان حق فالصلح  
ماض ولو قال بعده ما كان لي قبله حق بطل والصلح

الصلح والقرار

الصلح والقرار  
الصلح والقرار  
الصلح والقرار



عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا وقبل اشتراط  
 صحة الدعوى بصحة الصالح غير صحيح مطلقا وصح  
 الصالح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق  
 وضع الجذوع على الاصح الصالح ان كان بمعنى المعاوضة  
 ينتقض بنقضها واذا كان لا بمعناها فلا ولو صالح عن  
 دعوى دار على سكنى بيت منها ابدا او صالح على درهم  
 الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك  
 لم يصح ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع قبل  
 طلب الصالح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف  
 طلب الصالح والابراء صالح عن عيب وظهر عدمه او زال  
 بطل الصالح **فصل** الصالح الواقع على بعض جنس  
 ماله عليه اخذ لبعض حقه وخط لباقيه فيصح الصالح  
 بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال على مائة حالة او على  
 الف مؤجل او عن الف جياذ على مائة زيوف ولا يصح  
 عن درهم على دنانير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه  
 حالا او عن الف سوداء على نصفه بيضاء قال اذ  
 الى خمسمائة غدا من الف عليك لي على انك برئ من  
 الباقي فقبل برئ وان لم يؤد ذلك في الغد عاد  
 دينه وان لم يوقت لم يعد وكذا لو صالحه من  
 على نصفه يدفعه اليه غدا وهو برئ مما فضل على  
 انه ان لم يدفعه غدا فاكل عليه كان الامر كما قال

قال فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا  
 فهو برئ اذى الباقي اولا ولو علق بصرح الشرط  
 كان اذيت الى او اذا اؤتمى لا يصح وان قال لاخر سزا  
 لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى او تخط ففعل صح ولو  
 اعلن ما قاله سزا اخذ منه الحال الدين المشترك اذا  
 قبض احدهما شيئا منه شاركه الاخر فيه فلو صالح احدهما  
 عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه الا ان يميز  
 له ربع الدين ولو لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئا ضمن  
 الربع او اتبع الغريم واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن  
 نصيبه لا يرجع وكذا ان وقعت المقاصة بدينه السائر  
 ولو ابرأ عن بعض قسم الباقي على سهامه صالح احدهما  
 سلم عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الاخر نفذ عليهما  
 وان رده ربح اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار  
 بمال او عن ذهب بفضة او على العكس صح قل او كثر في نقد  
 وغيرهما باحد التقدين لا الا ان يكون ما اعطى له  
 اكثر من قسطه من ذلك الجنس وبطل الصالح ان اخرج  
 احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان يكون الديون  
 لبقيةهم وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه او قضا  
 المصالح منه تبرعا او اقرضوه قدر حصته منه وصالحوا  
 عن غيره واحالهم بالقرض على الغرماء وفي صحة صلح  
 عن تركة مجهولة على مكيل او موزون اختلاف



ولو مجهولة وهي غير مكيل او موزون في يد البقية صح  
وبطل الضام والقسمة مع احاطة الدين بالتركة  
ولا يصالح قبل القضاء في غير دين محيط ولو فعل صح  
واذا اخرجوا واحدا فخصته تقسم بين الباقي  
على التسواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان  
كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم والموصى له كوارث  
فيما قد مناه صالحوا احدثهم فظهر للميت دين او عين  
لم يعلموها هل يكون داخلا في الضام منه قولان اشهرهما  
**لا كتاب المضاربة** هي عقد شركة في الربح بمال من جانب  
وعمل من آخر ركنها الايجاب والقبول وحكمها  
ابتداء وتوكيل مع العمل وشركة ان ربح وغصب ان  
خالف وان اجاز بعده واجارة فاسدة ان فسدت  
فلا ربح ح بل اجر عمله مطلقا بلا زيادة على الشروط  
الا في وصي اخذ مال يتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له  
اذا عمل ولا ضمان فيها كصحة ودفع المال الى اخرج  
شرط الربح للمالك بضاعة ومع شرطه للعامل قرض  
شرطها كون رأس المال من الايمان وهو معلوم  
وكفت فيه الاشارة وكون رأس المال مسلما الى  
المضارب بخلاف الشركة وكون الربح بينهما شايعا  
وكون نصيب كل منهما معلوما ولو ادعى المضارب  
فسادها فالقول لرأس المال وبعبارة فله المضارب يملك

فيها اي في المضاربة القاسية  
فلا يكون ضياعا

ويملك المضارب في المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفة  
والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا والابضاع  
وتولدت المال ولا تفسد به الا بداع والرهن والارهاق  
والاجارة والاستيجار والاحتياال بالثمن مطلقا لا المفا  
الا باذن او اعلم برأيك والا قراض والاستدانة وان  
قبيل له ذلك ما لم ينص عليهما فلو اشترى بمال المضاربة  
ثوبا وقصر بالماء او حل بماله وقيل له ذلك فهو  
متطوع وان صبغه احمر فتركه بما زاد وله حصة  
صبغه ان بيع وحصة الثوب في مالهما ولا يجاوز بلدا  
وسلعة او وقت او شخص عينه المالك فان فعل  
ضمن وكان ذلك له ولا تزويج قن من مالها ولا شراء  
من يعتق على رتب المال بقراءة او يمين بخلاف الوكيل  
بالشراء عند عدم القرينة ولا من يعتق عليه اذا  
كان في المال ربح فان فعل وقع شراؤه لنفسه وان  
لم يكن ربح صح فان ظهر بزيادة قيمته بعد الشراء  
عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك وسعى المعتق في قيمة  
نصيب رتب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على تركه  
او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العا  
والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق  
عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا لا مضارب  
معه الف بالنصف اشترى امة فولدت مساويا له

وهو دفع المارضا عنه

المضارب في المضارب وهو موقوف على امر  
المضاربة اي ليس في مطلقا ان يتجاوز



قاده فصار قيمته الف ونصفه سعي لرب المال  
 في الالف وربعه او اعتقه ولرب المال بعد قبض الف  
 يضمن المدعي نصف قيمتها **باب المضارب يضارب ضارب**  
 المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني ربح او لا  
 فلو ضاع من يده فلا ضمان وكذا لو غصب من الثاني بالثمن  
 على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه  
 فالضمان عليه خاصة فان عمل خبير رب المال ان شاء  
 ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان  
 اذن ودفع بالثلث وقيل ما رزقه بيننا نصفان  
 فللمالك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث  
 فلو قيل ما رزقك الله بيننا فللثاني ثلثه والباقي  
 بين الاول والمالك نصفان ومثله ما ربح من شيء  
 او ما كان لك فيه من ربح ولو قال ما ربح بيننا  
 نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا  
 فيما بقي ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه او ما كان  
 من فضل فبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف  
 وللثاني كذلك ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثه  
 ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه وثلثه ثلثه  
 صح ولو عقدها المأذون مع اجنبي وشرط على مولاه  
 لم يصح ان لم يكن عليه دين والا صح واشترط عمل رب  
 المال مع المضارب مقصد وكذا اشترط عمل المضارب

باب المضارب يضارب اي هذا باب في بيان  
 احكام المضارب حال كونه يضارب  
 وقد علم ان المضارب المثلث اذا وقع  
 حاله في نفسه بالضمير من سعي الجاهل  
 فلو ضاع من يده فلا ضمان وكذا لو غصب من الثاني بالثمن  
 على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه  
 فالضمان عليه خاصة فان عمل خبير رب المال ان شاء  
 ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان  
 اذن ودفع بالثلث وقيل ما رزقه بيننا نصفان  
 فللمالك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث  
 فلو قيل ما رزقك الله بيننا فللثاني ثلثه والباقي  
 بين الاول والمالك نصفان ومثله ما ربح من شيء  
 او ما كان لك فيه من ربح ولو قال ما ربح بيننا  
 نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا  
 فيما بقي ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه او ما كان  
 من فضل فبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف  
 وللثاني كذلك ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثه  
 ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه وثلثه ثلثه  
 صح ولو عقدها المأذون مع اجنبي وشرط على مولاه  
 لم يصح ان لم يكن عليه دين والا صح واشترط عمل رب  
 المال مع المضارب مقصد وكذا اشترط عمل المضارب

المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع الثاني  
 ولو شرط بعض الربح للمساكين او للمج او في الرقاب لم يصح  
 ويكون لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب  
 فان شاء لنفسه او لرب المال صح والا لا تبطل  
 بموت احدها وبالحقوق للمالك مرتدا فان عاد بعد لحوقه  
 مسلما فالمضاربة على حالها بخلاف الوكيل ولو ارتد  
 المضارب فهي على حالها فان مات او قتل او لحق بدار  
 الحرب وحكم بلحاظه بطلت ولو ارتد المالك فقط فنصفه  
 موقوف وينزل بعزله ان علم به والا لا فان علم بالمال  
 عروض باعها فلا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك  
 فسخها في هذه الحالة بخلاف واحد الشريكين اذا فتح  
 الشركة وماله امتعة افترقا وفي المال ديون  
 ورجح يجبر المضارب على اقتضاء الديون والا لا  
 ويوكل المالك عليه والوكيل بالبيع والمستبضع  
 كالمضارب والسيار يجبر على التقاضي وما هلك  
 من المضاربة يصرف الى الربح فان زاد الهالك على الربح  
 لم يضمن وان قسم الربح وبقيت المضاربة فله هلك  
 المال او بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس ماله  
 وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن وان قسم  
 الربح وفسخت المضاربة فزعتها فله هلك المال  
 لم يتراد وبقيت المضاربة **فصل** المضاربة لا



يدفع كل المالا وبعضه الى المالك بضاعة وان اخذه  
 بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال  
 نقد وان صار عرضا لا واذا سافر فطعامه وشرايه  
 وكسوته وركوبه في مالها وان عمل في المصروف ففقته  
 في ماله وياخذ المالك ما انفقه المضارب من رأس المال  
 ان كان ثمة ربح فاذا استوفاه وفضل منه شئ  
 اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه فان باع المتاع  
 حرا بجهة حسب ما انفق على المتاع من الحملان واجرة التما  
 والقصار والضباغ ونحوه ويقول قام على تكذا وكذا  
 يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما  
 او اعتاده التجار لا على نفسه مضارب بالنصف شري  
 بالفها بزا وباعه بالفين وشري بهما عبدا فضاعا  
 في يده غرم المضارب ربعهما والمالك الباقي وربع العبد  
 للمضارب وباقيه لها ورأس المال الفان وخمسائة  
 ورايح على الفين ولو بيع بضعفها فخصتها ثلاثة  
 الاف والربح منها نصف الالف بينهما ولو شري  
 من رتب المال بالالف عبدا اشراه بنصفه رايح بنصفه  
 ولو شري بالفها عبدا قيمته الفان فقتل رجلا  
 خطأ فتلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه  
 على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام  
 والمضارب يوما اشترى بالفها عبدا وهلك الثمن

١١٦

الثمن قبل النقد دفع المالك الف اخر قمر وقمر  
 المال جميع ما دفع معه الفان فقال دفعته الى الفان  
 ورجحت الفان وقال المالك دفعته الفين فالقول  
 للمضارب ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الربح  
 فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط وايضا اقام البينة  
 تقبل وان اقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه  
 الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه الزيادة في الربح  
 معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح الفان  
 وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك وكذا لو قال  
 المضارب هو قرض وقال رب المال هو بضاعة او ودية  
 او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب  
 ولو ادعى القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب  
 وان اقامها فبينة رب المال **اولى كتاب الوديعه** هو  
 تسليم الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة والوديعه  
 ما يترك عند الامين وركنها الايجاب صريحا او كناية  
 او فعلا والقبول من المودع صريحا او دلالة **شرطها**  
 كون المال قابلا للاثبات اليد عليه وكون المودع مكلفا  
 شرط لوجوب الحفظ عليه وهي امانة فلا تضمن بالهلا  
 مطلقا واشترط الضمان على الامين باطل به يفتى  
 والمودع حفظها بنفسه وعياله وهم من يسكن معه  
 حقيقة او حكما لا من يمونه وشرط كونه امينا ولمن في

١٢٢  
 انما اختلف في القبض والقبول في مقدار  
 ولو ضمنا اعتبارا بالما اكثره اضلا فان  
 القول له

طيب  
 ربح  
 الربح

ان المضارب يدعى عليه ان يملك بوسيله  
 رب المال يدعى عليه الضمان وهو يملك وانما اقام

شرط على كل الضمان ان ضاقت شيا كان  
 ولا ضمان عليه وهو اختيار الجاهل الميثاق  
 في اخلائه وبه يفتى مع العار



الدفع الى من في عياله ولونها عن الدفع الى بعض من في  
عياله فدفع ان وجد بدا منه ضمن والآ لا وان حفظها  
بغيرهم ضمن لا اذا خاف الحرق او الغرق وكان غالباً  
محيطاً فسلمها الى جاره او فلك اخر فان ادعاه صدق  
ان علم وقوعه بينة والآ لا ولو منع الوديعة ظلماً  
بعد طلبه بنفسه قادر على تسليمها ضمن والآ لا فلو  
كانت الوديعة سيفاً اراد صاحبه ان يأخذها ليضر  
به رجلاً ظلماً فله المنع من الدفع كما لو ادعت كتاباً  
فيه اقرار منها للزوج بمال او لقبض مهر من **أومنه**  
موته مجهلاً فانه يضمن كما في سائر الامانات الا  
في ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلاً وقاض  
مات مجهلاً لاموال اليتامى وسلطان اودع بعض  
الغنيمة عند غاز ثم مات مجهلاً وكذا لو خلطها بماله  
بغير اذن بحيث لا يميز ضمنها وان باذنه اشترك  
كما لو اختلطت بغير ضعه ولو انفق بعضها فرد مثله  
فخلطه بالباقي ضمن واذا تعدى عليها ثم زال التعدي  
زال الصمان بخلاف المستعير والمستأجر واقاراه بعد  
بحجوده بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت  
الانكار وكانت منقولة ولم يكن هناك من يخاف منه  
عليها ولم يحضرها بعد الجحود لما لكها ولو جدها ثم  
ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل كما لو برهن

انه ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت  
او ظننت اني دفعتها وله السقر بها عند عدم نهي المالك  
والخوف عليها ولو اودع شيئاً لم يدفع المودع الى احد  
حظه في غيبة صاحبه فان اودع رجل عند رجلين تما  
يقسم اقتسامه وحفظه كل نصفه ولو دفعه الى صاحبه  
ضمن بخلاف ما لا يقسم ولو قال له لا تدفع الى عيالك  
او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد منه او حفظها  
في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في  
الحفظ لم يضمن والآ ضمن ولا يضمن مودع المودع بخلاف  
مودع الغاصب معه الف اذا دعى رجلان كل منهما انه  
له اودعه اياه فكل لهما فهو لصا وعليه الف اخرى  
بينهما دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان  
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال له احمل الى الودعة  
فقال انقل ولم يفعل حتى مضى اليوم قال للمودع ادفع  
الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه فلان وضعت  
الوديعة صدق المودع مع يمينه قال لا ادري كيف  
ذهبت لا يضمن على الاصح كما قال ذهبت ولا ادري كيف  
ذهبت **كتاب المعارية** هي تملك المنافع متجاننا وتصح  
باعترك واظمتك ارضى ومنحك ثوبى او جاريتي هذا  
وحملك على دابتي هذه اذا لم يرد الهبة واخذتك  
عبدى ودارى لك سكنى وعمرى سكنى ويرجع المعير



متى شاء ولا يضمن بالهلاك من غير نعد ولا توجر ولا يضمن  
كالوديعة فان اجر او رهن فهلكت ضمنه المعير ولا  
رجوع له على احد او المستاجر ورجع على المستعير اذا  
لم يعلم بانه عارية في يده وله ان يعير ما اختلف  
استعماله اولا ان لم يعين منتفعا وما لا يختلف <sup>عين</sup> ان  
ومثله الموجر فن استعار دابة او استاجرها مطلقا  
يحمل ويعير له ويركب وايا فعله تعين وضمن بغيره  
فان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء  
اي وقت شاء وان قيد ضمن بالخلاف الى شرف فقط  
وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر عارية التمتين  
والمكيل والموزون والمعدود المتقارب قرض فيضمن  
بهلاكها قبل الانتفاع ولو اعاد ارضا للبناء والغرس صح  
وله ان يرجع لانها غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا  
كان فيه مضرة بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعا  
وان وقت فرج قبله ضمن ما نقص بالقلع واذا استعارها  
ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها  
اولا ومونة الرد على المستعير فلو كانت موقفة فامسكها  
بعده فهلكت ضمنها الا اذا استعارها ليرهنها وكذا  
الموصى له بالخدمة مونة الرد عليه وكذا الموجر لو اقام  
والمرتبه وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره  
مشاهرة او مع عبده مطلقا او اجيره برئ بخلاف

بمخلاف الاجنبي بان كانت العارية موقفة فمضت موقفة  
ثم بعثها مع الاجنبي والا فالمستعير يملك الابداع <sup>الاجنبي</sup> من  
واذا استعار ارضا للزراعة يكتب المستعير اطمعنى ارضك  
لازرعها العبد المأذون يملك الاعارة والمجور اذا  
استعار واستهلكه يضمن بجدا لعنق ولو اعاد مثله  
فاستهلكها ضمن للمحال استعار ذهابا فقلد صبيا  
فسرق منه فان كان الصبي يصبط ما عليه لم يضمن  
والا ضمن وضعها بين يديه فنام فضاعت لم يضمن  
لونا مرجا لسا وضمن لو مضطجعا ليس للاب اعارة مال  
طفله طلب من رجل ثورا عارية فقال اعطيك غدا  
فلما كان الغد ذهب لطالب واخذه بغير اذنه  
فاستعمله فمات لا ضمان عليه **جهاز** ابنته بما يجهن  
مثلهما ثم قال كنت اعرتها الامتعة ان العرف مستمر  
ان الاب يدفع الجهاز ملكا لا اعارة لا يقبل قوله  
وان لم يكن كذلك فالقول قوله والام كالاب ادعى  
ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى  
الرد والوكيل والناظر وسواء كان في حيوة مستحقها  
او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد  
موت الموكل انه قبضه ودفع له في حيوته لم يقبل الا  
ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين **كتاب الهبة** هي  
تمليك العين مجانا **او** سببها ارادة الخیر للواهب شرط

نظير  
في  
دعوى  
الرجوع



صحتها في الواهب لعقل والبلوغ والملك وفي الموهوب بان  
يكون مقبوضا غير مشاع ميثرا غير مشغول وركنهما  
هو الايجاب والقبول وحكما ثبوت الملك غير لازم  
وعدم صحة خيار الشرط فيها وانها لا تبطل بالشرط  
الفاسدة وتصح بايجاب كوهبت ونحلت واطمعت  
هذا الطعام ولو على وجه المزاح او الاضافة الى  
ما يعتز به عن الكل كوهبت لك فرجها وجعلته لك  
واعمرتك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة وكسوتك  
هذا الثوب وداري لك هبة تسكنها لاهبة سكني  
او سكني هبة وقبول وقبض بلا اذن في المجلس وبعد  
به والتمكن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا  
في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا  
وان كان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه ولونها  
لم يصح مطلقا ونتم بالقبض ولو شاغلا بملك الواهب  
لا مشغولا به في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم لانها  
يقسم ولو لثريه فان قسمه وسلمه صح ولو سلمه  
شايعا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه والمانع شيوع  
مقارن لا طارئ والا استحقاق مقارن فلا تصح  
هبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل في ارض وعمر  
في نخل ولو فصله وسلمه جاز بخلاف دقيق في بر  
ودهن في سمس وسمن في لبن وملك بلا قبض جديد

جديد لو في يد الموهوب له وهبة من له ولاية على  
الطفل في الجملة يتم بالعقد وان وهب له اجني نتم  
بقبض وليه وامه واجني لو في حجرها وقبضه لو  
ميزا ولو مع وجود ابية وصح رده لها كقبوله ولو  
قبض زوج الصغيرة بعد الزفاف ما وهب لها صح وقوله  
لا وهب انسان دارا لواحد صح وقبضه لا واذا  
تصدق عشرة او وهبها الفقيرين صح لا لغنيين **باب**  
**الرجوع في الهبة** صح الرجوع فيها بعد القبض مع انقضاء  
مانعه وان كره تحريما ولو مع اسقاط حقه من الرجوع  
ويمنع الرجوع فيها **مع خرقه** فالذال الزيادة  
المتصلة كغرس وبناء وسمن لا المنفصلة كولد  
وارش وعقر **والهبة** من احد المتعاقدين والعين العوض  
فان قال خذ عوض هبتك او بدلها فقبضه الواهب  
سقط الرجوع ويشترط فيه شرائط الهبة ولا يجوز  
للاب ان يعوض عما وهب للصغير من ماله ولا يصح  
بقبض مسلم من نصراني عن هبته خمر او خنزيرا ونحوه  
ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض  
عن الباقى فله الرجوع في الباقي ودقيق الخطأ  
يصلح عوضا عنها ولو عوض ولد احد جارياتين  
موهوبتين وجد بعد الهبة امتنع الرجوع وصح  
من اجني وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه



ولو بغير اذن الموهوب له **كل** ما يطالب به الانسان  
 بالجلس والملازمة يكون الامرابادنه مثبنا للرجوع من  
 غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو  
 امر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان  
 استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا  
 ما لم يرد ما بقي كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كلها  
 ان كانت قائمة لا ان هالكة وان استحق جميع الهبة  
 كان له ان يرجع في جميع العوض ان قائما وبمثله ان  
 هالكا وهو مثلي وبقيمته ان قيميا ولو عوض النصف  
 رجع بما لم يعوض **والخاء** خروج الهبة عن ملك الموهوب  
 له بالكلية فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهوبة  
 او نذر الصدق بها وصارت لحما لا يمنع الرجوع كما  
 لو ذبحها من غير تضحية **والزاي** الزوجية وقت الهبة  
 فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة لا  
**والقاف** القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه ولو  
 ذميا او مستأمنا لا يرجع وان وهب لمحرم بلا رحم  
 كاخيه من الرضاع وامهات النساء والربائب واخيه  
 وهو عبد لاجنبي ولعبد اخيه رجع ولو كانا ذارحم  
 محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح  
**والهاء** هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه صدق  
 بلا حلف فان قال الواهب هي هذه حلف منكرا انتها

انها ليست هذه كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس  
 باخيه اذا ادعى ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما  
 او بحكم الحاكم واذا رجع باحدهما كان فسخا من الاصل  
 فلا يشترط فيه قبض الواهب وصح في الشايع والواهب  
 رده على بايعه مطلقا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض  
 بغير قضاء اتفاقا على الرجوع في موضع لا يصح كالهبة  
 لقربته جاز تلفت الموهوبة واستحقها مستحق ضمن  
 الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والاعارة  
 كالهبة هنا واذا وقعت الهبة بشرط العوض العبد  
 فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين  
 وتبطل بالشيوع بيع انتهاء فيرد بالعيب وخيار  
 الرؤية ويؤخذ بالشفعة **فصل** وهب امة  
 الاحلها او على ان يرد لها عليه او يعقها او يسنو  
 او دارا على ان يرد عليه شيئا منها او يعوض **الهبة**  
 والصدقة شيئا عنها صحت وبطل الاستثناء  
 والشرط اعتق حمل امته ثم وهبها صح ولو دبره  
 ثم وهبها لم يصح كما لا يصح تعليق البراءة عن الدين  
 بشرط الا بكائن جازا العري لا الرقي **بعث** الى امرأة  
 متاعا وبعث له انضا ثم افترق بعد الزفاف  
 وادعى انه عارية واراد الاسترداد وارادت الاسترداد  
 انضا يسترد كل ما اعطى هبة الدين من عليه



الدين وبراءة يتر من غير قبول عليك الدين من ليس  
 عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه واذا  
 اقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية صح  
 والصدقة كالهبة لا يصح غير مقبوضة ولا في مشاع  
 يقسم ولا رجوع فيها **كان الاجارة** هي عليك  
 نفع بعوض وكل ما صالح متنا صالح اجرة وتنفق  
 باعرتك هذه الدار شهرا بكذا او هبتك منها فعها  
 ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا  
 اى مدة كانت ولم يزد في الاوقاف على ثلث سنين  
 فلو اجر المتولى اكثر لا يصح والعمل كالصياغة والصنع  
 والخياطة والاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا  
 الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه بل بتجملته او شرط  
 او الاستيفاء او تمكنه منه فيجب الاجر لدار قبضت  
 ولم تسكن اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة  
 فلا الا بحقيقة الانتفاع وسقط الاجر بالانصب  
 الا اذا امكن اخراج العاصب بشفاعة وحماية ولو  
 انكر ذلك الموجر ولا بينة يحكم الحال ولا يعتق قريب  
 الموجر لو كان اجره فلوسلمه بعد مضي بعض المدة  
 فليس لاحدهما الامتناع اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب فيها لاجله فان كان فيها وقت كذلك خیر  
 في قبض الباقي والموجر طلب الاجر للدار والارض

والصنع بالفتح التلويح بالكثرة يصنع  
 به تمسك

والارض كل يوم وللذابة لكل مرحلة والخياطة ونحوها  
 اذا فرغ وسلم وان عمل في بيت المسلم توب خاطه  
 الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب التوب  
 فلا اجر له ولا يجبر على الاعادة وللخبر في بيت المستأجر  
 بعد اخراجه من السور فان احترق بعده فله الاجر  
 ولا غرم وقيل لا اجر ويغرم وان لم يكن فيه  
 فاحترق فلا اجر ولا ضمان وان قبل الاخراج فعليه  
 الضمان فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان  
 ضمنه قيمته دقيقا فلا وللبيع بعد الغرق فان افسده  
 الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن واللبن  
 بعد الاقامة ومن عمله اثر في العين كالصباغ والقضا  
 حبها للاجر اذا كان حالا اما اذا كان مؤجلا  
 فلا فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان ومن لا اثر  
 لعمله كالحمال والملاح لا يحبس للاجر فلو حبس ضمن  
 ضمان الغصب وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
 بمحمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر **وان**  
 شرط عمله بنفسه لا يستعمل غيره الا الظرف فلها استعمال  
 غيرها وان اطلق كان له ان يستأجر غيره وقوله  
 على ان تعمل اطلاق استأجره ليا في بيعه فمات  
 بعضهم فجاء بمن بقي فله الاجر بحسابه لو كانوا معلومين  
 والآفكله استأجر رجلا لا يصل مكتوب قط



او زاد الى زيد ان ردة بموته او بموته او غيبته لاشئ  
له فان دفع القسط الى ورثته او من سلم اليه اذا  
حضر وجب الاجر بالذهاب وان وجدته ولم يوصله  
اليه لم يجب شئ متولى ارض الوقف اجرها بخبر اجر  
المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل **يفتي** بالضم  
في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما  
هو نفع للوقف **ما** الاجر وعليه ديون فالمستأجر  
احق بالمستأجر من غرمائه الا انه لا يسقط الدين  
بهلاكه بخلاف الرهن **باب ما يجوز من الاجارة وما يكون**  
**خلافا فيها** نفع الاجارة حائز ودار بلا بيان  
ما يعمل فيها ومن يسكنها وله ان يعمل فيها كل ما  
اراد غير انه لا يسكن حدا او قصارا او طحانا من غير  
رضي المالك او اشتراطه في الاجارة ولو اختلفا في الا  
فالقول للموخر وان اقاما البينة فالبينة بينة المشا  
وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها  
وارض للمزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال علي ان  
ازرع فيها ما شاء اجرها وهي مشغولة بزرع غيره  
ان كان بحق لا يجوز ما لم يستحصدا الا ان يوجرها  
مضافة وان يغبر حق صحت ادراك اولي والبناء  
والغرس فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة  
الا ان يغمر له الموخر قيمته مقلوعا ويملكه او يرضى بتركه

ووقفه

بتركة فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا ولو  
استأجر ارض الوقف وغرس فيها فمضت مدة الاجارة  
فلمستأجر استيفاءها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر  
ولو ابنى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك والرطوبة  
كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه بخلاف  
موت احدها قبل ادراكه فانه يترك بالمستحق الى الحظ  
ويحقق بالمستأجر المستعير واما الغاصب فيؤمر بالقلع  
مطلقا والدابة للركوب والحمل والثوب للبس لا يجنبها  
ولا يركبها او ليربطها في باب داره ليراهها الناس  
او ليزين بيته بالثوب وان لم يقيد براكب ولا بس  
البس واركب ما شاء وان قيد براكب لا بس فالف  
ضمن اذا اعطيت ولا اجر عليه وان سلم ومثله  
ما يختلف بالمستعمل وفيما لا يختلف به بطل تقييده به  
كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره وان سمي  
نوعا او قد راله حمل مثله واخف لا اضركا للملح  
ولو اردف من يمسك بنفسه وعطبت الدابة يضمن  
النصف ان كانت تطيق حمل الاثنين والا فكل كما تولد  
على عاتقه وان كانت تطيق حملها وان كان صغيرا  
لا يستمسك يضمن بقدر كفله واذا هلك بعد بلوغ  
المقصد وجب جميع الاجر مع التضمين واذا استأجرها  
يعمل عليها مقدار الحمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن



ما زاد الثقل فان حملها صاحبها وحده فلا ضمان على  
 المستأجر وان حملها معا وجب النصف على المستأجر ولو  
 حمل كل واحد جولا وحده لا ضمان على المستأجر وهذا  
 اذا كانت الذابة تطيق مثله اما اذا كانت لا تطيق  
 فجميع القيمة ويجب عليه كل الاجر وضمن بضربها وكبحها  
 لا بسوقها ونزع السرج والا كاف والاسراج بالاسرج  
 بمثله جميع قيمته كما لو استأجرها بغير لحام فالحمام  
 بلحام لا يلزم مثله او سلك طريقا غير ما عينه وتفاوتا  
 او حملها في البحر اذا قيد بالبر مطلقا وان بلغ فله الاجر  
 وكذا يضمن بزرع رطبة وقدام البر ما نقص ولا اجر  
 وبخياطة قباء وامر يقبض قيمة ثوبه وله اخذ  
 القباء ودفع اجر مثله وكذا اذا خاطه سراويل في الاصح  
 وبصبغه اصفر وقدام بر باحر قيمة ثوب ابيض وان  
 شاء اخذه واعطاه ما زاد الصيغ فيه ولا اجر له  
 ولو صبغ رد ثوبا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان فاحشا  
 ضمن قيمة ثوب ابيض **باب الاجارة الفاسدة** الفاسد ما كان  
 مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس بشيء  
 اصلا وحكم الا قول وجوب اجرا المثل بالاستعمال  
 بخلاف الثاني ولا يملك المنافع في الاجارة الفاسدة  
 بالقبض بخلاف البيع الفاسد تفسد الاجارة بالشروط  
 المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع يفسدها

الفاسد ما كان  
 مشروعا باصله

يفسدها والنيوع الاصل الا اذا اجر من شريكه وجماله  
 المستى وعدم التسمية فان فسدت بالخيرين وجب  
 اجر المثل باستيفاء المنفعة بالغاما بالغ والا لم يزد على  
 المستى وينقص عنه فان اجر دارة بعبد مجهول فنكن  
 مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بالغ  
 وتفسخ في الباقي اجر حانونا كل شهر بكذا صح في واحد  
 فقط وفقد في الباقي وفي كل شهر سكن في اوله صح  
 العقد الا ان يستأجر كل واحد اذا اجرها سنة بكذا صح  
 وان لم يسم اجر كل شهر واول المدة ماسمي والا  
 فوقت العقد فان كان يهل اعتبر الاهلة والا فالايام  
 استأجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم تجز وجاز  
 اجارة الحمام وبنائه للرجال والنساء والحمام والظئر  
 باجر معين وطعامها وكسوتها وللزوج ان يطأها  
 لا في بيت المستأجر الا باذنه وله في نخاح ظاهرها فسخها  
 مطلقا ولو غير ظاهرها ولا للمستأجر فسخها بجلها ورضها  
 وفجورها لا يكفرها ولومات الضي والظئر انتقضت  
 ولومات ابوه لا وعليها غسل الضي وثيابه واصلاح  
 طعامه ودهنه لا فمن شئ من ذلك وهو واجر عملها  
 على بيه ان لم يكن له مال والا ففي ماله فاذا ارضعته  
 بلبن شاة او غدته بطعام ومضت المدة لا اجر لها  
 بخلاف ما اذا دفعته الى خادمها حتى ارضعته لا تنضم

اجارة الظئر



الاجارة بعسب ليس والغناء والنوح والملاهي والاذن  
والنوح والامامة وتعليم القرآن والفقه ويفتي اليوم  
بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان  
ويجبر المستأجر على دفع ما قيل ويجبس به وعلى الحلوة  
المرسومة ولودفع غزلا لآخر ليسجيه بنصفه واستأجر  
بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا ليطن برة ببعضه  
او خبازا ليخبز له كذا اليوم بدرهم او ارضا بشرط ان  
يشيها او يكرى انهارها او يسرقها او يزرعها  
بزراعة ارض اخرى فسدت وصحت لو على ان يكرى بها  
او يزرعها او يسقيها او يزرعها ولو استأجرها لحمل  
طعام بينهما فلا اجر له كراهن استأجر الرهن من المتهن  
استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شيء يزرعها  
فزرعها ففضي الاجل فله المستى وان استأجر حملا  
الى بغداد ولم يستم حمله فحمله المعتاد فهلك لم يضمن  
فان بلغ فله المستى فان تنازعا قبل الزرع والحمل  
فسخت الاجارة دفعا للفساد استأجر دابة ثم وجد  
الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل  
الانكار ولا يجب لما بعده اجارة المنفعة بالمنفعة  
يجوز اذا اختلفا واذا اتفقا لا استأجره ليصيده  
او يحتطب فان وقت جاز والا لا الا اذا عين الحطب  
وهو ملكه **باب ضمان الاجير** الاجراء على ضربين مشترك

ويجوز اليوم

الاجارة

مشترك وخاص فالاول من يعمل بالواحد وله عملا غير  
موقت او موقتا بلا تخصيص ولا يستحق الاجر حتى يعمل  
كالقصار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه  
الضمان وبه يفتي ويضمن ما هلك بعمله كتحريق الثوب  
من دقه وزلق الحال وغرق السفينة ولا يضمن به  
بني آدم مطلقا من غرق في السفينة او سقط من الدابة  
وان كان بسوقه او قوده وان انكسرت في الطريق  
ضمن الحال قيمته في مكان حمله ولا اجر او في موضع الكسر  
واجره بحسابه ولا ضمان على خجام وبزاع وفصاد  
لم يجاوز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك  
وان هلك ضمن نصف دية النفس فلو قطع الختان الحشفة  
وبرأ المقطوع تجب عليه دية كاملة فان مات فالتوا  
عليه نصفها والثاني وهو الخاص وهو من يعمل لواحد  
عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه  
في المدة وان لم يعمل كمن استوجر شهرا للخدمة او لركب  
الغنم وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجرة  
كاملة ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله فلا ضمان  
على ظئر في صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه وصح  
ترديد الاجر بالترديد في العمل وزمانه في الاول وسكن  
والعامل والمسافة والحمل بئى المستأجر تنورا او دابة  
في الدار المستأجرة واحترق بعض بيوت الجيران والدار



لا ضمان عليه مطلقا الا ان يجاوز ما يصنعه الناس  
استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد  
الطلب لا يضمن كذا سراع نذ من قطعة شاة فخاف  
على الباقي ان يتبعها ولا يسافر بعيدا شجرة للخدمة  
الا بشرط بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان  
يسافر به مطلقا ولو سافر به ضمن ولا اجر عليه  
وان سلم ولا يسترد مستأجر من عبد محجور اذ رافعه  
اليه لعله ولا يضمن غاصب عبد ما اكل من اجرة وجزا  
للعبد قبضها فلو وجدها مولاه في يده اخذه استأجر  
عبد شهرين شهرا باربعة وشهرا بخمسة صح على الترتيب  
اختلفا في ابا القابض العبد او مرضه او جرى ماء الرعي  
حكم الحال فيكون القول قول من شهد له مع يمينه  
كما لو باع شجرة فيه ثمر واختلفا في بيعه معها والقول  
قول من في يده الثمر والقول قول رب الثوب في القمير  
والقباء والحمة والصفرة والاجر وعدمه وقيل  
ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجزؤم  
حاله بها كان القول قوله والا فلا وبه يفتى  
**باب فسخ الاجارة** تفسخ بخيار شرط ورؤيه وعيب  
يفوت النفع به كحرب الدار وانقطاع ماء الرعي وماء  
الارض او يخل به كرض العبد ودبر الدابة فان لم يخل  
به او ازاله الموجر سقط خياره وعمارة الدار وتطيينها

وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب الدار  
فان ابى صاحبها كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون  
استأجرها وهي كذلك وقد رآها واصلاح بئر الماء  
والبالوعة والمخرج على صاحب الدار بلا جبر عليه فان  
فعله المستأجر فهو متبرع وبغدر لزوم ضرره لم يستحق  
بالعقد ان يبقى كما في سكن ضرر استوجر لقلعه  
وموت عرس واختلاعها استوجر لطبخ ولتحمي ولزوم  
دين بعيان او بيان او اقرار ولا مال له غيره واقل  
مستأجر دكان ليتجر وافلاس خياط يعمل بماله استأجر  
عبد ليخط فترك عمله وبدا مكترى دابة من سفره  
بخلاف ترك مستأجره ليحل في الضرب وبدئ المكترى  
وبيع ما اجره وتفسخ بموت احد عاقدين عقدها  
لنفسه فان عقدها لغيره لا كوكيل ووصى ومتولى  
الوقف وبموت احد مستأجرين او موجرين في حصته  
فقط **مسائل شتى** احرق حصا ارض مستأجرة  
او مستعارة فاحترق شئ من ارض غيره لم يضمن ان  
لم تضطر بالرياح وكذا كل موضع كان للواضع حق  
الوضع فيه لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع  
شئ بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع فلو  
وضع حجرة في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن وكذا  
في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به



الريح فلا ضمان وبه يفتى سقى أرضه سقيا لا تحتمله  
فتعدى الى ارض جاره ضمن اقعديا ط اوصباغ في  
من يطرح عليه العمل بالنصف صح كما يستجار جبل ليحمل<sup>عليه</sup>  
حملا وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته احب  
استاجر حملا لحمل مقدار من الزاد فاكل منه رد عوضه  
قال لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا  
فلم يفرغ وجب المستى الا اذا انكر الغاصب ملكه وان  
اثبتته ا واقربه ولم يرض بالاجر للمستاجر ان يوجر  
الموخر من غير موخره ومنه لا وكله باستجار عقار  
ففعل وقبض ولم يسلها اليه حتى مضت المدة رجع  
الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر قبض  
ومضت المدة ولم يطلب الامر وان طلب وانى  
ليعجل لا يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق قد  
ما يجوز لغیره <sup>شبه ليس من الاعمال</sup> كالمفتى المستاجر لا يكون خصما للمدعى  
الاجارة والرهن والشراء بخلاف المشتري ونصح  
الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة  
والوكالة والكفالة والايضاء والرصية والقضاء  
والامارة والطلاق والعناق والوقف مضافا  
لا البيع واجازته والقسمة والشركة والهبة والصلح  
والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين زاد اجر المثل  
في نفسه غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها وما لم يفسخ<sup>كان</sup>

كان على المشتاجر المستنى فتح العقد بعد تعجيل البذل  
فلا تعجل حبس المبدل حتى يستوفي ما لا البذل استاجر مشغولا  
وفارغا صح في الفارغ فقط استاجر شاة لارضاع  
ولده او جديده لم يجز المشتاجر فاسدا اذا اجر صححا  
جازت وقيل لا **كتاب المكاتب** الكتابة بتحرير المملوك  
يدا حالا ورقبة مالا وركنها الايجاب والقبول  
وشرطها كون البذل معلوما لا كونه منجما او مولا  
وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر في الحال وبثوت  
الحرية في حق البذل لا الرقبة وفي جانب المولى بثوت  
ولاية مطالبة البذل في الحال ان كانت بحالة والملك  
في البذل اذا قبضه كاتب عنه ولو صغيرا يعقل بمال  
حال او مؤجل او منجّم او قال جعلت عليك الفاتوذي  
بجوفا اولها كذا واخرها كذا فان اديته فانت حر  
وان عجزت فقتن وقبل صح واذا صنعت خرج من يده ملكه  
ملكه وغرمان وطى مكاتبته او جنى عليها او على ولداها  
او اتلف مالها ولو اغتقه مجانا وان كاتبه على حصر  
او خنزير او قيمته او على عين لغيره او مائة ليرد سيده  
عليه وصيفا فهو فاسد فان ادى الحمر عتق وكذا الخنزير  
وسعى في قيمته ولم ينقص من المسمى ولو على ميتة ونحوها  
بطل وصح على حيوان بين جنسه فقط ويؤدى الوسط  
او قيمته ومن كافر كاتب قنا مثله على حصر معلومة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



واتى سلم فله قيمة الخمر وعق يقبضها وعلى خدمته  
 شهرا له او غيره او خفيرا وبناء دار اذا بين قدر  
 المعمول والاجر بما يرفع النزاع لا يفسد الكتابة بشرط  
 الا ان يكون في صلب العقد **باب ما يجوز للمكاتب ان**  
**يفعله وما لا يجوز** للمكاتب البيع والشراء والسفر وان  
 شرط عدمه وتزويج امته وكتابة عبده والولاء  
 له ان ادى بعد عتقه والا فلسيده لا التزويج بغير  
 اذن مولاه والهبة ولو بعوض والتصدق الا بيسير  
 والتكفيل مطلقا والا قراض واعتاق عبده ولو بمال  
 وبيع نفسه منه وتزويج عبده واب ووصى وقاض  
 وامينه في رقيق صغير مكاتب بخلاف مضارب  
 وماذون وشريك ولو اشترى اباه وابنه يكاتب  
 عليه ولو محرما كالاخ والعملا ولو اشترى ام ولده  
 مع ولده منها لم يجز بيعها ولا تدخل في كتابته فلا  
 بعثته ولا ينسخ نكاحه فجاز له ان يطأها بملك  
 النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت بعلمها غير ان لها  
 بيعه قطعا ولو ملكها بدونه جاز له بيعها وان ولد  
 له من امته ولد يكاتب عليه وكسبه له زوج امته  
 من عبده وكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه  
 لها مكاتب او ماذون نكح امته زعمت انها حرة باذن  
 مولاه فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فليس له

له اخذه بالقيمة ولو اشترى المكاتبه ثوبا فاسدا  
 فوطئها ثم ردها للفساد او لبشاء فاستحققت وجب  
 عليه العقر في حال الكتابة ولو نكح اخذ به منذ  
 عتق والمأذون كالمكاتب فيها واذا ولدت مكاتبه  
 من سيدها مضت على كتابتها او عجزت وهي ام ولده  
 ولو كاتبت ام ولده او مدبره صح وعنتت بمجانا  
 بموته وسعى المدبر في ثلثي قيمته او كل البدل بموت سيده  
 فقيرا ولو دبر مكاتبه صح فان عجز بقي مدبرا والا  
 سعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسرا وان كان  
 موسرا بحيث يخرج من ثلث عتق وسقط عنه بدل  
 الكتابة كما لو اعنت المولى مكاتبه كاتبه على الف مؤجل  
 ثم صالحه على نصفه حالا صح مريض كاتبت عبده  
 على الفين الى سنة فماتت وقيمة المكاتب الف ولم يجز  
 الورثة ادى ثلثي البدل حالا او الباقي الى اجله او رد  
 رقيقا وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان  
 ولم يجز واذا ثلثي القيمة حالا او رد رقيقا حر قال  
 لمولى عبده كاتبت عبدا فلانا على الف درهم على اني  
 ان اذيت اليك الفافصحرو وكاتبه المولى على هذا  
 الشرط وقبل ثم ادى الفاعنتق واذا بلغ العبد  
 فقبل صار مكاتبيا قال عبد حاضر لسيدة كاتبتني عن نفسي  
 وعن فلان الغائب وكاتبتهما فقبل الحاضر صح وانها



اذى بدل الكتابة عتقا ويجبر المولى على القبول ولا يلحق  
 الغائب بشئ وقبوله لغو كرده وان كاتب الامة  
 من نفسها وعن بنين صغيرين لها صح واى ادى  
 لم يرجع **باب كتابة العبد لشريكين** اذن احدهما  
 لصاحبه ان يكتب خطه بال ف ويقبض بدل الكتابة  
 فكاتب وقبض بعضه فحجز المقبوض للمقبض امة  
 بين شريكين كاتباها فوطئها احدها فولدت فادعاه  
 ثم وطئها الاخر فولدت فادعاه فحجزت فهي ام ولد  
 للاول وضمن شريكه نصف قيمتها ونصف عقرها  
 وضمن شريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واى  
 دفع العقر الى المكاتب صح وان دبر الثاني ولم يطأها  
 فحجزت بطل التدبير وضمن شريكه نصف قيمتها  
 ونصف عقرها والولد للاول وان كاتباها فحجزها  
 احدها موسرا فحجزت ضمن شريكه نصف قيمتها ورجع  
 به عليها **باب موت المكاتب بعجزه وموت المولى** مكاتب  
 عجز عن نجم ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم  
 الى ثلثة ايام والاعجزه وفسخها بطلب مولاه او فسح  
 مولاه برضاه ولو فاسدة له الفسخ بغير رضاه  
 ويملك المكاتب فسحها في الجائزة والفسادة وان  
 لم يررض المولى وعاد رقه وما في يده لمولاه واذا مات  
 له مال لم تفسخ وتؤدى كتابته من ماله وحكم

وحكم بعثته في اخر حياته كما يحكم بعث اولاده والباقي  
 من ماله ميراث لورثته ولو ترك ولدا ولدت في كتابته  
 ولا وفاء بقيت كتابته وسعى على نجومه فاذا ادى حكم  
 بعث ابيه قبل موته وبعتقه ولو ترك ولدا اشتراه  
 ادى البذل حالا او ذرقيا اشترى ابنه فان عن  
 وفاء ورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابا  
 واحدة فان ترك ولدا من حرة ودينا بقي بدلها  
 فجنى الولد فقضى به على عاقلة امة لم يكن ذلك تعجيزا  
 لابيه ولو قضى به لقوم امة بعد خصومتهم مع قوم  
 الاب في ولائه فهو تعجيز وطاب لسيد وان لم يكن  
 مصرفا ما ادى اليه من الصدقات فحجز كما في وارث  
 فقير مات عن صدقة اخذها وابن سبيل اخذها  
 ثم وصل الى ماله وهي في يده فان جنى عبد وكتبه  
 سيده جاهلا بها فحجزا ومكاتب فلم يقبض به فحجز دفع  
 او فدى وان قضى به عليه مكاتب فحجز بيع فيه  
 وان مات السيد لم تفسخ الكتابة كالتدبير واموية  
 الولد ويؤدى المال الى ورثته على نجومه وان حرره  
 عتق مجانا فان حرره بعضهم لم ينقد عتقه مكاتب  
 تحت امة طلقها ثنتين فملكها لا تحل له حتى تنكح زوجا  
 كاتبا عبدا كتابا واحدة وعجزه المكاتب لا يعجزه الفسخ  
 حتى يجتمع **كتاب الولاء** هو عبارة عن التناصير

ان كان المولى  
 لم يزل له  
 من ماله

لا تفسخ من كتابته

ع



العقاقة أو بولاء الموالاة ومن أثاره الارت والعقل  
وسببه الحق على ملكه من اعتق باعناق أو بفرع له  
وبملك قريب فولأوه لسيده ولو شرط عدمه ومن اعتق  
أمته وزوجها فن فولدت لا ينتقل ولأه الحمل عن  
مولى الأم أبدا وكذا إذا ولدت ولدين أحدهما لأقل  
من ستة أشهر والآخر لاكثر منه وبيعهما أقل من نصف  
حول فان ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولأوه  
لموالى الأم فان اعتق القن وهو الأب جر ولأه ابنة  
الى مواليه عتق له مولى موالاة تكح معتقه فولدت  
فولأه ولدها المولاه والمعتق مقدم على الرد وعلى رد  
الارحام مؤخر عن العصبية النسب فان مات المولى  
ثم المعتق فببراته لا قرب عصبية المولى وليس للنساء  
من الولاء الا ما اعتنقن كما في الحديث فلو مات المعتق  
ولم يترك إلا ابنة معتقه فلا شئ لها ويوضع ماله  
في بيت المال واذا ملك الذمي عبدا واعتقه فولأوه له  
كالنسب ولو اعتق حر في دار الحرب عبدا حربيا لا يعتق  
الا ان يخلى سبيله فاذا خلاه عتق ولا ولأه له  
وله ان يوالى من شاء ولو دخل مسلم في دار الحرب  
فاشتري عبدا منه واعتقه بالقول عتق ولو كان  
العبد مسلما فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام  
فولأوه له **فصل** اسلم رجل على يداخر ووالاه

بجوز

والمعتق مقدم

والاه او غيره على ان يرته ويعقل عنه صح وعقله  
عليه وارثه له ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه  
صح كما لو والى العبد باذن سيده اخر واخر عن ذي  
الرحم وله النقل عنه بمحضره الى غيره ان لم يعقل عنه  
او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ولا يوالى  
معتق احدا امرأة والت فولدت يتبعها المولود فيما  
وشرطه ان يكون مجهول النسب وان لا يكون عربيا  
وان لا يكون له ولأه عقاقة ولا ولأه موالاة مع احد  
وقد عقل عنه **كتاب الاكراه** هو فعل يوجد من المكره  
فيحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي  
طلب منه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هذته  
سلطانا اوليا وخوف المكره ايقاعه وكون المكره  
به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما بعدم الرضا  
والمكره مستغاضا اكره عليه قبله لحقه او لحق اخر او لحق  
الشرع فلو اكره بقتل او ضرب شديد او حبس مد يد  
حتى باع او اشترى او اقرا او اجر فسح وامضى وملكه  
المشتري ان قبض فيصح اعتاقه ولزمه قيمته فان قبض  
منه او سلم طوعا نفذ وان قبض مكرها لا ورده ان  
بقي لكنه بخالف البيع الفاسد في ربح يجوز بالاجارة  
وينتقص تصرف المشتري عنه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق  
دون القبض والتمن والمتمن امانة في يد المكره امر



السلطان اكرهه وان لم يتوعدده وامر غيره لا الا ان يعلم  
بدلالة الحال انه لو لم يقتل امره يقتله او يقطع يده او يضره  
ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه اكره المحرم على قتل  
صيد فاني حتى قتل كان ما جورا ولو اكره البايع لا المشتري  
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع وله ان يضمن ايا  
شاء فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن  
المشتري نفذ كل شراء بعده ولا ينفذ ما قبله فان اكره  
على اكل ميتة او دم او لحم خنزيرا وشرب خمر بحبل وضرب  
او قيد له بحبل وبقتل او قطع حل فان صبر فقتل اثم  
كما في المخمصة وعلى الكفر بقطع او قتل رخص له ان يظهر  
ما امر به وقلبه مطمئن بالايمان وبوجر لو صبر  
ولم يرخص لغيرها ورخص له اتلاف مال مسلم  
بقتل وقطع وضمن المكره لاقتله ويقاد في العمد  
المكره فقط ولو اكره على الزنا لا يرخص له وفي جانب  
المرأة يرخص بالاكره الملبى لا بغيره لكنه يسقط الحد  
في زناها لا زناه **وصح** نكاحه وطلاقه وعتقه ورجع  
بقيمة العبد ونصف المستي ان لم يوطأ ونذره وبميينه  
وظهاره ورجعته وايلأوه وفيه فيه واسلامه  
بلا قتل لورجج وتوكيله بطلاق وعناق لا ابرأه  
مديونه او كفيله وردته فلا تبين زوجته اكره  
القاضي رجلا ليقر بسرقة او قتل رجل بعمد او يقطع يد

يد رجل بعمد فاقر بذلك فقطعت يده او قتل ان كان المقر  
موصوفا بالصلاح اقتص من القاضي وان متها بالسرة  
معروفاتها وبالقتل لا قيل له اما ان تشرب هذا الشراب  
او تبيع كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يحل والآفلا  
**صادره** السلطان ولرعيين بيع ماله فباعه صح  
**خوفها** الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تنص اليه  
ان قدر على الضرب المكره باخذ المال لا يضمن اذا نوى  
الاخذ انه يرد على صاحبه والا يضمن واذا اختلفا  
في النية فالقول للمكره مع يمينه **كتاب الحجر** هو منع  
من نفاذ تصرف قولي سببه صغر وجنون ورق  
فلم يصح طلاق صبي ومجنون ومغلوب واعتاقها  
واقرارها وصح طلاق عبد واقارره في حق نفسه  
فقط فلواقر بما لا آخر الى عتقه ومجده وقود اقيم  
في الحال ومن عقد منهم وهو يعقله اجازة وليته  
اورده وان امكنوا شيئا ضمنوا ولا يحجر خر مكلف  
بسفه وفسق ودين بل مفت ماجن وطبيب جاهل  
ومكار مفلس وعندهما يحجر على الحر به يفتي فيكون  
في احكامه كصغير الا في نكاح وطلاق وعناق واستيلاء  
وتدبير وجوب زكاة وحج وعبادات وزوال ولائ  
ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفا  
وفي صحة وصاياه بالقرب من لثنت فهو كيان



فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خسا  
وعشرين سنة فصم تصرفه قبله وبعده يسلم اليه  
وان لم يكن رشيد **والرشد** هو كونه مصلحا في ماله  
فقط **والقاضي** يجلس المحر المديون لبيع ماله لدينه  
وقضي دراهم دينه من دراهمه وباع دنا نيره بدرهم  
دينه وبالعكس استحسانا لاعرضه وعقاره خلافا لها  
**وبه يفق** افلس ومعه ارض شراه فقبضه بالاذن فباعه  
اسوة للغرماء وان قبل قبضه او بعده بغير اذن فباعه  
كان له ان يسترد وجبه بالتمن حجر القاضي عليه  
ثم رفع الى اخر فاطلقه جازا لطلاقه **فصل** بلوغ الغلام  
بالاحتلام والاحبال والانزال والجارية بالاحتلام والحبل  
والحمل فان لم يوجد فحتى يتم لكل منها خمس عشرة  
سنة به يفق وادنى مدته له اثني عشر سنة ولها  
تسع سنين فان راهقا فقالا بلغنا صداقا ان لم يكن  
الظاهر وهما كبايع حكما **كتاب المأذون** الاذن فك  
الحجر واستقاط الحق ثم يتصرف العبد لنفسه باهلية  
فلا يتوقت ولا يرجع بالعهد على سيده فلو اذن لعبد  
يوما صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه ولم يخص  
بنوع فان اذن في نوع عم اذنه في الانواع كلها ونيت  
دلالة فعبد راه سيده يبيع ملك اجني ويشترى **مكت**  
مأذون لانه ذلك الشيء وصريحا فلو اذن مطلقا

في الرشد

المسلم

في الرشد

مطلقا صح كل تجارة منه اجماعا فيبيع ويشترى ولو جبر  
فاحش وبوكل بيها ويرهن ويرهنن ويعير التوب  
والدابة ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع  
من مولاه بمثل القيمة وباقل لا ومولاه منه بمثل  
القيمة او اقل وللمولى حبس المبيع لقبض ثمنه وبطل  
التمن لو سلم قبل قبضه ولو باع المولى منه باكثر حظ  
الزائد او فسخ العقد فيما كان من التجارة وتقبل  
الشهادة عليه وان لم يحضر مولاه وياخذ الارض جارة  
ومساقاة ومزارعة ويشترى بذرا يزرعه ويشترك  
عنا نالامفاوضة ويشترى ويوخر نفسه ويقتر  
بوديعة وغصب ودين لغير زوج وولد ووالد ويهدى  
طعاما يسيرا ويضيف من يطعمه ويحط عن الثمن  
بعيب قدر ما يحط التجار ولا يتزوج ولا يتسرى وان  
اذن له ولا يزوج رقيقه ولا يكتبه ولا يعتق ماله  
ولا يغيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل  
مطلقا ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو  
عن القصاص وكل دين وجب بتجارته او بما هو في ماله  
كبيع وشراء واجارة واستيجار وغرم وديعة  
وغصب وامانة جحدتها وعقرو وجب بوطن مشربه  
بعد الاستحقاق يتعلق برقيقته يباع فيه بحضرة  
ويقسم ثمنه بالخصص ويكسب حصل قبل الدين او بعده



وبما وهب له وأن لم يحضر لا بما اخذه مولاه منه قبل  
الذين وطول بما بقي بعد عتقه ولمولاه اخذ غلة مثله  
بوجود دينه وما زاد للغرماء ويخبر بحجره ان علم  
هو واكثر اهل سوقه ان كان الاذن شايعا اما اذا  
لم يعلم به الا العبد كفى في حجره علمه به فقط وبموت  
سيده وجنونه مطبقا ولحقه بدار الحرب مرتدا وان  
لم يعلم احديه وبياقته ولو عاد منه لم يعد الاذن  
وباستيلا دها لا بالتدبير وضمن بهما قيمتهما للغرماء  
اقراره بعد جموده ان مامعه امانة او غصب او دين  
عليه صحيح فيفضيه منه احاط دينه بماله ورقبته  
لم يملك سيده مامعه فلم يعتق عبد من كسبه تخير  
مولاه ولو اشترى ذارحم محرر من المولى لم يعتق ولو تلف  
المولى ما في يده من الرقيق ضمن وان لم يحيط صح تخيره  
وصح اعتاقه مديونا وضمن المولى للغرماء الاقل من بينه  
وقيمة فطوب بما بقي لغرمائه بعد عتقه وان باعه  
سيده وغتيه المشتري ضمن الغرماء البايح قيمته  
فان رده عليه بعيب قبل القبض او بعده بقضاء  
رجع بقيمته على الغرماء وحققهم في العبد وان رده بعد  
القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى  
على القيمة وان فضل من دينهم شيء رجعوا به على العبد  
بعد الحرية وضمنوا مشريه او اجازوا البيع واخذوا

واخذوا الثمن وان باعه معلما دينه فللغرماء رد البيع  
فان غاب البايح فالمشتري ليس بخضم لهم ولو بقلبه  
فالحكم كذلك اجماعا عبيد قدم مصر او قال انا عبد  
فلان ما ذون في التجارة فباع واشترى لزمه كل شيء  
من التجارة وكذا لو اشترى ساكنا عن اذنه وحجره  
ولا يباع لدينه الا اذا اقر مولاه به وتصرف الصبي  
والمعتوه ان كان نافعا كالاسلام والانتهاج صحيح بلا اذن  
وان ضارا كالطلاق والعاق لا وان اذن به وليها  
وما تردد بين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن  
فان اذن لها المولى فيها في شراء وبيع كعبد ما ذون  
والشرط ان يعقل البيع ساليا والشراء جاليا له <sup>لته</sup>  
ابوه ثم وصيته ثم جده ثم وصيته ثم القاضي <sup>وصيته</sup>  
دون الامام ووصيتها راي القاضي الصبي والمعتوه  
او عبيدها يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة  
وله ان ياذن لليتيم والمعتوه اذا لم يكن له ولي  
ولعبيدها اذا كان لكل واحد منهما ولي وامتنع من  
الاذن عند طلب ذلك منه **كتاب الغضب** هو  
ازالة يد محقة باثبات يد مبطله في مال متقوم  
محترم قابل للنقل بغير اذن مالكة لا بخفية فاستخدم  
العبد وتحيل الدابة غصب لا جلوسه على بساط  
وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير وردا العين



قائمة والغرمها لكمة وغير من علم الاخير ان الغصوب  
 مخير بين تضييع الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا  
 كان في الوقف الغصوب بان غصبه وقيمه اكثر وكذا  
 الثاني امل من الاول فان الضمان على الثاني ويجب  
 رد عين الغصوب في مكان غصبه ويرأى بردها  
 ولو بعير علم المالك او مثله ان هلك وهو مثلي وان  
 انقطع المثلي فقيمه يوم الخصومة ويجب القيمة  
 في القيمي يوم غصبه والمثلي المخلوط بخلاف جنسه قتي  
 فان ادعى هلاكه حبس حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم قضى  
 عليه بالبدل ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه  
 بعد الرد وعكس المالك واقام البرهان فبرهان الغاصب  
 اولى والغصب فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يده  
 لم يضمن قيل والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم <sup>بالجود</sup>  
 في الوديعة وبالرجوع عن الشهادة واذا نقص سبكه  
 وزراعته ضمن النقصان كما في النقلي وان استغله  
 تصدق بالغلة كما لو تصرف في الغصوب والوديعة  
 ورجع اذا كان متعينا بالاشارة او بالشراء بدرهم  
 الوديعة او الغصب ونقدها فان اشار اليها ونقد  
 غيرها او الى غيرها او اطلق ونقدها لا به يفتي  
 فان غصب وغيره فزال اسمه واعظم منافعه <sup>مخلط</sup> او  
 يملك الغاصب بحيث يمنع امتيازها او يكتن بجرح ضمه

السدح

ضمته ومملكه بلا حل انتفاع قبل اداء ضمانه كذبح شاة  
 وطبخها او شيتها او طحن بر وزرعه وجعل حديد سيفا  
 وصفرانية والبناء على ساحة وقيمه اكثر منها وان ضرب  
 الحجرين درهما او دينار او اثناء لم يملكه وهو المالك مجانا  
 فان ذبح شاة غيره طرحها المالك عليه واخذ قيمتها  
 واخذها وضمنه نقصانها وكذا لو حرق ثوبا وفوت  
 بعض العين وبعض نفعه لا كله وفي حرق يسير لم يفت  
 شيئا ضمنه النقصان مع اخذ عينه ليس غير ومن بني  
 او غرس في ارض غيره امر بالقلع والرد وللمالك ان يضمن  
 له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به  
 غصب ثوبا فصغره او سويقا قلته بمن فاما لا مخير  
 ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وان شاة  
 اخذ المصبوغ او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ والتمن  
 رد غاصب الغاصب الغصوب على الغاصب الاول يبرأ  
 عن ضمانه كما لو هلك الغصوب في يد غاصب الغاصب  
 فاذا رى القيمة الى الغاصب اذا كان قبضه القيمة معروفا  
 غصب شيئا فغصبه اخر منه فاراد المالك ان ياخذ  
 بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك  
**الاجازة** لا تلحق الا تلاف فلواتلف مال غيره تعديلا  
 فقال الملك اجرت او رضى لم يبرأ من الضمان كسر الخشب  
 فاحشا لا يملكه ولو كسر الموهوب له لم ينقطع الرجوع **فصل**

كان للمالك ان يضمن قيمة غرسه او بناءه  
 ان سقط القلع ومعرفة ذلك ان يقوم  
 بالبناء ويقوم ببناء ما هو صاحب نفعه  
 فيضمن الغاصب ما يملك من التفاوت سراج

در علم ان جازة بغير انفاق  
 مذکور در کتاب در نفع او اضرار



غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب  
والقول له في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان  
ظهر وهي اكثر مما ضمن وقد ضمن بقوله اخذه المالك وورث  
عوضه او امضى ولو ضمن بقول المالك او يبرهانه او كثر  
الغاصب فهو له ولا خيار للمالك وان باع المغضوب  
فضمنه المالك نفذ بيعة وان حرره ضمنه لا زوائد  
المغضوب مطلقا لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد  
طلب المالك وما نقصه الجارية بالولادة مضمون ويجبر  
بولدها زنى بامة مغضوبة فردها حاملا فمات  
بالولادة ضمن قيمتها بخلاف الحرة ومانع الغصب غير  
مضمونة استولدها او عطلها الا ان يكون وقفا  
او مال يтим او معدا للاستغلال الا اذا سكنها بتاويل  
ملك او عقد وخرم المسلم وخنزيره اذا تلفها وضمن  
لو كانا لذمى بخلاف ما لو اشترها منه وشربها  
فلا ضمان ولا ضمن غصب خمر مسلم فحلها بما لا قيمة له  
او جلد ميتة فدبغ به اخذها المالك تجانا ولو تلفها  
ضمن ولو حلها بذى قيمة كالمخ والمخل ملكه ولا شئ  
عليه ولو دبغ به الجلد اخذه المالك ورد ما زاد الدبغ  
ولو تلفه لا يضمن وضمن بكسر مغزف قيمته صالحا  
لغير اللهو وباراقة سكر ومنصف وصح بيعها كالا  
المغنية ونحوها ولو غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف

روايات المغضوب

مما لا يضمن

في المأكل والمشرب

في المأكل والمشرب

بخلاف المدبرة حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فتح  
باب اصطبلها او قفض طائر فذهبت او سعى الى سلطان  
بمن يوزيه ولا يدفع بلادفع او من يباشر الفسق  
ولا يمنع بنهيه او قال مع سلطان يغرم وقد لا يغرم  
انه وجد كنز فغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم البنت  
ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبقيتي  
ولومات الساعي فلم يسع به ان يأخذ قدرا الخسران  
من تركته امر عبد غيره بالابق او قال اقتل  
نفسك ففعل وجب عليه قيمته استعمل عبد الغير  
لنفسه وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد في آخر  
ضمن قيمته ان هلك ولو استعمله لغيره لا غلام جاء  
الى فساد وقال افسدني ففسده ففسد مقتادافات  
من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك  
الصبي تجب ديتة على عاقلة الفصاد **كتاب الشفعة** هي  
ملك البقعة جبرا على المشتري وشرطها ان يكون  
المحل عقارا وركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين  
وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفتها ان  
الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ تجب بعد البيع وتستقر  
بالاشهاد ويملك بالاخذ بالتراضي او بقضاء قاض  
بقدر رؤس الشفعاء لا الملك للخليط في نفس المبيع  
ثم له في حق المبيع كالشرب والطريق خاضعين

لو فتح بابا او فسخ آخر منه ساعا لم يضمن  
سرق عقيب الفتح او بعده طالع العطلين  
قيل عظم الذنب على من قبل قول الشيخ  
منه ما ذكره رحمه الله

في المأكل

في المأكل

في المأكل

ثبت  
وتجب فيه البيع المراد بالثبوت الوجوب  
وانما ثبت للعقار بالبيع وما واكتسب  
وتجب للخليط في نفس المبيع ثم في المأكل  
ثم للجائر كتمه ان الشفعة وجبت  
في العقار لا في غيره فاما ما اتصل  
على الدوام كتمه



كشرب نهر لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم لجار  
ملاصق بابيه في سكة أخرى كواضع جذع على حائط أو <sup>ثابت</sup>  
في حشبة جار اسقط بعض بعضهم حقه بعد القضاء  
ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك ولو كان بعضهم غائبا  
يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع وكذا لو كان الشريك  
غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة ثم اذا حضر <sup>طلب</sup>  
قضى له بها اسقط الشفعة قبل الشراء لم يصح اراد الشفيع  
اخذا البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري  
ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط <sup>حقه</sup>  
به وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها وتصح الطلب  
من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا  
ولا شفعة في الوقف ولا بجواره **باب طلب الشفعة** وطلبها  
الشفيع في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت  
الشفعة ونحوه وهو طلب المواثبة ثم على البايع لو قضي  
او على المشتري فيقول اشتري فلان هذه الدار وانا  
شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهد  
عليه وهو طلب شهاده ولا بد منه حتى لو تمكن ولم يشهد  
بطلت شفעתه وان لم يتمكن لا ثم يطلب عند قاض فيقول  
اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا الى من  
يسلم الي وهو طلب تليك وخصومة وبثا خيره  
مطلقا لا تبطل الشفعة به يفتي واذا طلب سأل القاض

قال الزبيدي في شرح الكفر قال شيخنا القسري  
على انه اذا اخذ شهاده سقطت الشفعة

القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما يشفع به فان اقر  
بها او نكل من الحلف على العلم او برهن الشفيع سأل  
عن الشراء فان اقر به او نكل عن اليمين على الحاصل او السب  
او برهن الشفيع قضى له بها وان لم يحضر الثمن وقت  
الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس <sup>الدار</sup>  
لقبض ثمنه فلو قيل للشفيع اذا الثمن فاخر لم تبطل  
والخصم البايع قبل التسليم ولا تسمع البيعة عليه حتى  
يحضر المشتري او يفسخ بحضوره ويقضى بالشفعة  
والعهدة على البايع قبل تسليم المبيع الى المشتري وعلى  
المشتري لو بعده للشفيع خيار الرؤية والعيب وان  
شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفيع والمشتري  
في الثمن صدق المشتري ولو برهننا فالشفيع احق ادعى  
المشتري ثمننا وبايعه اقل منه بلا قبضه فالقول له  
ومع قبضه للمشتري وحط البعض يظهر في حق الشفيع  
وحط الكل والزيادة لا وفي الشراء بمثل يأخذ بمثله  
وفي القيمي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار يأخذ كلا بقيمة  
الاخر وفي ثمن مؤجل يأخذ بحال او طلب في الحال واخذ  
بعدا لاجل ولو سكت عنه وصبر حتى يطلب عند <sup>حل</sup>  
بطلت شفעתه وبمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان <sup>الشفيع</sup>  
ذميا وبقيمتها لومسما وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير  
بالرجوع الى ذمى سلم او فاسق ناب وبالثمن وقيمة

هو من المالكين  
سنة



البناء والغرس لو بنى المشتري او غرس او كلف المشتري  
بقلعها كما ينقض جميع تصرفاته حتى الوقف والمسجد والمقبرة  
ورجع الشفيع بالثمن فقط ان بنى او غرس ثم استحققت  
وبكل الثمن ان خربت الدار او جف الشجر ولم يبق شيء  
من نقض او خشب بخلاف ما اذا تلف بعض الارض  
بغرق حيث يسقط من الثمن بحصته وبحصة العرصه  
ان نقض المشتري البناء ونقض الاجنبي كنقضه والنقض  
له وبثمرها ان ابتاع ارضا ونحلا وثمر او ثمر في يده  
وان جذه المشتري او هلك بافة سماوية وقد اشتراها  
بثمرها سقط حصته من الثمن الاول وبكل الثمن في الثاني  
قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها الطلب في بيع فاسد  
وقت انقطاع حق البائع اتفاقا من لم ير الشفعة بالجو  
طلبها عند حاكم يراه يقول له هل يعتقد وجوبها  
ان قال نعم حكم له بها والا لا **باب ما ثبت ههنا** ولا  
لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بعوض هو مال وان  
لم يقسم كرحى وحمام وبئر وبيت صغير لا في عرض وفلك  
وبناء ونخل بيعا قصدا وارث وصدقة وهبة لا بعوض  
ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق وعن  
دم عها ومهر وان قبول بعضها مال وبيع بخيار  
البائع ولم يسقط خياره فان اسقط وجبت او رد بخيار  
رؤية او شرط او عيب بقضاء بعد ما سلت بخلاف الرد

الرد بلا قضاء او باقالة وثبت للعبد المأذون المستغرق  
بالدين في مبيع سيده ولسيده في مبيعه ولمن شري  
او اشترى له لا لمن باعه او بيع له وضمن الدرك  
**باب ما يبطلها** يبطلها ترك طلب المواثبة او الا  
مع القدرة وتسليمها بعد البيع فقط ولو من اب  
او وصي والوكيل بطلبها اذا سلم او اقر على الموكل  
بتسليمه صح عند القاضي وصلحه منها على عوض وعليه  
رده وبيع شفيعه بمال وموت الشفيع قبل الاخذ  
بعد الطلب او قبله لا المشتري وبيع ما يشفع به  
قبل القضاء بالشفعة مطلقا ولو باع بشرط الخيار  
لا وشراء الشفيع من المشتري وكذا ان استأجرها  
او ساومها او طلب منه ان يوليها او ضمن الدرك  
فيل للشفيع انها بيعت بالفسلم ثم علم انها بيعت  
بالقل او ببر او شعير قيمته الف او اكثر فله الشفعة  
ولو بان انها بيعت بدنا نير قيمتها الف فلا شفعة  
له وان علم بان المشتري زيد فسلم ثم بان انه بكر  
فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان  
له احد نصيب غيره ولو بلغه شراء النصف فلم  
ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه  
لا وان باع عقارا لا زراعا في جانب الشفيع  
فلا شفعة وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري وان



ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجار  
 في السهم الاول فقط وان ابتاعه بثمن ثم دفع ثوبا عنه  
 فالشفعة بالثمن لا بالثوب وكذا لو اشترى بدراهم  
 معلومة مع قبضة فلوس شيئا لها وجعل قدرها  
 وضيع الفلوس بعد القبض **نكره** الحيلة لا سقاط  
 بعد ثبوتها وفاقا **واما** الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء  
 فعند ابى يوسف لا يكره وعند محمد يكره **ويفتى** بقول  
 ابى يوسف في الشفعة وبضده في الزكوة ولا حيلة  
 لا سقاط الحيلة اذا اشترى جماعة عقارا والبائع  
 واحد يتعدا لاخذ بالشفعة بتعدد دهم فللشفيع ان  
 يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبعبارة **لا**  
 والمعتبر في هذا العاقد دون المالك اشترى نصف  
 دار غير مقسومة فقام البائع اخذ الشفع نصيب **المشتري**  
 الذي حصل له بالقسمة وليس له نقضها مطلقا بخلاف  
 ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقام  
 المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه  
 كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء  
 شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غيره فله ان  
 ينقض القسمة اخلف الجار والمشتري في ملكية الدار  
 التي يكن فيها فالقول للمشتري وللجار تخليفه على  
 العلم عند ابى يوسف وبه يفتى كما لو انكر المشتري

اي حيلة موجودة في كلامهم  
 في الفقا والبرازية ثم قال وطلب  
 كذا فاعلم بخبرها

نصف  
 دهم

المشتري طلبا للموافقة وان انكر طلبا لاشهاد عند  
 لقائه حلف على البتات **كتاب القسمة** هو جمع نصيب شايح  
 في معين وسببها طلب الشركاء او بعضهم الانتفاع  
 بملكه على وجه الخصوص وركنها هو الفعل الذي  
 يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاء وشرطها  
 عدم فوت المنفعة بالقسمة وحكمها تعيين كل نصيب  
 على حدة وتشمئ على الافراز والمبادلة وهو الغالب  
 في المشلى والمبادلة في غيره فياخذ الشريك حصته بعينه  
 صاحبه في الاول لا الثاني وان اجبر عليها في متحد  
 الجنس عند طلب احدهم وينصب قاسم برزق من بيت  
 المال ليقيم بلا اجر وهو احب وان نصب باجر  
 وهو على عدد الرؤوس ويجب كونه عدلا امينا عالما  
 بها ولا يعين واحدا ولا يشترك القسام **وصحت**  
 برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم صغير لا نائب عنه  
 وقسم نفقته يدعون ارثه بينهم وعقار يدعون شراءه  
 او ملكه مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيد لا حتى  
 يبرهنوا على موته وعدد ورثته ولا ان يبرهنوا ان  
 العقار معها حتى يبرهنوا انه لها ولو برهنوا على  
 الموت وعدد الورثة وهو معها وفيهم صغير  
 او غائب قسّم ونصب قابض لها فان برهن واحد  
 او كانوا مشتريين وغاب احدهما وكان مع الوارث الطفل

مشتري بين اثنين فباع احدهما

والا فافراز اقله في المنفكات فلو كانا ملكيات فلهما  
 والحدود المتقارب بينهما

قد نال ان لو كان غائبا نائب  
 عنه القسمة وصحت  
 بحد القسمة صاحب الوفاة وهو قسمة



او الغائب او شئ منه لا وقسم بطلب حدهم ان انتفع  
 كل بحصته وبطلب ذي الكثير فقط ان لم ينتفع الاخر  
 لقله حصته وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم وقسم  
 عرض اتحد جنسها لا الجنس ان والرقيق والجواهر  
 والحمام الا برضاهم دور مشتركة او دار وضيعة  
 او دار وحانوت قسم كل فخذها اذا كان كلها في مصر  
 واحدا ولا **ويصور** القاسم ما يقسمه على قرطاس <sup>بعدة</sup>  
 على سهام القسمة ويذره ويقوم البناء ويقرر  
 كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصاء بالاول  
 والثاني والثالث ويكتب اسمهم ويخرج فنخرج  
 اسمه اولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم  
 الثاني الى ان ينتهي الى الاخير والدارهم لا تدخل  
 في القسمة الا برضاهم قسم ولا حدهم مسيل وطريق  
 في ملك الاخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن  
 والافسخت القسمة اختلفوا في مقدار عرض الطريق جيل  
 على قدر عرض باب الدار بطوله ولو شرطوا ان يكون الطريق  
 في الدار على التفاوت جاز وان كان سهامهم في الدار  
 متساوية والقسمة على التفاوت بالتراضي في غير  
 الاموال الربوية جائزة **سفل** له علو وسفل مجرد علو  
 مجرد قومة كل واحد على حدة وقسم بالقيمة انكر بعض  
 الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسم

القاسم ان بالاستيفاء تقبل ولو شهد قاسم واحد لا  
 ولو ادعى احدهم ان من نصيبه شئ في يد صاحبه وقد  
 اقربا بالاستيفاء لم يصدق الا برهان وان قال قبضته  
 فاخذ شريكه بعضه وانكر حلف وان قال قبل قراره بالاستيفاء  
 اصابني من ذلك كذا الى كذا ولم يسم الى تحالفوا <sup>تفسخ</sup>  
 القسمة ولو اقسما دارا واصاب كلا طائفة فادعى  
 احدهما بيتا في يد الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر  
 فعليه البينة وان اقاماها فالعبرة لبينة المدعى  
 وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا  
 وفي استحقاق بعض شايع في الكل تفسخ وفي بعض شايع  
 من نصيبه لا تفسخ بل يرجع في نصيب شريكه **ظهر** دين  
 في التركة المقسومة تفسخ الا اذا قضوه او ابرأ الغرماء  
 ذمم الورثة او بقي منها ما يفي به ولو ظهر غيبين  
 فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح  
 وتسمع دعواه ذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقرب  
 لا ادعى احد المتقاسمين ديناً في التركة صح ولو ادعى  
 عينا لا **وقعت** شجرة في نصيب احدهما اغصانها متدللة  
 في نصيب الاخر ليس له ان يجبره على قطعها به يفتي  
 بني احدهما بغير اذن الاخر فطلب رفع بناءه قسم  
 فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم القسمة  
 تقبل النقض فلو اقسما واخذوا حصصهم ثم تراضوا

لا يقسم  
 الا برضاهم

لا يقسم  
 الا برضاهم



على الاشتراك بينهم صح المقبوض بالقسمة الفاسدة  
يثبت الملك فيه ويقيد التصرف <sup>بما عدا ذلك</sup> كالمقبوض بالشراء  
الفاسد وقيل ولو تهاينا في سكنى دار او دارين او حقة  
عبد او عبيدين او غلة دار او دارين صح وفي غلة  
عبد او عبيدين او في غلة بغل او بغلين او ركوب بغل  
او بغلين او ثمرة شجرة او لبن شاة **لا كتاب المزارعة** هي  
عقد على الزرع ببعض الخارج ولا تصح عند الامام  
وعندها تصح وتبته بفتح بشرط صلاحية الارض للزراعة  
واهلية العاقلين وذكر المدة وجنسه وقسط الاخر  
والتحلية بين الارض والعامل والشركة في الخارج  
فتبطل ان شرط لاحدها فقران مسباة او ما يخرج  
من موضع معين او رفع رتب البذر بذره او رفع  
الخارج الموقوف وتنضيف الباقي بخلاف خارج المقاسمة  
او رفع العشر او التبن لاحدها والحب للاخر او تنضيف  
الحب والتبن لغير رتب البذر او تنضيف الحب  
والتبن لاحدها وان شرط تنضيف الحب والتبن  
لصاحب البذر او لم يتعرض للتبن صح وكذا لو كان  
الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للاخر او الارض  
او العمل له والباقي للاخر وبطلت لو كان الارض  
والبقر لزيد او البذر والبقر له والاخران للاخر او البذر  
له والباقي للاخر واذا صح فالتحارج على الشرط ولا

ولو تهاينا

ولا شئ للعامل ان لم يخرج شئ ويجبر من ابى عن المضي  
الارب البذر ومتى فسدت فالتحارج لرب البذر  
وللاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يناد على الشرط فان  
لم يخرج شئ فان كان البذر من قبل العامل فعليه  
اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض  
فعليه اجر مثل العامل ولو امتنع رب الارض من المضي  
فيها وقد كرم العامل فلا شئ له حكما ويسترضى بانه  
وتفسخ بدين محوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب  
ان يسترضى ديانة اذا عمل اما اذا نبت ولم يستحصل  
لم يبع الارض فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى  
العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه دفع ارضه  
الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما  
نصفان فالتحارج بينهما كذلك فعلى هذا فالمزارعة  
فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل  
على رب الارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض لهما  
وكذلك لو كان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه  
من الآخر والربع بينهما على قدر بذرها ونفقة  
الزراع عليها بالخصص فان شرطاه على العامل فسدت  
بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع بقيل فان العمل  
فيه على العامل وصح عند الشافعي للعامل وهو  
الاصح **الغلة** في المزارعة مطلقا امانة في يد المزارع

بشرط

نظر الزرع



فلا ضمان لو هلكت ومثله المعاملة واذا قصر المزارع  
 في سقي الارض حتى هلك الزرع لم يضمن في الفاسدة  
 ويضمن في الضحية **كتاب المساقاة** هي رفع الشجر  
 من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا  
 وشرطا الا في اربعة اشياء اذا امتنع احدهما يجبر  
 عليه بخلاف المزارعة واذا انقضت المدة يترك بلاجر  
 ولو غفل بلاجر واذا استحق النخل يرجع العامل  
 بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع وبيان المدة  
 ليس بشرط هنا ويقع على اول ثمر يخرج ولو ذكر مدة لا يخرج  
 الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ فيها اولا صح فلو خرج في وقت  
 المستحق فعلى الشرط والا فللعامل اجر المثل ولو دفع  
 غراسا في ارض لم يبلغ الثمرة على ان يصلحها فاخرج كان  
 بينهما تفسدان لم يذكر اعماما معلومة وكذا لو دفع  
 اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسسم المدة بخلاف  
 الرطبة فانه يجوز ويقع على اول جزء يكون ولو دفع  
 رطبة انتهى جذاها على ان يقوم عليها حتى يخرج  
 بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة  
 والرطبة لصاحبها ولو شرطا الشركة فيها فسدت  
 وتصح في الكرم والشجر والرطاب واصول البادنجان  
 والنخل لو فيه ثمرة غير مدركة وان مدركة لا دفع  
 ارضا مدة معلومة ليغرس ويكون الارض والشجر

نصف

والشجر بينهما لا تصح والتمر والغرس لرب الارض والاخر  
 قيمة غرسه واجر عمله ذهبت الریح بنواة رجل وقبضها  
 في كرم اخر فنبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم وكذا  
 لو وقعت خوخة في ارض غيره فنبت وتبطل كالمزارعة  
 بموت احدهما ومضى مدتها والتمر في فان مات العامل  
 تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع  
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع وان  
 ماتا فالخيار في ذلك لورثة العامل وان لم يمت احدهما  
 بل انقضت مدتها فالخيار للعامل وتفسخ بالعذر  
 كالمزارعة ومنه كون العامل عاجزا وكونه سارقا  
 يخاف على ثمره وسعفه منه **كتاب الذبايح** حرم  
 حيوان من شأنه الذبح لم يترك وذكاة الضرورة  
 جرح في اى موضع وقع من البدن والاختيار ذبح  
 بين الحلق واللبة وعروقه الحلقوم والمري والودجا  
 وحل بقطع اى ثلث منها وبكل ما افرى الا وداج  
 وانهر الدم ولوبليطة او مروة الاستا وظرفايم  
 ولو كانا منزوعين حل مع الكراهة وندب احدا  
 شفرته قبل الاضجاع وكره بعده كالجربجلها الى  
 المذبح وذبحها من قفاها والنخ وقطع الرأس  
 والسليخ قبل ان تبرد وترك التوجه الى القبلة وشرط  
 كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا

دست الخ

دست الخ

السحفة بالبحر كمنح سحفة وهي غصن  
 النخل كذا في الصحاح



او كتابيا ذميا او حربيا فتحل ذبيحتها ولو مجنوننا او امرأة  
 او صبيا يعقل التسمية والذبح او اقلها او اخر من الذبيحة  
 وثني ومجوسي ومريد وتارك تسمية عدا فان تركها  
 ناسيا حل وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصلا  
 كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان وان عطف  
 حرمت نحو بسم الله واسم فلان او فلان فان فصل  
 صورة ومعنى كالذبح قبل الاضجاع وقبل التسمية  
 لا باس والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب  
 الدعاء وغيره فلا تحل بقوله اللهم اغفر لي بخلاف  
 الحمد لله او سبحان الله مريدا به التسمية ولو عطس  
 عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة  
 والمستحب ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واو وكره بها  
 ولو سمي ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو قصد بها  
 التبرك في ابتداء الفعل كما لو قال الله اكبر واراد به  
 متابعة المؤذن فانه لا يصير شارعا في الصلوة ونظر  
 حال الذبح والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل  
 المجلس وجب نحر الابل وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر  
 عكسه ولا بد من ذبح صيد مستأنس وكفى جرح نغم <sup>خيش</sup>  
 او تعذر ذبحه والجنين مفرد بحكمه لو يترك بركاة  
 اتمه ولا يحل ذناب ومخلب من سبع او طير ولا <sup>الحشرات</sup>  
 والحمر الاهلية والبغل والخنيل والضبع والثعلب

١٥٧  
 والثعلب والستخفات والابقع والغداف والفيل  
 واليربوع وابن عرس والرحم والبغاث ولا حيوان  
 ما في الا السبك غير الطافي والجريث وحل الجراد  
 وانواع السبك بلا ذكوة وغراب الزرع والارنب <sup>سارفة</sup> والعقور  
 معها وذبح ما لا يؤكل بطهر حكمه وشحمه وجلده  
 الا الادمى والخنزير ذبح شاة فتحركت او خرج  
 الدم حلت والا لا وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج  
 الدم ذبح شاة لم تدر حياتها وقت الذبح ان  
 فتحت فاما لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فتحت  
 عينها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها  
 لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل  
 وان قام اكلت وان علت حياتها وقت الذبح اكلت  
 مطلقا سمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة  
 حلتا والاحل الطرف لا المظروف ذبح لقدره لا  
 ونحوه يحرم ولو ذكر اسم الله تعالى وللضيف العضو  
 المنفصل من الحي كية الا في مذبح قبل موته فيحل  
 اكله لو من المأكول **كتاب الاضحية** هي ذبح حيوان  
 مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها  
 الاسلام والاقامة واليسار الذي تعلق به  
 صدقة الفطر لا الذكوة فتجب على الانثى وسببها  
 الوقت وركنها ما يجوز ذبحه وحكمها الخروج



عن عهدة الواجب والوصول الى الثواب في العقبى فنجب  
 على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله شاة  
 او سبع بدنة فجر يوم النحر الى اخر ايامه ويضحي عن  
 الصغير من ماله وقيل لا وكل منه الطفل وما  
 بقي يبذل بما ينتفع بعينه وصح اشتراك ستة في بدنة  
 شريت لاضحية استحسنانا وذا قبل الشراء احب  
 ويقسم اللحم وزنا لاجزافا الا اذا ضم معه الكراع  
 او الجلد واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر  
 وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره والمعتبر  
 اخر وقتها للفقر وضده والولادة والموت فلو  
 كان غنيا في قول الايام فقيرا في اخرها لا تجز عليه  
 وان ولد في اليوم الاخير نجب عليه وان مات فيه لا  
 تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلوة دون  
 التضحية كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام  
 فصلى قربان انه يوم عرفه اجزاه الصلوة والتضحية  
 وكراه الذبح ليلا ولو ترك التضحية ومضت ايامها  
 تصدق بها حية ناذر لعينه وفقير شراها لها  
 وبقيتها غنى شراها او لا وضع الجذع من الضان  
 والثني فصاعدا من الثلاثة وهو ابن خمس من الابل  
 وحولين من البقر والجاموس وحول من الشاة ويضحي  
 بالجماء والحصى والثولاء اذا لم ينعها من السوم والري

ادعاء بالذبح

كراهية الذبح  
 في يوم النحر

والرعي وان منعها لا والجرباء التسمية لا بالجماء والري  
 والعجفاء والعرجاء التي لا تشي الى المنك ومقطوع اكثر  
 الاذن او الذنب والعين والالية والهاء والسكاه  
 والجلالة والجداء ولو اشتراها سليمة ثم تعيب بعيب  
 مانع فعليه اقامة غيره مقامها ان غنيا وان فقيرا  
 اجزاء ذلك وان مات احد السبعة وقال الورثة ادبحوا  
 عنه وعنكم فان كان شريك السنة نصرانيا او مريديا  
 للحم لم يجز عن واحد منهم وثا كل من لحم الاضحية ويوكل  
 غنيا وندب ان لا تنقص الصدقة من الثلث وان  
 تذبح بيده ان علم ذلك والاشهادها وكراه ذبح الكنا  
 ويتصدق بجلدها او يعمل منه نحو غراب او جراب  
 او يبذله بما ينتفع به باقيا لا يستهلك كحل ونحوه  
 فان بيع اللحم او الجلد به تصدق بثمنه ولا يعطى اجر  
 الجزاء منها ويكره جرز صوفها قبل الذبح لينتفع به  
 بخلاف ما بعده والانتفاع بلبنها قبله ولو غلط  
 اثنان وذبح كل شاة صاحبه صح بلا غرم كالوضحي  
 بشاة الغنم الوديعه وضمنها **كتاب الحظر والاباحه**  
 كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام اقرب  
 فنسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض الاكل  
 فرض مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وما جاور عليه  
 وهو مقدار ما يتمكن به من الصلوة قائما ومن صومه

كراهية الذبح  
 في يوم النحر

قال في جواهر الفتاوى الكراهية على نوعين كراهية تحریم وكراهية تنزيه فثبت ان كراهية فاصلا بينهما قال ينظر الى  
 الهم فان كان الهم في حق العادة ينظر الى العارض ان كان مانعا به البلوى وكراهية  
 الضرورة قائمة في حق العادة ينظر الى الضرورة هذا المبلغ ينظر الى الكراهية للتحريم نظر الى  
 الهم وعلى العكس ان كان الهم الاباحه ينظر الى العارض فان غلب على الظن وجود التحريم فالكراهية للتحريم والا  
 فالكراهية للتنزيه نظير الاول سور الحرة ونظير الثاني لبن الاثان ونظير الثالث سور البقر الجلال سبع الطير  
 من الغنم

من الغنم

قرية وليس من اهلها ولو امره بالذبح  
 جاز لانه من اهل الزكوة بخلاف المجوس  
 سبع صر

وعلم ان الكراهية على وجهين احدهما اذاعة واضحا في  
 وثانيه في الشك كمنعه من الذبح



ومباح الى التسبع ليزيد قوته وحرام وهو ما كان قوة  
الا لقصد قوة صوم الغدا ولئلا يستحي ضيفه وكره  
لحم الاثان ولبنها والجلالة والبركة ولحمها ولو سقى  
ما يؤكل لحمه خمر اذ نجس من ساعته حل اكله ويكره  
والاكل والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهبية  
للرجل والمرأة وكذا الاكل بلعقة الفضة والذهب  
والاكتحال بملها لا من رصاص وزجاج وبلور عقيق  
وحل الشرب من اناء مفضض والجلوس على كرسي مفضض  
ويبقى موضع الفضة كما لو جعله في بصل سيف وسكين  
او في قبضهما او في نجاس او ركب و لم يضع يده في موضع  
الذهب والفضة ويقبل قول كافر قال اشترت اللحم  
من كتابي فيحل او من مجوسي فيحرم والمملوك والصبي الهدية  
والاذن والقاسق والكافر والجد في العائلات كما  
اذا اخبرانه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه  
وشروط العدالة في الديانات كالحبر عن نجاسة الماء  
فقيم ان اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا ويحرم في الفاسق  
والمستور ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق الماء فقيم فيما  
اذا غلب صدقه وتوضأ فقيم فيما اذا غلب كذبه وهو  
احوط دعي الى وليمة وثمة لعب وغناء فعد  
واكل فان قدر على المنع فعل والاصبر ان لم يكن ممن  
يقدر به فان كان ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد

وكره لحم الاثان وهو الذي يحار الاصل واللبس  
من اللحم فصار شبهة بخلاف اكله الذي هو  
وليسه طلال لم يقبل حرم لان فيه خلاف

المملوك فيشمل الذكر والانثى بان يحرره  
او جارية او صبي هذه احكامها  
سيدى او ابى وفي الجماع الصبي حرام  
جارية رجل يفتى بولاى الكلب حرام  
ان ياتى خذ لا تترك بينا اذا اخبر  
باصد المولى غير ما او فقبها وانما يقبل  
قول مولاه فيحسم لان الهدايا يفتى عادة  
على ايدى مولاه

قال عليه السلام استماع الملائكة للصوت  
والنفس فكل كافر اى بالنفس فكل كافر  
الى غير ما خلق له لغز بالنفس فكل كافر  
سئل الواجب ان يجتنب سب الملائكة  
انه نعم او دخل اسمع في اذنه عند سماعه  
واشعار العرب لو نجوا من الفسق حرمه  
مع العاص

من فوضه فانه  
زايه ادى  
الى الخ فيفسد  
قوله مطلق  
فما لا يوجب  
ثم ذكر ما  
يوجب عليه  
فقد ذكرنا  
الاجماع

ولا يقعد وان علم اقلا لا يحضر اصلا **فصل في اللبس** يحرم  
لبس الحرير ولو تجامل على الذهب او في الحرب على الرجل المرأة  
الا قدر اربع اصابع مضومة وكذا الثوب المنسوج  
بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والالا ولا باس  
بكلمة ديباج للرجال وتكره التكة منه وكذا القلنسوة  
وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق واختلف  
في عصابة الجراحة به ويحل توسده وافتراشه ولبس ما  
سداه ان يرسيم وحجته غيره وعكسه في الحرب فقط وكره لبس  
المعصر والمزعر الاحمر والاصفر للرجال ولا باس ببار  
الالوان ولا يتحل الرجل بذهب وفضة الا بنجاس ومنطقة  
وحلية سيف منها ولا يتحل بغيرها كحجر وذهب جديد  
وصفر والعبرة بالحلقة لا بالفض وترك التخنم  
لغير السلطان والفاضل افضل ولا يشدسته بذهب  
بل بفضة ويتخذ انفا منها وكره لباس الصبي ذهبا  
او حريرا لا حرقة لوضوء او مخاط والرنيمة **فصل في النظر**  
وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سترته الى تحت ركبته  
ومن عرسه وامته الحلال الى فرجها ومن محرمه الى الراس  
والوجه والصدر والساق والعضدان امن شهوته  
والالا لا الى الظهر والبطن والفخذ وحكم امه غيره  
كذلك وما حل نظره حل منه الامن اجنبية وله من  
ذلك ان اراد الشراء وان خاف شهوته او امه بلغت حد الشهوة

في الاكل

في النظر

في الشراء

اللبس بالضم والكون مصدر لبس الثوب بلبس يعلم  
واما اللبس بالفتح الدام فهو مصدر لبس عليه الار  
يلبس كغضب يلبس يلبس يلبس  
سبح سره لاس على  
او في الحرب فانه لا يحل الصا عند الجنب  
في الحرب وعند ما يحل في الحرب  
اللبس بالفتح والكون مصدر لبس الثوب بلبس يعلم  
واما اللبس بالفتح الدام فهو مصدر لبس عليه الار  
يلبس كغضب يلبس يلبس يلبس  
سبح سره لاس على  
او في الحرب فانه لا يحل الصا عند الجنب  
في الحرب وعند ما يحل في الحرب

لصحة انما اذا كانت الحاجة لا يكره وان كانت  
يكره في الرتبة وهو الخط الذي يقعد على  
الاصبع لئلا يترك ففعله لا يكره لان  
بعث لان فيه غرض صحيحا وهو التذكير  
كبحر خا لان ما يحل له حاله كانه  
قيد الامانة حلالا لان ما يحل له ذلك  
المجوسية او المشرك لا يحل له ذلك

كل ما كان له من الشهوة  
كل ما كان له من الشهوة  
كل ما كان له من الشهوة

كل ما كان له من الشهوة  
كل ما كان له من الشهوة  
كل ما كان له من الشهوة



وكذا امره بخا حقا فلا بأس ان ينظر اليها وان علم انه يشتريها لاروي ان الغيرة اراد ان تزوج امرأة فقال  
البنعم انظر اليها فانه اعوى ان يودم بينكما ولان مقصوده اقامة السنة لا قضاء السهو منه الفغار

الصبي اذا بلغ عشرين سنة لا يجوز له ان يتزوج  
مع امه او مع اخته او مع امرأة الاب  
يكون امراته او امته من كاح الاخر  
من الفغار  
الخلوة بالاجنية مكرهه كراهة  
التحریم تنبيه في الكراهية والاشارة  
اجمعوا ان المهر لا يشترط في النكاح  
ولا يخلو به الا بالكان او شيئا  
من المهور

سنة النزل

لا تخاف وجبت قبل عدل وفي الملك والديني  
فلا يعتبر احدكما

لا تعرض في ازار واحد ومن الاجنية الى وجهها وكفيها  
فقط وعبدها كالاجني معها فان خاف الشهوة  
امتنع نظره الى وجهها الا الحاجة كقاض وشاهد  
يحكم ويشهد عليها وكذا امر يد نكاحها وشرائها ومدوا  
فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وتنظر المرأة  
المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان  
امنت شهوتها والذمية كالرجل الاجني في الاصح  
فلا تنظر الى بدن المسلمة وكل عضو لا يجوز النظر اليه  
قبل الانفصال لا يجوز بعده **والحجوب والمخت والحضى**  
في النظر الى الاجنية كالفحل وجاز عزله عن امته  
بغير اذنها وعن عرسه به **باب الاستبراء وغيره من ملك**  
امة ولو بكر او مشربة من امرأة او عبد او محرمة  
او من مال صبي حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يسترها  
بحيضة فمن تحيض وبشهر في ذوات شهر وبوضع  
الحمل في الحامل ولا تقعد بحيضة ملكها فيها ولا التي  
قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك كما لا تعتد  
بالحاصل من ذلك قبل اجازة بيع فضولي وان كانت  
في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء  
الفاقد قبل ان يشتريها شراء صحيحا ويجب بشراء  
نصيب شريكه من امة مشتركة بينهما ويجتزى بحيضة  
حاضتها وهي محبوسة او مكاتبه بان كانتا بعد الشراء

لا تعرض في ازار واحد

فلا تنظر الى بدن المسلمة

كل عضو لا يجوز النظر اليه

لا تقعد بحيضة ملكها فيها

لان الملك قد تم وتكلم فيها في العز

السبب وهو استحسان الملك والديني  
الحكم عليه وجود او عدمه

الشراء ثم اسلمت المحبوسة او عجزت المكاتبه ولا يجوز  
عود الابقه ورد المغسوبة والمستأجرة وفك المهرقونة  
ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البايع  
لم يقربها في طهرها ذلك والا لا وهي اذا لم يكن تحته  
خزة ان ينكحها ثم يشتريها وان كانت تحته خزة ان  
ينكحها البايع قبل الشراء او المشتري قبل قبضه من يوق  
به او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها ثم  
يشتري ويقبض او يقبض فطلق الزوج او يكاتبها  
بعد الشراء ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ بلا استبراء  
امتنان اختان قبلها بشهوة حرمتا عليه وكذا الدواهي  
كالنظر والتقبيل حتى يجرم فرج احدهما بملك او نكاح  
او عتق وكره تقبيل الرجل ومعايقته في ازار واحد  
ولو كان عليه قبض اوجهه جاز كالصافحة ولا يجوز  
للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في  
من الفراش ولا بأس بتقبيل يد العالم والسيطان  
العادل وتقبيل رأسه اجود ولا رخصة فيه لغيرهما  
طلب من عالم او زاهد ان يملكه من قدمه ليقبله  
اجابه وقيل لا وتقبيل يده نفسه مكروه كتقبيل  
الارض بين يدي العلماء **مصل في البيع** كره بيع  
العذرة لا السرقين وصح مخلوط بتراب او رماد  
غلب عليها كما صح الانتفاع بمخلوطها وجاز اخذ

اشارة

وسبب المصافحة بعد اداء المكتوبة  
لان سنة الزفاف ملغية

في تقبيل اليد







في المسجد وخلف الجنازة وفي الخلاء وفي حالة الجماع  
للحربة فضل على سائر الالسن وهو لسان اهل الجنة  
تقلها او يعلم غيره فهو مأجور تطيب القبور لا يكره  
في المختار يكره تمزيق الموت الا خوف الوقوع في معصية  
لا بأس بلبس القبي للؤلؤ وكذا الباغ ويكره الخخال  
والسوار للقبي ويكره للذكر والانثى الكتابة بالقلم  
المتخذ من الذهب او الفضة او من دوات كذلك جارية  
لزيد قال بكر وكلني زيد يبيعها حل لعمر وشراؤها  
ووطؤها كما حل وطئ من رقت اليه وقالت النساء  
هي امرأتك ونكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي  
او كنت امة لفلان فاعتقني **كتاب احياء الموات** اذا حي  
مسلم او ذمي ارضا غير مستغنى بها وليت بمملوكة مسلم  
ولا لذمي وهي عبدة من القرية اذا صاح من باقصي  
العامر لا يسمع بها صوته ملكها ان اذن له الامام في ذلك  
ولو تركها بعد احياء وزرعها غيره فالاول احوق بها  
ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط احياء بجوانبها الاربعة  
من اربعة نفر على التقارب تعين طريق الاول في الارض  
الرابعة ومن حفر ارضا ثم اهلها ثلاث سنين دفعت  
الى غيره وقبلها هو احق بها وان لم يملكها ولو كرسها  
او ضرب عليها المسناة او شق لها نهرا فهو احياء  
ولا يجوز احياء ما قرب من العامر وليس للامام ان يقطع

للعبيدة او

تطيب القبور

جارية

يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالمح والابار التي ليست في  
منها الماء وحرير بئر الناضح كالعطن اربعون ذراعا  
من كل جانب اذا حضرها في موات باذن الامام وحرير  
العين خمسمائة من كل جانب ويمنع غيره من الحفر فيه  
ولو حفر الثاني بئر في منتهى حرير البئر الاولى باذن  
الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحول الى الثانية  
فلا شئ عليه كمن بنى حائوتا يجب حائوت غيره  
فكسدت الاولى بسببه وللتاني الحرير من الجوانب  
الثلاثة دون جانب الاولى وللقناة حرير بقدر  
ما يصلحها وحرير شجر يغرس في الارض الموات خمسة  
اذرع من كل جانب ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات  
اليه بالموات اذا لم يكن حريما وان جاز عوده لم يجز  
احياؤه والنهر في ملك الغير لا حريره الا ببرهان  
**فصل** الشرب نصيب الماء والشفة شرب بني  
نعم والبهايم ولكل حقها في كل ما لم يحزر باناء وسقي  
ارضه من بحر ونهر عظيم كدجلة والفرات ونحوها  
وشق نهر لارضه منها او لنصب الرحي ان لم يضرب الرحي  
لا سقي دوابه ان خيف تخريب النهر لكثرتها وارضه  
وشجره وزرعه ونصب دواب من نهر غيره وفناة  
وبئر الا باذنه وله سقي شجره وحضره داره جملا  
بحراره في الاصح والمحزر في كوز وحب لا ينتفع به



الا باذن صاحبه ولو كانت البئر والحوض والنهر في ملك  
رجل فله ان يمنع مرءى الشفة من الدخول في ملكه اذا كان  
يجد ماء بقربه فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء  
اليه او تتركه بشرط ان لا يكسر صفة لانه ح  
حق الشفة وحكم الكلاء حكم الماء فيقال للمالك اما ان  
تقطع وتدفع اليه والانتزاع لياخذ قدر ما يريد ولو  
منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان  
له ان يقاتله بالسلاح وان كان محزنا في الاواني قاتله  
بغير السلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته وكري نهر  
غير مملوكة من بيت المال فان لم يكن ثمة شئ يجبر الناس  
على كرية وكري المملوك على اهله ويجبر من ابى على ذلك  
ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا  
جاوز ارض رجل برئ ويصح دعوى الشرب بغير ارض  
واذا كان لرجل ارض ولاخر فيها نهر فاراد رب  
الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له  
ذلك ويترك على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن  
جاريا فيها فعليه البيان ان هذا النهر له وانه كان  
له مجراه في هذا النهر وعلى هذا المصب في نهر او على  
سطح او الميزاب او الممشى في دار غيره فحكم الاختلاف  
فيه نظيره في الشرب نهر بين قوم اختصموه في الشرب  
فهو بينهم على قدر اراضيهم بخلاف اختلافهم في الطريق

في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته وليس لاحد  
ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي او دالية او جبرا  
او يوسع فم النهر او يقسم بالايام وقد كانت القسمة  
بالكوى او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له  
منه شرب بل ارضاهم كطريق مشترك اراد احدهم ان  
يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه  
الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن  
الدارين واحدا حيث لا يمنع ويورث الشرب ويوطى الانتفاع  
به ولا يباع ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يوصى بذلك  
ولا يصح بدل خلع وصلاح عن عهد ومهر نكاح وان صحت  
هذه العقود ولا يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض  
جاره او غرقت ولا من سقى شرب غيره بغير اذنه  
فان تكرر ذلك منه اذبه الامام بالضرب والحبس ان  
راى ذلك **كتاب الاشربة** الشراب ما يسكر والمحرم منها  
اربعة وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف  
بالزبد وحرم قليلها وكثيرها لعينها وهي نجسة نجاسة  
غلظة كالبول ويكفر مستعملها وسقط تقومها لاما لثاها  
وحرم الانتفاع بها ولا يجوز بيعها ويحد شاربها  
وان لم يسكر منها وشارب غيرها ان سكر ولا يؤثر  
فيها الطبع ولا يجوز بيعها الشداوى ويجوز تحليلها  
ولو بطرح شئ فيها والطلاء وهو العصير بطبع حتى يذهب



أقل من ثلثه وقيل ما طبع من ماء العنب حتى ذهب  
 ثلثاه وبقي ثلثه وهو الصواب وبجاسته كالحمر والنكر  
 وهو النى من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النى من ماء  
 الزبيب وكل حرام اذا غلا واشتد وحرمتها دون  
 حرمة الحمر فلا يكفر مستحلها والحلال منها اربعة  
 نبيذ التمر والزبيب ان طبخ ادنى طبخة وأن اشتد  
 اذا شرب بلا لحو وطرب ما لم يسكر والخيلتان ونبيذ  
 العسل والتبن والبر والشعير والذرة طبخ اولا  
 والمثلث العنبى وصح بيع غير الحمر ويضمن بالقيمة المثل  
 وحرمتها محمد مطلقا وبه يفتى وحل الانتباذ  
 في الذبابة والحتم والمزف والنقير وكره شرب دوى  
 الحمر والامتناسا ولا يحذر شاربها بلاسكر ويجوز اكل  
 البعج والحيتنة والافيون لكن دون حرمة الحمر فان  
 منها شيئا لاخذ عليه بل يعز بما دون الحد **كما بالصيد**  
 هو مباح الا للتلهى او حرفة نصب شبكة لصيد  
 ملك ما يعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجماعات وان  
 وجد خائفا او دينارا مضروبا لا ويحل الصيد بكل  
 ذى ناب ومخلب من كلب وبار ونحوها بشرط قابلية  
 التعليم وكونه ليس بخيل لعين فلا يجوز بيب  
 واسد وخنزير بشرط علمها وذا بترك الاكل ثلاثا  
 في الكلب وبالرجوع اذا دعوته في البازي وجرهما

ويجوز اكل الحيتنة وهو ورق القنب

وجرهما في اى موضع منه وارسال مسلم او كتابي والتسمية  
 عند الارسال على حيوان متنع متوحش يؤكل وان  
 لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كلب غير معلم  
 وكتب مجوسى وان لا يطول وقفته بعد ارساله بخلا  
 ما اذا كن الفهد فان اكل منه البازي اكل وان اكل  
 الكلب لا كأكله منه بعد تركه ثلث مرات وكذا ما صاد  
 بعده حتى يعلم او قبله لو بقى في ملكه كصقر فر من صاحبه  
 فمكث جينا ثم رجع اليه فارسله فصاد ولو اخذ الصيد  
 من الكلب وقطع له منه بضعة والقاها اليه فاكلها  
 او حطفا الكلب منه واكله اكل ما بقى كما لو شرب من دمه  
 ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه  
 فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل ولو القى ما نهشه واتبع  
 الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل  
 ما القى حل واذا ادرك الصيد حيا زكاه وشرط لحله  
 بالرمى التسمية والجرح وان لا يقعد عن طلبه لو غاب  
 متحاما لاسهمه فان ادركه الرامى والمرسل حيا زكاه  
 والحياة المقبرة هنا ما فوق زكاة المذبوح وفي المتردية  
 واخوانتها والمرهضة الحياة وان قلت وعليه الفتوى  
 فان تركها عدا مع القدرة عليها فان ارسل مجوسى  
 كلبه فزجره مسلم فانزجر او قتله معارض بعرضه  
 او بندقه ثقيلة ذات حدة ولو كانت خفيفة بها



بها حدة حل او رمى صيدا فوق في ماء او على سطح او جبل  
فتردى منه الى الارض حرم فان وقع على الارض ابتداء  
او ارسل مسلم كلبه فرجعه مجوسي فانزجرا ولم يرسل احد  
فرجعه مسلم فانزجرا واخذ غير ما ارسل عليه اكل كصيد  
رمى فقطع عضو منه لا العضو وان قطعه اثنان والاكثر  
مع عجزه او قطع نصف رأسه او اكثره او قده بنصفين  
اكل كله وحرم صيد مجوسي ووثني ومرتد وان رمى  
صيدا فلم يخنه فرماه اخر فقتله فهو للثاني وحل وان  
اثناه فلاول وحرم وضمن الثاني للاول قيمته  
غير ما نقصت جراحتة وحل اصطياد ما يؤكل لحمه وما  
لا يؤكل وبه يطهر لحم غير نجس العين وجلده اخذ  
الطير ليلا مباح والاولى عدم فعله يكره تعليم الباري  
بالطير الحى سمع حر انسان او غيره من الاهليات فرمى  
اليه واصاب صيدا لم يجعل بخلاف ما اذا سمع حرسا  
فرمى اليه فاذا هو صيد حلال الاكل حل رمى طيما فاقا  
قرنه او ظلفه فمات ان ادماه اكل والا لا والعبرة  
بحالة الرمي فحل الصيد برده لا باسلامه ووجب الجزاء  
بحله لا باحرامه **كتاب الرهن** هو حبس شئ مالى  
بحق يمكن استيفاؤه منه كالدين حقيقة او حكما  
بإيجاب وقبول غير لازم فللراهن تسليمه والرجوع عنه  
فاذا سلمه وقبضه المرتهن محوزا مفرغا مبرا للزمر والتخلية

والتخلية فيه قبض كالبيع وهو مضمون اذا هلك بالاقبل  
من قيمته ومن الدين والمعتبر قيمته يوم القبض المقبوض  
على سوما الرهن اذا المرابين المقدار ليس بمضمون في الاصح  
فان ساوت قيمته الدين صار مستوفيا حكما او زادت  
كان الفضل امانة او نقصت سقط بقدره ورجع بالفضل  
وضمن بدعوى الحلال بلا برهان مطلقا وله طلب دينه  
من راهنه وله جسه به وان كان الرهن في يده وله  
حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبرأ لا الانتفاع  
به مطلقا الا بالاذن فلو فعل صار متعديا وليربط  
واذا طلب دينه امر باحضار رهنه فان احضر سلم كل  
الدين اولا ثم الرهن وان طلب في غير بلد العقد  
فكذلك ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان سلم دينه  
وان لم يحضره وللراهن ان يحلفه بالله تعالى ما هلك  
ولا يكلف مرتهن طلب دينه احضار رهن وضع عند  
العدل بامر الراهن ولا تمن رهن باعه المرتهن بامر حتى  
يقبضه واذا قبضه يكلف احضاره ولا مرتهن معه رهنه  
تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه ولا من قضى دينه  
تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين ويجب ان  
يحفظه بنفسه وعياله وضمن ان يحفظه بغيرهم  
وبايداعه وتعديه كل قيمته وكذا يجعل خاتم الرهن  
في خصره اليسرى او اليمنى وتقلد سيفي الرهن للاثنتين



وفي لیس خاتمہ فوق آخر يرجع الى العادة فان قضی بها  
من جنس الدين يلتقيان قصاصا بمجرد اذ كان الدين  
حالا فطالب الراهن بالفضل ان كان وان كان مؤجلا  
يضمن المرتهن قيمته ويكون رهنا عنده فاذا حل الابل  
اخذ دينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنبه كان  
الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه واجرة بيت حفظه  
وحافظه على المرتهن واجرة راعيه ونفقة الرهن  
والخراج على الراهن وامامونة رده او رد جزء منه  
الى يده فيقسم على المضمون والامانة فالمضمون على  
المرتهن والامانة على الراهن وكل ما وجب على احدهما  
فاذا اء الاخر كان تبرعا الا ان يأمره القاضي به ويجعله  
دينا على الآخر قال الراهن الرهن غير هذا وقال  
المرتهن بل هذا هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتهن  
يجوز له السفر اذا كان الطريق امانا وان له حمل وموت  
**باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز** لا يصح رهن مشاع مطلقا  
ونمرة على نخل دونه وزرع ارض او نخل دونه  
وكذا عكسها ورهن الحر والمدبر والمكاتب وام الولد  
ولا بالامانات وبالدرک وبالبيع في يد البايع ولا  
بالكفالة بالنفس وبالقصاص مطلقا بخلاف الحناية  
خطأ وبالشفعة وباجرة النايحة والغنية والعبد  
الجاني او المديون ولا رهن خمر وارتهاؤها من مسلم

من مسلم او ذمي للمسلم ولا يضمن له مرتتها ذميا  
وفي عكسه الضمان وضع بعين مضمونة بالمثل او بالقيمة  
كالغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عمد  
وبالدين ولو موعودا بان رهن ليقضه كذا فاذا هلك  
في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد اذا كان الدين  
مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون  
بالقيمة وبرأس مال السلم وثلث الضرف والمسلم فيه  
فان هلك في المجلس صار مستوفيا وان افرقا قبل نقد  
وهلك بطلا ولو تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن فهو  
رهن برأس المال واذا هلك بعد الفسخ هلك به وللاب  
ان يرهن بدين عليه عبدا لطفله والوصي كذلك وله  
رهن ماله عند ولده القغير بدين له عليه ويجبى  
لاجله بخلاف الوصي وبثمن عبدا وثلث اوزكية ان  
ظهر العبد حرا والخل خمر والذكية مينة وبديل صلح  
عن انكار ان اقران لادين عليه ورهن الحرين والكيل  
والموزون فان رهن بجنبه وهلك هلك بمثله من الدين  
ولا عبرة بالجودة باع عبد على ان يرهن المشتري بالثمن  
شيئا بعينه او يعطى كفيلا كذلك صح ولا يجبر على الوفاء  
وللبايع فسخه الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة  
الرهن رهنا وان قال ليا بعه اسك هذا حتى اعطيك  
الثمن فهو رهن ولو كان البيع بعد قبضه ولو قبله لا



رهن عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح وكله رهن  
من كل منهما فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل  
في حق الآخر ولو هلك ضمن كل حصته فان قضى دين احدهما  
فكله رهن للآخر وان رهنا رجلا رهنا بدين عليهما  
صح بكل الدين ويسكه الى استيفاء كل دين ولو رهن عبدين  
بالف لا ياخذ احدهما بقضاء حصته فان سمي لكل واحد  
منهما شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا ادى ما سمي  
له بخلاف البيع وبطل بينة كل منهما على رجل ان له  
رهنه هذا الشيء عنده وقبضه اذا لم يورثا فان رثا  
كان صاحب التاريخ الا قدم اولى وكذا اذا كان الرهن  
في يدا احدهما كان احق ولو مات رهنه والرهن معهما  
اولا فبرهن كل كذلك كان في يد كل واحد منهما نصفه  
رهنا بحقه اخذ عمامة المديون يكون رهنا عنده  
لم يكن رهنا دفع ثوبين فقال خذايتهما شئت رهنا  
بكذا فاخذهما لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يختار  
احدهما **باب الرهن بوضع على يد عدل** اذا وضع الرهن  
على يد عدل صح ويتم قبضه ولا ياخذ احدهما منه  
وضمن لو دفعه الى احدهما واذا هلك يهلك من ضمان الرهن  
فان وكل المرتهن او العدل او غيرهما ببيعه عند طول  
الاجل صح لو اهلك كذلك عند التوكيل والا فلا فلو وكل  
صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح فان شرطت

شرطت الوكالة في عقد الرهن لم يغزل بعمره وبموت  
الراهن والمرتهن ويجبر على البيع ان امتنع منه وكذا  
لو شرطت بعد الرهن في الاصح ويملك بيع الولد والاثر  
اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنسه  
واذا كان عبدا وقتله عبد خطأ فدفن بالجناية كان له  
بيعه بخلاف المفردة وله بيعه بغيبة ورثته كما كان  
له حال حيوة البيع بغير حضرة وبطل بموت الوكيل ولو  
اوصى الى اخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له ولا  
راهن ومرتهن ببيعه بغير رضى الآخر فان حل الاجل  
وغاب الراهن اجبر الوكيل بالخصومة وان باعه العدل  
قالتم رهن فهلك كهلكه فان اوفى ثمنه المرتهن  
فاستحق الرهن فان هالك في يد المشتري ضمن المستحق  
الراهن وصح البيع والقبض والعدل ثم هو يضمن الراهن  
وصح او المرتهن ثمنه وهوله ويرجع المرتهن على رهنه  
بدينه وان قائما اخذ المستحق من شتره ورجع هو  
على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به وصح القبض وعلى  
المرتهن بثمنه ثم هو على الراهن به فان هلك الرهن  
عند المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه  
وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدينه **باب التصرف**  
**في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره** توقف  
بيع الراهن رهنه على اجازة مرتبه او قضاء دينه



فان وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا وان لم يجز  
 وفتح لا يفسخ والمشتري ان شاء صبر الى ذلك الرهن  
 او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع ولو باعه الراهن  
 من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يجيز المرتهن فالثاني  
 موقوف ايضا على اجازته فايتهما اجاز له ذلك وبطل  
 الاخر ولو باعه ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره  
 فاجاز المرتهن الاجارة او الرهن والهبة جاز البيع  
 الاول دون غيره من هذه العقود وصح اعتاقه  
 وتدبيره واستيلاده رهنه فان غنيا وكان دينه  
 طال اخذ دينه وان موثلا قيمته للرهن بدله الى  
 طول له وان معسرا ففي العتق سعي العبد في الاقل من قيمة  
 ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاء  
 سعي في كل الدين بلا رجوع واذا تلف الرهن فحكه  
 حكم ما اذا اعتقه غنيا وان تلفه اجنبى فالمرتهن  
 يضمنه قيمته يوم هلك وتكون رهنا عنده وباعاره  
 من رهنه يخرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك  
 مجانا فان عاد عا د ضمانه والمرتهن استرداده منه  
 الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك فالمرتهن احمق  
 من سائر الغرماء ولو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر  
 سقط ضمانه ولكل واحد منهما ان يعيده رهنا بخلاف  
 الاجارة والبيع والهبة من المرتهن او من اجنبى اذا

سقوط الضمان

اذا باشرها احدهما باذن الآخر ولو اذن الراهن  
 للمرتهن في استعماله او اعاره للعجل فهلك قبل ان يشرع  
 في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين ولو هلك  
 في حالة العمل هلك امانة ولو اختلفا في وقته فالقول  
 للمرتهن والبينة للراهن وصح استعارة شئ ليرهنه  
 فيرهن بما شاء وان قيده بقدر او جنس او مرتين او بلد  
 تفيد فان خالف ضمن المستعير والمرتهن الا اذا خالف  
 الى خير بان عين له اكثر من قيمته فرهنه باقل من ذلك  
 فان ضمن المستعير ثم عقد الرهن وان ضمن المرتهن رجع  
 بما ضمن وبالدین على الراهن وان وافق وهلك عند  
 المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب مثله للمعير  
 على المستعير ان كان كله مضمونا والا ضمن قدر المضمون  
 والباقي امانة ولو افكك المعير اجبر المرتهن على القبول  
 ثم يرجع على الراهن بما اذى ولو هلك الرهن المستعار  
 مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لم يضمن وان استخذ  
 اوركبه من قبل ولو مات مستعيره مفلسا والرهن  
 على حاله فلا يباع الا برضى المعير ولو اراد المعير بيعه  
 وابتاع الراهن يبيع بغير رضاه ان كان به وفاء والا لا  
 ولو مات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضاء  
 دين نفسه وبرد الرهن وان عجز لفقره فالرهن على  
 حاله ولو رثته اخذه بعد قضاء دينه فان طلب

الرهن  
 الرهن



غرماء المعير من ورثته بيعه فان به وقاء يبيع والآ  
فلا يباع الا برضى المرتهن وجناية الراهن مضمونة كجناية  
المرتهن عليه وسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن  
عليها وعلى المصاهر اذا كانت غير موجبة للقصاص  
وان كانت موجبة له فمعتبرة كجنايته على ابن الرهن  
او على ابن المرتهن ولورهن عبد يساوي الفا بالف رجل  
فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل  
الاجل فالمرتهن يقبضها قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن  
بشيء ولو باعه بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لحقه  
ورجع بتسعمائة ولو قتله عبد قيمته مائة فدفق به افكته  
بكل الدين وهو الالف فان جنى الرهن خطأ فذاه المرتهن  
ولم يرجع ولا يدفعه الى ولى الجناية فان ابى دفعه الراهن  
او فذاه وسقط الدين اذا كان اقل من قيمة الرهن ومساو  
وان كان اكثر سقط منه مقدار قيمة العبد لا الباقي  
وان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتته وقضى  
دينه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا  
وامر ببيع **مصر** رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة  
فتحمر ثم تخلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة ولو  
رهن شاة قيمتها عشرة فمات فذبح جلدها وهو يساوي  
درهما فهو رهن به بخلاف ما اذا مات الشاة  
المبيعة قبل القبض فذبح جلدها ولو ابق عبد الرهن

مع الرهن

نار الرهن

الرهن وجعل بالدين ثم عاد يعود الدين ونماء الرهن  
كالولد والتمر واللبن والضوف للراهن وهو رهن مع  
الاصل بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكتب والاجرة  
فانها غير داخل في الرهن ويكون للراهن واذا هلك  
النماء هلك مجانا واذا بقي بعد هلاك الاصل فكبحقته  
ويقسم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض  
وسقط من الدين حصة الاصل وفك النماء بحقته  
ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوائد فاكلها فلا ضمان  
عليه ولا يسقط شيء من الدين وان لم يفتك الرهن  
حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة  
التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب  
الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من الرهن  
والزيادة في الرهن تصح وفي الدين لا وان رهن عبد  
بالف فدفق عبدا اخر رهنا مكان الاول وقيمة كل  
الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن والمرتهن في الاخر  
امين حتى يجعله مكان الاول ابرا المرتهن الراهن  
عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن  
هلك بغير شيء ولو قبض المرتهن دينه او بعضه من  
او غيره او شري بالدين عينا او صالح عنه على شيء او حال  
الراهن مرتته بدينه على اخر ثم هلك رهنه معه  
هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى وبطلت الحالة

الزيادة في الرهن



وكذا لو تصادقا على ان لا دين ثم هلك الرهن **كل** حكم في الرهن  
الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد وفي كل موضع كان  
الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض  
شروط الجواز في عقد الرهن بصفة الفساد وفي كل  
موضع لم يكن كذلك لا ينعقد الرهن أصلا فاذا هلك  
هلك بغير شيء **كتاب الجنايات** القتل عمد وهو  
ان يعمد ضربه بسلاح ومحدد من خشب وحجر ولينة  
ونار وموجبه الاثم والقود عينا لا الكفارة وشبهه  
وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر وموجبه الاثم  
والكفارة ودية مغلظة على العاقلة لا القود وهو  
فيما دون النفس عمد وخطأ وهو ان يرمى شخصا  
ظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم او غرضا فاصاب  
ادميا او ما جرى مجراه كناية انقلب على رجل فقتله **وجز**  
الكفارة والدية على العاقلة وقتل بسبب كحافر  
البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه الدية  
على العاقلة لا الكفارة وكل ذلك موجب حرمان  
الارث الا هذا **فصل** يجب القود بقتل كل محقر  
الدم على التائب عمدا بشرط كون القاتل مكلفا  
وانقضاء الشهة بينهما فقلل الحرب بالحر وبالعبد  
والمسلم بالذمي لا هبما بمسأ من بل هو بمثله قياسا  
والعاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالأحر

نار

بالاعشى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة والفرع  
باصله وان علا لا بعكسه ولا سيد بعبد ومدبره  
ومكاتبه وعبد ولده ويعبد بملك بعضه ولا بعبد  
الرهن حتى يجمع العاقدان ويكاتب قتل عمدا عن وفاء  
وارث وسيد وان اجتمعا فان لم يدع وارثا غير  
سيده او تركه وارثا ولا وفاء اقا دسيده ويسقط  
قود ورثته على ابيه لا قود بقتل مسلم سلاطنه مشركا  
بين الصفيين بل عليه كفارة ودية ولا يقاد الا بالتيف  
ولا ب المعنوه القود والضح لا العضو بقطع يده وقتل  
وليته وتقيد صلحه بقدر الذية او اكثر منه وان وقع  
باقل منه لم يصح ويجب الذية كاملة والقاضي كالاب  
والوصي يصالح فقط والصبي كالمعنوه وللكبار القود  
قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير  
فلا حتى يبلغ الصغير ولو قتل القاتل اجنبيا **والجنايات**  
في العمد والدية على عاقلة في الخطأ ولو قال ولي المقتول  
بعد القتل كنت امرته بقتله ولا بينة له لا يصدق  
ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيئا جرح انسانا  
ومات فاقام اولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح  
واقام الضارب بينة انه برئ ومات بعد مدة فبينة  
اولياء المقتول اولى اقام اولياء المقتول بينة  
على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول

كتاب الجنايات

كتاب الجنايات

كتاب الجنايات



قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبيته زيدا ولي قال  
المجروح لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثته الدعوى  
على الجراح بهذا السبب **سقاء** <sup>المذنب له</sup> بما حتى مات ان دفعه  
اليه حتى اكاه ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية  
لكنه يحبس ويعزر ولوا وجره ايجارا يجب الدية  
على عاقلة وان دفعه له في شربة فشربه ومات كالا  
وان قتله <sup>بغير مقتص</sup> ان اصابه حد الحديد والا لا  
كالحق والتغريق **قط** رجلا فطرحة قدام اسد اوسع  
فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزر ويضرب ويجلس الى  
ان يموت قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل وفيه الروح  
فقتله اخر فلا قود فيه ولو قتله وهو في النزع قل  
ومن جرح رجلا عدا فصار ذا فراش ومات يقتص وان  
مات بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث  
الدية في ماله ان عدا والا فعلى عاقلة **ويجوز** قتل  
من شهر سيفا على المسلمين ولا شئ بقتله ولا بمن شهر  
عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره او شهر عليه عصا  
ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه  
وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور <sup>عليه</sup>  
عدا نجب لدية ومثله الصبي والذابة ولو ضرب الشاهر  
فانصرف فقتله الآخر قتل القاتل ومن دخل عليه  
غيره ليلا فاخرج السرقة فاتبه فقتله فلا شئ عليه

مريض فلان

قط

نحو

نحو

لا يشرب  
ان يشرب  
ان يشرب  
ان يشرب  
ان يشرب

عليه اذ لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتل  
مع ذلك وجب عليه القصاص كالمغضوب منه اذا قتل  
الغاصب مباح الدم البغي الى الحرم لم يقتل ولم يخرج عنه  
للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر ويخرج  
من الحرم فيقتل ولو انشاء القتل في الحرم قتل فيه  
ولو قال اقتلني فقتله فلا قصاص ونجب الدية وقيل لا  
ولو قال اقتل عبيدي او قطع يده ففعل فلا ضمان عليه  
**باب القود فيما دون النفس** وهو في كل ما يمكن فيه  
حفظ المماثلة فيقار قاطع اليد عدا من المفضل وان  
كان يده اكبر منها وكذا الرجل والمارن والاذن وعين  
ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن  
رطب ويقابل عينه بمرة بحماة ولو قلع لا وكل شجة  
يراعى فيها المماثلة ولا قود في عظم السن وان تضاوتا  
فيقطع ان قلع وقيل يبردا الى موضع اصل السن كما يبرد  
ان كسرت وتؤخذ البنية بالشية والنا ببالنا ب  
ولا تؤخذ الا على بالا اسفل ولا الاسفل بالا على وطرفي  
رجل وامرأة وحر وعبد وعبدان وطرفي مسلم والكافر  
سيان وقطع يد من نصف الصاعد وجائفة برئت ولسان  
وذكر الا ان تقطع الحشفة ويجب لقصاص في الشفة  
ان استقصاها بالقطع والا لا وان كان القاطع اشل  
او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح اكبر خيرا المجنى عليه



بين القود والارث ويسقط القود بموت القاتل وبعضه  
 الاولياء وبصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حاله ان يصلح  
 احدهم وعفوه ولمن بقي حصته من الدية امر القاتل  
 وسيد القاتل رجلا بالصلح عن دمها على الف ففعل  
 المأمور فالالف على الامر بنصفان **و** يقتل جمع بفرد  
 ان جرح كل واحد جرحا مهلكا والا لا وفرد بجمع اكفاء  
 ان حضر وليتهم فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية  
 كقوت القاتل قطع رجلان يد رجل بان اخذ اسكينا امرا  
 على يده حتى انفصلت فلا قصاص على واحد منها وضنا  
 ديتها وان قطع واحد يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية  
 يد وان حضر احدهما وقطع له فللاخر نصف الدية ولو  
 قضى بالقصاص بينهما ثم عفى احدهما قبل استيفاء الدية  
 فللاخر القود **وبقادر** عبد اقر يقتل عمه ولو اقر بخطأ  
 لم ينفذ اقراره سرحى رجلا عمدا فنفذ السهم منه الى اخر  
 فماتا يقتضى الاول وللتا في الدية على عاقلته **وقعت**  
 حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها  
 عن نفسه فوقع على ثالث فلسفه فهلك فان اسغته  
 مع سقوطها عليه من غير مهلة فعلى الدافع الدية والا  
 لا دخل بيته فرائى رجلا مع امرأة او جارية فقتله  
 حل ولا قصاص اشترك قاتل العمد مع من لا يجيب عليه  
 القود كاجنبي شارك الاب في قتل ابنه فلا قود على

م  
 فصل في جرح

وحدود امواله واداريته

على احدهما **فصل** قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامر  
 ولو عهد بين او خطأ بين او مختلفين تخلل بينهما برء او لا  
 الا في خطأ من لم يتخلل بينهما برء فتجب دية واحدة  
 كمن ضربه مائة سوط فبرء من تسعين ولم يبق اثرها  
 ومات من عشرة وتجب حكومة عدل في مائة سوط  
 جرحته وبقي اثرها ومن قطع فعفا عن قطعه فمات منه  
 ضمن قاطعه الدية ولو عفى عن الجناية او عن القطع وما  
 يحدث منه فهو عفو عن النفس فالخطأ من ثلث ماله  
 والعد من كله والشجة مثله قطعت امرأة يد رجل  
 عدا فنكحها على يده ثم مات يجب مهر مثلها والدية  
 في ماله ان تعمدت وعلى عاقلتها ان اخطأت وان  
 نكحها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات  
 منه وجب في العمد مهر المثل ولا شئ عليها ولو خطأ  
 يرفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم فان  
 خرج من الثلث سقط والا سقط ثلث المال ولو قطع  
 يده فاقصر له فمات الاول قتل به وان قطع يد القاتل  
 وعفى ضمن القاطع دية اليد وضمان الصبي ذامات  
 من ضرب ابيه او وصيه تأديبا عليها كضرب معلم  
 صبيا او عبدا بغير اذن ابيه ومولاه وان باذنتها  
 لا وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا **باب احكام**  
**الشهادة في القتل واعتبار حاله** القود يثبت

م



للمورثة ابتداء بطريق الخلافة لا بطريق الارث فلا يصير  
 احدهم خصما عن لبقية ولو اقام حجة بقتل ابيه  
 عمدا مع غيبة اخيه لا يقتل فان ضرب عيدا ما يقتل  
 وفي الخطأ والدين لا فلو برهن القاتل على عفو الغائب  
 فالحاضر خصم وسقط القود وكذا لو قتل عبدا ما عدا  
 او خطأ واحدها غائب ولو اخبر وليا فود بعفو اخيه  
 فهو عفو للقصاص منها فان صدقها القاتل والاخ  
 فلا شيء له ولهما ثلثا الدية وان كذبها فلا شيء للمخبرين  
 ولا خبيها ثلثا الدية وان صدقها القاتل وحده فكل  
 منهم ثلثها وان صدقها الاخ فقط فله ثلثها ويصرف  
 الى المخبرين وان شهدا انه ضربه بشئ جريح فلم يزل  
 صاحب فراش حتى مات يقتص وان اختلف شاهدا  
 قتل في الزمان او المكان او في الله او قال احدهما قتله  
 بعضا وقال الاخر لم ادر بماذا قتله او شهد احدهما  
 على معاينة القتل والاخر على قرار القاتل به بطلت  
 وكذا لو كمل النصاب في كل واحد منهما ولو كمل احد <sup>الفريقين</sup>  
 دون الاخر قبل الكمال منهما وان شهدا بقتله وقال  
 جهلنا الله نجب الدية في ماله وان اقر كل واحد  
 منهما انه قتله وقال الولي قتلتاه جميعا له قتلها  
 ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت ولو قال في الاقرار  
 صدقما ليس له ان يقتل واحدا منهما ولو اقر رجل

رجل بانه قتله وقامت لبينة على اخرا نه قتله وقال  
 الولي قتله كلاهما كان له قتل المقر دون المشهود عليه  
 ولو قال لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحدك كان  
 له قتله كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما شهدا  
 على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله  
 حيا ضمن العاقلة الولي او الشهود ورجعوا عليه  
 والعمد كالخطأ الا في الرجوع ولو شهدا على قراره او <sup>شهدا</sup>  
 على شهادة غيرهما في الخطأ لم يضمنوا وضمن الولي الدية  
 للعاقلة والمعتبر حالة الرمي لا الوصول فتجب الدية  
 برودة الرمي اليه قبل الوصول لا باسلامه والقيمة  
 بعقته والجزاء على محرر رمي صيدا فحل فوصل لا على  
 حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي مقصيا  
 عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه  
 مسلم فتجس فوصل لا ما رماه مجوسي فاسلم فوصل  
**كتاب الديات** دية شبه العمد مائة من الابل اربعا  
 من بنت مخاض الى جذعة وهي المغلظة وفي الخطأ  
 اخماس منها ومن ابن مخاض او الف دينار من الذهب  
 او عشرة الاف درهم من الورق وكفارتها عتق من  
 فان عجز عنه صام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها  
 وصح رضيع احدا بويه مسلم لا الجنين ودية المرأة  
 على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها



والدعوى والمستامن والمسلم سواء في النفس والافتق والذكر  
والخشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر  
واللسان ولحية خلقت ولم تنبت وشعر الرأس كذلك  
والعينين واليدين والشفنتين والحاجبين والرجلين  
والاذنين والانشين وتدي المرأة الدية وفي كل واحد  
من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشعار العينين الدية  
وفي احدها ربعها وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين  
عشرها وما فيها مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع  
ونصفها لو فيها مفصلان وفي كل سن خمس من الابل <sup>حسب</sup>  
درهم وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقه كيد  
شلت وعين ذهب ضوؤها وصلب انقطع ماؤه ويجب  
حكومة عدل باتلاف عضو ذهب نفقه ان لم يكن فيه  
جمال كاليد الشلاء او ارثه كاملا ان كان فيه جمال  
كالاذان الشاخصة **فصل في الشجاج** وتختص بما يكون  
بالوجه والرأس وما يكون بغيرها كجراحة وهي عشرة  
المخارصة والدامعة والدامية والباضعة والتلاخمة  
والسحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والامة  
وتجب في الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها  
وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والجائفة  
ثلثها فان نفذت الجائفة ثلثاها وفي المخارصة  
والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسحاق

في الشجاج

والسحاق حكومة عدل وهي ان ينظر كم مقدار هذه الشجة  
من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقيل  
يقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقد رالتقاوت بين  
القيمتين من الدية هو هي به يفتي ولا قصاص الا في <sup>الرجل</sup>  
وفي اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف ومع نصف  
ساعد نصف دية وحكومة عدل وفي كف وفيها اصبع  
او اصبعان عشرها او خمسها ولا شيء في الكف وفي الاصبع  
الزائدة وعين الضبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته  
ينظر وحركة وكلام حكومة عدل ودخل ارش موضحة  
اذ هبت عقله او شعر رأسه في الدية وان ذهب سمعه  
او بصره او نظقه لا ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية  
فيها ولا يقطع اصبع شل جاره واصبع قطع مفصله  
الا على فتل ما بقي بل دية المفصل والحكومة فيما بقي  
ولا يكسر نصف سن اسود باقيها بل كل دية السن <sup>تجب</sup>  
الارش على من اقادسته ثم نبت او قلعه فردت الى  
مكانها ونبت عليها اللحم وكذا الاذن الا ان قلعت  
فنبت اخرى او التخم شجة او جرح بضرب ولم يبق  
اثر ولا يقاد جرح الا بعد برئه وعبد الصبي والمجنون  
خطا وعلى عاقلته الدية ولا كفارة ولا حرمان ارث  
صبي ضرب سن صبي فانترعها ينظر بلوغ المضروب  
**فصل** ضرب بطن امرأة حرة ولو كتابية او مجوسية

نفي حكومة عدل

بريضة

عبد الصبي



قالقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة  
 فان الفقه حيا فمات فدية كاملة وان الفقه ميتا فمات  
 الام فدية وغرة وان ماتت فالقته ميتا فدية فقط  
 وان الفقه حيا بعد ما ماتت يجب ديتان كما اذا الفقه  
 حيا وماتا وما يجب فيه بورت عنه ولا يبرث ضاربه  
 فلو ضرب بطن امرأته قالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الا  
 غرة ولا يبرث منها وفي جنين الامة الذكر نصف عشر  
 قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى في مال الضارب حالا  
 فان حرره سيده بعد ضربه فالقته فمات ففيه قيمته  
 حيا ولا كفارة في الجنين ان وقع ميتا وان خرج حيا  
 ثم مات ففيه الكفارة وما استبان بعض خلقه كنام  
 فيما ذكر وضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتا عدا  
 يد واء او فعل بلا اذن زوجها فان اذن لا ويجب  
 في جنين البهيمة ما نقصت لام وان لم تنقص لا يجب شيء  
**باب ما يحدث الرجل في الطريق** اخرج الى الطريق العامة  
 كنيفا او ميزابا او جرسنا او دكانا جازان لم يضرب بالعا  
 ولكل احد من اهل الخطومة منه ومطالبته بنقصه  
 بعده هذا اذا بنى بنفسه بغير اذن الامام وان  
 بنى للمسلمين كمسجد ونحوه لا وان كان يضرب العامة  
 لا يجوز احداثه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا  
 وفي غير السافل لا يتصرف مطلقا الا باذنهم فان مات

في الذكر

كفارة الجنين

جنين البهيمة

في الجنين المذكورة في المال

ما اذا بنى  
 دكانا جازان  
 او جرسنا  
 او ميزابا  
 او كنيفا  
 او دكانا  
 او جرسنا  
 او ميزابا  
 او كنيفا

مات احد بسقوطها فديته على عاقلة كما لو خضر بئرا في  
 طريق او وضع حجرا قلف به انسان فان تلف به بهيمة  
 ضمن هو ان لم ياذن به الامام فان اذن او مات واقع  
 في بئر طريق جوعا او غملا ولو سقط الميزاب فاصاب  
 ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان اصلا وان  
 اصابه الخارج فالضمان على واضعه ولو اصابه الطرفا  
 وعلم ذلك وجب لنصف وهدر النصف ولو لم يعلم  
 اتي طرف اصابه ضمن النصف استحسانا ومن نجي حجرا  
 وضعه اخر فعطب به رجل ضمن كن حمل شيئا في الطريق  
 فسقط منه على اخر او دخل بحصير او قنديل او حصاة  
 في مسجد غيره او جلس فيه لا للصلوة فعطب به احد  
 لا من سقط منه رداء لبسه او دخل هذه في مسجد  
 حيه او جلس فيه للصلوة ومن حفر بالوعة في طريق  
 بامر السلطان او في ملكه او وضع حشبة فيها او نظرة  
 بلا اذن الامام فعقد رجل المرور عليها لم يضمن ولو استأجر  
 اربعة لحفر بئر له فوقع عليهم من حفرهم فمات احد  
 فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وسقط ربعها  
**مصر في الحائط المائل** مال حائط الى الطريق العامة ضمن  
 ربه ما تلف به من نفس او مال ان طالب بنقصه مكلف  
 مسلم او ذمي حرا ومكاتب ولم ينقصه في مدة يقدر على  
 نقضه فيها ولو تقدم الى من يسكنها باجارة او اعادة



او الى المرتين او المودع لا يعتد به فلو سقط وا تلف  
شيئا فلا ضمان اصلا كما لو خرج عن ملكه بعد الاشهاد  
ولو قبل القبض وان مال الى دار انسان فالطلب اليه فيصح  
تأجيله و ابرأؤه منها وان مال الى الطريق فاجله القاطن  
او من طلب لا فان بنى مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما  
في اشراع الجناح ونحوه حائط بين خمسة اشهد على <sup>حدهم</sup>  
فسقط على رجل ضمن خمس الدية دار بين ثلاثة خضر  
احدهم فيها بئرا او بنى حائطاً فعطب به رجل ضمن ثلثي  
الدية الاشهاد على الحائط اشهاد على النقص فلو وقع  
الحائط على الطريق بعد الاشهاد فعثر انسان بنقصه  
فمات ضمن وان عثر يقتل مات بسقوطها لا بخلاف  
الجناح ولا يصح الاشهاد قبل ان يهز الحائط وقبل  
فيه شهادة رجل وامرأتين **باب جنابة البهيمة وجنابة**  
ضمن الزاك في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصاب  
بيدها ورجلها او رأسها او كدمت او حبطت او صدت  
فلو حدثت في السير في ملكه لم يضمن الا في الوطى وهو  
راكبها ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو ملكه ولا  
ضمن ما تلف مطلقا لا ما نحت رجلها او ذنبها سائرة  
او عطب انسان بماراثت او بالث في الطريق سائرة  
او واقفها لذلك فلو لغيره ضمن الا في موضع اذن  
الامام بايقافها فان اصاب بيدها او رجلها حصاة

حصاة او نواة او اتارت غبارا او حجرا صغيرا ففقا  
عينا لم يضمن ولو كبيرا ضمن وضمن السائق والقائد  
ما ضمنه الراكب وعليه الكفارة لا عليها وضمن عاقلة  
كل فارس دية الاخر ان اصطد ما وماتا لحرين ولو  
عبدان يهدر دمها كما لو تجاذب رجلان جبلا فانقطع  
فسقطا وماتا على القفاء وان وقع على الوجه وجب  
دية كل واحد منهما على عاقلة الاخر فان تعا كسافدية  
الواقع على الوجه على عاقلة الاخر وهدر من وقع على  
القفاء ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما  
على القفاء فماتا فديتهما على عاقلة القاطع وسائق  
داية وقع بعض دانتها على رجل فمات وقائد قطار  
وطي بعير منه رجلا الدية وان كان معه سائق ضمنا  
فان قتل بعير ربطه على قطار بلا علم قائده رجلا ضمن  
عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط ومن  
ارسل بهيمة وكان سائقا لها ضمن وان ارسل طيرا  
او كلبا ولم يكن سائقا له وانفلت دابة فاصابت  
في قورها ما لا اواد ميانهارا او ليلا لا كما لو نحت  
به ولم يقدر على ردها ومن ضرب دابة عليها راكب <sup>تحتها</sup>  
فنفخت او ضربت بيدها او نفرت فصدته <sup>فقتله</sup>  
ضمن هو لا الراكب وفي قفا عين شاة قصابا فنقصها  
وفي عين بقرة جزار وجزورة وحمار وبغل وفرس ربع

دابة في قورها

في القفا من تحت القفا  
اعثر فرسه وعليه الدية



القيمة باب جنابة المملوك والجنابة عليه جنى عبد خطأ  
دفعه مولاه بها فيملكه وليها او فداء بارشها حالاً فان  
فداء فجنى فهي كالاولى فان جنى جنابتين دفعه بهما الى  
وليها او فداء بارشها فان وهبه او باعه او عتقه  
او دبره او استولد لها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته  
ومن الارش وان علم بها غم الارش كبيعته وتعليق  
عتقه بقتل زيد او رمية او شجحه ففعل فان قطع عبد  
يد حرهما ودفع اليه فاعتقه فمات من السرانية فالعبد  
صلح بها وان لم يعتقه يرد على سيده فيقتل او يعفى فان  
جنى ما ذون له مديون خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها  
غم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولوليها  
الاقل منها ومن الارش ولو اتلفه اجنبى فقيمة واحدة  
لمولاه فان ولدت ما ذونة مديونة بيعت مع ولدها  
في الدين فان جنت فولدت لم يدفع الولد له عبد زعم  
ان سيده حرره فقتل وليه خطأ فلا شيء للمرء عليه  
فان قال معتق قتل اخاك خطأ قبل عتقي فقال الاخ  
بل بعده صدق الاول فان قال لها قطعت يدك  
وانت امتي وقالت فعلته بعد العتق فالقول لها  
وكذا كل ما اخذه منها الا الجماع والغلة عبد مجبور  
او صبي امرصيا بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة  
القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي

الامر فان كان ما مور العبد مثله دفع السيد القاتل  
او فداء في الخطأ ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع بعد  
العتق بالاقل من الفداء او قيمة العبد وكذا في العبدان  
كان العبد القاتل صغيرا فان كبيرا اقتص عبد حفر بئرا  
فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا  
عليه ويجب على المولى قيمة واحدة فان قتل عمدا خريز  
لكل وليان فعفا احد ولي كل منهما دفع نصفه الى  
الآخرين او فداء بديته فان قتل احدهما عمدا والاخر  
خطأ وعفى احد وليي العمد فدى بديته لولي الخطأ ونصفها  
لاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثلاثا عولا  
فان قتل عبدا قريبا وعفى احدهما بطل كله **فصل**  
**دية العبد قيمة** فان بلغت هي دية الحر او قيمة الامة  
دية الحره نقص من كل عشرة وفي الغصب يجب القيمة  
بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته  
ففي يده نصف قيمته وتجب حكومته عدل في حبيته قطع  
يد عبد فحرره سيده فمات منه وله ورثة غيره  
ولا يقنص والاقتص منه قال احد كما خر فشيئا  
في احدهما فارشها للسيد فقار رجل عيني عبد دفع مولاه  
عبده واخذ قيمته او امسكه ولا يأخذ النقصان ولو  
جنى مدبرا واقروا ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن  
فان دفع القيمة بقضاء فجنى اخرى يشارك الثاني الاول



ولو بغير قضاء اتبع السيد او ولي الجناية وان اعتق المدبر  
وقد جنى جنايات لم يلزمه الا قيمة واحدة علم بالجناية ولا  
وامر الولد كالمدير اقر المدبر وامر الولد بجناية توجب المال  
لم يجزا قراره بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمدا فانه يطرح  
فيقتل به **فصل** قطع يد عبده فغصبه رجل ومات  
منه ضمن قيمته اقطع وان قطع يده في يد غاصب فمات  
برئ غصب عبدا مجبور مثله فمات في يده ضمن مدير  
جنى عند غاصبه ثم عند سيده ضمن قيمته لهما ورجع  
بنصف قيمته على الغاصب ودفعه الى الاول ثم رجع به  
على الغاصب وبعبكه لا يرجع به ثانيا والفقن كالمدير  
غير ان المولى يدفع العبد هنا وثمة القيمة مدير جنى  
عند غاصبه فرذه فغصبه فجنى عنده على سيده قيمته  
لها ورجع بقيمته على الغاصب ودفع نصفها الى الاول  
ورجع بذلك النصف على الغاصب غصب صبيا خرا  
فمات في يده فجأة او بجحى لم يضمن وان مات بصاعقة  
او بنفش حية فديته على عاقلة الغاصب ولو غصب  
صبيا فغاب عن يده حبس حتى يجئ به او يعلم موته  
امرختانا بختن صبيا ففعل وقطع حشفته ومات الصبي  
فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة  
كلها كمن حمل صبيا على دابة وقال اسكها الى فقط الصبي  
ولم يكن منه تسير فمات كان على عاقلة من جملة دية

غصبا  
٢٥

ديته كان الصبي ممن يركب مثله او لا كصبي او دمع عبدا  
فقتله وان او دمع طعاما فاكله لم يضمن **باب القسامة** ميت  
به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه  
وجد في محلة او بدنه او اكثره او نصفه مع رئاسة  
ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او بعضهم  
حلف خمسون رجلا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه  
ولا علمنا له قاتلا لا المولى ثم قضى على اهل المحلة بالدية  
ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان بخطا فعلى عواقلهم وان  
لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتم خمسين يمينا وان تم  
واراد المولى تكرارا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف  
ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة  
ولا دية في ميت لا اثر به او يسيل دم من فمه وانفه او دبره  
او ذكره او نصف منه شق طولا او اقل منه ولو وقع الرأرأ  
او على رقبته حية ملتوية وما تم خلقه ككبير فان ادعى  
المولى على واحد من غيرهم سقطت وعلى معين منهم لا  
قتل على دابة معها سائق او قائد او راكب فالدية  
عليهم جميعا وان لم يكن الدابة ملكا لهم فان لم يكن معها  
احد فالدية والقسامة على اهل المحلة وان مرت دابة  
عليها قتل بين قريتين فعلى اقربهما بشرط سماع الصر  
منهم والا لا ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل  
فان ملوكا يجب القسامة على الملاك والدية على عاقلهم

في القسامة  
٢٦



وان مباحا لكن في ايدي المسلمين بحسب الدية في بيت المال  
ولو وجد في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض  
منها فهي عليه لا على اهلها وان وجد في دار انسان  
فعليه القسامة والدية على عاقلته وهي على اهل الحطة  
دون السكان والمشتري فان باع كلهم فعلى المشتري  
فان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر فهي على الروس  
وان بيعت ولم تقبض فعلى عاقله البايع وفي البيع  
بخيار على عاقله ذي اليد ولا يعقل عاقله حتى تشهد  
الشهود انها لذي اليد والفلان على من فيها من الركا  
والملاحين وكذا العجالة وفي مسجد محلة وشارعها  
على اهلها وسوق ملوك على الملاك وفي غيره والشارع  
الا عظم والسجن والجامع لا قسامة والدية على بيت  
اذا كان نائبا عن المحلات والآ فعلى اقرب المحلات  
اليه ويهدر لوفى بربة او وسط الفرات وفي نهر  
صغير على اهله ولو كانت البرية ملوكة لاحد او كانت  
قرية من القرية بحسب على المالك او على اهل القرية  
ولو محتبا بالشط فعلى اقرب القرى اذا كان يصل  
صوت اهل الارض والقرى اليه والآ لا وان التقى  
قوم بالسيوف واجلوا عن قتل فعلى اهل المحلة الآ  
ان يدعى الولي على اولئك او على معين منهم ومستخلف  
قال قتله زيد حلف يا لله ما قتل ولا عرفت له قاتلا

المال

قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم  
او واحد منهم ومن جرح في حتى فقتل فبقى ذافرا حتى مات  
فالدية والقسامة على الحى وفي رجلين بلانك وجد  
احدهما قبلا ضمن الاخر دية وفي قتل قرية لامرأة كثر  
الحلف عليها وتدى عاقلتها وان وجد في دار نفسه فالدية  
على عاقله ورثته وعندها وزفر لاشئ فيه وبه يفتى  
ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذلك على ارباب معلو  
فالقسامة والدية على اربابها وان كانت موقوفة على  
المسجد فهو كما لو وجد فيه ولو وجد في معسكر في فلاة  
غير مملوكة ففي الحيمة والفسطاط على من يسكنها وفي ظار  
ان كانوا قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين  
القبيلتين كما كان بين القريتين ولو مملوكة فعلى المالك  
ولو وجد في ثرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة  
وعلى عاقلتهم ولو كان فيهم فعليه **كتاب العاقل** هي  
جمع معقلة وهي الدية والعاقله اهل الديوان لمن هو  
منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل فيؤخذ  
من عطاياهم في كل ثلث سنين فان خرجت العطايا  
في اكثر من ثلث سنين او اقل تؤخذ منه وان لم يكن من  
الديوان فعاقلة قبيلته وتقسم في ثلث سنين  
لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلث ولهم زيد  
على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على اربعة



فان لم تسع القبيلة لذلك ضمن اليهم اقرب القبايل نسب  
 على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم ولو امرأة او صبيا  
 او مجنونا وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن موالي  
 الموالاة مولاة وقبيلة مولاة ولا يعقل عاقلة جناية عبد  
 وعهد ولا مال لم يصلح واعتراف الا ان يصدقوه في قراره  
 او تقوم حجة ولو تضاد قاتل واولياء المقتول  
 على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبتنة  
 وكذبها العاقلة فلا شئ عليها وان جنى حر على نفس  
 عبد خطأ فهو على عاقلة ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون  
 في العاقلة اذا لم يتناصروا ولا يعقل كافر عن مسلم  
 وبكسه والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملاتهم  
 واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان  
 مسلما ومن له وارث معروف مطلقا لا يعقله بيت  
 المال ولا عاقلة للجم **كتاب الوصايا** هي قلمك مضاف  
 الى ما بعد الموت وهي واجبة بالزكاة والصيام والصلوة  
 التي فرط فيها والافستجة <sup>اي وان لم يكن له ما ذكر من الفرائض</sup> وسببها سبب التبرعات  
 وشرائطها كون الموصي هلا للتملك وعدم استغراقه  
 بالدين والموصي له حيا وقتها وغير وارث ولا قاتل  
 والموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي وركنها  
 قوله او صيت بكذا لقلان وما يجري مجراه من اللفظ  
 المستعملة فيها وحكمها كون الموصي به ملكا جديدا

لانه لا يقصد فيه حال حياته وجب عليه التبرع  
 بجه ماله فغيره لانه مستحق

اي وان لم يكن له ما ذكر من الفرائض

جديدا للموصي له وتجاوز بالثلث للاجنبي وان لم يجز  
 الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان يجيز ورثته  
 بعد موته وهم كبار وندبت باقل منه عند غنى ورثته  
 او استغنائهم بحضتهم كتركها بلا احدها وتوخر عن الدين  
 وصحت بالكل عند عدم ورثته وللملوكه بثلث ماله  
 وبدرهم او دنانير مرسله لا وصحت لمكاتب نفسه او لغيره  
 اولام ولده وللحمل وبه ان ولد لا قل من سنة اشهر  
 من وقتها وصحت بالامة الاحملها ومن المسلم للذمي  
 وبالعكس لا حر في دار ولا لوارثه وقاتله مباشرة  
 الا باجازة ورثته وهم كبار او يكون القاتل صبيا  
 او مجنونا او لم يكن له وارث سواء ولا من صبي غير مهيأ  
 في تجهيزه وامر ذفه وان مات بعد الادراك او اضافها  
 اليه ولا من عبد ومكاتب وان ترك وفاء الا اذا  
 اضافها الى العتق ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا  
 اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة فهو  
 كاحرس وانما يصح قبولها بعد موته فيبطل قبولها ورثتها  
 قبله الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته  
 ولما الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك  
 عما غصب او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمها الا به كالت  
 التسويق بسمن والبناء وبصرف يزيل ملكه كالباع <sup>الحصة</sup>  
 لا بغسل ثوب او صبي ولا بحجودها وكذا كل وصية او صيت



بها فخر او ربا او اخرتها بخلاف تركها وكل وصية  
 اوصيها فهي باطلة او الذي اوصيت به لزيد فهو محرم  
 او لفلان وارث ولو كان فلان ميتا وقتها فالاول  
 من الوصيتين بحالها وتبطل هبة المريض ووصيته لمن كان  
 بعدها بخلاف الافرار كما قراره ووصيته وهبته لابنه  
 كما فرا او عبدا ان اسلم او اعقب بعد ذلك وهبته ميعده  
 ومفلوج واشتل ومسلول من كل ماله ان طال مدته  
 ولم يخف موته والا فمن ثلثه **واذا** اجتمع الموصيا قدم  
 الفرض وان اخره الموصى وان تساوت قدم ما قدم اذا  
 ضاق الثلث عنها فان اوصى بحج اتج عنه رابعا من بلد  
 ان كفى نفقته ذلك والا فمن حيث يكفي اوصى بان يشترى  
 من كل ماله عبد فيعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت  
 كذا اذا اوصى بان يشتري عبد بالف درهم وزاد الا  
 على الثلث مريض اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه  
 ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصايا باقية ان لم يقل  
 ان مت من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا اوصى بوصية  
 ثم جئ ان اطبق المجنون بطلت والا لا اوصى بان يعاد  
 بيته من فلان او بان يسقى عنه الماء شهرا في الموسم  
 او في سبيل الله فهو باطل كما لو اوصى بهذا التبن لدواب  
 فلان ولو اوصى بقطنه لرجل وبجبه لآخر او اوصى  
 بلحم شاة بعينه لرجل وبجلدها لآخر او اوصى بمخطة

اذا اوصى بالثلث  
 فمقتضى ان يرضى نصفه  
 عن المحس والحركة الارادية  
 وهو الذي في يده ان يعطى  
 وهو الذي له علة  
 تكون في الرتبة

في

بمخطة في سبيلها لرجل وبالتين لآخر حازت الوصية  
 لها اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في  
 عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحوه اوصى بان يتخذ  
 الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام فالوصية باطلة  
**باب الوصية بثلث المال** اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولا  
 بثلث ماله ولم يجز ثلثه لها وان اوصى لآخر بثلث  
 ماله فالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجمع ماله  
 وللآخر بثلث ماله ولم يجزه ثلثه بينهما نصفان ولا  
 الموصى له باكثر من الثلث عند ابى حنيفة رح الا في المحاباة  
 والسعاية والدرهم المرسله وبمثل نصيب ابنه صحت  
 وبنصيب ابنه لا وله ثلث ان اوصى مع ابنين وبجوزاوم  
 من ماله فالبيان الى الورثة وان قال سدس مالي لثلاثة  
 ثلثه له واجازوا له ثلث وفي سدس مالي مكررا له سدس  
 وبثلث دراهمه او غنما او ثيابا او عبده ان هلك ثلثه  
 فله ما بقي في الاولين وثلث الباقي في الآخرين وكالاول  
 كل مكمل وموزون وبالف وله دين وعين فان خرج  
 من ثلث العين دفع اليه والا فنك العين وكل ما خرج  
 من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وبثلثه  
 لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله كما لو اوصى لزيد وجدار  
 هذا اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج بعد صحة  
 الايجاب يخرج بمحضته كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان

٢٢



بن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصي وفلان بن  
عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث واصله المولى عليه  
انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرطه لا يوجب  
الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخله في الوصية لفقد  
الاهلية كان الكل للاخر وقيل العبرة لوقت موت الموصي  
ولو قال بين زيد وعمرو لزيد نصفه وبثلث وهو فقير  
له ثلث ماله عند موته اكتسبه بعد الوصية او قبله  
اذا لم يكن الموصي عينا او نوعا معينا اما اذا اوصى بعين  
او نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت ولو لم يكن  
له غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات صحت ولو قال  
له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف  
له شاة من غنمي ولا غنم له وكذا كل نوع من انواع المال  
كالبحر والثوب وبخوها وبثلثه لامتعات اولاده وثلث  
ثلاث وللفقراء والمساكين لثلثة اسهم من خمسة  
وسهم للفقراء وسهم للمساكين وبثلثه لزيد وللمساكين  
لزيد نصفه ولهم نصفه ولو اوصى للمساكين كان الصبر  
الى مسكين واحد وبمائة لرجل وبمائة لآخر فقال لآخر  
اشركك معها له ثلث كل مائة وباربع مائة له وثمانين  
لاخر فقال لآخر اشركك معها له نصف مال كل منهما  
وبثلث ماله لرجل ثم قال لآخر اشركك وادخلك معه  
فالثلث بينهما وان لورثته لفلان على دين فصدقوه فانه

فانه يصدق الى الثلث بخلاف كل من ادعى على شيئا فاعطوه  
الا ان يقول ان رأى الموصي ان يعطيه فيجوز من الثلث فان  
اوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لاصحاب الوصايا  
والثلثان للورثة وقيل لكل صدقوه فيما شئتم وما بقي  
من الثلث فللوصايا والاجنبى ووارثه او قاتله له نصف  
الوصية وبطل وصية للوارث والقاتل بخلاف ما اذا  
اقر بعين او دين لوارثه وللاجنبى لا يصح في حق الاجنبى  
انضا وبثياب متفاوتة لثلاثة فضاء ثوب ولم يدري  
والوارث يقول لكل هلك حقه بطلت الا ان يسلموا ما بقي  
منها لذي الجيذة ولذي الردى ثلثاه ولذي الوسط ثلث  
كل واحد منها وببيت عين من دار مشتركة وقسم  
ودفع في حفظه فهو للموصي له والا فمثل ذرعه والاقرار  
ببيت معين من دار مشتركة مثلها وبالف عين من مال  
اخر فاجاز رب المال بعد موت الموصي ودفعه صح  
وله المنع بعد الاجازة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة  
على الثلث او لقاتله او لوارثه فارجاز بها الورثة  
ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه صح في ثلث  
نصيبه وبامه فولدت بعد موت الموصي دارا وكلاهما  
يخرجان من الثلث فهما للموصي له والا اخذ منها ثم منه  
**باب العتق في المرض** يعتبر حال العقد في تصرف  
منجز فان كان في القصة فمن كل ماله والا فمن ثلثه



والمضاف الى موته من الثلث وان كان في الصحة اعتاقه  
ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه ووصيته فيعتبر  
من الثلث ويزاحم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع ان  
اجيز فان حابا فخر رعي الحق وبعبكسه استويا ووصيته  
بان يعتق عنه بهذه المائة عبد لا ينفذ بما بقي ان هلك  
درهم بخلاف الحج وتبطل الوصية بعقوب عبده ان جنى بعد  
موته فدفع وان فدى لا وتثلته ليكر وترى عبدا  
فادعي بكر عتقه في الصحة والوارث في المرض فالقول  
للوارث مع اليمين ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثه  
شيء او يقوم حجة على دعواه ولو ادعي رجل ديناً على الميت  
والعبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدقه الوارث  
سعى في قيمته ويدفع الى الغريم **باب الوصية للاقارب وغيرهم**  
جازه من لصق به وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه بشرط  
موته وهي منكوحته او معتدته من رجعي وحسنه زوج  
كل ذي رحم محرم منه كازواجه بناته واهله زوجته  
واله اهل بيته يدخل فيه من ينسب اليه من قبل بابه  
الى اقصى اب له في الاسلام الا قرب والابعد والذكر  
والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء  
ولا يدخل فيه اولاد البنات وجنسه اهل بيت ابيه  
وكذا اهل بيته واهل نسبه ولو اوصت المرأة لجنسها  
اولاهل بيتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قوم

١٨٣  
من قوم ابيها وان اوصى لا قاربه اولدى قرابته او لامه  
اولا نسابه فهي الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم  
ولا يدخل الولدان والولد والوارث ويكون للانثى  
فصاعداً فان كان له عمان وحالان فهي لعمه ولو عم  
وحالان كان له النصف ولها النصف ولو عم واحد  
لا غير فله نصفها ويرد النصف الى الورثة ولو عم وعمّة  
استويا ولو انعدم المحرم بطلت ولولد فلان للذكر  
والانثى سواء ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين  
وشروط صحتها هنا موت الموصي لورثته قبل موت الموصي  
فلومات الموصي قبل موته بطلت وفي ايتام بنيه وعياله  
وزمناهم واراملهم دخل فقيرهم وغنيهم وذكرهم  
وانشاهم ان احصوا وفي بنى فلان يختص بذكرهم لا  
اذا كان اسم قبيلة او فخذ فيتناول الاناث وموت  
العتاقة والموالة وخلفاؤهم اوصى من له معتقون  
ومعتقون لمواليه بطلت الا اذا عتقته ويدخل  
فيه من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل مدبروه وامهات  
اولاده اوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدعي  
التفرع المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ثلثها  
اوصى ان يطعن قبره او يضرب عليه قبة **باب الوصية**  
**بالخدمة والسكنى والتمرة** صحّت الوصية بخدمة  
عبده وسكنى داره مدة معلومة وابداً وبغلتها فان



خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها والا يقسم ثلاثا  
وبها يا العبد وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها  
وليس للموصي له بالخدمة او السكنى ان يواجر العبد والدار  
ولا للموصي له بالغلة استخدام او سكناها في الاصح  
ولا يخرج العبد من الكوفة الا اذا كان مكانه ان يخرج  
من الثلث والا فلا الا باذن الورثة وبموت في حياة  
الموصي بطلت وبعد موته يعود الى الورثة وبثمرة  
بستانه فوات وفيه ثمرة له هذه الثمرة وان زاد ابدان  
له هذه الثمرة وما يستقبل كما في غلة بستانه وان لم يكن  
فيه ثمرة فهي كالغلة وبصوف غنمه وولدها ولبنها  
له ما في وقت موته قال ابا اولا اوصى بجعل داره  
مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا يجعل مسجدا  
وان لم يجيزوا يجعل ثلثها مسجدا وبظهر مركبه  
في سبيل الله بطلت اوصى بشئ للمسجد لم يجز الا ان  
يقول ينفق عليه قال اوصيت بثلثي لفلان او فلان  
بطلت ومن جعل دار بيعة او كنيسة في صحته فوات فهي  
ميراث وان اوصى ان يبني داره بيعة او كنيسة لمعينين  
فهو جائز من الثلث وبيارة كنيسة في القرى لقوم غير  
مسلمين صحت كوصية حرمي ميتا من بكل ماله لمسلم  
او ذمي وصاحب الهوى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم  
في الوصية وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد والمرتدة

184  
والمرتدة في الوصية كذمية الوصية المطلقة لا تخل للغير  
وان عمت ولو خصت به او لقوم محصورين حلت لهم وكذا  
الوقف **باب الوصي** اوصى الى زيد وقبل عنده فان رثه  
عنده رد والا لا فان سكت فوات فله الرد والقبول ولزم  
بيع شئ من التركة وان جهل به بخلاف الوكيل فان رثه بعد  
موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رثه ولو الى صبي وعبد غيره  
وكافر وفاسق بدل بغيرهم فلو بلغ الصبي وعقب العبد  
واسلم الكافر لم يخرجهم القاضي عنها والى عبده وورثته  
صغار صح والا لا ومن عجز عن القيام بها ضم اليه غيره ولو  
ظهر للقاضي عجزه اصلا استبدل غيره ولو عزل القاض  
مع اهليته لها نفذ عزله وان جار وانهم وبطل فعل  
احد الوصيين كالتولين ولو كان ايضا و لكل منهما  
على الانفراد الا لبشراء كفنه وتجهيزه والخصومة في حق  
وشراء حاجة الطفل والاثاب له واعتاق عبد معين  
ورد ودبعة وتنفيذ وصية معينتين وبيع ما يخاف  
تلفه وجمع اموال ضاربة وان مات احدهما فان اوصى  
الى الحي او الى اخر فله التصرف في التركة وحده والا ضم  
اليه غيره ووصي الوصي وصي في التركتين وتصح  
نائب اعز ورثة غيب او صغار مع الموصي ولا رجوع عليه  
ان ضاع قسطهم معه وقسسته عن الموصي له معهم لا  
فيرجع بثلث ما بقي ان ضاع قسطه معه وصح قسمة القاض



واخذه قسط الموصى له ان غاب في المكيل والموزون وفي  
 غيرها لا وان قاسمهم الوصي في الوصية بجمع بثلث ما بقي  
 ان هلك في يده او في يد من دفع اليه لم يجمع ولو اقر الميت  
 شيئا من ماله للمخ فضاع بعد موته لا وصح بيع الوصي عبد  
 من التركة بغيبة الغرماء للغرماء وضمن وصي باع ما وصى  
 ببيعه وتصدق بتمنه واستحق بعد هلاك تمنه عنده  
 ورجع في التركة كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما اصابه  
 من التركة وهلك معه فاستحق فالطفل يرجع على الورثة  
 بحصته وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا وبيعه وشراؤه  
 من اجنبي بما يتغابن الناس وان باع واشترى من نفسه  
 فان كان القاضي لا يجوز مطلقا وان كان وصي الاجاز  
 بشرط منفعة ظاهرة للصغير وبيع الاب مال صغيره من  
 جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه ولو زاد الوصي على كفن  
 مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له  
 وضمن ما دفعه من مال الميت ولو دفع المال الى يتيم قبل ظهور  
 رشده بعد الادراك فضاع ضمن وجاز بيعه على الكبير  
 في غير العقار ولا يتجر في ماله لنفسه وجاز لوليتيم  
 ولا يجوز اقاربه بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان  
 الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر بعين لآخر  
 ثم ادعى انه للصغير لا يسمع ووصي اب الطفل احتج بماله  
 من جده وان لم يكن وصيه فالجحد وبطلت شهادة

دفع الوصي مال اليتيم

شهادة الوصيين لو اقرت صغير بمال او كبير بمال الميت وصحت  
 بغيره كشهادة رجلين لآخرين بدين الف على ميت والاخرى  
 للاولين بمناله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف  
 او الاولين بعبد والآخرين بثلث ماله وتصح لو شهد  
 رجلان لرجلين بالوصية بعين وشهد المشهود لهما  
 للشاهدين بالوصية بعين اخر شهد الوصيان ان الميت  
 اوصى الى زيد معهما لفت الا ان يدعى زيد ذلك وكذا ابنا  
 الميت اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل وهو يتكبر بخلاف  
 شهادتهما بان اباهما وكل زيد بقبض ديونه بالكو  
 حيث لا تقبل مطلقا وصي انفذ الوصية من مال نفسه  
 يرجع مطلقا كوكيل ادى الثمن من ماله وكذا الوصي اذا  
 اشترى كسوة الصغير او ما ينفق عليه من مال نفسه  
 او قضى دين الميت او كفيه من مال نفسه او اشترى لوالده  
 الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه ولو كفن  
 الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه ولو باع شيئا  
 من مال اليتيم فطلب منه باكثر رجح القاضي فيه الى اهل  
 البصيرة ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيقته وان قيمته  
 ذلك لا يلتفت الى من يريد وان كان في المزايدة يشترى  
 باكثر وفي السوق باقل لا ينتقض بيع الوصية كذلك بل  
 يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على شئ  
 يؤخذ بقولهما وكفى قول واحد في ذلك **كتاب الخنثى** هو

وانما شرط الشهادتين ان قول الوصي في حق اليتيم  
 لا في حق الرجوع بالاشهاد بجمع

خنثى راجع



ذو فرج وذكر او من عرى عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر  
 فغلام وان بال من الفرج فانتى وان بال منها فالحكم  
 للاسبق وان استويا فشكلا ولا تعتبر الكثرة فان بلغ  
 وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم فذكر وان  
 ظهر له ثدى او لبن او حاض وحبل او امكن وطوره  
 فامرأة وان لم يظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامتا  
 فشكلا فيؤخذ في امره بما هو الاحوط فيقف بين صنف الرجال  
 والنساء ويتابع له امة تخنه من ماله ويكره ان يخنه  
 رجل وامرأة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم يتابع  
 ويكره له لبس الحرير والحلي ولا يخلويه غير محرم  
 ولا يسافر بغير محرم وان قال ان ارجل او امرأة لا عبرة  
 به وقيل يعتبر ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل  
 ويتيمم ولا يحضر مرقا غسل ميت وكنس سجية  
 قبره ويوضع الرجل بقبره ب الامام ثم هو ثم المرأة  
 اذا صلى عليهم وله اقل النصيبين فلومات ابوه وتره  
 ابنا له سهمان وللختى سهم لانه اقل **مسائل شي**  
**عرق** مدين الخراج نجس وكل خارج نجس ينقض  
 الوضوء فعرق مدين الخراج ينقض الوضوء **خبز** وجد  
 في خلاله خرو وفارة فان ضلها رمي به واكل الخبز **بفساد**  
 الدهن والماء والحطة الا اذا ظهر طعمه او لون **السنن**  
 الرواتب لا يصلى ولا يستفتح **الدعوة** المستجابة في الجمعة

لانه اذا قام الى الصلاة وان كان في  
 الصلاة صلى على صوته لا على  
 لانه اذا قام الى الصلاة وان كان في

في الجمعة وقت العصر عندنا **الخروج** من الصلوة لا يتوقف  
 على عليكم فلو دخل رجل في صلوته بعده لا يصير دخلا  
**لف** ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته  
 على ثوب طاهر لكن لا يسيل لعصره لا يتنجس كما لو تسر  
 الثوب المبلول على جبل نجس يابس **نوى** الزكاة الا  
 انه سماء قرضا جاز **من** له حظ في بيت المال فظهر بما هو  
 وجه لبيت المال فله اخذه ديانا **افطر** في رمضان  
 في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم اخر فعليه كفارة  
 واحدة **ولو** نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح  
 كقضاء الصلوة صح وان لم ينو اقل صلوة عليه او اخر  
 صلاة **زابر** شاة متلطخ بدم احرق وزال عنه الدم  
 فاتخذ منه مرقاة جاز والحرق كالغسل **سلطان** جل  
 الخراج لرب الارض جاز وان جعل العشر لا **عجز** اصحاب  
 الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج فذبح الامام  
 الاراضي الى غيرهم يعطوا الخراج جاز **غنم** مذبوحة  
 وميتة فان كانت المذبوحة اكثر تجزى واكل والا لا  
**ايما** الاخرى كتابته كالبان **بمخلاف** معقل اللسان  
 في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود لا في حد  
**ابتلع** بضاق محبوبه يكفر والا لا **قتل** بعض الحاج عذر  
 في ترك الحج **منعها** زوجها من الدخول عليها وهو سكر  
 معها في بيتها نشوز ولو كان المنع لينقلها الى منزله او كان

فان شرب الخمر في الصلاة  
 فان شرب الخمر في الصلاة  
 فان شرب الخمر في الصلاة

قال شيخ الاسلام عبد البر بن الفرج في شرح  
 الوصايا والفتاوى ومن له الخط القضاة والفتاوى  
 في كتب العلم والادب والادب والادب والادب  
 بالمدونة وكتبه لا يتجسس

الامام الخليلي اذا كان منه ودية فان الودع  
 به وارث له ان يعطى الودعة الى نفسه  
 في زمانها خلا لانه لو اعطى صاحب المال  
 لضعف لانهم لا يصرفون مصادره فان كان  
 من اهل صرف الى نفسه وان لم يكن من  
 المصادف صرف الى المصروف

اي لا يجوز اخذ الكس وقال ابو جعفر  
 في كتاب الخراج في حق المملوك ولا يملك  
 صاحب الخراج من الامام والعشر حق العتق  
 وهو صلته من الامام ولا يجوز تركه على  
 على الخصوص كالبان كالبان كالبان كالبان  
 قول ابن اسحق الفتوى كذا في بيت المقدس

ان يكون اشارته وكتابه كالبان في الحدود  
 فندرجه بالفتنة ككونها في الله تعالى فاجابة  
 الى استباحته

بفتح زاي وجماد



انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه الا اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه الا اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه الا اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه

يسكن في بيت الغصب فامتنع منه **لا قال** لا يسكن مع  
 امتك واريد بيتا على حدة ليس **هذا** ذلك **قال** البعده  
 يا مالكى او قال لامته انا عبدك لا يعتق **هذا** قوله  
 يا مولاي **العقار** المتنازع فيه لا يخرج من يدى  
 اليد ما لم يبرهن المدعى ويعلم به القاضى **عقار**  
 لا في ولاية القاضى يصح قضاؤه فيه وقيل لا  
**قضى** القاضى في حادثة بيتية ثم قال رجعت عن  
 قضائى او بدلى غير ذلك او وقعت في تبليس الشهود  
 وانبطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض  
 ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة **اذا** قال  
 الشهود قضيت وانكر القاضى فالقول له ما لم ينفذ  
 قاض **شرط** نفاذ القضاء في المجتهدات ان يصير  
 الحكم في حادثة فلورفع اليه قضاء ما لى بلاد عوى  
 لم يلبثت اليه وبحكم بمقتضى مذهبه **اذا** ارتاب في حكم  
 الاول له طلب شهود الاصل **اذا** ترتب بيع العاطى  
 على بيع باطل او فاسد لا يعقد **خبا** قوما ثم سأل  
 رجلا عن شئ فاقربه وهو لا يرويه ويسمعون  
 كلامه وهو لا يراه جازت شهادتهم وان سمعوا  
 كلامه ولم يروه **لا باع** عقارا وابنه او امرأته  
 حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه  
**بخلاف** الاجنبى ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه

ان حقيقة نبي عن شهود الاول على  
 وذلك بالعتق يفتى

تفتى الخ وانما كان ذلك لان رايه الاول  
 تنجح بالقضاء ولا يتقضى باجتماعه  
 بملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه تفتى  
 حق الخيرة هو المدعى به

وبحكم مقتضى مذهبهم لعدم تقدم ما يمنع  
 خروج قضا المالكى فخرج القضا لعدم  
 الخصومة الشريعة على شرط نفاذ القضاء  
 في حقوق العباد مع العقار

انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه

ثم غرركم فانما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 فانما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 فانما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه

فيه زرعا وبيتا فلا تسمع دعواه **باع** ضيعة ثم  
 ادعى انها وقف عليه واراد تخليف المدعى عليه ليس له  
 ذلك وان اقام بيته تفيل **وهبت** مهرها لزوجها  
 فمات وطالب ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة  
 في مرض موتها وقال بل في الضيعة فالقول للبورثة **وكما**  
 بطلانها لا يملك عزلها **و** وكلتك بكذا على انى متى  
 عزلتك فانت وكىلى يقول في عزله عزلتك ثم  
 عزلتك **ولو** قال كلما عزلتك فانت وكىلى يقول  
 رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة  
 المنجزة **قبض** بدل الصالح شرط ان ديناً بدين ولا  
**لا قال** لا بينة لى فبرهن او لا شهادة لى فشهد  
 الشهود تقبل كما لو قال ليس عند فلان شهادة ثم  
 جاء به فشهد او قال لا حجة لى على فلان ثم اتي بشي  
**للامام** الذى ولاء الخليفة ان يقطع انسانا  
 من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة **صادر** السلطان  
 ولم يعين بين بيع ماله فباع صح كالذابن اذا جلس بالدين  
 فباع ماله لقضائه **خوفها** بالضرب حتى وهبت  
 مهرها لم يصح ان قدر على الضرب **وان** اكرهها على  
 الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال **ولو** احوالت انسانا  
 على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح **اتخذ** بنتا  
 في ملكه او بالوعة فنزمتها حاط جاره وطلب تحوله

تعلق الطلاق بغيرها فلا يصح الرجوع في  
 وهو تملك من حيثها لان التوكيل يكون  
 بعمل لغية وصح عامة لنفسها فلا يكون  
 وتكيد بخلاف الاجنبة  
 فانما اذا رجع منها لا يبيح لها ان تزاوج  
 بعد حادى ذلك عن الوكالة المنجزة  
 من لفظ كما في قوله  
 يخ لو قال للمدعى ليس بيته على عوى  
 جاء بالبينة تقبل لان المدعى قد  
 بان كانت له بيته فقبضها ثم عوى  
 ذلك او كان لا يعلمها ثم عوى  
 انما لا تقبل لانه لا يثبت بيته  
 ان يقول انك لا تشاهد تقبل ان يكون  
 من حق بعينه ثم شهد لا تقبل ان يكون  
 نظر للسليمان  
 وانما باع باختياره غاية الاحراز او جهار  
 محتاجا الى بيعه لا ينافى ما ظهر منه فذلك لا يوجب  
 الكره مع العار

انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه  
 انما اذا قلنا انما لا يملك ما لا يملكه



ولو عذر دار عذرة فمات ورعا مع ابن فان عذر صا باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها  
فتعزم حصة الابن ولو عذر صا لنفسه بلا اذنها فالعارة ميراث عنه وتعزم ثمة نصيبه من  
العارة وتصير كلها لها ولو عذر صا بلا اذنها فلها كلها فهو ميراثه وعلى هذا التفصيل  
عامة الكرم والله اعلم جامع الصاوس

عمر دازد

لم يجبر وان سقط الحائط منه لم يضمن **عمر دازد** بجماله  
بأذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها ونفسه  
بلا اذنها فله ولها بلا اذنها فالعارة لها وهو متطوع  
**قال** هذه رضيعتي فاعترف بالخطأ وصدقته في دعواه  
الخطأ فله ان يزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال هو  
حق او صدق او كما قلت او اشهد عليه بذلك شهوا  
او ما في معنى ذلك ولو اخذ غريمه فترعه انسان من يده  
لم يضمن وكذا اذا دل السارق على مال غيره او اسد  
هارباً من عدو حتى قتله في يده مال انسان فقال  
له سلطان ادفع الى هذا المال والا قطع يدك او ضربك  
خمسین فدفع لم يضمن **قال** تركت دعواي على فلان وتو  
امري الى الاخرة لا تسمع دعواه بعده **الاجابة** لا الاصل  
فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صح فيبر  
الغاصب عن الضمان **وضع** منجلا في الصحراء ليصيد به  
حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني وجد  
الحمار مجروحاً ميتاً لم يثكل **كره** من الشاة الحياء  
والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم  
المسفوح والذكر **لقاصي** اقراض مال الغائب والطفل  
واللقطة بخلاف الاب والوصي والمملوك **قال** ان  
كان الله يعذب المشركين فامرته طالق قال لو  
لا تطلق امرته لان من مشركين من لا يعذب **صحي** حنيفة

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مخوناً ولا تخ  
جلدة ذكره الا بتشد يد ترك **كشيخ** اسلم وقال اهل النظر  
لا يطبق الختان ولو ختن ولم يقطع الجلدة كلها ينظر  
فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف  
فما دونه لا **والمختاسنة** وهو من شعائر الاسلام فلو  
اجمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام ووقته  
سبع سنين ويجوز كي الصغير **وبط** قرحته وغيره  
من المداواة ويجوز فصد البهايم وكيها وكل علاج  
فيه منفعة لها **وجاز** قتل ما يضر منها ككلب عقور  
وهو ويذبح ذبحاً **وجازت** المسابقة بالفرس والابل  
والارجل والرمي **وحرم** شرط الجعل من الجانبين لا  
من احد الجانبين **ولا يصدق** على غير الانبياء والملائكة  
الا بطريق التبع **ويستحب** لترضي للصحابة والرحم  
للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر  
الاخيار وكذا يجوز عكسه على الرابح **والاعطاء**  
باسم النيروز والمهرجان لا يجوز وان قصد تعظيم يكره  
**ولا باس** بلبس القلائس **ونذ** بلبس السود **وارسال**  
ذنب العمامة بين كفيه الى وسط الظهر **ويكره** لبس  
المعصر والمزعفر **وللشباب** لعالم ان يتقدم على الشيخ  
الجاهل **اختص** لاجل التزيين للنساء والجوارى جاز  
كما يجوز ان ياكل متكناً **اخذه** الزلزلة في بيته ففر

وقته سبع سنين اي وقت الختان سبع سنين وقيل لا يخن حتى يبلغ  
وكان اتفاقا قبل من غير حاجة وقيل اتفاه اثني عشر سنة وقيل سبع سنين  
لانه يوم بالصلوة اذا بلغ عشرة اعتادا وتخلقا فيحتاج الى الختان لانه شرع للطهارة وقيل ان كان قويا  
يطبق الختان ختن والافلا وهو اسنيد باللفظ وقال ابو حنيفة لا يحل لي بوقته ولم يرو عن كس  
ومحمد فيه شيء وانما المشايخ اختلفوا فيه وختان المرأة ليس سنة وانما هو مكره للرجال لانه لانه  
انما يخن في الجماع وقيل سنة سبع العار

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن

فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن  
فان سقط الحائط منه لم يضمن



عن البخاري في قوله تعالى قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا عن عايشة رضي الله عنها قالت النبي عليه السلام على الطاعون  
تقال كان عند ابي بصير الله على من كان قبلكم فجعله الله رحمة للمؤمنين ما من عبد يكون في بليد يكون فيه فبكت  
لا يخرج صابرا فخشا يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له الا كان له مثل اجر شهيد معتق من المنقول  
فيهم الطاعون في قوم قطيعا طاهره فان الزمان جلية الموت

الى القضاء لا يكره بل يستحب **واذا** خرج من بلدة بها  
الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا بأس  
بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج بخا  
ولو دخل ابتلى به كره له ذلك **نفيه** في بلدة ليس بها  
افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك **قضى** المديون الذينة  
الموجلة قبل الحلول او مات فاخذ من تركته لا يؤخذ  
من المراجعة التي جرت بينها الا بقدر ما مضى من الايام  
وهو جواب المتأخرين والله اعلم **كتاب الغرير** يبدأ  
من تركه الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها  
كالرهن والعبد المجاني تجهيزه من غير تقدير ولا تأخير  
ثم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد ثم وصيته  
من ثلث ما بقى ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستحق  
الارث برحم ونكاح وولاء فيبدأ بذوى الفروض  
ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته المذكور  
ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولات ثم المقر له  
ببني لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم بيت  
**وموافقه** الرق والقتل واختلاف الملتين والدارين  
حقيقة او حكما في فرض للزوجة الثمن مع ولدا او ولد  
ولدين والربع لهما عند عدمهما **و** للزوج مع احد هما  
والنصف له عند عدمهما **و** للاب والجدة السدس مع ولدا  
او ولدين **و** للام السدس مع احد هما والاثنين من

قلت وبهذا انتهى شيخ الإسلام أبو عبد الله  
مفتي الديار الرومية  
رحمه الله عن الخليل بن

عطفه  
والتجنية شاملة للتكفين فلا حاجة الى انزاله  
عليه كما وقع في السراجية وان كان صحيحا  
لكونه من عطف الخاص على العام مع

لا طربى والذى فاذ مات الحربى فى دار الحرب  
 وله اب وابن ذمى فى دار الاسلام لم ير  
 احدهما من الآخر

من الاخوة والاختوات **والمجدة** مطلقا فصاعدا اذا كن  
ثابتات متحازيات في الدرجة لان القرعة تحجب العبد  
**ولبنت الابن** مع البنت **وللاخت** لاب مع الاخت لابوين  
**وللواحد** من ولد الام والثالث لاثنتين فصاعدا  
من ولد الام **وللام** عند عدم من لها معه السدين ولها  
ثالث البات بعد فرض احد الزوجين في زوجة وابوين  
او زوج وابوين والثلاثان لكل اثنتين فصاعدا من  
فرضه النصف الا الزوج **فصل** في العصابات يحرم <sup>العصبة</sup>  
بنفسه وهو كل ذكر لم يدخل في نسبته الى الميت انثى  
ما بقى الفرائض وعند الافراد يحرم جميع المال ويقدم  
الاقرب فالاقرب كالابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب  
ويكون مع البنت عصبة وذاسهم ثم الجد الصحيح وان  
علا ثم الاخ ثم ابنه وان سفل ثم العم ثم ابنه وان  
سفل ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه ومن كان  
لابوين مقدم على من كان لاب **ويصير** عصبة  
بغيره البنات بالابن وبنات الابن بابن الابن والام  
باخيهن ومع غيره الاخوات مع البنات **وعصبة** ولد  
الزنا والملاعنة مولى الام ويختم العصابات بالمعتق  
ثم عصبة واذا ترك اب مولاه وابن مولاه فالكل للابن  
او جده واخاه فهو للجد وقالا بينهما ولا يحرم  
سنة بحال الاب والابن والام والبنت والزوجان

ا و ل ا ب ن ت ت ا م و ا م ا م  
ا و ل ا ب ن ت ت ا م و ا م ا م

مجلس ۱۰۰

وام ادلاب



وإذا كان الزوجان  
معه الأولاد  
فلا يرثون من  
الأولاد

ويجب لأقرب من سواهم الأبعد ومن أدلى بشخص لا يرث  
معه الأولاد الأم. والمحرور لا يحجب والمحجب كالأخت  
والأخوات يحجبون بالآب ويحجبون الأم من الثلث  
إلى السدس. ويسقط بنو الإعيان بالابن وبالآب  
والجد وقالوا يقياسهم على أصول زيد ويفتي بالآب  
وبنو العلات بهم وهؤلاء بنو الأخياف بالولد  
الابن والآب والجد والجدات مطلقا بالأم والأبويات  
من الجدات بالآب ويحجب القرني البعدي وارثه كانت  
أو محجوبة وإذا اجتمعا وكانت أحدهما ذات قرابة  
واحدة كام الآب والآخرى ذات قرابتين أو أكثر كام  
أم الأم وهي أيضا أم الآب قسم محمد السدس بينهما  
اثنان وهما انصافا. وإذا استكمل البنات والأخوات  
لابوين فرضهن سقطت بنات الابن والأخوات لآب  
الآن يوصي ابن ابن أو أخ مواز أو نازل ويأخذ  
ابن عم أو أخ لام السدس ويقتسمان الباقي ولو ترك  
زوجا وأما وأخوة لام وأخوة لابوين أخذ الزوج  
النصف والام السدس وولد الأم الثلث ولا شيء  
للأخوة لابوين **باب العول** هو زيادة السهام  
على الفريضة قسمة تقول إلى عشرة وترا وشفعا وأثنى  
عشر إلى سبعة عشر وترا لاشفعا وأربعة وعشرون  
إلى سبعة وعشرين كأمة وبناتين وابوين **الردضة**

وإذا كان الزوجان  
معه الأولاد  
فلا يرثون من  
الأولاد

وإذا كان الزوجان  
معه الأولاد  
فلا يرثون من  
الأولاد

السدس

لأنهم عصبة والعصبة هو من ينزل  
أصهارا بالفرائض وهذا لم يبق شيئا

ضده فان فضل عنها ولا عصبية يرد ذلك عليهم بقدر  
سهامهم الأعلى الزوجين فان اتحد جنس المردود عليهم  
قسمة المسئلة من عدد رؤسهم وان كان جنسين فمن  
عدد سهامهم وان كان مع الأول من لا يرد عليه  
أعطى فرضه من أقل مخارجه وأقسم الباقي على من يرد  
عليه كزوج وتلك بنات وان لم يستقم فان وافق  
رؤسهم كزوج وست بنات ضرب وفقها في مخرج  
فرض من لا يرد عليه والآ ضرب كل رؤسهم فيه كزوج  
وخمس بنات وان كان مع الثاني من لا يرد عليه  
فأقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة  
من يرد عليه كزوجة وأربع جدات وست أخوات  
لام وان لم يستقم ضرب جميع مسئلة من يرد عليه  
في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات  
وست جدات ثم ضربت سهام من لا يرد عليه في مسئلة  
من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج  
فرض من لا يرد عليه **باب ذوى الأرحام** هو  
قريب ليس بن ذى سهم ولا عصبية ويترث مع ذى سهم  
وعصبية سوى الزوجين فيأخذ المسفر جميع المال  
ويحجب أقربهم الأبعد ويقدم أولاد البنات وأولاد  
بنات الابن ثم الجد الفاسد والجدات الفاسدات  
ثم أولاد الأخوات لابوين وأولاد الأخوة



والاخوات لام وبنات الاخوة ويقدم المجد عليهم  
ثم الاخوال ثم الخالات والاعمام والعلمات لام وبنات  
الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الالباء والامهات  
واخوالهم وخالاتهم واعمام الالباء لام واعمام  
الامهات كلهم واولاد هؤلاء واذا استووا في  
درجة قدم ولد الوارث واذا اختلف الفروع ولا  
كنت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك  
الاصول وقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من الفروع  
نصيب اصله وهما الفروع فقط **فصل في الفرقة والحرة**  
ولا توارث بين الفرقة والحرة الا اذا علم ترتيب الميراث  
يقسم مال كل منهم على ورثة الاحياء والكافرين  
بالنسب والسبب كالمسلم ولو حجب احدهما فبالاحياء  
وان لم يحجب احدهما الاخر يرث بالقرابتين ولا يرثون  
بانكحة مستحيلة عندهم ويرث ولد الزنا واللعان  
بجهة الام فقط ووقف للحمل حظ ابن واحد  
**فصل في المناسحة** مات بعض الورثة قبل القسمة صححت  
المسئلة الاولى والثانية فان استقام نصيب الميت  
التشافي على تركته فيها وان لم يستقم فان كان بين  
سهامه ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح الثاني  
في التصحيح الاول والا ضربت كل الثاني في الاول يحصل  
مخرج المسئلتين فيضرب سهام ورثة الميت في المضروب

في المضروب وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده  
او وفقه فان مات ثالث جعل المبلغ مقام الاولى والثانية  
مقام الثانية وهكذا **باب الخارج** الفروض نوعان  
الاول النصف من اثنين والربع من اربعة والثمن  
من ثمانية والثلث والثلاثان من ثلثة والسدس  
من ستة فاذا اختلف النصف بكل الثلثة الاخر وبعضها  
فمن ستة والربع من اثني عشر والثمن من اربعة وعشرين  
واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل  
المسئلة كامرأة واخوين وان وافق سهامهم عددهم  
ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة كامرأة وستة  
اخوة فان انكسر سهام فريقين او اكثر وعدد رؤسهم مائة  
ضربت احدا لاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات او ثلثة  
اعمام وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات  
وثلاث جدات واثني عشر عمًا ضربت اكثر الاعداد في المسئلة  
وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة  
وثمان عشر بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها في جميع  
الآخر والخارج في فوق الثالث ان وافق والا في جميعه  
ثم الرابع كذلك وان تباينت كاربعة وعشرين بنت وست  
جدات وسبعة اعمام ضربت احدها في جميع الثاني والخامس  
في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع واذا اريد معرفة  
التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين فتماثل العددين



كون احدهما مساويا للآخر وتداخل العددين المختلفين ان يعد  
 اقلهما الاكثر او يكون اكثر العددين منقسبا على الاقل  
 قسمته صحيحة وتوافق العددين ان لا يعد اقلهما الاكثر  
 يعدها عدد ثالث وتباين العددين ان لا يعد العددين معا  
 عدد ثالث واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين  
 العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين فان  
 توافقا في واحد تباينا وان توافقا في الاثنين فالنصف  
 او ثلثه فبالثلث الى العشرة او احد عشر فجزء من احد  
 عشر وهكذا واذا اردت معرفة نصيب كل فريق من تصحيح  
 فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة  
 يخرج نصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث من المضر فخرج  
 نصيبه واذا اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء  
 فان كان بين التركة والتصحيح موافقة ضربت سهام كل  
 وارث من التصحيح في جميع التركة ويعمل كذلك في معرفة  
 نصيب كل فريق وينزل مجموع الديون كالصحيح وكل دين  
 كسهام وارث ومن صالح من الورثة او الغرماء  
 على شئ منها طرح ثم قسم الباقي على سهام  
 من بقي منهم والله اعلم

كنه المصدر معروف  
 اس محمد بنو

التفصيل



في بيع المنة ببيعها بآيا والبيع ببيع الوفا  
فأقول للبايع وأن أقام البيعة فالبيعة  
بيعة مدعى الوفاء قسمة في باب البيعة  
المقضاة من مكي الشهابية  
ادعى البايع وفاء المنة بآيا أو عليها  
فأقول كمدعى البات قال وكنت ارفق  
في البداية إن القول بمدعى الوفاء  
وجميعهم الآن أتمتع بخارطة الحار  
فمنهم من يقولون  
بيعة كونه المتصرف عاقلًا أو لا  
من بيعة كونه مجنونًا أو محلولًا  
العقل مدعى المدعى

هذا في مسائل صحيح البينات

بيعة الوفاء أولى من بيعة البات وبيعة الأكره أولى  
من بيعة الطوع وبيعة البراءة أولى من بيعة الإقرار  
وبيعة البيع أولى من بيعة الرهن وبيعة القرض أولى  
من بيعة المضاربة وبيعة الأمانة أولى من بيعة الشراء  
وبيعة الجنون والعتة أولى من بيعة العاقل وبيعة  
العين أولى من بيعة العكس وبيعة الهبة أولى  
من بيعة العارية وبيعة الصفة أولى من بيعة الموت  
وبيعة المالك أولى من بيعة الغاصب وبيعة ربة  
الدين أولى من بيعة الورثة وبيعة القدم أولى  
من بيعة الحدوث وبيعة الرهن أولى من بيعة  
الاجارة وبيعة الصحيح أولى من بيعة الفساد وبيعة  
القرض أولى من بيعة الأمانة وبيعة الرهن أولى  
من بيعة الهبة وبيعة دعوى الشراء أولى من بيعة  
الهبة والهبة بعوض أولى من الرهن ودعوى  
البيع أولى من بيعة الرهن هذه المسائل نقلت من عمدة

ادعى المنة ببيعها بآيا والبيع ببيع الوفا  
فأقول للبايع وأن أقام البيعة فالبيعة  
بيعة مدعى الوفاء قسمة في باب البيعة  
المقضاة من مكي الشهابية  
ادعى البايع وفاء المنة بآيا أو عليها  
فأقول كمدعى البات قال وكنت ارفق  
في البداية إن القول بمدعى الوفاء  
وجميعهم الآن أتمتع بخارطة الحار  
فمنهم من يقولون  
بيعة كونه المتصرف عاقلًا أو لا  
من بيعة كونه مجنونًا أو محلولًا  
العقل مدعى المدعى

بيعة الشركة أولى من بيعة الاستقلال  
والشركة يمنع الاستقلال  
رجل في يده عبدا قام هو ببيعة  
أنه عبد وأقام العبد ببيعة أنه حر  
الأصل فبيعة العبد أولى فأنك

وبيعة اليسار أولى من بيعة العسار لأنها تنبت أمر  
عارضاً ولا حاجة إلى بيان ما ينبت به اليسار كذا في الأصول  
عن ابن



في الفقه...  
بالحكمة...  
بالحكمة...

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
بالحكمة...

بالحكمة...

بالحكمة...

هذا هو الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
بالحكمة...

بالحكمة...

بالحكمة...







عرق مد من الخمر خارج نجس وكل خارج نجس نقيض الوضوء **في مد من الخمر نقيض**

الوضوء كونه نجس الى اثبات المقدسة الا والقائمة بان عرق مد من الخمر خارج نجس لان النية وهي الكبرى مسئلة عنه نال كلامه فيها وما يدل على ثبوت المقدسة الاولى وهي الصدور ما في الزخاير الاشارة الى لولانا استاذ استاذي شيخ الاسلام سري الدين عبد البر من قول اذا تبسلى رجل عرقه ينقض وضوءه ويوجب غسله فاجابوا ان مد من الخمر قال وهذا فرع غريب جدا ما خوذ من كلام الامام الزاهد في شرحه لمختصر القندوري في مسئلة عرق الدجاجة الجلالة نجس ثم قال في هذا يكون عرق مد من الخمر نجسا بل اولى لان تاثير المايح في التفرق فوق تاثير غيره قال وما استخرج من كان عرقه كعرق الصليب الخمر قال ابن العربي فعلى اذا كان عرقه نجس يكون ناقصا لوضوءه على قاعدة المذهب لانه خارج نجس وهو يخرج ظاهر انتهى قلت ولطوره هو لكان عليه في هذا المختصر والله اعلم مع العصارى

شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يصير الحكم في حادثة قال في الفصول العبادية وجامع الفصول وغيرهما الشرط لنفاذ القضاء ان يصير الحكم في حادثة ومعنى هذا الشرط كما في الفوكة البدرية ان القضاء في حقوق العباد لا بد فيه من الخصوصية الشرعية فاذا قضى بدونها لم ينفذ كما اذا قامت البينة لشخص بحق على اخر عندنا فنفق في ذلك الحق بتلك المحجة بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتراجع بينهما لم ينفذ قضاؤه فمعنى صيرورته حادثة ان يكون في حادثة من باب تسمية الجزء باسم الكل اذا الحادثة عبارة عن التداخي الذي هو الخصومة واقامة المحجة وما يتبع ذلك وما يترتب عليه وهو الحكم وهو الجزء الاعظم فيها والمطلوب لاهم منها وعلى هذا فالمراد بالحكم في قول علمائنا القضاء وان اريد بالحكم حكم المسئلة الذي هو مورد القضاء ايضا وجه كما في ثبوت الشفعة للبجار فانه لا يصح بذلك القضاء حتى يصير ذلك الحكم حادثة بان تقع فيه الخصومة والوجه الاول اوجه قال وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان القضاء بعد وقوعه لا ينفذ حتى يصير حادثة بان يحصل فيه تنازع عند قاض قاض اخر يرى صحته فينفذه وبمضيه وهو ظن فاسد يلزم منه ان القضاء لا ينفذ حتى يتفق فيه ذلك وهو حرق الاجماع الا ان يريد صاحب الظن بقوله ذلك القضاء المختلف فيه فيصح ما ذكره الا ان ما ذكره علماءنا وجهه ما ذكرناه انتهى ثم فرع عليه قوله فلو رفع اليه الى الحق في مع العصارى مع العصارى

عرق مد من الخمر خارج نجس وكل خارج نجس نقيض الوضوء في مد من الخمر نقيض

قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأة طالق قالوا لا تطلق امرأة لان المشركين من لا يعذب ذكره قاضيهم في فتاواه وفي حواشي التوجيه المعنوم من كلام الامام قاضيهم ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور اجمع فلماذا قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يعذب عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في غيره غير نجس له بالجنس واما بطريق التبعية كما في المشركين فانهم مشركون شرعا واذا اثبت ان بعض المشركين لا يعذب وحده لم يثبت ان جميعهم لم يعذبوا فثبت ان كل مشرك معذب وهو معنى قول الله يعذب المشركين اي كلهم بان يكون الامم فيه للاستعانة وقد ثبت نقيضه وهو ان ابنة الجارية التي تملكه ليس بعض المشركين يعذب كما بيناه ولا يثبت ان كالف المذكور لانه علق الطلاق على كون المشركين جميعا معدين ولم يحقق هذا مع العصارى

حمدا لك يا من وجب علينا الايمان والصلوة والسلام على سيدنا محمد المبعوث للناس والجان وعلى اله واصحابه اهل العناية والعرفان فقد ذكر الامام فخر الدين قاضيا فرعا فقهاء توقف فيه بعض الاماثل والاعيان الذين هم اسنان العين للانسان وهوانه قال في باب تعليق الطلاق مانعه رجل قال لزوجته ان كان الله يعذب المشركين فانت طالق قالوا لا تطلق زوجته لان من المشركين من لا يعذب انتهى ووجه التوقف هو انه قال ان هذا كالمنا في لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به حيث لم يغفر فقد عذب فكان ينبغي ان يقال بالحنث لان المعلق عليه تعذيب المشركين وهو امر كائن لا محالة انتهى ولقائل ان يقول يمكن ان يجاب عن التوقف في هذا الحكم المذكور في الفروع الفقهية بما كان تخريجه على قاعدة اصولية وهي ان المجتهدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين قد اختلفوا في مناط التكليف في وجوب الايمان بالله تعالى فذهب الاشعري ومن تابعه وعليه الامام الشافعي رحمه الله تعالى انه منوط ببلوغ دعوة الرسل وذهب ابو حنيفة ومن تابعه على ما هو الصحيح الموافق لظاهر الرواية ومشي عليه صاحب النفوس وفخر الاسلام انه شرط ببلوغ دعوة الرسل ومضى مذهب يتمكن العاقل فيها ان يستدل بالمصنوعات على وجود صانعها فنقول لو ان انسانا ادرك المدة المذكورة ولم تبلغ دعوة الرسل وقد اشرك مع الله غيره فهذا مشرك عند الحنفية لا ادراك مدة التأمل في مصنوعات المنزلة منزلة



سعة الحكم  
على الا حقا ٢

سعة الحكم في ادب المفتي  
وسام الحكم تاليف الامام  
محمد التمر تاشي عليه الرحمة

### فهرس الكتاب

هذا الكتاب مشتمل على مقدمة وثمانية فصول **المقدمة** في ادب  
المفتي **الفصل الاول** في الصالح للقضا وغير الصالح له وفيه  
هل يباح طلبه ام لا **الفصل الثاني** في طريق القاضى الى  
الحكم وفيه من تقبل شهادته ومن لا تقبل **الفصل الثالث**  
في احكام المحكوم له **الفصل الرابع** في احكام المحكوم عليه  
وفيه تفصيل ما لا بد لسماع الشهادة من الدعوى والتي  
تسبع بدون الدعوى **الفصل الخامس** فيما ينفذ قضاء  
القاضي فيه وما لا ينفذ **الفصل السادس** في الحكم **الفصل السابع**  
في عزل القاضي وتوليته **الفصل الثامن**  
في التقات وهي المسائل الشريفة  
المهبة الشتى



دعوة الرسل في حق تنبيه القلب عن نوم الغفلة وليس شركا  
عند الاشاعة ومن تاب عنهم لعدم بلوغ دعوة الرسل وخذ  
لو علق انسان طلاق زوجته بتعذيب المتركين فانه لا يحكم  
عليه بطلاق زوجته وان كان المعلق حقيقيا لان قول المفتي  
القاتل بان هذا ليس شركا وهم الاشاعة ومن تاب عنهم  
اورث لنا شبهة في تعذيب هذا المترك وعصمة زوجة  
هذا المعلق ثابتة بيقين وما كان ثابتا بيقين لا يزول  
بالشك فلهذا قالوا بعدم وقوع الطلاق هذا ما ظهر  
لى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب لمولانا فائز بنزدي



لك الحمد اللهم يا من من علينا بالهداية في البداية • وانا لنا  
 من كرمه النهاية • واولانا من علمه النافع كنزاً فهو لنا نيل  
 ان شاء الله تعالى وقاية • ووضح لنا بتبيينه حل كل شئ وحرة  
 فياله من خير عظيم نلنا به الغاية • والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد المبعوث الى الخاص والعام بحكم الدعوى • وعلى  
 واصحابه بخوم الاقتداء واهل التقوى • والتابعين لهم  
 باحسان من الائمة العظام والبررة الفخام • وسائر علماء الاسلام  
 على الدوام **انا بعد** فيقول العبد الفقير الراجي عفو مولاه  
 محمد بن عبد الله التمر شئى ثم الغزى الحنفى لطف الله تعالى به  
 وبسائر المسلمين اجمعين ان العلم بحر لا يدرك قراره وروحه  
 زهى نوره يا نعمة ثماره والعمر يقصر عن تحصيله والموت يعجز عن  
 ضبط مجملاته وتفصيله • فيجب صرف الهمة الى الاهم وقصد  
 ما نفعه اعم • وذلك الفقه الذى هو اشرف المطالب وسنى  
 المأرب قد صنف الفضلاء فيه وافادوا • وجردوا وسبوا  
 همهم الى سبيله وما حادوا • انا هم الله تعالى رضوانه وحلم  
 جناحه هذا وقد نسخ الى ان اجمع في هذا الدفتر اشياء  
 من الاحكام • مما يتعلق بالقضاء والحكام • مع اعترافى

اعترافى بقليل البضاعة وعدم ممارسة هذه الصناعة  
 لكن استعين فى ذلك بالملك القادر وانشد قول الشاعر ان  
 المقادير اذا ساعدت الحقت العاجز بالقادر وخدمت به  
 حضرة سلطان العلماء العظام وشيخ مشايخ الاسلام وقاضى  
 قضاة الانام ومرجع الخاض والعام سيويه الزمان وبلى  
 النعمان الحاكم الشرعى بالديار الغزية من لم يزل يقرض الله  
 الكريمة احسن قرضا وكان الدعاء له على كل فرد من الانام  
 فرضا ادام الله تعالى ايامه ورفع في بروج السعادة اعلا  
 بمحمد واله وجعلته مستملا على مقدمة في داب المفتى وغاية فضول  
**الاول** في الصالح للقضاء وغير الصالح له وفيه هل يباح طلبه  
**اولا الثانى** في طريق القاضى الى الحكم وفيه من قبل شهادة ومن  
 لا تقبل **الثالث** في احكام المحكوم له **الرابع** في المحكوم عليه **الخامس**  
 فيما ينفذ قضاء القاضى فيه وما لا ينفذ **السادس** في الحكم **السابع**  
 في عزل القاضى وتوليته **الثامن** في التثبات اما المقدمة ففي داب  
 المفتى قال في شرح الطحاوى المفتى بالخيار ان شاء اخذ بقول  
 ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وان شاء اخذ بقولهما رجمانه  
 تعالى وفي لا قضية عن عبد الله ابن مبارك رحمه الله تعالى ينبغي ان  
 ياخذ بقول ابى حنيفة رضى الله عنه ولو كان اثنان احدهما  
 ابو حنيفة يؤخذ بقولهما والقاضى هل يفتى فيه اقاويل **والقبح**  
 انه لا باس به في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات  
 وقال العلامة قاضى خان من اصحابنا اذا استفتى عن مسألة ان  
 كانت مروية في الروايات الظاهرة بالاخلاف بينهم فانه يميل  
 اليهم ويفتى بقولهم ولا يخالفهم براه وان كان مجتهدا متقنا

**سنة الوضوء** رجل ترضى نسقه الحدث في خلال الوضوء لم يستأنف الوضوء وكان عليه ان يجتم الوضوء  
 منه العضو الذى سبقه الحدث سواء كان في خلال أعضاء الفرض او غير ذلك لان حكم الوضوء واحد اجماعا حاشا  
 ١٩٨

اذا ترضى الحدث اولاً ثم سال الدم فعليه الوضوء  
 لان ذلك الوضوء لم يقع لدم الغدر وكان  
 حراماً في حقه

قطع الصلاة بغير طهر  
 ولو كان طهره  
 ولو كان طهره  
 ولو كان طهره  
 ولو كان طهره



لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدل عن قولهم واجبا  
لا يبلغ اجتهادهم وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا فان كان المفتي  
مقلدا يأخذ بقول من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه  
وان كان افقه الناس عنده في مصر اخر يرجع اليه بالكتابة  
اليه ويثبت في الجواب ولا يجازف خوفا من الافتراء على الله تعالى  
الحلال وضده انتهى وفي بعض المختبرات من كتب اصحابنا لا ينبغي  
لاحد ان يفتي بالرأي الا من عرف احكام الكتاب والسنة وعرف  
الناسخ والمنسوخ وعرف اقاويل الصحابة وعرف من المشابه ووجوه  
الكلام وروى عن محمد رضي الله عنه انه قال اذا كان صواب  
الرجل اكثر من خطائه جازله ان يفتي وسئل ابو بكر الاسكاف  
عن عالم في بلدة ليس هناك اعلم منه هل يسعه ان لا يفتي قال ان  
كان من اهل الاجتهاد لا يسعه وسئل ايضا عن رجل يفتي وهو شاك  
قال كان بعضهم يفتي في حالة المشي وحكى ان رجلا اجري على  
لسانه لفظ اشكل عليه انه هل يقع الطلاق ام لا فجاء الى نصير  
بن يحيى فسأله عن ذلك فقال اذهب الى محمد بن سلمة فاسأله  
فذهب الى محمد بن سلمة فسأله فقال اذهب الى نصير بن يحيى فلما  
جاءه قال اذهب الى محمد بن سلمة فسل الرجل وقال امراني طالق  
بقي لاحد فيه اشكال قال الشيخ ابو بكر الاسكاف رح كان الشيخ  
ابو نصر محمد بن سلام رح اذا الخ عليه المستفتي وقال جئت  
من مكان بعيد يقول فاما نحن تاديناك من حيث جئنا ولا  
عمينا عليك المذاهبا قال الفقيه ابو الليث السمرقندي رح ينبغي  
ان يرفق المفتي في قول الامر ويقول حتى افرغ من هذا الامر فاذا الخ  
عليه جازله ان يجيب بمثل هذا الكلام واعلم ان اتفاق ائمة

راجع اليه

في الجواب

لا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الاقاويل الممجورة لغير  
منفعة لان ضرر ذلك في الدنيا والاخرة اتم واعمر بل يختار  
اقاويل المشايخ واختيارهم ويقتدي بسير السلف ويكتفي باحراز  
الفضيلة والشرق وحكى عن القاضي الغيبابي بكر اليعقوبي رحمه الله  
انه كتب جوابا لمسئلة وكان المستفتي خياطا فضع له ثوبه زررا  
وعروة فلما امر ذلك امره القاضي بنقضها وابانتها عن ثوبه تحزرا  
عن شبهة الرشوة والحرمة وهكذا كان المشايخ من اهل العلم  
قال وفيهم اسوة حسنة ومن شرائط الفتوى ان يكون المفتي حافظا  
للمرتب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلاطين  
والامراء بل يكتب جواب من سبق اليه غنيا كان او فقيرا حتى يكون  
من الميل والكذب ومن اراد ان يجيب يأخذ الكتاب بالحرمة

من الغيب

ائمة الهدى واختلافهم رحمة من الله تعالى وتوسعة على الناس  
واذا كان ابو حنيفة في جانب وابو يوسف ومحمد في جانب فالمفتي  
بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقولهما وان كان  
احدهما مع ابي حنيفة يأخذ بقولهما البته الا اذا اصطاح المشايخ  
بقول هذا الواحد فيتبع اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث  
قول الامام زفر رح في تعود المريض للصلوة انه بقعد كالمصلي في  
التشهد لانه اسر على المريض وان كان قول اصحابنا انه يقعد  
المريض في حال القيام متربعا او محتبيا ليكون فرقا بين الفعدة وبين  
القعود الذي له حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض لانه لا يعود  
هذا القعود وكذلك اختيار تفضيل الساعي الى السلطان بغير  
دنب وهذا قول زفر رحمه الله سدا لباب السعاية وان كان  
على قول اصحابنا لا يجب لضمان لانه لم يلف عليه ما لا مصلحة  
اهل الرمان ثم لا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الاقاويل الممجورة لغير  
منفعة لان ضرر ذلك في الدنيا والاخرة اتم واعمر بل يختار  
اقاويل المشايخ واختيارهم ويقتدي بسير السلف ويكتفي باحراز  
الفضيلة والشرق وحكى عن القاضي الغيبابي بكر اليعقوبي رحمه الله  
انه كتب جوابا لمسئلة وكان المستفتي خياطا فضع له ثوبه زررا  
وعروة فلما امر ذلك امره القاضي بنقضها وابانتها عن ثوبه تحزرا  
عن شبهة الرشوة والحرمة وهكذا كان المشايخ من اهل العلم  
قال وفيهم اسوة حسنة ومن شرائط الفتوى ان يكون المفتي حافظا  
للمرتب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلاطين  
والامراء بل يكتب جواب من سبق اليه غنيا كان او فقيرا حتى يكون  
من الميل والكذب ومن اراد ان يجيب يأخذ الكتاب بالحرمة

الرغبة وبالعقبة ان الشك عن الميتة والصغيرة الى لا يجامع شيئا من العقار

نور انوار الهدى فان لم يكن النور جذا في حقه عليه السلام كما في القنية وبطلانها في التحسين ان لم يكن نام حتى نفي غم قام  
الى الصلوة ولم يتوضأ وما ورد في حديث آخر ان يغني ثناء من ولا ينام فيه فان قلت يشكك عليه ما ورد في الصحيح من ان نام  
ليلة التكريس حتى طلعت الشمس قلت اجيب عنه بان القلب يقظان يحسن الحديث وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر به  
القلوب ليس طلوع الشمس مع ذلك ولانما هو يذكر القلب وانما يذكر بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب الحديث  
والفقهاء كذا في البحر نقل عن شرح المذهب شيخ العقار في نور الهدى

وما تضمنه ايضا قهقهة بالغ وفي  
ما يكون سماعا للرجل والرجل  
الضاحك المسبوح له فقط فلا يبر  
الرفق بل الصلوة والتسليم  
شيئا منها يقضان في صلوة  
يصل بالتوسعة اي بمائة ركعة  
فيكون احراز عن وضوءه في  
الفصل صلوة كاملة اي ذات  
ركوع وسجدة وذلك لان النص  
الوارد فيه وهو قوله الامم في كل  
مكتم قهقهة فليعد الوضوء للصلوة  
وروي في صلوة مطلقة فيقصر  
فلا ينقص غير القهقهة وقهقهة  
الصنع والتأتم والمغسل والقهقهة  
خارج الصلوة ولا في صلاة الجنازة  
وسجدة التلاوة وان اشد صغرها

من الغيب  
وسمى ما فرقنا بين آداب الجاهل  
منه مقلد عما في الحنفية في احد  
او في جامع مكة احراز بالقية الاول  
عن الجني لما في المخطوطات ان  
جني يات في جنة في نفسه ما احراز  
جامع زوجي لا يخل عليها وبالضد  
التي عن الاياج بعين ربه  
او دبرها فانه لا يوجب غسل القعدة



**قوله** انواع الخسل تسعة عشر أربعة فريضة وهي الاغتسال من الزوال المنى ومن توارى الحشفة في الحيض كالان اودرا ومن الحيض والنفاس واثنان واجبان وهما غسل الميت والكافر اذا اُسِمَ جُباً واربعة سنة وهي غسل الجنين والجنين والاحرام وعرفة والتمتع مندوبة وهي غسل الكافر اذا اُسِمَ غير جنين والمجنون اذا اُتِيَ بالنعيم اذا بلغ بالسن ويدخل مكة والوقوف بالزدلفة ودخول المدينة النبوية ومن غسل الميت ومن الحجة وكليهما الفدية اذا اُتِيَ بها كذا في نفع القدر وكذا ايدي لفضل القناب من الذنب وللقادم من السهم ولم يرد قتله ولا شياؤه اذا انقطع دمها وذكر هذه الاربعة في شرح منية المصلح معياراً لثبوتها

ويقرأ المسئلة بالبصرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجيب  
واذا لم يتضح فانه يسأل من المستفتي حتى يفي على كيفية السؤال  
فيصيب بتوفيق الله تعالى ومن شرائطه ان لا يرمى بالكاذب كما  
اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسم الله تعالى  
واجب قال الفقيه ابو جعفر محمد النعماني سمعت الفقيه ابا بكر  
الرازي يقول كنت اذا كتبت الجواب رميت برقعة الفتوى فبلغ  
الفقيه احمد بن ابراهيم الكرابيسي بخاراً فعاب علي فقال لا يجوز ذلك  
لان فيها اسم الله تعالى فاخبرت بذلك فتركت الرمي قال المصنف  
ادركنا شيخ الاسلام عمدة الدين ابا بكر بن محمد بن الحاج الحلي  
رح وكان لا يأخذ رقعة الفتوى عن ايدي النسوان والضيان  
وكان له تلميذ يأخذ منهم ويجمع الفتاوى فيرفعها فيكتبها  
وهذا لاجل تعظيم العلم والتوقير ولو اخذ المفتي من كل صغير  
وكبير فهو حسن لاجل التواضع والتيسير وحكى عن ابراهيم النخعي  
انه كان يفتي وهو ابن ستة عشر سنة في عهدنا تابعت هذا  
يدل على انه جاز للشباب ان يفتي اذا كان الشاب حافظاً للروايات  
واقفاً على الروايات محافظاً على الطاعات مجانباً للشهوات  
والشبهات وقيل العالم كبير وان كان صغيراً والجاهل  
صغير وان كان كبيراً وقيل في قول الله تعالى اطيعوا الله  
واطيعوا الرسول واولى الامر منكم الآية هو العلماء والفقهاء  
لان الملوك والامراء امرؤا ان يعملوا بحكمهم ويتبعوا صواب  
امرهم وعن ابي قاسم الصغار البجلي رح انه قال لو سئل عالم وقيل  
له هل يجوز هذا فحرك رأسه اى نعم يجوز ان يستعمل ما اشار به  
قلت وهذا بخلاف القاضي فان اشارته لا تكفي والفرق بينهما

لوجاه احكامه غلام لم يبلغ سن البلوغ  
وجب الغسل وانما وجب عليها لا لتقاء  
الجنين وهو سبب لنزول الماء  
ولا غسل الميت لعدم الخطأ وانما  
يؤمر به تحليفاً ليتعود به ويصير له حجة  
قبل بلوغه حتى لا يشك عليه عند وجوب  
زبله كمال الطلاب في كل محل

فصل في الماء

**فصل في البهائم** حوض نجس ماؤه ثم يمس ثم حفره في وسطه بشر يكون طاهر اجزاء المصادر بشر نجس ماؤه نجس  
الماء ثم عاد الماء لا يكون طاهر عند الثاني رحمه وعنده محمد يطهر وذكر في فتاوى ابي الليث ان قول من قال  
يطهر الجفاف وسع وقول الآخر اوثق واحوط حواصط المصادر قطعة قطن من فراش صبي وقعت  
في البئر ولا يدرى انها نجسة ام طاهرة قال لا يحكم بكونها نجسة ما تشكك الاحتمال ولو احتيط ونزع كان  
اوله جواً للمصادر السور ان اداله جافاً اذا ما تنافى البئر ينزع ماء البئر كله وكذا اذا تنافى جوارها

بينهما ان القضاء لا بد فيه من قوله حكمت والزمت ومنعت ونحو  
ذلك بخلاف الافتاء فان المفسود اخبار رجل او حرمة ونحوها  
ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم يقول ابي  
ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهرنبل والحسن بن زياد  
اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والله  
اصح اذا لم يكن المفتي مجتهداً لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قل  
الشافعي رح الناس كلهم عيال على ابي حنيفة في الفقه فاذا اجاب  
المفتي ينبغي ان يكتب والله الموفق او يكتب وبالله التوفيق او يكتب  
وبالله العصمة وكره بعضهم الافتاء لقوله عليه السلام اجركم  
على النار اجراً كره على الفتيا والصحاح انه لا يكره لمن كان اهلاً  
لقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فكان هذا  
امراً بالاجابة عن السؤال وتأويل ما روى اذا لم يكن اهلاً وبه  
نقول لقوله صلى الله عليه وسلم من افتي الناس بغير علم لغته ملكة  
السموات والارض ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل  
العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس فان عرف  
اقاويل العلماء ولم يعرف مذهبهم فان سئل مسألة يعلم ان العلماء  
الذين سجل مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا  
جائز وهذا لا يجوز وان كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس  
بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول فلان لا يجوز وفيه  
الموفق **الفصل الاول** في الصالح للقضاء وغير الصالح له  
وفيه هل يباح طلبه اولا وفيه هل يجوز له اخذ الاجرة ام  
اعلم ان الصلاحية للقضاء لها شرائط منها العقل والبلوغ  
والاسلام والحرية والنظر والنطق والسلامة عن حد القذف

في الخصام جدي ان يري  
اذا وقع في شئ من الماء  
من ساعته لا يجب فيه  
والخمس عند اذالم يصيبه كتاب  
اذا اصابه نزع جامع المصادر

**باب التيمم** اصاب اصطلاحاً جدياً  
من نية تيمم تيمم احكامها بالنسبة  
الى ما قبلها والى ما بعد ما غير مرتبة  
بكتاب ولاهل منجس ويجب على  
المسافر عليه الماء غلوة وهي  
مقدار رميته سهم كما في التيمم  
او ثلثه ذراع كما في الزخيرة  
والغروب الى الربيع مائة وهذا هو المشهور لكن لا يجوز نقله عن البهائم ان الاصح انه يطهره  
ورقته لا ينتظر وكان هو المعتبر وفيه ما لا بأس من ان لا يكتب الماء في العراصات واجب انفاً مطلقاً وهذا لو كان  
يعرب منقلاً مع القصار



فلا يجوز تقليد المجنون والصبي والكافر والعبد والاعمى والاحرس  
والمحدود في القذف والسمع ليس بشرط على الاصح حتى يجزئ تولية  
الاطروش لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه ويفصل بين  
الخصوم وقبل لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار فيضيع حقوق الناس  
والمراد بالاطروش من يسمع ما فوى من الاصوات اما من به صمم  
او وقر فلا يصلح للقضاء لانه لا يسمع البينة فلا قدرة له على  
التمييز بين المدعى والمدعى عليه انتهى **واما** العلم بالحلال والحرم  
وسائر الاحكام فليس بشرط لجواز التقليد عندنا ولكنه شرط كمال  
يجوز تقليد الجاهل وسقيذ قضايه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع  
وفي الهداية قال كل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء  
حتى لو قد يصح الا انه لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة فانه  
لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا قلت هذا  
بناء على ان العدالة شرط عندنا لوجوب القبول لاصحة القبول  
فغير العدل يجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اما ان قبل وحكم  
صح حكمه **ثم** القاضي هل ينعزل بالفسق ام لا فيه خلاف والصحح انه  
لا ينعزل لكن يستحق العزل عند عامة المشايخ الا انه اذا شرط في التقليد  
انه متى جاز ينعزل وعند الشافعي ينعزل والامام يصير اما ما  
مع الفسق وعن الشافعي ان الامام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل  
قاض وامير قلت اصل المسئلة ان الفاسق ليس من اهل الولاية  
عنده لانه لا ينظر الى نفسه فكيف ينظر لغيره وعندنا جرح هو  
من اهل الولاية حتى يصح للاب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة <sup>السلطنة</sup>  
في كتب الشافعية ان القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الامام وهو  
الاصح والفرق ان في انزاله وجوب نصب غيره اثاره الفتنة

باب الحيق رؤاة تحيق من رؤا لا تيق  
الفصول لا تخالفت تحيق  
لها ان تقفل عند انقطاع الدم  
فان امسك الدم عن القربان  
فما احب اليه الزخيرة  
ففي القفاوس

ما کے پنجاب

الفئة لما له من الشوكة بخلاف القاضي ثم القاضي اذا ارشى في  
حادثة لا ينفذ قضاؤه فيها وفي الفتاوى القاضي اذا ارشى لا ينفذ  
قضاؤه ثم اذا اجتمع ما ذكره لعل ان يتقلا القضاء فيه اربعة  
اقوال وعامة المشايخ ان التقليد رخصة والترك عزية وفي باب  
القاضي الخصاص دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم  
صالحون فان لم يكن يدخل ولو كان في البلدة قوم يصلحون اذا  
امنع واحد لا ياتر واذا لم يكن فاستغروا ان كان السلطان <sup>يفصل</sup> بحيث  
الخصومات بنفسه لا ياتمون وان كان بحيث لا يفصل ياتمون ولو  
ترك الكل حتى قلد جاهل اثر الكل اما المحكم فترطه ان يكون اهلا  
للقضاء ويقضي فيما سوى الحدود والقصاص ودية خطأ على العاقلة  
ويسمع الحجّة ويقضي بالنكول والاقرار ولا يحكم لاصوله وفروعه  
وزوجته كالقاضي ثم القاضي تناقت ولايته وتقيده باعتبار  
الزمان والمكان والحوادث فاذا جعله السلطان قاضيا مدة كذا  
ينعزل بمضى تلك المدة وليس لقاضي بلدة او حطة ان يقضي في غيرها  
ومن ثمة نشأ خلاف بين ابى يوسف ومحمد في هل العبرة في الاعداء  
بحطة المدعى والمدعى عليه قال الاول بالاول وقال الثاني بالثاني  
قالوا وعليه الفتوى فاذا كان المدعى في حطة قاض لا يكون لذلك  
القاضي طلب غريمه وهو من اهل حطة قاض اخر اقول الظاهر ان  
الحكم المذكور مقصور على ما اذا اختلفت الولاية بان كان كل قاض  
على محلة كما هو فرض المسئلة اما اذا كانت الولاية للقاضيين على  
السواء في بلدة فلا يجوز ما ذكر من الخلاف المذكور بل يخير المدعى  
مطلقا وهذا ظاهر جدا لمن نظر في كلامهم في هذه المسئلة ولقد راجع  
في هذه المسئلة من اتفق به من مشايخي فافترقني على ذلك واذا قال ان

كتاب الصلوة تخصيص ليلة  
الجمعة بقيام ودون غير ما ذكره  
وقد ورد النهي عن تخصيص  
يوم الجمعة بقيام وليلتة بقيام  
ج

الحسين بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام  
الذي هو  
الفضل بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام  
الذي هو  
الحسين بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام







وانما يطلب دفعا عن حقه هذا اذا اريد بالحق الامر للوجودي اما  
اذا اريد به ما هو اعم من الوجودي والعدمي فالعرفان شامل  
فتأمل وهي شرط لنفوذ القضاء النسخيهم ان من شرط تنفيذ القضاء  
ان يصير الحكم حادثة اي في حادثة والمراد بالحادثة الخصومة  
الصحيحة والخصومة الصحيحة انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم  
شرعي حاضر فليس للقاضي ان يحكم على غائب الا بحضور نائبه حقيقة  
كالوكيل او شرعا كوصي القاضي وقيد بالوصي احترازا عن سخر القاض  
فان فيه اخلافا وتفسيره ان ينصب لقاضي وكيله عن الغائب لبيع  
الخصومة عليه قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته الفتوى على  
صحة الحكم على المسخر كما صرح به في بعض الكتب انتهى وحكما بان كان  
ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على المحاضر يكون موضوعا لا محالة  
سواء كان المدعى شيئا واحدا كما اذا ادعى دارا على رجل انه اشتراها  
من فلان الغائب واقام البينة على ذى اليد فان القاضي يقضي له  
البينة على المحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الي  
انكاره لانه المدعى في هذه الصورة والحالة هذه والدار وما يدعى  
على الغائب وهو الشراء منه سبب لثبوت ما يدعى على المحاضر لا الشراء  
من المالك سبب للملك لا محالة او كان شيئا كما اذا قال المشهود عليه  
الشاهدان عبدان فاقام المدعى بينة ان مولاهما اعتقهما وهو  
بملكهما فان بينه تقبل وينت لعنق على الغائب لان الخفين كشيء واحد  
لا ينفك احدهما عن الاخر لان الحرية سبب لولاية الشهادة وانما قلنا  
يكون سببا موضوعا لا محالة احترازا عما اذا كان سببا في وقت دعوى  
وقت وعما اذا كان سببا باعتبار البقاء الى وقت الدعوى كما هو  
مذكور في المطولات فانه لا يكون حكمه ما ذكرنا واختلفوا فيما اذا كان

مصلحة

كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر كما ادعى عبد على  
مولاة انه علق عنقه بتطليق زيد زوجته واقام بينة على التطليق  
بغيبه زيد والصحيح انه لا تقبل وانما تقبل في السبب دون السبب  
لان السبب اصل بالنسبة الى المستب فيكون الحاضر نائبا عن صاحب  
السبب وهو الغائب كالوكيل ولا كذلك ان كان شرطا وانما لا يقضي  
على الغائب في صورة الشرط اذا كان فيه ابطال حق الغائب اما اذا  
لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد في الدار تقبل اما الخصم  
فهو اما اصل او وكيل او وارث او وصي او من بينه وبين الغائب  
اتصال والصحة الدعوى شروط منها ان لا يسبق من المدعى ما يناقض  
دعواه لاستحالة الجمع في الصدق بين السابق واللاحق خشد وقد  
اعتفروا التناقض في بعض المسائل التي يظهر فيها عذر المدعى ولا بأس  
بذكر شيء من ذلك فمنها مسألة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رصفتي  
ثم اعترف بالخطأ فصدقته في دعواه الخطأ فله ان يزوجها  
وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على قراره بان قال هو حق او صدق  
او كما قلت واشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من الثبات  
اللفظي الدال على الثبات النفسي واما اذا تكرر اقراره بذلك هل يكر  
التكرار ثباتا كانت واقعة الفري في عصر العلامة شيخ شيخنا  
سرى الدين عبد البر واختلف في ذلك اهل عصره فمنهم من اقتصر  
في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون ثباتا لفظيا فلا يدل على الثبات  
النفسى ومنهم من قال بان ذلك يكون ثباتا لفظيا فيدل على الثبات  
النفسى ووقع في ذلك كلام طويل لا يليق ابراده هنا والعذر للمقرر  
في رجوعه عن ذلك لانه مما يخفى عليه لجواز انه اعتمد على الاخبار ثم  
ظهر له خطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية

مصلحة لعمارة

مصلحة التردع

اذا اصدت المرأة مع زوجها  
في البيت ان كان قدما بخلاء  
قدم الزوج لا يجوز صلواتهما  
وان كان قدما خلف قدم  
الزوج الا انها طويلة يقع  
رأسها قبل رأس الزوج جاز  
صلواتهما لان العبرة للقدم  
بما رزبه شهد زواج المسألة  
المعلقة بالصلوة



**باب الاستحسان** ولا يصح خلف من كان معه وثق بالكل الربو لانه من اهل الامة ومنه خلف عالم متدبر مثال فضل الجاهل لكن لا مثال مثل ما قال خلف المتق لقله من صلح خلف عالم تقى فكانما صلح خلف نبي من الانبياء من خيرة الفتاوى من لم يصح القرائن فواتم جازر لصلوة تكاد مثل القرآن ترسل الله قال ام رب تاري يقرأ القرآن والقرآن يلغى الحديث وكره تطويل اى الامام الصلوة لقوله عم من آم قرأ فليصل صلوة اخفهم فانهم المفضل والكبير وذو الحاجة

ودفع الميراث اليها فردد عويم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث سمع دعواها لقيام العذر في ذلك لم حيث استصحب الحال في الزوجية وخفت عليهم البينة ومنها ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة فادعى العتق قبل الكتابة لا يخفى عليه فيعلم به بعد الكتابة ومنها ما ذكره العلامة شارح المجمع نقلا عن بعض الفتاوى وغيره اذا اختلفت المرأة من زوجها بما لم تزدعت انه كان قد ابانها قيل سمع دعواها حتى ترجع ببطل الخلع ونحو ذلك مما هو مذكور في المطولات قال دعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الصور لموضع العذر على الراجح المفتى به في المذهب انتهى ومن شروطها انفا ان تكون مشتملة على المطالبة قالوا وخصوص هذا اللفظ ليس بشرط بل الشرط مما دل على ذلك فاذا قال ادعى ان لي قبله كذا او سكت وانصر على ذلك لا تسمع الدعوى حتى يتم فيقول واطالبه به او اريد اخذه منه او ان يؤديه الى وما شبه ذلك ومن شروطها ذكر الخلد في دعوى العفار وبيان ما هو ارض او كرم او دار وفي مصر هو او في اى قرية فان قلت هل يشترط مع ذلك ذكر المحلة او السوق او التسكة قلت ذلك ليس بلازم ومن شروطها ذكر مواضع الابداع في دعوى الوديعة انه في اى مصر سواء كان له حمل ومثناة او لا وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومثناة لا يشترط ذكر موضع الغصب اما لو كان يشترط وفي دعوى السعاية لا بد من بيانها حتى لو ادعى انه ارتضى منه لا تقع بدون التفسير فان فسره على الوجه تسمع ولا فلا وفي دعوى خرق الثوب وجرح الذابة لا يشترط احضار الثوب والذابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الفائت من الثوب والذابة واما الكلام على من قبل شهادته ومن لا تقبل شهادته فنقول اعلم

**باب الاستحسان** ام قوامه شخص اصيل وجبت اليمين على الامام فالقته ولا يدعى الامام ميت ولم يستخلف احد في حال وفدت صلواتهم تاتار فاشبه في الكلام

**باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها**

اعلم بان الشهادة لها معنيان لغوي وشرعي اما الاول فهي عبارة عن الاخبار عن صحة الشئ عن مشاهدة اما الثاني فهي عبارة عن اخبار صدق لا ثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القاضي فيخرج شهادة الزور وقول الرجل في مجلس القضاء اشهد بكذا العرض الغيا والاخبار بدون لفظ الشهادة وهي نوع من الولاية فلا تقبل شهادتها العبد والمكاتب والمدير وامر الولد والمحدود في المقدف وان تاب عندنا وكذا لا تقبل شهادة التريك لشريكه فيما هو فيه شريك والمفاوض والذي يجزى الى نفسه بشهادته مغنا وشهادة النفا التي تقوم على النفي وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة الكو لماذونه ومكاتبه وشهادة الاعمي والتخني المشكل لا تقبل شهادته مع رجل ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل وشهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة فاحشة وفي الفقيه ان نفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع القبول ما لم يفسد بسببها او يجلب بها منفعة او ينج عن نفسه بها مضرة قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في المحيط والواقعات اخبار المتأخرين والزواية المنصوصة بخلافه انتهى فان قلت ما العداوة الدنيوية التي ترق شهادته مرتكبها اذا شهد على معاديه قلت هي ان يكون بين الشاهد والمشهد عليه خصومة بسبب قذف او قتل ولى وجرح لا مطلق الخصومة حتى لو تخاضع في دعوى بدين او عين لا تثبت العداوة الموجبة لرد الشهادة بهذا القدر نعم المخاصمة تمنع قبول الشهادة فيما وقعت فيه كقهادة وكيل فيما وكل فيه ونحوه وعن الامام ان شهادة الخيل لا تقبل والنظا هرا ان المراد به من يخيل بالواجبات كالزكاة ونفقة الاقارب والزوجات لا مطلقا كما نبه عليه بعض الفضلاء وان اجزى على الله







**باب سجدة السهو** اختار الطحاوي ورائه يأتي بالصلوة على النبي وم والدعاء في قعدة الصلوة وسهو وذكركم في كتابه  
وظهير الدين انه الاحوط وجزم به في منية المصل في الصلوة ونقل الاختلاف في الدعاء بحركات  
في البدائع لو نسي التكبير في آيات الشروع لا سهو عليه لانه لم يترك واجبا من واجبات الصلاة  
الصلوة بحركات

استند في ذلك الى الاقرار بخلاف المسئلة الاولى فان احد الشاهد  
شهد على الفعل صريحا وهو الدفع فحصل الجمع بين القول والفعل  
ولا يجمع بينهما فردت **فرع** قال في العبادية لو شهد احدهما فلا  
باع منه بكذا وشهد الاخران فلانا اقربا لبيع منه بكذا تقبل  
لفظ الانشاء والاختبار فيه واحد ولا تقبل شهادة الشتام للتأني  
والجيران لانه معصية كذا نقل عن المحيط قلت غفرت ذنوبه  
في تغييره بصيغة شتام اشارة الى ان الاعتبار والكثرة شرط  
لرد شهادته كما لا يخفى ويؤيد ذلك ما روى عن قاضي خان  
انه قال ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احيانا  
لم تبطل **و** اختلف اصحابنا رحمهم الله في بينة الاكراه هل هي مقدمة  
على بينة الطوع ام لا والاصح ان بينة الاكراه اولى بالقبول  
كما صرح به المحقق العامري في فضوله وغيره في القضية ما يشير  
الى ضعف ما صح في الفصول فانه قال بينة الطوعية اولى ولو  
حكم حاكم بينة الاكراه نفذ حكمه اقول المذهب الصحيح ما نقل عن  
الفصول العبادية وفي بعض الكتب وهي الخلاصة وعليه الفتوى  
وهو البين الوجه لان الاكراه امر زائد والبيئات شرعت  
للائنبات لا للنفي فتأمل وما يقدح في العدالة وترد به الشهادة  
اهل طعام هي لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكانت جميع الناس  
وهيا اليهم طعاما وبعث اليهم دوايا واخرجهم من المصرف كروا  
واكلوا طعامه اختلفوا فيه قال ابو يوسف في الركوب لا يقبل  
شهادته بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام وقال العلامة محمد  
بن الحسن لا تقبل فيها والفتوى على قول ابى يوسف قلت في الرد  
لابى يوسف بين الركوب والطعام ان العادة جرت به سيما

باب صلاة المريض

التي هي

بينة الاكراه

قضية على

المدعى

القضاء على الغائب

والقضاء في الغيب  
والقضاء في الغيب  
والقضاء في الغيب

**باب سجدة السجدة** من عطس في مجلس واحد ما راها وجب تسبته بعضهم كل مرة والصحيح انه ان زاد  
على الثلث لا يشمت لما روى عن عمر انه قال للعاطس في مجلسه بعد الثلث قم فانشر فأنك منكم  
بحر من سجدة السجدة

سيما في الامتعة ونثر السكر والدرهم والدينار ولو كان قاضيا  
في الشهادة لما فعلوه وما راها المسلمون حسنا فهو عند الله تعالى  
حسن **الفصل الثالث** في احكام المحكوم له قال مولانا ابن الغري  
في الفواكه البدرية هو اما الشرع كما في حقوقه المحضة ولا يقدر  
في ذلك الى الدعوى او الشرع والعبد كما في الامور التي فيها حقوق  
الشرع وحقوق العبد وانت خير بان هذا القسم نوعان ما  
يغلب فيه حق الشرع وما يغلب فيه حق العبد فاما الاول فانه  
ما لا بد فيه من الدعوى كخذ القذف وحد السرقه ومنه لا يحتاج  
فيه الى الدعوى كالاعتداد في المنزل المضاف الى المطلقه سكنى  
حال وجوب لعدة عليها عندما مكان ذلك والافعليها ان تقر  
لانقضائها في مسكن اخر واما الثاني ما يغلب فيه حق العبد  
وهو المدعى حقيقة او حكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فكل  
واليتيم وكل من اعتبر الشرع المباشرة للمدعى نائب عنه وفسروا  
المدعى بمن لا يجبر على الخصومة اذا تركها وقيل الطالب الذي  
اعتبر القاضي طلبه شرعا وعن بعضهم ان المدعى من يشتم كلامه  
على الاتبات ولا يكفي بالنفي حتى لو قال هذا العين ليس لك  
لا يكون مدعيا والمدعى عليه من يكفي بالنفي فانه يصير خصما  
بقوله ليس لك وهو جواب واما مسئلة القضاء على الغائب  
ونصب لوكيل عنه صرح اصحابنا بانه لا يجوز للقاضي الاقدام  
على ذلك اما لو فعل ما ليس له وقضى هل ينفذ قال في خلاصة  
الفتاوى من كتاب المفقود وينفذ بالاجماع وسيجيء تحرير هذا  
في الفصل الخامس فيما ينفذ قضاء القاضي فيه وما لا ينفذ  
ان شاء الله واما القضاء على الغائب فالاجماع على انه لا يجوز

والسجدة التي عقيب الصلوة فمكره  
لان الجهر اذا راها او سجدت  
سنة او واجبة وكل ما يحكي  
الى هذا فمكره كنعين السورة  
للصلوة وتعين القضاء  
للوقت جامع الفتاوى في اخر  
فصل سجدة السجدة

**باب المسافر** المسافر اذا قعد  
بالمقيم في صلوة فائبة لا يسجد  
لان القعدة الاولى فرض في كل  
المسافر دون المقيم فيكون القعدة  
به اقامة المقيم في المشغل  
وهو غير جائز عندنا قبة  
بالفائنة لانه لو اقامه في  
في الوقتية بعد ان صلوة  
يصير اربعا بانه اقامه في الوقت  
لا بعد الوقت ابراهيم عليه  
سلام للمرأة ان تسافر  
مع قوم صالحين بغير حرم حرام







على عتق العبد عندها خلافا لا بحقيقة سواء كانت الحرية اصلية  
ام عارضية كما ذكر في العارضية نقلا عن الجامع الصغير ان الصحيح  
وقيل لا خلاف في الحرية الاصلية وانما في العتق العارضية  
الشهادة على رؤية الهلال سواء كان هلال رمضان او غيره  
ما فيه الحق لله تعالى خالصا قال قاضي خان في اول كتاب الصوم  
واما الدعوى ينبغي ان لا تشترط كما لا تشترط في عتق الامة  
وطلاق الحرية بالاتفاق وعتق العبد في قول الامام ابي يوسف  
ومحمد وفي الوقف على قول ابي جعفر وعلى قياس ابي حنيفة وفي  
ينبغي ان تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق  
العبد عنده قلت والمحقق العلامة ابن وهبان رح طرد ذلك  
في غير رمضان كرجب وشعبان وغيرهما اذا قصد بآنيته امر  
ديني خالص لله تعالى كان يغم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات  
اول شعبان فلو غمما يحتاج الى هلال رجب وهلم جرا فان قلت هل  
يشترط الحكم لثبوت رمضان قلت قال محمد رح لان هذا في الكتاب  
وينبغي ان لا يشترط بل يكفي الامر بالصوم والخروج الى المصلى كما  
في شرح الوهبانية نقلا عن الظهيرية ومنها الشهادة على التذير  
فانها مقبولة عندها خلافا لا بحقيقة رح كما في عتق العبد كذا  
رايت في بعض الكتب المعتمدة في المذهب وبعض المتأخرين جعل القبول  
مختلفا بالنسبة الى العبد والامة كما في عتقها فيقبل في الامة  
عند الكل وفي العبد يجزى الخلاف قلت وتعقبه العلامة الفاضل  
شيخ شيخنا قاضي القضاة عبد البر بن الشيخة في شرحه للوهبانية  
بان الموجب لقبول البينة بلا دعوى في الامة عند الكل كون ذلك  
محضا حق الله تعالى لانها بحرمة الفرج وهي حق الله تعالى وذلك

باب صلة الجارة والاهل  
الغسل ان الملائكة غسلت آدم  
وقالوا لوله هذه سنة موتكم  
وغسل النبي عليه السلام حين فاته  
وفعل ذلك المسلمون بعده  
انقطع

وذلك لا يوجد في تدبير الامة اعني حرمة الفرج على المولى فيكون  
الحقوق المشتركة فيشترط له الدعوى عند الامام لا تشترط عندها  
فتأمل الله الهم الا ان يقال انه يتضمن حرمة الفرج ما لا وذلك  
بموت السيد انتهى ومنها الشهادة على التخليق عند الكل كذا في شرح  
المنظومة نقلا عن قاضي خان وعن بعض الكتب المعتمدة فيقبل  
بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا وكذا لا بد من حضور  
المولى في صورة الامة فان قلت هل يشترط حضور المرأة والامة  
في الطلاق والعتق اهل قلت ذلك ليس بشرط على المشهور وذكر  
في العارضية عن سحلات شروط الحلواني انه يشترط حضور المرأة  
ليشير اليها الشهود ومنها الشهادة على الخلع فانها مقبولة بدون  
دعوى المرأة كما في الطلاق وعتق الامة ويسقط المهر عن ذمة  
الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعاً ومنها الشهادة على  
المصاهرة والشهادة في الالباء والشهادة في الظهار بشرط ان  
يكون الشهود عليه حاضرا وقال بعضهم لا تقبل الشهادة بدون  
الدعوى في الالباء والظهار مذكور في فتاوى رشيد الدين رح  
كذا ذكر في الفصول العارضية من الفصل الثالث عشر هذا في حق  
الفرع اما في حقوق العباد فلا بد من الدعوى الصحيحة كما تقدم  
حتى قالوا لا يكفي بحضور الدعوى الواقعة بحسب الصورة اذا  
كان القاضي يعلم ان باطن الامر في ذلك ليس كظاهر وانه لا يخفى  
ولا تنازع في نفس الامر بين المتداعين ولا يعتبر القضاء بوقفي  
بناء على هذه الدعوى اما اذا لم يكن عالما فهو معذور في  
قضاؤه قالوا الا في صورة واحدة يغلب فيها حق العبد يمكن  
استيفاء الحق فيها بدون الدعوى وهي مسألة ما اذا اساء احد



الخصمين الادب على القاضي بان قال قضيت على بالجور وارتببت  
 على وما اشبه ذلك فان له اي للقاضي تعزيره حسب المادة <sup>القضا</sup>  
 وهي مسألة نادرة الوقوع خولف فيها الاصل من وجهين احدهما  
 ان القاضي فيها حاكم لنفسه والاصل انه لا يجوز ان يقضى <sup>لنفسه</sup>  
 بل ولا على نفسه كما تقرر في محله والاصل الثاني انه يغلب فيه  
 حق العبد ولا يحتاج فيه الى الدعوى والله الموفق للصواب  
**الفصل الخامس** فيما ينفذ قضاء القاضي فيه وما لا ينفذ  
 اعلم ان كل شئ اختلف فيه الفقهاء فقضى فيه القاضي كان <sup>قضاؤه</sup>  
 جائزا ولم يكن لقاض ان يبطله قال العلامة الفقيه البرقي  
 السمرقندي وبه تأخذ كذا ذكره في الفصول وفيه ان القضاء  
 في المجتهدات نافذ عندنا وعند الامام الشافعي وعند ابى ليلى  
 وعند جميع العلماء من ائمتنا لكن ينبغي ان يكون عالما بموضع الخلاف  
 ويترك قول المخالف ويقضى براه حتى يصح على قول جميع العلماء  
 باتفاق الروايات واما اذا كان لا يعرف موضع الاجتهاد والاختلاف  
 ففي نفاذ قضائه روايتان عن صحابنا فعلى رواية الجامع الكبير  
 والسير الكبير لا ينفذ وعلى الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع <sup>خلاف</sup>  
 عن الفساد حنذا وفي شرح الكنتز للزبيدي ان العلم بالخلاف شرط  
 حتى لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه  
 عند عامةهم ولا يعضيه الثاني ذكره في النهاية معزيا للخط  
 وقال فيه شمس الائمة هذا هو ظاهر المذهب قلت ذكر في الفقه  
 البدرية لابن الغرس قال اختلفوا فيه ورجح غير واحد انه  
 ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بالخلاف في المسئلة  
 او لم يعلم انتهى اقول لا يخفى ان ما رجع من عدم اشتراط العلم

العلم بالخلاف كما ذكره العلامة ابن الغرس بخالف ظاهر الرواية  
 وهو الذي عليه عامة العلماء كما قدمناه ولكن في القول بعدم  
 الاشتراط يسير ظاهر على من ابتلى بالقضاء فينبغي ان يعول عليه  
 سيما في زماننا هذا ولو قضى في مجتهد فيه مخالف لرايه ناسنا  
 لمذهبه نفذ عند الامام الاعظم قال المحقق الفهامة كمال الدين  
 ابن الهمام في شرح الهداية بعد ذكر الخلاف في نفاذ قضاء القاضي  
 بخلاف رايه والوجه في هذا الزمان ان يبقى بقولها لان التاثر  
 لمذهبه عمدا لا يفعله الا هو باطل لا قصد جميل واما النسي  
 فلان المقلد ما قلده الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله  
 في القاضي المجتهد واما المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة  
 رح مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم  
 انتهى وان كان عامدا فيه روايتان في رواية ينفذ لانه ليس  
 بخطأ بيقين وفي رواية اخرى لا ينفذ لانه خطأ عنده وقد  
 نهى عن اتباع هوى غيره لقوله تعالى ولا تتبع اهواءهم الآية  
 وعندهما لا ينفذ في الوجهين وعليه الفتوى وقيل الفتوى على  
 النفاذ اقول غفرت ذنوبي ما ذكرهنا من الخلاف بين الامام ابي حنيفة  
 النعمان وبين الامامين في نفاذ القضاء اذا قضى مخالفا لرايه  
 محله اذا كانت الولاية من سلطان للقاضي مطلقة اما اذا كانت  
 مقيدة بما صح من مذهب معين كمذهب ابي حنيفة مثلا بان قال  
 له السلطان جعلتك قاضيا التحكم بين الناس بما صح من مذهب الامام  
 الاعظم ولا من تحكم بالاقتوال الضعيفة فينبغي ان لا يختلف في عدم  
 النفاذ اذا حكم بخلاف مذهبه او بقول مرجح فيه وفي بعض  
 مؤلفات شيخنا ما يشير الى هذا انتهى واعلم ان ما قضى به

كما في الصوم  
 والعشرين من رمضان انهم راوا  
 حلال رمضان قبل يومهم يوم  
 ان كانوا في هذا المصير لا تقبل  
 شهادتهم لانهم تركوا الحجة  
 وان جاؤا من خارج قبلت  
 ابن الهمام ترك الصوم



وما نقل عن علي رضي الله عنه يوم اقبل القوم يوم النحر ليس بشيء بل خبر عن اتفاق تلك السنة وكذا  
ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق برأيه في الصوم

القاضي الاول لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يكون موافقا للدين  
الشرعي كالكتاب والسنة والاجماع فلا كلام فيه واما ان يكون  
مخالفا له اختلافا يستند كل واحد الى دليل شرعي كذلك حكمه  
لا يتعرض له بنقص بعد ما حكم به حاكم مثاله اذا رفع الحاكم  
من اصحاب الشافعي اليهين بالطلاق والمضاف فابطل اليهين نفذ  
ولا يقع الطلاق بتزوجها بعد والاحسن ان يقول ابطال اليهين  
ونقضت هذا الطلاق واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء  
فيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكر الخصاف وهو الصحيح لا محل  
الخلاف قبل القضاء فاذا قضى فحسب وجب محل الاختلاف والاختلاف  
فلا بد من قضاء اخر يبرح احدها وذلك مثل القضاء على الغائب  
وللغائب وقضاء المحدود في القذف وشهادته بعد التوبة  
وقضاء الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب  
وقضى الفاسق والمحدد لا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم اخر فنقض  
بصحة حكمه حشد يلزم ولو فسخته انفسخ لان الخلاف في نفس  
الخلاف فقبل القضاء لم يوجد كذا ذكر في التبيين قلت ذكر في  
خلاصة الفتاوى مسألة القضاء على الغائب بانه ينفذ قال فان  
قبل المجتهد فيه نفس القضاء فينبغي ان يتوقف على امضاء قاض  
اخر قلت بل المجتهد فيه سبب لقضاء وهو ان البينة هل كذا  
حجة من غير خصم حاضر للقضاء ام لا فاذا رآها القاضي حجة  
وقضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في القذف والفتوى  
على هذا وفي الفصول العاوي من الفصل الخامس عن منقوض حكمه  
لا ينبغي للقاضي ان يقضى على الغائب من غير خصم شرعي كما لا يقضى  
للقائب الا ان مع هذا لو وكل وكلا وانفذ الخصوم بينهما

باب الاقسان

قوله في القذف

قوله في القذف

### كتاب الحج

وكل من سقط عنه فرض الحج فحج مع ذلك اجزاؤه اذا كان حرا بالغيا العقل نحو الفقة  
والزمن والاغني لانه اهل للفرض فيقع الفرض معوق الفرض كما اذا صلح المجتهد من لا يلزمه المجتهد يقع  
عن فرضه فكذا هذا جامع المصادر بحج الحج على كل مسلم مكلف حرا صحيح بصر  
لن زاد وراحلة المراد من الصحة ههنا سلامة البدن عن الافات المانعة عمالة منه في الحج

فلا وجوب على الزمن والمقعد  
والفتوح والشيخ الكبير الذي  
لا يستطع على الراحلة بنفسه  
ذكره في البدائع اصله

عجز عن الحج بنفسه فحج اي غيره  
بان يحج عنه صحيح عن العاجز

حج عن غيره بلا امره يصلح التوبة  
اليه ان كان اصلا جامع

وشرايط وجوب الحج العقل والبر  
والحرية والاستطاعة ونفسه

الاستطاعة عند ابى حنيفة  
سلامة البدن وهو رواية عنهما

وعندهما ملك الزاد والراحلة  
لان

### باب الحج عن الغير

بينهم فهو جائز وعليه الفتوى انتهى واما ان يكون مخالفا للدين  
الشرعي وهو النوع الرابع فانه لا ينفذ قضاءه ولا ينفذ تنفيذه  
قاض اخر ولو رفع الى الف حاكم ونفذه لان قضاءه وقع باطلا  
لخالفه الكتاب والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا بالتنفيذ  
وذلك مثل القضاء بالشاهد واليهين وبالقصاص بتعيين الولي  
واحدا من اهل المحلة وانثبته او بصحة نكاح المنة والموت  
او بصحة بيع عبد معتق البعض او بلزوم ثمن متروك النسبية  
عمدا او يجوز نكاح الجدة وامرأة الجد او بسقوط الدين بمضي  
سنتين او يجوز بيع جنين ذبحت امه ومات في بطنها او بطل  
ثلث الاول قبل ان يدخل بها الثاني او بابطال عضو المرأة عن  
القود او بعدم وقوع الطلاق جملة او بعدم وقوع الطلاق  
على جلي او حاض او قبل الدخول كل ذلك لا ينفذ فيه حكم الحاكم  
لو قوعه باطلا ولا ينفذ بالتنفيذ وبيع امر الولد من هذا القبيل  
عند محمد حتى لو قضى بجوازه لا يجوز وعندهما يجوز فيل هذا  
الخلاف هنا مبني على اصل وهو ما اذا وقع الخلاف في قضية  
في عصر تراجم العلماء على احدى القولين في عصر اخر جردهم  
هل يرتفع الخلاف المتقدم ام لا فعنده يرتفع فلم يعتبر بخلاف  
المقدم وعندهما لا يرتفع فيكون خلافا باقيا على حاله كذا  
قالوا قلت وفيه كلام فان المنقول في الكتب المعتمدة من الاصول  
ان الاجماع اللاحق لا يشترط لانقضاء عدم الاختلاف السابق  
عند ابى حنيفة وهو الصحيح وهو مختار فخر الاسلام وبقعه العلامة  
الفاضل الشافعي في المنار وعن ثمس لائمة ان الخلاف السابق  
يرفع بالاجماع اللاحق بخلاف فتاوى فان قلت اذا كان الامر



لا حظ في الحروف

لا حظ في الحروف

الفصل في السور  
 وان لم يصف  
 او في كيهار  
 من نذر  
 فبذلك  
 وان لم يصف  
 او في كيهار  
 من نذر  
 فبذلك

عنه نظر الرد عند السجدة  
لا يفيد رضا ما نزل في كتاب  
البدن  
قيل هل لك امرأة قال لا ذكر  
بعض أنه لا يقع الطلاق في قوم  
جميعا بزازة في الحاشية  
في نزع آخر المتفرقات  
وإذا بعث الرجل إلى امرأة  
ثيابا ثم ادعى أنه أمانة يصدق  
وكذا بعد موتها بزازية  
رجل زوج ابنة امرأة ثم  
بعث إليها صدا وماتت قبل  
قبل الزفاف فالمبعوث أن  
حاشا لا يرجع وإن قاما أن  
من مال الابن وبعته رضا  
الابن لا يرجع لأن الموت مانع  
وإن ماله يرجع بزازة  
وإذا قال الأب زوجت فلانة  
من ابنتي على كذا لا يلزم على الآ  
الصديق بلا ضمان جامع الفوائد  
إذا ماتت امرأة الرجل فزوج  
باحتها بعد يوم جاز وكذا  
لو كان له أربع نسوة ماتت  
أحدهن فزوج بالباقية  
بعد يوم وفي قتال من نفسه  
رجل ولحق أخت امرأة له ثم  
عليه امرأة ولو تزوج امرأة  
في عدة أختها من طلاق باين  
أو ثلاث لا يجوز عند أصحابنا  
الثلاثة خلاصة  
شبه طوار السجدة  
الشيء حضور الوفا  
والف حدس ورضا  
الزوجين والآيات  
والفقير  
بزازة



دنکاح چمن زنا لدرخو طحا تحت قوله  
 تعا داخل لکم ما وراؤ ذلکم کن  
 لا تو طحا قبل وضعها السلاسی ما وده  
 زرع غیره لا لاصرام الزانی  
 حده اذا کان النکاح غیر الزانی  
 واما اذا کان ذکرت فالنکاح  
 صحیح عند الكل وستیحق النفقة  
 عند الكل ویحمل له وطئها عند  
 الكل کذا فی النهایة ودر غر

فان كان النسخ غير الزاني <sup>قوله</sup>  
فان كان صحيح عند الكل اجماعا ليس  
يفصح خلافه بين ائمتنا كما كانت  
في صورة كون النسخ غير الزاني  
وهو مشقة المتن ثم المناسبات  
لنقل ما في النسخة من حديثنا ان  
يذكر الاختلاف الواقع في هذه  
الصورة اذ كان النسخ غير الزاني  
ولم يسبق منه تعرض له اصلا

غمر  
 فيه تعريض للمواضع حيث يقع  
 الاختلاف مذكور في غير النسخة  
 وهو غير واقع منه البناء  
 ونسخة النسخة عند الكل  
 ان مذكر الاختلاف في النسخة  
 النسخة او لا كما في نظيرها

معيناً ببيع وشراء وإجارة ونكاح وقالة وفرقة بطلاق وغيره  
وفي الهبة والصدقة وروايتان وكذا في البيع بأقل من قيمته  
في رواية لا ينفذ باطلاً لأن القاضي لا يملك إنشاء التبرعات  
في ملك الغير والبيع بأقل من قيمته تبرع من وجه وفي رواية ينفذ  
لأن النفوذ في ضمن صحة القضاء فلا يشترط فيه شرائط ولا يفتقر  
بمحل ولا تأبيع بأقل من القيمة ليس بتبرع لأن ترى أن المكاتب  
والعبد المأذون له يملكانه وإذا ادعت المرأة أن زوجها أبانها  
بثلاث أو بواحدة فمحل الزوج فخلفه القاضي فخلف أن علم أن  
الامر كما قالت لا يسعها الإقامة معه ولا أن تأخذ من ميراثه  
شيئاً وهذا لا يتكفل فيما إذا كان الطلاق ثلثاً بطلان المحلية  
للإنشاء قبل زوج آخر وفيما دون الثلث مشكل لأنه يقبل إنشاء  
النكاح فيبغى أن يثبت الإنشاء على قياس قول أبي حنيفة رحمه  
جوابه أن يقال أن الإنشاء إنما يثبت إذا قضى القاضي بالنكاح  
وهنا لم يقض به لاعتراض الزوجين بالنكاح إلا أن المرأة ادعت  
الفرقة بينهما وعجزت عن ثباته عند الحاكم فيبقى ما كان على ما  
كان فلم يجز القاضي إلى القضاء بالنكاح والله تعالى أعلم بالصواب  
والله المريج والمأب **الفصل السادس في الحكم** بالحكم يقال على ما  
بالاشتراك اللفظي الأول أسناد امر إلى آخر إيجاباً وسلباً الثاني  
أدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وهو اصطلاح  
منطقي الثالث خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالإنشاء  
أو التحجير أو الموضع وهذا اصطلاح أصولي الرابع أثر الخطأ  
الثابت به كالواجب والحرام والضحية والفساد وجميع المشتبهات  
الشرعية عن الأسباب الشرعية الخامسة المعنى اللغوي الذي

الذي هو الفصل والبت والقطع على الاطلاق السادس بمعنى الحكمة  
السابع قضاء القاضي وهو المقصود بالذات هنا ويعرف بانه الاثر  
في الظاهر على صفة مختصة بامرطن لزومه في الواقع شرعا والمراد  
بالا لزام في التعريف المذكور سواء اجاء الى الفعل وترك او اظهار  
ثبوت معنى في محل الى غير ذلك فهو بمنزلة الجنس وقلنا في الظاهر  
هو فصل عما الزم به الشرع في نفس الامر بدون القاضي كالعبادات  
لان الا لزام راجع الى المعنى الذي هو خطاب الله جل جلاله  
وقولنا على صفة مختصة فصل عن مطلق الا لزام اذا المقبره هنا  
بالصفة الشرعية كالزمت وقضت وحكمت وانفذت عليك  
القضاء وقولنا بامرطن لزومه في الواقع شرعا فصل عن الجور  
والتشهي وما في معنى ذلك ومعنى في الظاهر في الصورة الظاهر  
والاشارة بذلك الى ان القضاء منظر في التحقيق للامر الشرعي  
لا مثبت له وما يفهم من ان القضاء مثبت اخذ من قول الامام  
رحمة الله تعالى بنفوذ القضاء ظاهرا وباطنا في العقود والفسخ  
بشهادة الزور ففهم قاصرا الى الامر الشرعي في مثل ذلك ثابت  
تقديره والقضاء يقرره في الظاهر لان القضاء اثبت امره  
وقد يجعل المعدوم موجودا والموجود معدوما بالاعتبار الشرعي  
كما قرره العلامة ابن الخرس الحنفى في رسالته في القضاء  
وهو كلام جيد انتهى واما امر القاضي هل يكون حكما اذا وقع بعد  
دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة فالجواب نعم تخلفوا  
في كونه حكما واختار المحقق شمس الائمة السرخسي ان حكمه وبه  
اجاب عنه شيخنا رحمه الله وفي الفصول العبادية اذا قال القاضي  
للمدعى عليه لا ارى لك حقا في هذه المدعى به لا يكون هذا حكما

**باب المهر** وفيه فساد الفضل ما من تزوج بالهة بغير اذن ابيه ووطئها وردت اليه النكاح فلا مهر على النكاح  
لان قوله بغير مجتبه زاهد في كماله وذييل قول القدر ومن وطئ جارية اجنبية لا مهر لها لانها كانت في يده

وردت اليك السكاك فلا تعجل  
بشيء ولا تخف من شيء



وفي نواید صاحب المحيط في نكاح البعدۃ الاب ذابرع بمجر الابن ثم لم تجز الابن النكاح حتى ارتفع النكاح  
يعود المهر الى ملك الاب وكذا في سائر الديون اذا تبرع انسان بقضاء الدين لغيره ثم ظهر انه لا دين  
يعود الدين الى ملك المتبرع

وكذا الرقاع القاضى بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحذور لا يكون هذا  
حكما منه وهكذا ذكر المسئلة في الباب الاول من فتاوى الامام  
العلامة رشيد الدين رحمه الله تعالى قال وقيل انه يكون حكما  
لان امر اى القاضى الزام وحكم ونقض في الزحيرة على ان امر القاضى  
لا يكون قضاء منه وذكر في القنية للامام الزاهدى عن بعض  
المشايخ ان امر القاضى بتسليم بعض المدعى براوكله بعد اقامة  
البينة العادلة يكون حكما منه بان الضيعة للمدعى قلت  
ويستفاد من هذا كما قال بعض المشايخ نفاذ القضاء ببعض المدعى  
عند قيام البينة على الكل وهي واقعة لم يوجد لها رواية الا  
هذه كما ذكره العلامة الزاهدى عن استاذه رحمه الله **واما**  
فعل القاضى فالتحقيق انه لا يكون حكما وما يدل على ذلك ما قاله  
اصحابنا رضى الله عنهم في كتبهم المعتمدة اذا وقف وقفا على الفقراء  
واحتاج بعض قرابته فرفع الامر الى القاضى حتى يعطى لهم من  
الوقف شيئا فاعطى لهم من هذا الوقف شيئا لا يكون هذا قضا  
من القاضى ولكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل  
كان له ذلك بان يعطى غيره من الفقراء جميع الغلة فاذا قال  
حكمت بان لا يعطى غير قرابته ينفذ حكمه قالوا هذه المسئلة  
دليل على ان فعل القاضى لا يكون حكما بما ذكره الاصحاب من زوج  
القاضى الصغير والصغيرة حيث يكون لهما خيار البلوغ  
على احد الروايتين عن الامام رحمه الله **وجه** الاستدلال به  
ان فعل القاضى الذى هو التزويج لو لم يكن حكما لثبت لهما الخيار  
كما ثبت في تزويج العم **وجوابه** اولاً ان الرواية المختارة ثبوت  
الخيار لهما فلا ينهض ما ذكر دليل على المدعى وثانياً بناء على

ان الحق لا يقبل التخييل  
 كما ان الحق لا يقبل التعليل  
 في حق الله  
 ثم قال ان لم يكن احسن من الحق  
 فانت على الحق ثلث لا بحيث تقول كما  
 الله خلقنا الانسان في احسن تقويم  
 وفيه كفاية معوقه في صفه الا ان  
 الخ من ايمان حاور العبد والمسه  
 قال لا رغبة وقد اعجبها انت الى  
 ان لم يكن احسن من الحق وثيقنا  
 في الحق الفصح والسلام والله ابرق  
 من شيمه وقال في حق وجهك  
 الله تعالى في كتاب الكريم الله خلقنا  
 في احسن تقويم فربنا اهلنا جميعا  
 واهل الامر بما ربه وخلقته كذا  
 وجدنا ما مشر القصة

من شك في الملقح لم يلقح  
او يلقح من خلق اجنبيه  
او قال كل امرئ على خلق غيره  
و دخلت الدار لم تطلق  
م فداء كنهه الدار لى لى  
يا كنهه الدار لى لى  
فقد علمت انك قد  
واذا ظن انك قد  
واذا ظن انك قد

رجل كتب بيده طلاق امرأته وارسل امرأته لاصحح الطلاق لان لفظ الطلاق بحرفي على اللين ولا بحرفي  
على القلم فاصحح طلاق السكران وجميع تصرفاته كالبيع والزواج صحيحة فقاو  
فان قيل لم كان الطلاق ثلاثا ولم يكن اربعا او اثنين قلنا لان الطلاق على ثلاث درجات ودرجة  
الجمه ودرجة الزوج ودرجة القلب واذا طلق زوجته تطلقه واجده فخرجت منه جمه واذا  
طلق تطلقه فخرجت منه الزوج واذا طلق ثلث تطلقه فخرجت منه القلب الا انه

على تلك الرواية منع المنازعة بين انتفاء الخيار وكون فعل  
التزويج وابن يكون ذلك والخيار منتف في تزويج الاب والجدة  
وفعلها التزويج ليس بحكم قطعا فلو كان انتفاء الخيار ملزما  
لكون التزويج حكما كان تزويج الاب والجدة حكما وهو باطل  
فتأمل **واما** السفيذ فقال العلامة ابن الغرسج في الفواكه البدرية  
الاصل فيه ان يكون حكما اذ من صبح القضاء قول القاضي انفذت  
عليك القضاء قالوا واذا رفع اليه حكم قاض امضاء بشروطه  
المعتبرة شرعا وهذا هو السفيذ الشرعي في الاصل قلت وفي عصرنا  
هذا لا يقتضوا القضاء بالسفيذ الا كون القاضي الثاني احاط علما  
بما فعله القاضي الاول فقط وانه لا يكون حكما نعم ان وقع السفيذ  
بشروط الحكم المسطورة في كتب لفقه من الدعوى ونحوها يكون  
حكما كما لا يخفى **القاضي** اذ انصب وصيا في تركه ايتام وهم في  
ولايته والتركة ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته  
والايتام لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته  
والبعض لم يكن في ولايته قال العلامة شمس الائمة الحلواني  
يصح النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد ويصير الوصي  
وصيا في جميع التركة اينما كانت التركة وكان العلامة ركن  
الاسلام على السعدي يقول ما كان من التركة في ولايته  
يصير وصيا فيه وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون  
اليتيم في ولايته كذا في الفصول العبادية **فرع غريب** وفي فوائد  
شمس الاسلام الا وزجندى رح رجل وقف وقفا على فقهاء  
سميهم فقضي قاضي سميهم بلزوم ذلك الوقف ينفذ وأن  
كان القاضي من فقهاء سميهم وكذا ذكر في خلاصة الفتاوى

لوطك رجل امرته بائنا ثم قال  
 العدة انت طالق ثلث يقع  
 الثلث قال بعضهم يقع الثلث  
 لانه صريح في اللفظ والصريح  
 يلحق البائن وقال بعضهم لا يقع  
 الثلث سواء في العدة او لم  
 يكن وهو الراجح وعليه الفتوى  
 لانه باين في المعنى والباين  
 لا يلحق البائن فاعتبار  
 المعنى اول من اعتبار اللفظ  
 حاور مؤدراهم في المطلة  
 فوجب النفقة على الزوج ولو  
 صغيرا لا يفقر على الولي او فقرا  
 ليس عنده قد رانفقه لزوجة  
 سواء كانت مسلمة او كافرة  
 ولو اراد الشرف فخلقه صهره  
 ان غبت عنها شهر او لم تصل  
 اليها عاشر الشهر ففي طالق  
 فقال الحسن است اى بارا  
 بالفارسية ووجد الشرح  
 يقع لان اجواب يتضمن ما في  
 اعادة السؤال ولو قال  
 لمديونة ان لم تنقض حتى الى  
 شهر فاعمر اترك بيدك  
 فقال المديون فليكن كذا كذا  
 فوجد الشرح له ان يطلقها  
 كذا في البتة انما يباح اذا  
**باب العدة** والدية افراقة  
 تحت ستم عليها العدة كما في  
 الحرة كالحرمة والامة كالامه  
 والدية افراقة

الزوج والزمية عند مخاطبة بحق الله تعالى ومخاطبة بحق الزوج وان كانت تحت فمضى فلا خذة عليها في موت ولا فدية  
عنده ابلح اذا كان في دينهم وعند ما عليها العدة وانما اذا كانت حاملا فلا يجوز لها ما حرمه الله تعالى حتى تضع حملها اجماعا



قال في الحجة اذا سلمت  
الي غير له قطعية نفقها وفي  
ظاهر الرواية بعد صحيحة  
النفقة واجبة لها

[illegible]

باب الخصامة  
عن احمد بن حنبل عن عبد بن عمرو بن العاص  
قال امرأة انت ابنة صالح عاتكة  
فها انت يا رسول الله ابنة هذا كان  
يظن له وعاء وجرى له وعاء  
ونثي له سفاء وزعم ابو الهيثم  
يزعمه مني قال انت الحق منه  
فالم تكلم معتمد

قوله ومن سوي الامم واجدة يعني اذ كانت الصغرة عند الالف او الخاء او العين او الغين او القاف او الكاف او الهمزة او الواو او الياء او النون او السين او الشين او الضمة او الفتح او الكسرة او النقص فما كل واحد ما وليس هذا لانها وان كانت تحتاج الى العلم او الى النسخ في بعض استخدام للصغرة وليس لغير الامم واجدة ولا في الاستخدام واحده الا بواجب بالجملة  
فذلك هو المقصود وهو التعليم بخلاف الامم واجدة لقد رتبها على الاستخدام شرعا











**كتاب السيرة** وما حكى عن الفقيه أبي بكر الأشعث المدعي عليه إذا انكرت له فقلنا ما من عمل فيه بأكبر رتبة فان  
 خدب على طنه انه سارق وان المال مسروق عنده عاقبه كذا البتة  
 اذا كان السارق معروفا بالسيرة يجوز ضربه حتى يقر فاذا اقر تقطع يده لان السارق لا يقر طوعا كان  
 حيا او ميتا

فلا ينعزل بموت السلطان والوكيل يكون نائبا عن الموكل لا غير فيعزل  
 بموته **ثم** اذا عزل السلطان القاضي ينعزل نائبه بخلاف ما اذا  
 مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل  
 النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ان  
 انه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير من مشايخنا كذا في الفصول  
 القاضي اذا قال عزلت نفسي عن القضاء وسمع السلطان ينعزل كما  
 في الوكيل اما بدون سماع السلطان فلا وكذا اذا كتب كتابا الى  
 السلطان اني عزلت نفسي ووصل الكتاب الى السلطان صار القضاة  
 معزولا وقيل لا ينعزل بعزل نفسه اصلا لانه نائب عن العامة  
 وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه وصلى القاضي  
 اذا عزل نفسه بغير محضر من القاضي هل ينعزل ولا اقول ينبغي  
 علم القاضي بالعزل كالوكيل اذا عزل نفسه يشترط علم موكله  
 وعزل القاضي نفسه فانه يشترط فيه علم مستخلفه كذا في العادة  
 وغيره قلت ومثله متولى الوقف من جهة الوقف اذا قال عزلت  
 نفسي لا ينعزل لان يقول للقاضي فيخرجه كذا ذكر في القضية اقول  
 وينبغي ان يعلم الموكل اذا عزل وكيله عن الوكالة كما يشترط في عزل  
 الوكيل نفسه عن الوكالة كما ذكرنا فاقول حتى لو لم يعلم بالعزل  
 لا ينعزل وهذا بخلاف العزل الحكمي حيث لا يحتاج فيه الى علم الوكيل  
 وينعزل عند وجوده علم به الوكيل ولم يعلم والعزل الحكمي  
 يكون بموت الموكل او بخروج العين المأمور ببيعها من ملكه  
 او بجنونه جنونا مطبقا وهو بكسر الباء الدائم منه في قولهم طبق  
 الغيم السماء اذا استوعبها وشرط الاطباق فيه لان قليله يملأ  
 الاغماء فلا يبطل به الوكالة فان قلت ما هذا الجنون المطبق قلت

قد اورد  
 المطبق

قلت هو عند الامام الاعظم قدس سره ورضي الله عنه مقدّر  
 بشهر فاذا دأمر شهره كان مطبقا وعند محمد ربح بحول كامل السلطان  
 اذا قلد رجلا القضاء فرد القاضي ذلك هل له ان يقبل بعدما  
 رد وان قلده مغايبة فان بعث اليه منشوره فردّه فقبله  
 فله ذلك وان كان التقليد بالرسالة فردّه كان له ان يقبل بعد  
 ذلك ما لم يعلم السلطان بالرد كما في الوكيل والموصى له بطريق السلطان  
 ردّا كان له ان يقبل ذلك ما لم يعلم الموكل والموصى **مسائل**  
 التولية والعزل كثيرة لا يليق سردا برسالتنا هذه والله سأل  
 ان يمين علينا بالتوفيق والرشاد وان نختتم اعمالنا بالصالحات  
**الفصل الثامن في التيمات** ذكر في ادب القاضي للصدر  
 الشهيد رحمه الله تعالى النائب يقضي بما شهد واعند الاصل  
 وكذا الاصل يقضي بما شهد واعند النائب كذا في الخلاصة  
 قال فيها وما ذكرناه في ادب القاضي اشارة الى ان النائب اذا  
 اخبر الاصل ان الشهود شهدوا عنده في حادثة كذا يقضي الاصل  
 باخباره والله الموفق **واما** مسألة تفويض القاضي الحكم في مسألة  
 لا يراها الى من يراها كالتأقي رضي الله عنه وغيره والكلام في تفويض  
 اذا كان التفويض خاصا او عاما اقول حكى عن الشيخ الامام المحقق  
 رحمة الطالبيين سيدنا عبد الواحد الشيباني الحنفى رحمه الله عليه  
 ان ما يفعله القاضي من التفويض الى شافعي المذهب بجواز بيع اللب  
 وبفسخ اليمين المضافة انما يجوز فعل الشافعي اذا كان المفوض يري  
 ذلك بان قال لاح الى اجتهاد الى ذلك اما اذا لم يقبل ذلك فلا يجوز  
 لانه لو فعل المفوض لا ينفذ فكيف يصح التفويض الى غيره قلت  
 غفر ذنوبي ذكر في العمادية وقال غيره هذا احتياط ويصح



**باب استيلاء الكفار** ولا يكون على مكاتبنا ومترينا وامهات اولادنا واحرازنا لان اصل  
 في الادوية الحرة والحرية مقتضى قوله سبحانه ولقد كرمنا بني آدم الا ان السبع جعله محلا للقلب جزاء  
 على استكانه عن طاعة الله تعالى وذلك في حق الكاذبون المسم والامر من الامارة

ذلك بالعلم عليهم  
 وبتدبيرهم وانهم  
 وملكهم فان السبع  
 على جنابهم فانهم  
 وحده ان الله تعالى  
 عباده جازاهم الله  
 بان جعلهم عباده  
 ما لهم زقا بهم

التفويض وان كان يرى ذلك كذا ذكر في شرح التهمة وفي شرح القضا  
 ان عندنا في حيفه رج ينفذ قضاؤه ولو لم يراه فيجوز تفويضه فيه  
 لمن يراه وبه يفتي انتهى وهذا اذا كان التفويض مخصوصا بتلك  
 المسئلة وبعض العلماء ذهب الى عدم جواز التفويض مطلقا وقد  
 قد مناهما هو المعتمد في المسئلة **والتفريق** بالعجز عن النفقة والزوج  
 غائب الاصح انه لا يجوز حتى لو كان القاضي شافعيًا ورفع قضاؤه  
 الى حنفي فجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ كذا قاله المحقق الرضائي  
 الراهدى وغيره **وهنا** فروع تختم بها هذا الفصل **منها** الحكم  
 يجوز عزله قبل ان يحكم بينهما **ومنها** ان المفتي به ان القاضي لا  
 بعلمه الا بما في علمه في حال ولايته ومحلها واذا علم بشئ قبل الولاية  
 في غير مجلس الحكم لا يقضى به **ومنها** من اراد ان يستوفي حقوقه  
 من باب السلطان ولا يذهب الى القاضي فهو مطلق شرعا ولكن  
 لا يفتي به الا اذا عجز عن باب لقاضي وبعض مشايخ زماننا  
 على انه بطلن له في ذلك اذا ذهب الى القاضي ولا عجز عن الاستيفاء  
 من جهة اما لو اراد الذهاب الى باب السلطان او لا يطلن له  
 في ذلك وبه يفتي اقول وبالله التوفيق والانا به ويتفرع على  
 ذلك انه اذا طلبه الى حكام السياسة ابتداء فخرمه للاعوان  
 مقدارا زيدا على ما يأخذه رسول القاضي في العرف الزم الطاعة  
 للمطلوب بتلك الزيادة بطلبه وبرهانه **ومنها** القاضي اذا  
 عزل وادعى عليه الخصم بانه طلق امرأته ثلثا واعقق عبدا  
 او قتل ابنه او اخذ منه عبدا او مالا او ضيعة او اعطاه  
 فلانا كذا ونحو ذلك فقال القاضي ثبت ذلك عندي بالاقوال  
 او بالبينة وقضيت به وقال المدعى عليه ليس كذلك بل فعلت

بغير الدعي في زينة  
 سماعه فلا يثبت  
 في القضاة احكامهم  
 ودرهم كذا

ذلك ظلما وتعديا لا اقررت به عندك ولا قامت على القول  
 للقاضي في ذلك كله يصدق فيه باخياره غير مشول عن بيته  
 ولا يستحلف ولا ضمان عليه كذا في شرح الوهبانية وبه تأخذ  
 قلت غفرت ذنوبي ومن هذا النمط اذا ادعى المو هو بوله هلاك  
 الهبة عند دعوى الواهب عليه الرجوع كان القول قوله بلا خلاف  
 كذا ذكر في الكافي **ومنها** ما نقله العلامة بن وهبان وعزاه الى  
 النهاية والمبسوط وهو لو باع متاعا وقبض الثمن من المشتري ثم  
 ابرا البايع المشتري من الثمن بعد القبض ببيع ابراهه ويرجع  
 على البايع بما دفعه اليه من الثمن وكذا الحكم في الدين يعني لو ابرا  
 الدائن المديون عليه كما مر انفا اقول **والاصل** فيه ان الدين  
 تقضى بامثالها لا باعيانها فاذا ابرا ما في الذمة وبقي ما قبضه  
 لا في مقابلة فيستحق المطالبة به ويلزمه رده اذا طال به به  
 وهي مسئلة عجيبة **ومنها** ما لو اختصم غريبان في ولاية اخرى  
 عند قاض في عقار ليس في ولايته صحيح على الصحيح وقضى بينهما  
 ببيع لانه بالمرافعة صار حكما فلو كانت الدعوى في عين او دين  
 ببيع حكمه وان كان في عقار لانه ولايته وحكمه بالقبض والتسليم  
 لا ببيع لعدم الولاية فان دفع الدين والعين للولاية بالحضور  
 جاز والصحيح ان الحكم في المحدث ببيع ويكتب الى قاضي تلك الولاية  
 حتى يأمر بالتسليم **ومنها** اذا استحلف المدعى عليه فحلف ثم اقام  
 البينة بعد حلفه على حقه تقبل بيته عندنا وكذا لو كان  
 المدعى طلب بيمينه وقال المدعى لا بينة عليك بذلك فلما لطف  
 تذكرو بينة له فاقامها تقبل بعد ذلك في قول ابى خيفة رحمه  
 تعالى وكذا لو قال المدعى كل بينة اتى بها فهي زور او قال الى

في القضاة احكامهم  
 ودرهم كذا



**باب العس والخراج والحزبة** وعن الشيخ الامام هذه الاراضي الخراجية اذا مات ارباب وعجز اهل القرية عن ادائها فراجها  
 قارادوا تسليمها الى السلطان قال السبل فيها اجارته واستيفاء الخراج من الاجرة وان تغذرت الاجارة حاز للسلطان  
 بيعها فان اراد السلطان ان يشتريها لنفسه فلا يحوط ان يبيعها من غيره ثم يشتريها من المشتري كما في مصر فان قارادوا  
 لم يمنع الا ان من الزراعة لا يجب اخراج لانه لم يتمكن من الزراعة والتكمن شرط فيه مجمع البحرين ليس على ارباب

خراج قنادر

وفي اشجار ايجال غير المملوكة  
 المباحة بغير العشر برار  
 في العشر العشرة الزكاة  
 واجبات بالحامية صدر

عند فلان وفلان شهادة في هذا المال الذي ادعى به ثم اتي  
 بالرجلين فشهدا له بذلك جازت شهادتهما في قول ابى حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه ولوان المدعي قال للمدعي عليه عند طلبة  
 اذا حلفت فانت بري من المال الذي لي عليك وحلف ثم اقام  
 البينة على الحق تقبل بينته ويقضي له بالمال كذا قاله قاضي  
 ومنها ما ذكر في ظاهر الرواية لو اراد المدعي من القاضي ان يحلف  
 خصمه بالطلاق او العتاق لا يجيبه الى ذلك لان التحليف بالطلاق  
 والعتاق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والشيخ طاهر الرواية  
 كذا في شرح المنظومة نقلا عن قاضي خان قلت وفي الخلاصة والبرزانية  
 ان التحليف بالطلاق والعتاق والايمان المخلطة لم يجوز اكثر  
 مشايخنا فان مست الضرورة الى ذلك يفتي بان الراي المالك  
 فلو حلفه بالطلاق فشكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه انتهى  
 ومنها لو حلف المدعي عليه بالطلاق ثم برهن المدعي على المال ان  
 شهدوا على الافتراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين فان  
 قالوا له عليه كذا وقضى به القاضي يفرق بينه وبين امرأته  
 كذا اورد هذا الفرع شارح المنظومة قلت وفيه اختلاف  
 ابى يوسف ومحمد رضي الله عنهما قال في العاديات المديون اذا حلف  
 ان لا دين عليه له ثم اقام المدعي بينة على الدين عند الامام  
 محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى لا يظهر كذبه في الحلف لان  
 البينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه وعند  
 ابى يوسف رح يظهر كذبه في يمينه والفتوى في مسألة الدين  
 اذا ادعى مال من غير السبب فحلف ثم اقام البينة يظهر كذبه  
 وان ادعى الدين بناء على السبب ثم حلف انه لا دين له ثم

غصب

**باب الميراث** وملك الميراث فانه يزول عنه زولا مراعي فان سلم تبين انه لم يزل وان مات اقبل  
 بان انه زال من وقتها اشباه في القول في الملك  
 البينة بينهما في احوال بدون فصل القضا حلاصة

ثم اقام البينة على السبب لا يظهر كذبه بالبينة لجواز انه وجد  
 القرض ثم وجد البراء بعده او الايفاء والله تعالى اعلم بالصواب  
 ومنها ما في الفصول العبادي لو شهد احد الشاهدين على الكفالة  
 والاخر شهد على الحوالة تقبل الكفالة ويحكم بها لا انها اقل  
 اللفظان جعل لا كلفظة واحدة الا ترى ان الكفالة بشرط برائة  
 الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرء كفالة مذكور في شرح  
 الطحاوي ومنها لو قبل التولية في عمارة دار موقوفة او قبل  
 الوصاية في تركة بعد العلم والتعيين ان هذا تركة او وقف  
 ثم بعد ذلك ادعاه لنفسه لا تقبل دعواه للتناقض ومنها  
 ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان وكذا في منافع عقار  
 اليتيم والعدل للاستغلال فان قلت بما اذا يصير العقار معدا  
 للعلقة قلت اختلفوا في ذلك فقال بعضهم لا يصير معدة للعلقة  
 الا اذا بناها لذلك حتى لو اجرها سنة او سنتين واكثر  
 لا تكون معدة للعلقة وعن العلامة نجم الاثمية البخاري ح اذا  
 اجرها ثلث سنين متواليات تصير حشدا معدة للاجارة  
 والله الموفق للصواب ومنها لو ادعى رجل على صتي ما دون شيئا  
 فانكره اختلفوا في تحليفه ذكر في كتاب لا قرار انه يحلف وعليه  
 الفتوى كذا ذكر في شرح المنظومة نقلا عن قاضي خان اقول وفيه  
 التوفيق المستفاد من التقييد بالماذون ان الصبي المجبور لا يحلف  
 كما لا يخفى على من له اطلاع على اقوال ائمتنا ومنها ان المدعي عليه  
 ان كان اخرس فطلب المدعي يمينه فانه يحلفه فان قلت ما  
 صورة تحليفه قلت صورته ان يقول له القاضي عليك عهد  
 وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اوى براسه اى نعم بصير حالفا

كتاب القسط







سكرة الشربة مع النعج  
وخرقة الناطق

کتاب الفقه بحقیق  
محمد السیوطی  
سنة ۱۰۸۰

اذا دفع رجل حبله الى النار  
او اذا دفع رجل حبله الى النار  
او اذا دفع رجل حبله الى النار

[illegible]



ولو ان رجلا وقف وقفا واخرج من يده وسلم الى المتولى ذكر ان طاعه ليس ان يعزل المتولى ان يشترط ان لا  
عزله فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس للمتولى ولا لقاصه ان يعزل المتولى ان يشترط ان لا  
الوقف كان الشرط باطلا وللقاصه ان يعزله ويكون هو كرجل وصلى الى رجل في ولده وهو غير مأمون  
كان للقاصه ان يعزله كذا في الفتاوى المتولى لو اشترط ان لا يعزله واراد ان يعزله  
المشترط قيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز له ان يوصي بمصالح

فخر الدين قاضي خان حيث قال في فتاواه بعد تصويره المسئلة  
لو اجتمع عند من غلبه الوقف ما يكتفي للعمارة والوقف يحتاج  
اليضا وامتنع الواقف عنها الرواية وبه اخذ هلال وذكر الحنفية عن محمد انه يدخل فيه ولا  
يا حرة حاكم بالعمارة فان البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى  
والا يترفع منه وان كان شرط ان لا يترفع منه احد  
فلا شرط باطل في الشرع فلما ذكره صاحب الزخيرة حيث قال اذا وقف على اولاده يدخل في  
الوقف بنو البنين وهل يدخل فيهم بنو البنات ففيه روايتان  
واصل هذا ما ذكره محمد في السير الكبير في باب من ابواب الامان اذا  
قال اهل الحرب المسلمين امنونا على اولادنا فهم امنون على انفسهم  
وعلى اولادهم لا صلحهم وعلى اولاد اولادهم من قبل الرجال بنى  
البنين دون بنى البنات وذكر في باب اخر من ابواب الامان ان بنى  
البنات يدخلون في الامان فتصير في المسئلة روايتان وكان الشيخ  
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يميل الى ان ولد البنت لا يدخل  
الامان وكذا الخلاف قائم في الصورة الاولى من الوجه الثاني  
فان عليا الرازي خالف فيه هلالا على ما ذكره الامام فخر الدين  
اذا خرجت القرية التي فيها مسجد قاضي خان حيث قال في فتاواه بعد تصويره المسئلة على الصورة  
وجعلت ذراع وجعلت المسئلة المذكورة هل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وقال علي  
ولا يصلح فيه احد فلا بأس الرازي لا يدخل في الصحيح ما قاله هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول  
بان يأخذه صاحبه ويبيعه و هو قول محمد صلا اولاد البنين يتناول اولاد البنات واما الصورة الاخيرة من الوجه  
الثاني وهي رابع الصور الاربع المذكورة فلا خلاف في دخول  
ولد البنت في الموقوف عليه على تلك الصورة على ما دل عليه عبارة  
الامام قاضي خان في فتاواه حيث ذكر سائر الصور على الخلاف  
وذكرها بخلاف حيث قال في فتاواه ولو قال على اولادى وارلام

لو اجتمع عند من غلبه الوقف ما يكتفي للعمارة والوقف يحتاج  
اليضا وامتنع الواقف عنها الرواية وبه اخذ هلال وذكر الحنفية عن محمد انه يدخل فيه ولا  
يا حرة حاكم بالعمارة فان البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى  
والا يترفع منه وان كان شرط ان لا يترفع منه احد  
فلا شرط باطل في الشرع فلما ذكره صاحب الزخيرة حيث قال اذا وقف على اولاده يدخل في  
الوقف بنو البنين وهل يدخل فيهم بنو البنات ففيه روايتان  
واصل هذا ما ذكره محمد في السير الكبير في باب من ابواب الامان اذا  
قال اهل الحرب المسلمين امنونا على اولادنا فهم امنون على انفسهم  
وعلى اولادهم لا صلحهم وعلى اولاد اولادهم من قبل الرجال بنى  
البنين دون بنى البنات وذكر في باب اخر من ابواب الامان ان بنى  
البنات يدخلون في الامان فتصير في المسئلة روايتان وكان الشيخ  
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يميل الى ان ولد البنت لا يدخل  
الامان وكذا الخلاف قائم في الصورة الاولى من الوجه الثاني  
فان عليا الرازي خالف فيه هلالا على ما ذكره الامام فخر الدين  
اذا خرجت القرية التي فيها مسجد قاضي خان حيث قال في فتاواه بعد تصويره المسئلة على الصورة  
وجعلت ذراع وجعلت المسئلة المذكورة هل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وقال علي  
ولا يصلح فيه احد فلا بأس الرازي لا يدخل في الصحيح ما قاله هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول  
بان يأخذه صاحبه ويبيعه و هو قول محمد صلا اولاد البنين يتناول اولاد البنات واما الصورة الاخيرة من الوجه  
الثاني وهي رابع الصور الاربع المذكورة فلا خلاف في دخول  
ولد البنت في الموقوف عليه على تلك الصورة على ما دل عليه عبارة  
الامام قاضي خان في فتاواه حيث ذكر سائر الصور على الخلاف  
وذكرها بخلاف حيث قال في فتاواه ولو قال على اولادى وارلام

فان شرط الوقف على شئ وجود ذلك الشئ وقت  
فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة  
الفقر الى ان يوجد له ولد

ونقصه يصرف في العمارة ويصرف في العمارة لان المتولى لا يبيع بها بفعل وان اخذ رصده اي صرفه من النقض اليها اي الى  
العمارة بان لا يصلح لتلك بيع اي باع نحو القيم النقض وصرف منه اليها لانه بدل النقض ولا يحسم النقض من مصارفة  
اي مستحق الوقف لانه جزء من العين وصحتم في المنفعة وهذا كله اذا بقي من الوقف واما اذا خرب او استخف عنه  
فان الوقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فللقطة صرف الى الفقراء وجاز الصرف بذن القاص الى عمارة  
حوض نحو وحده عند محمد وعليه الفتوى كما في فاضل خان واما عند الشيخين فقصر صرف الى الفقراء من جنس ذلك  
الوقف فارباط الى الرباط والبشر الى البشر او الخوض في حقه وعييت كتمت المثلح كافي الا احدث وبقيت  
اولادهم كان ذلك كملهم يدخل فيه ولدا لابن ولدا لبنت وبنت

صاحب تمة الفتاوى وصاحب الخلاصة في ذلك وعدم دخول  
ولدا لبنت فيه على ظاهر الرواية انما هو في صورتي الوجه الاول  
على ما يفسح عنه ما نقلناه سابقا عن الامام قاضي خان في فتاواه  
ويشهد على ذلك ما ذكر في معرض التعليل بقوله لان اولاد البنات  
ينسبون الى ابائهم لا الى امهاتهم فان التمسك بعدد النسبة في الحكم  
المذكور انما هو في صورتي الوجه الاول واما في الوجه الثاني فالحكم  
بالدخول بمقتضى عبارة على حسب دلالة اللغوية على ما افصح عنه  
شمس الائمة السرخسي ونقل عنه الامام فخر الدين قاضي خان حيث  
قال في فتاواه قال شمس الائمة السرخسي لان ولد الولد اسم لمن ولد  
ولده وابنة ولده ومن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة  
بخلاف ما اذا قال على ولدى فان ثمة ولد ولدا لبنت لا يدخل في الوقف  
في ظاهر الرواية لان الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول  
ولدا لابن لانه ينسب اليه عرفا ويقطع عرق شبهة الخلاف في الصورة  
الاخيرة ما نقله صاحب الزخيرة عن الامام شمس الائمة السرخسي  
ب هذه العبارة وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ان  
في هذه الصورة اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما  
الروايتان فيما اذا قال امنوني على اولادى وهذا لان المذكور  
ههنا ولد الولد وولد الولد حقيقة اسم لمن ولد ولده وابنة  
ولده فمن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة فاما اذا ذكر  
اولاده فاولاده حقيقة من هو ولده ومن حيث الحكم من يكون  
منسوبا اليه بالولادة وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات  
ثم قال صاحب الزخيرة والضواب في الوقف على قول شمس الائمة

بجوز الزيادة من القاص على  
الامام اذا كان لا ينفق  
وكان عالما تقيا شبا  
ليس للقاص ان يقر وظيفة في  
بغير شرط الواقف ولا يحل  
للمقرر الا الا النظر على  
الوقف اشياء  
وقف وتنفذ خدم وليس له ان  
ما يمكن عمارة الوقف بطل  
الوقف ورجع نقض البناء  
الى الواقف ان كان حيا  
والى الورثة ان كان ميتا  
قال الصدر الشهيد في العاشر  
وفي النوازل مثل البر عن رجل  
وقف دارا على مسجد على  
ما فضل من عمارة فقوله الفقهاء  
فاجتمعت الغلة والمسئلة  
الى الغلة للعمارة حاله  
للفقهاء قال لا يصرف الى الفقراء  
وان اجتمعت غلة كثيرة لانه  
يجوز ان يحدت المسجد  
والدار رجال لا تغل سدا  
بكره اعطاه فقير من وقف  
الفقراء ما في ورثته لانه صدقة  
فان شئت الزكاة الى الفقراء  
وقف على فقراء قريب  
فان بكره كالوصية اشياء

فان شرط الوقف على شئ وجود ذلك الشئ وقت  
فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة  
الفقر الى ان يوجد له ولد



غاب المعتمد عن البلد اياما ثم رجع وطلب وظيفة فان خرج مسيرة سفر ليس طلب ما مضى وكذا  
اذا خرج واقام خمسة ايام وان اقام اقل من ذلك لاعتداله له منه كطلب النفقة والزرق  
فمن عصف بزركه ركب احرق السوق والحانوت وصار كمال لا يتفقد ولا يتاجر  
بشيء البتة يخرج من الوقفية وكذا حوض في محلة خربت وصارت بحال لا يمكن عمارته واستغنى  
اهل المحلة فهو واقف اولورثة يكون هكذا اذا وقف على اولاد او اولاد فلان دخل تحت الوقف اولاد  
وان كان لا يعرف واقفه فهو لبنات رواية واحدة انتهى كلامه وبهذا التفصيل الواضح والبيان  
لقطة في ايديهم يتصدقون الموضع تبين الحق واتضح ان ما وقع في بعض كتب كالتجسس والافتاء  
على غير سبيل التفتيش الموضع تبين الحق واتضح ان ما وقع في بعض كتب كالتجسس والافتاء  
بالممن خلا ومحيط رضي الدين السرخسي وغيره من ذكر ذلك الخلاف في الصورة

المذكورة من قبل نقل الخلاف في احدى صورتين قياسا على الاخرى  
مع قيام الفرق بينهما كيف لا فان ما ذكره في معرض التعليل لا يسا  
وانما قلنا انما ذكر لا يصح تعليل المسئلة في الصورة المذكورة لانه لو  
فيها بما ذكر لا يحج عليه ان يقال ان اريد انه لا ينسب الولد الى الامة  
وشرعا فلا وجه له اذ لا شبهة في صحة قول الواقف وقفت على اولاد  
بناقي واعتباره شرعا وان اريد انه لا ينسب اليه عرفا فلا يجدي  
نفعنا في دفع ولد البنت عن الدخول في الصورة المذكورة لما عرفت ان  
دخوله فيها بحكم العادة لا بحكم العرف والدخول بحكم العرف انما هو

في صورتي الوجه الاول والتعليل المذكور ينطبق المعلل فيها ولهذا  
رد الامام شمس الامة السرخسي على القاضي الامام ركن الاسلام على  
السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام في قوله ان المسئلة المذكورة  
على الصورة الرابعة على الروايتين انما على ما نقله صاحب الرخيرة  
عنه ولونزلنا عن ذلك وسلمنا ان المسئلة المذكورة على الصورة الرابعة  
انضا على الاختلاف فقول الترجيح معنا فان القول بالدخول راجح بقوة  
دليله وتقدم القائلين به والترجيح انما يكون باحد هذين الامرين  
اما قوة دليله فقد مر ما يفي ببيانها واما تقديم القائلين به فلانهم  
اعيان المجتهدين وشيوخ الفقهاء كلال وخضاف وشمس الامة  
السرخسي وقاضي خان وصاحب الرخيرة وصاحب نعمة الفتاوى  
وصاحب خلاصة وفي طرف الخلاف ليس من يوافقهم في المعارضة

ما حصل في ايديهم من الغلات والاموال والوصف والقيم  
في ذلك على السواء والاصل ان القدر في  
القاضي في مقدار المقصود وفيما يوجب الاتفاق على  
البيتم او على الضيقة وما صرف منها في ثمنات الارض والقيم  
ولا يستحق الاب في مال البقي ولا الوصية في مال البيتم  
ولا المتوفى في مال الوقف

وفي نوادر صاحب المحيط للامام  
وقف فلم يستوفيا حتى ماتا  
يسقط لانه في معنى الضيقة  
وكذا القاصر وقيل لا يسقط لانه  
كالاجرة انتهى ذكره في الدرر  
والغرض وجزم في البقية بمقتضى  
الحقيقة بانه يورث قاله في  
رزق القاصر من الامهات

في الوقف  
شرط الواقف بحسب ما يلقونهم  
شرط الواقف كمنه في  
اي في وجوب العمل به  
ويبدأ من ارتفاع بعمارة وان  
لم يشترطها الواقف تفصيلا  
لمقصوده فان قصده وصور  
الشراب اليه بوصول المنفعة  
والغلة الى الوقف اليه  
على التام به وذلك ببقاء  
صل المال وانه بالعمارة وكما  
راس المال ليكون الغنم  
بالغرم كذا في التفسير وغيره  
ويقبل قول الامام في مقدار

تقبل ان كان اهل المحلة سبعين او اكثر قيسه في السهارة  
تقبل ان كان اهل المحلة سبعين او اكثر قيسه في السهارة

في المعارضة ويساويهم في الدرجة ومعرفة هذا موقوف على الوقف  
على طبقات الفقهاء ومراتب المجتهدين وهو العدة في هذا الباب كما  
لا يخفى على ذوي الالباب ولما انجز الى هذا الفصل واقضى المقام  
ذلك الاصل نقول لا بد للمفتي المقلد ان يعلم حال من يقضي بقوله ولا  
تعني بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبته الى بلد من البلاد اذ  
لا يمين من جوع ولا يقضي بل يقضي معرفة بمعرفة مرتبه في الرواية  
ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة  
وافية في التمييز بين القائلين المتخالفين وقدرة كافية في البرج  
بين المتعارضين **اعلم** ان الفقهاء على سبع طبقات **الاول** طبقة  
المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس  
قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس على حسب تلك القواعد من غير تقليد  
لا حذلا في الفروع ولا في الاصول **الثانية** طبقة المجتهدين في الذ  
كابى يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابو حنيفة القادرين على استخراج  
الاحكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم  
ابو حنيفة فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكنهم يقدرون  
في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب وبما يوافقون  
كالشافعي ونظرائه المخالفين لابي حنيفة في الاحكام غير مقلدين  
له في الاصول **الثالثة** طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية  
فيها عن صاحب المذهب كالحصان وابي جعفر الطحاوي والحنبل  
الكرخي وشمس الامة الحلواني وشمس الامة السرخسي وفخر الاسلام  
اليزدي وفخر الدين قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرون  
على المخالفة للشيخ لانه في الاصول ولا في الفروع لكنهم ينسحبون الحكم

ويجب ان يحاسبوا  
فيما في ايديهم من اموال التيمم  
الحاين فيستبدلوا هذه القدام على  
الادقاف بغير القيمة

في ذلك على السواء والاصل ان القدر في  
القاضي في مقدار المقصود وفيما يوجب الاتفاق على  
البيتم او على الضيقة وما صرف منها في ثمنات الارض والقيم  
ولا يستحق الاب في مال البقي ولا الوصية في مال البيتم  
ولا المتوفى في مال الوقف







كان ابو حنيفة لا يرى بأساً ان ينظر صاحب الحمام الى عورة الرجل  
قال الفقيه ابو الليث روى ان النبي صلى الله عليه وآله كان يتولى عانته بيده  
اذا تنور فلذا نقول ينبغي ان يتولى ذلك بيده ما لم يقع ضرورة  
لان كل موضع لا يجوز النظر اليه لا يجوز مسه الا فوق الثوب كذا  
في النوازل ويكره قراءة القرآن فيه اي في الحمام بصوت رفيع القراءة  
في الحمام على وجهين اما ان يرفع صوته او لا يرفع ويقره خفية  
بحيث يسمع نفسه ففي الوجه الاول يكره وفي الوجه الثاني لا يكره  
هو المختار وفي القدوري يكره قراءة القرآن في المغسل والحمام  
قال غه واطلق محمد القراءة في الحمام ولا يكره التسبيح والتهيل وان  
كان بصوت رفيع اما الصلوة فيه فعن ابى يوسف انه لا يجوز قيل  
اذا وجد موضعاً طاهراً وليس فيه اي في الحمام صورة وتماثيل  
جمع تماثيل وما تصنعه وبصوره مشبهاً بحلق الله تعالى من ذوات  
الروح لا بأس به قالوا وكثير من ائمة بخارا كانوا يفعلون ذلك  
وكان واحد من الزهاد وهو الامام الاجل اسماعيل الزاهد يفعل  
كذلك اي يصلي في الحمام يحكي انه كان يصلي الفريضة بجماعة مع الخمار  
وغيره في الحمام دراراً من عبلة العامة وان كان في الحمام صورة  
وتماثيل يكره الصلوة فيه كذا في الوقعات ويجوز السلام فيه  
اي في الحمام اذا كان مترزاً اي لباساً اذا يقال ان ترزى ليس الاثر  
قال ابراهيم النخعي اذا دخلت الحمام فسلم على من كان مترزاً كذا  
في النوازل ولو عرف رجل من حوض الحمام وبيده نجاسة وكان الماء  
يجي من الانبوب ويدخل في الحوض والانبوب في الاصل يقال  
لما بين العقدتين من القصب ثم يقال لما شابهه في التجويف والظلمة  
والناس يغترفون من الحوض غرفاً غرفاً متداركاً يعني متابعين

وفي المغسل غيباً فاشد ان يرى  
على بايعه بحكم الغيب قال ابو حنيفة  
فيه روايتان ويصح برواية الرد  
رفعه للناس وكان اليسر فيه  
اذا قال البائع للمشتري قم يا  
كذا اذ تيمم متاعاً على باب  
كذا انما شتر بناء على ذلك فظهر  
مخالفة له الرد بحكم انه غرة  
من صفات كثر  
وان غرة البائع المشتري ان  
يرد وفي القنية لو وقع البيع  
كأن فاشترى فاشترى  
ان يرد على البائع جامع الصالح  
وفي فتاوى القضاة الغيب  
يعتبر اذا كان غيباً لم يشتر  
معلومه كما بعد في غيره  
سلامة

في النوازل ويجوز السلام فيه  
اي في الحمام اذا كان مترزاً  
قال ابراهيم النخعي اذا دخلت  
الحمام فسلم على من كان مترزاً  
في النوازل ولو عرف رجل من  
حوض الحمام وبيده نجاسة  
وكان الماء يجي من الانبوب  
يدخل في الحوض والانبوب في  
الاصل يقال لما بين العقدتين  
من القصب ثم يقال لما شابهه  
في التجويف والظلمة والناس  
يغترفون من الحوض غرفاً غرفاً  
متداركاً يعني متابعين

منوا ليا لا يجبر الماء وقيل يجبر الاول هو الصحيح وهو رواية بشر  
بن الوليد عن ابى يوسف وبه قال ابن سلمة كذا في النوازل واولا  
وهو بمنزلة الماء الجاري وفي فتاوى قاضي خان ماء حوض الحمام  
طاهر عند هدمه ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان ادخل بيده في حوض  
وعليه نجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شئ من انبوبه ولا  
الناس بالقصعة تنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض  
بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلافوا فيه واكثر على انه لا تنجس  
والجنب الداخل فيه اي في الحمام اذا لم يجد قصعة اي اناء يغترف  
من حوض الحمام باصابع يده اليسرى والقياس ان يفسده الاصابع  
لكن ترك القياس للضرورة وفي فتاوى قاضي خان المحدث والجنب  
اذا ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء  
وكذا اذا وقع الكوز في الجنب فادخل يده في الجنب الى المرفق لخراج  
الكوز لا يصير الماء مستعلاً وكذا الجنب اذا ادخل يده في البئر لطلب  
الدلو لا يصير مستعلاً لمكان الضرورة وروى عن ابى يوسف ان الجنب  
اذا ادخل يده في الاناء لا يفسده وكذلك لو ادخل رجله فيه  
للضرورة اما الضرورة في اليد فظاهرة واما الضرورة في الرجل  
فلان قد يقع شئ في البئر يحتاج فيه الى التقبيل بالرجل وغرض محمد  
غس يده في اناء وتوضأ لم يفسد الماء ولو غسها فيه يبرئها  
ودلكها فسد الماء قال اليد لا يشبه غيره فقد اشار الى اعتبار الضرورة  
في ادخال اليد كذا في المستقى فيصب على يده اليمنى ثم يغترف بيده  
اليمنى فيصب على يده اليسرى الجنب اذا ترز في الحمام وصب الماء  
على جسده حتى خرج من الجنبه فصب الماء على الاثر يطهر الاثر  
وان لم يعثره وهذا مروى عن ابى يوسف فعلى قياس هذا اذا كان

البيع يملكه المشتري بالاجابة  
اذا كان فيه خيار شرط فان كان  
للبيع لم يملكه المشتري اتفاقاً  
وان كان للمشتري فله عند  
الامام خلافاً لهما وفي تحقيق  
الامر موقوف فان تم  
كان للمشتري فيكون الزاوية  
للمر من جنسه وان قس في البيع  
فان وطئ له فله خيار الشرط

في النوازل ويجوز السلام فيه  
اي في الحمام اذا كان مترزاً  
قال ابراهيم النخعي اذا دخلت  
الحمام فسلم على من كان مترزاً  
في النوازل ولو عرف رجل من  
حوض الحمام وبيده نجاسة  
وكان الماء يجي من الانبوب  
يدخل في الحوض والانبوب في  
الاصل يقال لما بين العقدتين  
من القصب ثم يقال لما شابهه  
في التجويف والظلمة والناس  
يغترفون من الحوض غرفاً غرفاً  
متداركاً يعني متابعين











**باب الحقوق والاستحقاق**  
ما استحق انما يوجب الرجوع بالتمسك على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبينة من الزجيرة

**باب الربو** الربو احرام وطلبه واخذة حرام وترك احرام فرض على كل مسلم ومسلمة قال الله تعالى ولا تأكلوا  
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مذكر ولان حرمه مال السلم كرمه قال الله تعالى ولا تأكلوا  
المسلم على المسلم حرام وماله وعرضه وقال عليه السلام لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه  
وعلى حرمته الاجماع وبمن المحرمات عقلا انما لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه  
وأيضا لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه  
وأيضا لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه

واما اني عرفنا اسم الحكم بظهر المراد به  
لست مع بصيخته ويكره وجوب العمل  
بالذي يظهر منه واما اني عرفنا انما  
وضو حرام على الظاهر من الحكم لانه  
نفس القبيحة كقولنا لا تأكلوا  
البسيع وحرم الربو اخذنا من  
لظاهرو والنفس فانه ظاهر  
الاحلال والتحريم نفس في بيان  
الفرقة بين البسيع والربو لان  
الكفار كانوا يبيعون حلال الربو  
ويقولون انما البسيع مثل الربو  
فرده الله ذلك وقال احل الله  
البسيع وحرم الربو ابيهما فرق  
ابن مالك شرح منار  
ما رواه ابن ابي شيبة عن ابي  
عقابه وذر واما باي من الربو اى  
واتركوا باي قماشه طعم منه على الثياب  
تركا كلها ان كنتم مؤمنين على الحقيقة  
فان ذلك مستلزم لا تشال ما امرتم به  
البينة وهو شرط خذوا حذركم بالله  
ان كنتم مؤمنين فالتقوه وذر  
اي روى انه كان لتقيف مال على  
قرش فظلمهم عند المحل بالمال والربو  
فقلت فان لم يفعلوا اى احرهم  
به من الاتقاء وترك البقاء اما مع  
الشك حرمته واما مع الاعتراض  
فانما يجزى من الله ورسوله اى  
ما علموا بها من اذن بالشيء اذا علم  
انما على الاول فكل من لم يدرى انما

على ان في كل يوم ليلة وقرى فانما اى فاعلموا انكم قبل يوم من الاذن وهو الاستماع فانه من طرد العلم وقرى فانتموا  
شبهوا لقرى اداة العادة وتلك حجة التقى ومن متعلقه بخذون وقع صفة لها مؤكدة لفتحها اى بنوع من الحق عظيم الاتقاء  
قدرة كان من عند الله تعالى ورسوله كما روى انه لما نزلت قالت تقيف لا يدى لنا بقرى الله ورسوله وان كنتم  
من الارتياء مع الايام يحرمها بعد ما سمعتموه من لوعيد فكل من روى انكم ما اخذوها كمال لا تظلموا غناؤكم  
باجرة الزيادة واجله انما استنفذ لا محض الحاجة الا عاب او حال من الضيق فيكم والعالم ما تظلمه احرار من الاستغفار  
ولا تظلمون عطف على ما قبله اى لا تظلمون انتم من قبلهم بالمطل والنقص ومن ضرورة تعليق هذا الحكم بتبويتهم  
عدم تبوت عند عدولهم لان عدولهم كان مع انكار احرارهم من عدولهم وماله الكسوف في حال الردة في العلم كما  
عند الجحشة وكما اسرارهم عند انفسهم وعندهما يمولونهم ولا يشع لهم على كل حال وان كان مع الاعتراض بخاصة  
فان كان لهم شوكه فمظنهم انفسهم لم يسلهم لهم رؤسهم فكيف رؤس مواليهم والا فكل من عند ابن عباس  
فان يقول من عالم الربو يستتاب والا ضرب غنقه واما عند غيره فممن يجرسون الى ان يظهروا تبوتهم لا يمكنون من البتة  
التيهات اصلها لم يبولوا لم يسلهم بل انما يسلهم بموتهم لم يورثتهم انفسهم لا يورثهم احرارهم



**باب السليم**  
 وان لم يوافق على ما جرت به عادة العقد لكونه موقوتاً وهو موقوف بالكتاب وهو قوله تعالى  
 اذا تداينتم بدين الى اجل فانهما يشترطان البيع وباتسنة وصح قوله عليه السلام من اتم فليسلم  
 في كيل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم من الدرر وغيره لا يجوز اذا اتم في حصة حصة  
 قبل حدوثها او ضمن حديث لانه لا يدرى ان يكون في تلك السنة اتم ام لا وصح اليوم منقطع حله

او ان يوافق على ما جرت به عادة العقد لكونه موقوتاً وهو موقوف بالكتاب وهو قوله تعالى  
 اذا تداينتم بدين الى اجل فانهما يشترطان البيع وباتسنة وصح قوله عليه السلام من اتم فليسلم  
 في كيل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم من الدرر وغيره لا يجوز اذا اتم في حصة حصة  
 قبل حدوثها او ضمن حديث لانه لا يدرى ان يكون في تلك السنة اتم ام لا وصح اليوم منقطع حله

**كتاب كفالة** اذا دفع رجل رجلاً لا بالمعالة الشرعية وكفل الآخر بالمال على المديون ثم الدين ربح المال ولم يأخذ  
 ثم جرد المعالة بالمديون يبرأ ذلك الكفيل عن الكفالة لانفسح العقد الاول بامارة من دار  
 فان لحق المكفول بنفسه الى دار الحرب بحيث لا يمكنه احضاره فاخوت المطالبة الى وقت رجوعه من دار  
 الحرب من القادر لا يلزم احضار احد بغير كفالة من الظهير لا يلزم احضار احد الا ان  
 الكفيل بالنفس عند القدرة جامع الفصولين

ولا عن ميت مفلس هذا عند ابي حنيفة وقالوا نعم لان الدين كان  
 ثابتاً في حياته فلا يسقط الا بالايفاء او البراء او انفساح سبب  
 الوجوب وبالموت لم يتحقق واحد منها ولهذا يؤخذ به في الاخرة  
 ولو تبرع انسان بكفالة جاز من الاملاحة  
 وان مات اى الكفيل والمكفول عنه فالطالب يأخذ من اى التمتين  
 شئ لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوة ودر  
 سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه الى الطالب ليدان في مكان لا يمكنه  
 العصمة وقرمته فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العدة  
 كفل بنفسه في البعد وسلمه في الركب يتبرع ان كان في تلك  
 القرية حاكم قسبه

سليم الطالب برئ قبل  
 الطالب او لا يمكن وضع الدين  
 بين يديه يبرأ قبل او لا يبرأ  
 في الكفالة التسليم  
 وركن الكفالة الايجاب الى الطالب  
 الكفيل بقوله كفلت عن فلان  
 لفلان بكذا او القبول الى الطالب  
 الطالب وهو المكفول ودر  
 للطالب مطالبة من شئ من  
 وكفيله ومطالبة لهما اطلاق  
 ولا يلزم له اى الكفيل المكفول عنه  
 بالمال قبل الاداء اى المكفول  
 لانه لا يمكن ما في ذمة المكفول عنه  
 قبل الاداء الى المكفول وملكه  
 بعده فيرجع ودر  
 وفي التجريد اذا كفل رجل رجلاً  
 ودرهم ولم يكفل كل واحد منهما  
 عن صاحبه جازت الكفالة  
 وعلى كل واحد منهما خمسة درهم  
 وايهما ادى شيئاً مما عليه يرجع  
 على صاحبه بشئ تارة كانت  
 وفي الكفالة بالنفس ثبوت الكفيل  
 باحضار المكفول به ما يمكن  
 فان مات بطلت الكفالة ودر  
 اذا ابرئ المالك برئ الكفيل  
 بخلاف العكس

الكفيل اذا ابرأه الطالب بصرح مع ان الرهن والكفيل باعان للدين  
 وهو باق اساه

**باب الحرف**  
 فان كان المكفول له مال على المديون ثم الدين ربح المال ولم يأخذ  
 ثم جرد المعالة بالمديون يبرأ ذلك الكفيل عن الكفالة لانفسح العقد الاول بامارة من دار  
 فان لحق المكفول بنفسه الى دار الحرب بحيث لا يمكنه احضاره فاخوت المطالبة الى وقت رجوعه من دار  
 الحرب من القادر لا يلزم احضار احد بغير كفالة من الظهير لا يلزم احضار احد الا ان  
 الكفيل بالنفس عند القدرة جامع الفصولين



**كتاب المحالة** المحالة نقل الدين من ذمة المدينون بحيل والدين محال ومحال له والمحال محال له ومن يقبلها محال عليه ومحال عليه بشرط لصحة المحالة رضا الكل بلا خلاف الا في الاول وشروط المحالة اثنتان في بعض الاحوال في غيبة المحال له واما في بعض الاحوال في غيبة المحال له واما في بعض الاحوال في غيبة المحال له

ولو اخذ المحال الكفيل المحال عليه بالمال ثم مات المحال عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المدين سواء كفل بوجه او بغيره او لا يشترط حضرة المحال عليه في المحالة حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب بقبل صحته المحالة وكذا لا يشترط حضرة المدين حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان بن فلان الف درهم فقتل بها علي فزعه الطالب بذلك واجاز صحته المحالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك

**كتاب المقضاء** قال المقضى عليه للقاضي اخذت الرسوة من خصم وفضيت على غيره برأيه في سائر القضاة القضاء على نفسه ولنفذ الجوز حواء القضاء بخلاف الامام ودور به يرفع رعيته اذا قلده رجلا قضاء ببلدة ثم بعد ايام قلده القضاء لآخر ولم يتعرض لعزل الاول الاظهر والاشبه انه لا ينغزل ان امر القاض لا ينفذ الا اذا وافق الشريخ اشباهه في القاعة انما

ومن سب القاض في الحكم ولم يرض بحكم فهو كافر وزوجه بائن وصار حكمه حكم المرتدة بدليل قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرق بينهم معضون الآية والاعراض عن حكم شرعي كفر كذا في السكك اعلم ان الدعوى اذا كانت عند القاض وجب على الخصم الحضور الى مجلس القاض قال الله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرق بينهم معضون ذمهم على ترك الحضور وهو الاعراض عن الاجابة

والقضاء في العقود والقسوع لو بشهادة زور ينفذ ظاهره وبالاجماع

وعن عوف بن مالك الاشجع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يقض الا امير او مورا او محال من المتصالح والمحال من اختلف اذا تكبر والمراد به الوعظ بلا اذن الامير فهو متكبر فصول طالب للرياسة وفي هذا زجر عن الخطابة والوعظ بغير اذن الامام فان الامام اعرف بمصالح الرعية وبمن هو اهل للوعظ من العلماء وهو من كان فيه ديانة وترك الطمع وحسن العقيدة وسكون النفس عن العداوة مع الناس كذا في شرح الحديث المحال بالبراءة المحالة فهو الذي ينفذ لذلك من غير ان يؤمر ان يقض على الناس طلبا للرياسة فهو اثم بذكر في شرح السنة المحال بالبراءة المحالة المستكبر الذي ينفذ اهلا للخطبة يوم الجمعة او للعودة الى الهدى والرشاد يوم الجمعة

لا ينغزل القاض الا ان يكون في المنسور اذا اتاك كتابه فقد عز لك فلا ينغزل الا به

فكرن المعارضة تقابل المحالين على السواء لان التقابل لا يقع بين القوي والضعيف شرح من راي ابن الملك كل شيء اختلفت فيه الفقهاء فقفوا انما جاز وليس لقاض ان يبطله من اجزائه القضاء بجمل او حصة ينفذ ظاهره وبالاجماع انما جاز

والقضاء بحسنة ونحوها من العلماء مع الانبياء برأيه في سائر القضاة

والقضاء في فصل مجتهده انما بعد ان كان شرط القضاء من الخصومة وغيره حتى لو رفع الى قاض آخر يرى خلافا مضاه ولا يبطله من اجزائه

فانما القضاء يختص بالكل والكل انما يكون قاضيا في ذمة غيره ولا يكون قاضيا في ذمة نفسه



ان من القضاء بطر القضا في شرط الوفاء لان مخالفة كماله النص اسما  
 عن احدى بن جنبل عن ام المؤمنين عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ليا تين على القضا العدل يوم القيمة يتيه انه لم يقض بين اثنين  
 في تمرة قطا معناه المنقول فيما ادى الرسول

نائب القضا في اذ سمع البينة او الاقرار وكتب به كذا الى القضا لا يقضي  
 بل يحلف المدعى الى اعادة البينة مائة المائة في اذ كذا القضا الى القضا  
 واجرة الاشخاص في بيت المال وقال بعضهم في مال المتمرده حكمة  
 وموثة الشخص على المتمرده وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال  
 فسيق واذا احضره يجب القضا عقوبة قاضيه من صلحها سحر القضا  
 قال الله تعالى مفعلي امرية ولو من كتابه عور والتمرد ان يقول لا احضر او سكت  
 بعد الولاية استحق الغزاة قيل او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر فاذا احضره غره بضره  
 بنزل ولا ينفذ قضاؤه او حبس على حسب حاله على ما يراه خزانة المفتين في اجرة الوفاء

اجرة التاجر

مضيد التمر

كل من القضا الابوين

جمع المصادر لا يغزل وان استحق الغزل  
 الآب واجل لمزلة العقد وهو السلطان كذا في المصادر  
 ولو كان المدفع صحيحا وقال شيخنا حاضرة في مصر يمد الى المجلس  
 الثاني كذا في جامع القضاير والاعمال هو المفتح به كذا في  
 البرازيه اسما الى الرسول التي هي حرام يدفعها الرجل  
 احكامهم يحكمهم بالمال فلو دفع احد شيئا من المال الى احد لم يحصل  
 او ليعينه في اخذ حقه من ظالم او ليعينه ضرا فليس برشوة منصفية  
 بل هو جائز كذا ذكره الخطيب وذكر في الهداية ان دفع الرشوة  
 لدفع الظلم امر جائز صحيح

**كتاب القضا في القضا**  
 اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله  
 سمين بكم لازم اوله من اجاب  
 بباري اسمين بكم لازم اوله من اجاب  
 عليه والحمد لله

وذكر في القضا المختص اذا قال المدعى الى بينة حاضرة في مصر لاني المجلس لكن استخلفه قال ابو حنيفة  
 لا يجيبه القضا قال ابو يوسف رحمه الله يجيبه وقول محمد مضطرب وكانت المسئلة مختلف فيها  
 بجهد القضا فان رأى الميل الى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يحلفه وان رأى الميل الى قول ابي يوسف رحمه الله  
 يحلفه معتمدا الصاوي في فصل من ان يحلف ثم كتب بالدعوى فحمله في كتابه الصاوي

نائب القضا في اذ سمع البينة او الاقرار وكتب به كذا الى القضا لا يقضي  
 بل يحلف المدعى الى اعادة البينة مائة المائة في اذ كذا القضا الى القضا  
 واجرة الاشخاص في بيت المال وقال بعضهم في مال المتمرده حكمة  
 وموثة الشخص على المتمرده وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال  
 فسيق واذا احضره يجب القضا عقوبة قاضيه من صلحها سحر القضا  
 قال الله تعالى مفعلي امرية ولو من كتابه عور والتمرد ان يقول لا احضر او سكت  
 بعد الولاية استحق الغزاة قيل او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر فاذا احضره غره بضره  
 بنزل ولا ينفذ قضاؤه او حبس على حسب حاله على ما يراه خزانة المفتين في اجرة الوفاء

لا يجلس القضا لابوين في دين الولد وكذا المجدين وهذا ظاهر الرواية  
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجلس لغيرهما الحق كما في المفتح قسنا في القضا  
 سيجان القضا في رجل من المجوس جلس القضا بين عليهما فلزمه المال ان  
 يطالب السجان باحضاره فقد القضا في اذ كذا القضا الى القضا  
 واجرة الاشخاص في بيت المال وقال بعضهم في مال المتمرده حكمة  
 وموثة الشخص على المتمرده وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال  
 فسيق واذا احضره يجب القضا عقوبة قاضيه من صلحها سحر القضا  
 قال الله تعالى مفعلي امرية ولو من كتابه عور والتمرد ان يقول لا احضر او سكت  
 بعد الولاية استحق الغزاة قيل او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر فاذا احضره غره بضره  
 بنزل ولا ينفذ قضاؤه او حبس على حسب حاله على ما يراه خزانة المفتين في اجرة الوفاء

**فصل في القضا في القضا**  
 اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله  
 سمين بكم لازم اوله من اجاب  
 بباري اسمين بكم لازم اوله من اجاب  
 عليه والحمد لله



**كتاب الشهادات** كتاب في بيان ما يجب عليه من الشهادة في الدعاوى المدنية والجزائية  
ولا بد من شروطها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والبرهان  
والإقامة في البلد وقت الشهادة

شهادة الإنسان فيما يشهده من دونه  
بالإجماع سواء بآثاره ونفسه أو غيره  
وهو خصم في ذلك أو لم يكن فلا يجوز  
شهادة الكافر أو المجنون أو النائم  
أو الموشك عليه أو الذي له مصلحة في الدعوى  
على الجرح فالجرح أو في حلقه  
شهادة الأخت لأخي ولأخيه لأخته  
وكذا الأعمام وأولادهم والأول  
والأخوات ويجوز شهادة الرجل  
لأمه وأخته وأبيه ولزوج أخته  
ولابن أخته وأصحابه  
إذا قال إنني غلطت  
أو أخطأت رقت شهادته  
ولا يجوز شهادة الأجير إلا في  
دفعه تعالى من يكتفها فإنه ثم  
قلبه الآية ومنه ما لا  
تكتفي الشهادة الآية  
ولا تقبل شهادة من لم يسمع من الشاهد  
مردود الشهادة على كل حال فإما  
تجوز الشهادة لأن الحكم  
بغيره الحكم الثاني ولا يجوز  
شهادة تارك الشهادة بآثاره  
لا يعتمد على الخطأ ولا على العمل  
بكتوبة الوقف الذي عليه خطوط  
القضاة الماضين لأن الحكم  
لا يقبل إلا بالحق وهي البينة  
أو اليمين أو النكول كذا  
في آيات الأحكام

في كتاب الشهادات  
كتاب في بيان ما يجب عليه من الشهادة في الدعاوى المدنية والجزائية  
ولا بد من شروطها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والبرهان  
والإقامة في البلد وقت الشهادة

كتاب الشهادات  
كتاب في بيان ما يجب عليه من الشهادة في الدعاوى المدنية والجزائية  
ولا بد من شروطها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والبرهان  
والإقامة في البلد وقت الشهادة

كتاب الشهادات  
كتاب في بيان ما يجب عليه من الشهادة في الدعاوى المدنية والجزائية  
ولا بد من شروطها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والبرهان  
والإقامة في البلد وقت الشهادة

كتاب الشهادات  
كتاب في بيان ما يجب عليه من الشهادة في الدعاوى المدنية والجزائية  
ولا بد من شروطها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والبرهان  
والإقامة في البلد وقت الشهادة